دراسات

في الاقتصاد والتجارة

المجلد الواحد والعشرون سنة 2002

- جدلية الديمقراطية والتنمية في أفريقيا
- القيم الإدارية وعلاقتها ببعض العوامل المتعلقة بالمديرين وأدائهم — دراسة ميدانية لمديري فروع المصارف العاملة في مدينة بنغازي
- دراسات في الأمن القومي
- أثر عدم استقرار التقسيمات الإدارية للنظام السياسي الليبي على أداء ومتابعة تنفيذ السياسة الصحية
- سوق الإصدارات الأولية
- المجتمع المدني والديمقراطية ــ مقاربة تحليلية في ضوء التجربتين السياسيتين الغربية والعربية
- آفاق التكامل بين تجمع دول الساحل والصحراء ودوره في دعم الاتحاد الأفريقي
- الأمثال الشعبية والثقافة السياسية في ليبيا
- النمو الاقتصادي بين التحليل والقياس

الملخصات

- سلوك المحفظة المالية للمصارف التجارية الباكستانية 1974 – 1994
- القطاع العام والنمو الاقتصادي – مراجعة أولية

جامعة قاريونس
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

دراسات في الاقتصاد والتجارة
تصدر عن
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ــ جامعة قاريونس
ولا تعبر الآراء التي تنشر في هذه المجلة إلا عن رأي أصحابها ولا تمثل وجهة نظر هيئة التحرير او الكلية او جامعة قاريونس

هيئة التحرير

رئيس التحرير

د. ابراهيم صالح الرفادي

أعضاء هيئة التحرير

د. بن عيسىأحمد حودانة
د. صالح السنوسي الفسي
د. خالد علي كاجيجي
أ . نجاة رشيد الكيخيا

أمانة سر المجلة

مريم محمد أوحيدة
شافية سالم بوشويقير

جميع المراسلات ترسل مباشرة إلى:
رئيس هيئة التحرير – مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة" – ص ب 1308 بنغازي ، ليبيا
هاتف : 00218- 61-2228825
بريد إلكتروني : E-mail : Dirrasateb @ Yahoo.com.uk

قسيمة اشتراك في مجلة " دراسات في الاقتصاد والتجارة " نرجو التفضل بإكمال هذه البيانات وإعادة هذه القسيمة مرفقة بقيمة الاشتراك " حوالة بريدية أو مصرفية "

علماً بان الاشتراك السنوي 10 دينار ليبي بالاضافة إلى مصاريف البريد

الاسم :.....

العنوان بالكامل :.....

الرغبة في الاشتراك عن : .....

قيمة الاشتراك :.....

قواعد النشر

ترحب المجلة بالبحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجالات العلوم الاقتصادية والإدارية والمالية وأية دراسات أخرى تهدف إلى إثراء البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام . كما ترحب المجلة بإنتاج المفكرين والمتخصصين في المجالات المذكورة وكذلك نقدهم وملاحظاتهم حول ما ينشر من بحوث أو دراسات بهذه المجلة . وتقبل البحوث والدراسات وفقاً للشروط التالية :

1ـ أن تكون فكرة البحث أو الدراسة أصلية ولم يسبق نشرها في أي مجلة أو مطبوعة أخرى. أو يكون مقدماً للنشر في جهة أخرى .

2- يعتبر بمثابة تعهد من صاحب البحث أو المقالة المقبولة للنشر في المجلة أن لا يعيد نشر نفس البحث أو المقالة في أي جهة إلا بإذن كتابي من المجلة .

3ـ أن تتقيد الدراسة أو المقالة بالمنهج العلمي في البحث والإسناد والموضوعية. كأن تحتوي الدراسة أو المقالة على مقدمة واضحة تبين منهج الدراسة ، وعلى متن يتضمن الموضوع المطروح وخاتمة تتضمن خلاصة البحث ونتائجه .

4ـ تقبل المجلة البحوث باللغتين العربية والأنجليزية

5ـ ترحب المجلة بما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية (التى تمت مناقشتها وإجازتها) على أن تكون من إعداد صاحب الرسالة نفسه . وكذلك بالبحوث التى ألقيت في ندوة أو مؤتمر إلا أنها لم تنشر ، بشرط إعادة صياغتها وما يتلائم والمجلة .

6ـ تتم الإشارة إلى الهوامش المستخدمة في البحث وفق ورودها فيه ـ بهذه الكيفية (1) ـ وتكتب قائمة بالهوامش في أخر البحث .

7ـ توضع قائمة المراجع في نهاية البحث وترتب وفقاً لمنهج البحث العلمي .

8ـ تطبع الملاحق (إن وجدت) على أوراق منفصلة معنونة ومرقمة مع توضيح مكان الملحق في متن البحث .

9ـ تقدم البحوث أو الدراسات مطبوعة على الحاسوب مع إرفاق اسطوانة محتوية على البحث (إن أمكن ذلك) .

10ـ يجب أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن 30 صفحة مطبوعة مقاس A4 (300 كلمة في الصفحة تقريباً) بما في ذلك الصفحات المحتوية على رسومات خرائط وجداول وغيرها.

11 ـ يعد الباحث ملخصاً لبحثه باللغة الإنجليزية إذا كانت اللغة العربية هي لغة البحث الأصلية. ويرسل ملخصاً باللغة العربية إذا كانت لغة البحث إنجليزية . وذلك بما لا يجاوز 200 كلمة تتضمن كلمات مفتاحية وفكرة البحث ونتائجه .

12ـ يكتب الباحث أو المؤلف أسمه ثلاثياً وجهة عمله وعنوانه .

13ـ يخضع كل ما يقدم للمجلة للتقييم حسب الأصول العلمية المتعارف عليها ، وتعرض البحوث على أثنين من المقيمين في مجال الاختصاص ، وللمجلة أن تطلب من الكاتب بناء على رأي لجنة التقويم ، إجراء أي تعديلات شكلية أو موضوعية جزئية أو كلية على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر ، ويحق للمجلة إجراء التعديلات الشكلية البسيطة .

14ـ تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بقبولها من عدمه .

15ـ البحوث والدراسات المقدمة للنشر لا تعاد لأصحابها .

16ـ تعبر البحوث والمقالات المنشورة عن أراء كتابها ، ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة أو كلية الاقتصاد بجامعة قاريونس .

17ـ يمنح صاحب البحث أو الدراسة المنشورة نسخة مجانية واحدة من العدد المتضمن للبحث او الدراسة .

المراسلات : بإسم رئيس تحرير مجلة " دراسات في الاقتصاد والتجارة "
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية _ جامعة قار يونس
ص.ب 1308
هاتف : 2228825 –61 ـ 00218
بريد إلكتروني : E-mail : Dirrasateb @ Yahoo.com.uk

المحتويات

المجلد الواحد والعشرون سنة 2002

- **البحوث والدراسات** الصفحة
- جدلية الديمقراطية والتنمية في أفريقيا 1
  د.محمد زاهي المغيربي
- القيم الإدارية وعلاقتها ببعض العوامل المتعلقة بالمديرين وأدائهم
  دراسة ميدانية لمديري فروع المصارف العاملة في مدينة بنغازي 19
  د. عبد الرحمن الملا أ. عادل رابح يونس
- دراسات في الأمن القومي..... 42
  د. عبدالله مسعود الدرسي
- أثرعدم استقرار التقسيمات الإدارية للنظام السياسي الليبي على أداء
  ومتابعة تنفيذ السياسة الصحية 76
  أ. عبير ابراهيم أمنينة
- سوق الإصدارات الأولية 107
  د. علي عطية عبدالسلام
- المجتمع المدني والديمقراطية ــ مقاربة تحليلية في سوء التجربتين
  السياسيتين الغربية والعربية 117
  د. على عباس مراد
- آفاق التكامل بين تجمع دول الساحل والصحراء ودوره في دعم الاتحاد الأفريقي. 145
  د. عيسى حمد محمد أ. فتحي عبدالحفيظ المجبري
- الأمثال الشعبية والثقافة السياسية في ليبيا..... 165
  أ . محمد سالم مامي
- النمو الاقتصادي بين التحليل والقياس 179
  د. يحيى غني النجار
- **الملخصات**
- سلوك المحفظة المالية للمصارف التجارية الباكستانية 1974 – 1994..... 212
  د. خالد علي كاجيجي
- القطاع العام والنمو الاقتصادي – مراجعة أولية..... 213
  د. محمد خليل فياض

البحوث والدراسات

جدلية الديمقراطية والتنمية في أفريقيا*

أ.د محمـــد زاهـــي بشير المغيربى**

مقدمة:

إن تاريخ أفريقيا هو سلسلة طويلة ومتصلة من النضال للانعتاق من كل أشكال الســيطرة والقمـــع ســـواء كـــان ذلك سيطرة وقمع الاستعمار الخارجي أم الاستبداد الداخلـــي أو الـــتخلف المزمـــن ، إلا أنه من الملاحظ خلال هذا النضال الطويل أن الديمقراطـــية لم تحتل مكانة رئيسية ضمن الأولويات والخيارات . وفى واقع الأمر فإن الاتفاق الذي كان سائداً لدى الكثير من الدوائر الأكاديمية والسياسية هو أن الديمقراطية غير مهمة ولا معنى لها ضمن السياق الأفريقي .

لقد تضافرت عوامل قوية لتدعيم هذا الموقف المضاد للديمقراطية واحتمالاتها فـــي أفريقـــيا ، فـــالدول الاستعمارية لم تستطع تبرير الاستعمار إلا من خلال نشرها وترويجها لأسطورة وأكذوبة أن الأفريقيين في وضع حضاري متدنى لا يمكنَهم من حكـــم أنفسهم وأنهم بحاجة إلى من يحكمهم ويقودهم على طريق الخروج من الهمجية والحـــياة البدائية والتخلف ، وبالتالي ،اختفت الديمقراطية فكريا من الخطاب السياسي وعمليا من الممارسات السياسية للمستعمرين الأجانب .

بعـــد الاستقلال السياسي ، استمر الزعماء السياسيون الأفريقيون على المنوال ذاتـــه ، وأسسوا نظما تسلطية استبدادية بحجة وذريعة أنه من الضروري السعي أولاً وقـــبل كل شي لتحقيق التنمية ، وأن ذلك سيتحقق بصورة أفضل وأسرع عن طريق منح دعم وتأييد غير مشروط للقيادة السياسية . وإذ لم يأت هذا التأييد طوعاً لجأت نظم الحكم الأفريقية للقمع وتجريم المعارضة السياسية.

بصـــفة عامـــة ، ســـاعدت الظروف السياسية الدولية السائدة في فترة ما بعد الحـــرب العالمية الثانية على القبول والتسامح مع هذه الميول والنزعات السياسية ، بل والعمل على تشجيعها ودعمها في بعض الأحيان ، فالدول الاستعمارية السابقة المتلهفة للتأثير على القابضين الجدد على مقاليد السلطة والقوة ، قدمت لهم الدعم وتسامحت مع ممارستهم السياسية القمعية .

---

*القي هذا البحث في ندوة " مستقبل الديمقراطية في افريقيا " التي اقيمت بمركزالبحوث الأفريقية بجامعة القاهرة خلال الفترة 17-19 / 3/ 2002

**أستاذ العلوم السياسية ، جامعة قاريونس ، بنغازي ،ليبيا

وبتأثـــير ضرورات الحرب الباردة تجاهلت القوى العظمى الخرق المستمر لحقـــوق الإنســـان ، وبحثت عن حلفاء في كل مكان وفى أي مكان .وساعد ذلك على بلورة مناخ لرأى غربي لا مبالي تجاه قضية الديمقراطية في أفريقيا . وعلى الرغم مـــن أنه من وقت لآخر كانت تثار قضية خرق حقوق الإنسان ، فخلال إدارة الرئيس كارتـــر فـــي الولايـــات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال أثيرت قضية خرق حقوق الإنســـان في أفريقيا ، ولكن قضية الديمقراطية لم تثر أبداً . اللامبالاة الضمنية هذه تجـــاه الديمقراطـــية انطبقـــت حتى على منظمات حقوق الإنسان التي قامت بجهود مضـــنية للتحقـــيق في ونشر مخالفات حقوق الإنسان في أفريقيا ، فلقد بدا وبصورة لا يمكـــن فهمهـــا وتفســـيرها وكـــأن هذه المنظمات لم تقم بالربط بين اهتمامات حقوق الإنسان وبين عملية الدمقرطة"التحول الديمقراطي "*.

إلا أن كـــل ذلـــك قـــد تغـــير خلال العقد الأخير من القرن العشرين ، فلقد أصـــبحت قضـــايا الـــتحول الديمقراطـــي" الدمقـــرطة " وحقوق الإنسان تهيمن على اهـــتمامات العالم بأفريقيا ، وفى الواقع ، فإن الاهتمام والانشغال بعملية الدمقرطة في أفريقـــيا أصـــبح قويـــا بالدرجة التي جعلت البعض يشعرون بوجود عدم توازن جديد ومختلف . ولكن لماذا هذا الاهتمام المتزايد بعملية التحول الديمقراطي في أفريقيا ؟

بالتأكـــيد لقـــد ســـاهمت الثورة في أوروبا الشرقية في هذا التغيير من خلال إحســـاس الغرب بسلامة مواقفه وتفوق قيمه وحتمية انتصار الديمقراطية الغربية . فمع انـــتهاء الحرب الباردة أصبحت الديمقراطية والدمقرطة هي المهمة والرسالة الأساسية للغـــرب شـــعوراً بـــأن انتشارها سيعزز هيمنة القيم الغربية في جميع أنحاء العالم . وهكذا بدأ الغرب في اعتبار الديمقراطية موضوعاً مهماً ضمن الاجندة الأفريقية .

كذلـــك ، فإن تغير اتجاهات الغرب تجاه الديمقراطية في أفريقيا استمد المزيد مـــن الحوافز والدفع من خلال تزايد هامشية أفريقيا اقتصاديا واستراتيجيا ، فالمعروف أن الاقتصاد العالمي بدأ منذ فترة في التحول من إنتاج السلع إلى إنتاج الخدمات ، وهو اتجاه قلل من الأهمية الاقتصادية للمنتجات الأولية ، ولقد أدت هذه التغيرات إلى أن أصبحت الاقتصاديات الأفريقية الأولية أقل أهمية بالنسبة للاحتياجات الاقتصادية الحالية للـــبلدان الصـــناعية . مـــن ناحية أخرى ، ومع انتهاء الحرب الباردة تضاءلت كذلك الأهمـــية الاستراتيجية لأفريقيا بالنسبة للغرب . ومع تسارع عملية الوحدة الأوروبية ، فإن القوى الاستعمارية السابقة وجدت أنه من الضروري التقليل من مستوى علاقاتها

---

* يتم استعمال مصطلحي الدمقرطة والتحول الديمقراطي للتعبير عن المعنى ذاته ، أي العمليات التي يتم من خلالها الانتقال والتحول إلى الديمقراطية .

الخاصـــة بمستعمراتها السابقة ، وهى علاقات أصبحت تبدو أقل فائدة ونفعاً عما كانت عليه في السابق.

إن تـــزايد هامشـــية أفريقيا اقتصاديا وإستراتيجيا أعطى للغرب فسحة اكثر لتوجيه علاقاته مع أفريقيا بصورة مختلفة . في الماضي تبنى الغرب موقفا لا مباليا تجـــاه قضـــايا حقـــوق الإنسان والديمقراطية في أفريقيا من أجل تجنب تعريض مصـــالحه الاقتصادية والإستراتيجية للخطر ، ومن أجل تسهيل الحصول على حلفاء فـــي حربه ضد الشيوعية. لكن بمجرد تضاؤل أهمية هذه الانشغالات أصبح الغرب أكـــثر مـــيلاً لوضـــع سياســـاته الأفريقية ضمن سياق اهتماماته بالديمقراطية وحقوق الإنسان .

إلا أنـــه في الوقت الذي يبدو فيه أن بعض دوافع عملية الدمقرطة في أفريقيا قـــد تأثـــرت بالبيئة الخارجية فإن الدافع الرئيسي نحو التحول الديمقراطي في أفريقيا نـــابع من الداخل ، فالراهن أن حركة الدمقرطة في أفريقيا مدفوعة بجدلية التخلف أكـــثر من أي شئ أخر ، إنها تنبع من نفس التناقضات التي تشكل أوضاع وظروف التسلطية السياسية في أفريقيا .

فـــي الواقع ، إن احتمالات وإمكانات الديمقراطية في أفريقيا ترتبط بصورة حاسمة مع التجربة الاجتماعية للأفريقيين ومع مدى تلبيتها لاحتياجاتهم الإنسانية .

لذلـــك فـــإن هذه الورقة تحاول استكشاف مدى أهمية الديمقراطية للتنمية الاقتصادية والسياسية في أفريقيا ، ويستلزم هذا التعامل مع الديمقراطية باعتبارها أداة ووسيلة لتحقيق غايات وأهداف معينة وليست غاية وهدفا في حد ذاتها .

إن التســـاؤل حـــول إمكانـــات واحتمالات الديمقراطية في أفريقيا لا يمكن التعامل معه بمعزل عن فائدتها ومنفعتها وأهميتها ضمن السياق الأفريقي . لقد تم الاقـــتراب مـــن موضوع الديمقراطية في أفريقيا ، بصورة غير مباشرة ، من منظور الإدمـــاج الاقتصـــادي والسياســـي ومن منظور المطالبة باستقلال ثاني من سيطرة النخـــبة السياسية المستبدة والفاسدة ، إلا أن هناك كذلك جانبا منفعيا وذرائعيا كبيرا ومهمـــا فـــي الحركة الديمقراطية في أفريقيا ، حيث أن فائدة الديمقراطية مقاسة في إطـــار قيم واهتمامات وأولويات الشعوب الأفريقية ستحدد بدرجة كبيرة مدى قبول هذه الشعوب لها ونضالها من أجلها .

مـــن هـــنا فإن الافتراض الأساسي لهذه الورقة هو أن العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في السياق الأفريقي هي علاقة جدلية لا يمكن التعامل مع أحدهما بمعزل عن الآخر ، وأن القضية تتمحور حول تزامن عمليتي التنمية والدمقرطة وليس في البحث عن أيهما له الأولوية على الآخر .

الديمقراطية والتسلطية والتنمية الاقتصادية :

من أهم الجوانب المثيرة للجدل والمتعلقة بمدى فائدة الديمقراطية هو التساؤل حول العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ،هل تؤدى الديمقراطية إلى تسهيل التنمية الاقتصادية ؟ أم أنها قد تكون عاملا معرقلا لها على الأقل في المدى القصير ؟ هـــل مـــن الأفضل للبلدان النامية بصفة عامة ، والبلدان الأفريقية بصفة خاصة أن تســـعى لتحقـــيق التنمية في ظل نظم حكم تسلطية ؟ أم أن احتمالات وإمكانات التنمية ليس لها علاقة بالطبيعة الديمقراطية أو التسلطية لنظم الحكم (Bienen and Herbst 1966) .

يتبين من استعراض أدبيات الديمقراطية والتنمية في العقود الأخيرة وجود اتجاهيـــن عريضـــين ومتناقضين فيما يتعلق بهذه التساؤلات . اتجاه يفترض وجود ارتـــباط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ، واتجاه مضاد يرى ضرورة المقايضة بيـــن الديمقراطية والتنمية الاقتصادية (محمد زاهى المغيربى 1998 : ص ص 252 -255).

الاتجاه الأول : الديمقراطية والتنمية الاقتصادية :

لأول وهلة وظاهريا يبدو أن هناك معقولية ومصداقية للاتجاه الذي يربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ، نظراً لأن أغنى بلدان العالم هي بلدان ديمقراطية . ولقـــد كـــان آدم سميث ، في كتابه ثروة الأمم أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال دعوتـــه لليبرالية السياسية باعتبارها شرطاً ضرورياً للأداء الفعال للسوق الذي يعتبره محـــرك النمو الاقتصادي . بالنسبة لأدم سميث ، فإن الحكومة التي تحكم أقل ما يمكن هـــي أفضـــل حكومـــة ، فالحد الأدنى من الحكم يفضي إلى الحرية الفردية والمنافسة والكفاءة وإمكانات النمو الاقتصادي ، (AKE,2000:P.76) . إلا أن المعالجة العلمية الأكـــثر دقـــة وانتظاماً فيما يتعلق بالارتباط بين الديمقراطية والتنمية تبرز من خلال افتراضـــات وأطـــروحات عالم الاجتماع السياسي الأمريكي " ليبست (S.M Lipset). وقدم ليبست أطروحته لأول مرة عام 1959 في مقالته الموسومة " بعض الاشتراطات الاجتماعـــية للديمقراطـــية : التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية ". وفى عام 1960

نشـــر كتابه" الرجل السياسي ، Political Man " الذي يعتبر أشهر وأهم كتاب حول هـــذه الأطروحة. قام ليبست بدراسة عينات من بلدان من أقاليم مختلفة من العالم ووجـــد فـــي كـــل مجموعة إقليمية تطابقا بين الديمقراطية وبين المستويات العليا من التنمـــية الاقتصـــادية ، وهـــذا التطابق كان نتاجا لعدة متغيرات اجتماعية . عليه فإن التنمـــية الاقتصادية ترتبط بازدياد التعليم والاتجاه نحو مزيد من المشاركة ، كما أنها تخفـــف مـــن حدة التفاعلات السياسية وتخلق مصالح متقاطعة وانتماءات متعددة تعمل علـــى تســـهيل بـــناء الإجمـــاع الديمقراطي والاستقرار السياسي . أخيرا فإن التنمية الاقتصادية ترتبط بنمو وحيوية الحياة الترابطية والمجتمع المدني .

يعتبر كتاب الرجل السياسي عملا رائداً مهما إلا أنه يعكس في نفس الوقت محدودية درجة تطور الدراسات الكمية ضمن علم الاجتماع السياسي في تلك الفترة . فـــلا توجـــد فـــي منهجية الدراسة تحليلات إحصائية متقدمة ، ولم تحتو على عمليات الضـــبط والعزل المناسبة لتحديد الأهمية الدقيقة والمحددة للمتغيرات .وعلى الرغم من عـــدم وجود إثبات للعلاقات السببية فى تلك الدراسة ، فإنه يبدو أن ليبست يفترض أن التنمية الاقتصادية هي التي أدت إلى الديمقراطية (Diamond,1992:P.451).

لقد تعرضت هذه الأطروحة للدراسة والتمحيص من وقت لآخر باستخدام منهجـــيات أكـــثر دقة وصرامة وأساليب إحصائية متقدمة ، ومن أمثلة هذه الدراسات دراســـة كولمـــان (Coleman ,1960) التـــي أثبتت وجود ارتباط واعتماد متبادل بين الديمقراطـــية والتنمـــية إلا أنهـــا لـــم تثبت وجود علاقات سببية . كذلك فإن كترايت (Cutright,1963) وجد ارتباطاً عاليا بين مؤشر الاستقرار السياسي " وبين مجموعة مـــن أربعـــة مؤشـــرات للتنمـــية وهى " تطور وسائل الاتصال والحضرية والتعليم والتصـــنيع " . وقامـــت دراســـات أخرى بمحاولة التحقق من العلاقات السببية التي افترضتها أطروحة ليبست الأصلية . فلقد توصل بـــــولين وجاكمان (Bollen- and Jakman,1985) إلـــى نفس النتيجة ، وذلك من خلال تحليل إحصائي متقدم لمجموعة مـــن العوامل والمتغيرات التي تعتبر عادة من ضمن محددات الديمقراطية واكتشفا أن التنمـــية الاقتصادية هي المحدد الأكثر أهمية من المتغيرات الأخرى مجتمعة. ولقد تم تأكـــيد ذلـــك في دراسة لاحقة قام من خلالها كل من ليبست وسيونج وتوريز (lipset seong and Torres,) بإعادة تحليل وتوسيع نطاق دراسات بولين وجاكمان .

تمـــثل الدراســـات المذكورة أعلاه مجرد عينة صغيرة من الأدبيات الكثيرة التـــي حاولـــت اختـــبار أطـــروحة ليبست وما أرتبط بها من مناقشات خلال العقود الماضـــية . وعلى الرغم من أنه قد تم التأكيد على وجود ارتباط بين التنمية الاقتصادية

والديمقراطية ، فإن أطروحة ليبست لا تساعدنا كثيراً في حل الإشكالية المتعلقة بما إذا كانت نظم الحكم الديمقراطية أو التسلطية أفضل لتحقيق التنمية الاقتصادية ، ويرجع ذلك إلى أن أطروحة ليبست كانت تستهدف إبراز أن المجتمعات المتقدمة اقتصاديا تميل إلى أن تصبح بلدانا ديمقراطية . وهذا شي مختلف عن التساؤل حول ما إذا كانت نظم الحكم الديمقراطية أو التسلطية أكثر تحقيقاً وتعزيزاً للتنمية الاقتصادية .

بالنسبة لهذا التساؤل فإن التنمية الاقتصادية هي المتغير التابع ، أما بالنسبة لأطروحة ليبست فإن التنمية الاقتصادية هي المتغير المستقل والديمقراطية هي المتغير التابع . التساؤل المطروح أمامنا هو : هل أن احتمالات نجاح بلد أفريقي متخلف في تحقيق التنمية الاقتصادية أفضل في ظل نظام حكم ديمقراطي ؟ أو هل أن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب الإبقاء على نظام الحكم التسلطي؟ أم أن طبيعة نظام الحكم –ديمقراطي أو تسلطي – ليس لها تأثير أو صلة بالتنمية الاقتصادية . في الواقع فإن أطروحة ليبست لا تجيب على هذه التساؤلات بصورة واضحة وقاطعة.

من ناحية أخرى ، قامت دراسات أخرى بمحاولة إثبات التأثير الإيجابي للديمقراطية على التنمية الاقتصادية، فلقد أشار جروسمان ونوح(Grossman and Noh 1988) إلى أن وجود نظام ديمقراطي يضمن خضوع الحاكمين للمساءلة أمام المحكومين مما يحفزهم على تخصيص الموارد بكفاءة وفعالية لضمان استمراريتهم في الحكم. وفى إطار مشابه بين روبرت داهل في فترة مبكرة (.1971(Dahl أن الديمقراطية تضمن قيام الحكام بتوظيف الموارد بالطريقة التي تحقق النمو والإنتاج الأمثل . ويرى اولسون (Olson,1991) أن النظام الديمقراطي يلزم الحكام بتجنب السعي نحو تحقيق مصالح ذاتية أنانية ، ويفرض عليهم وضع السياسات العامة التي تحقق النمو وتخدم المصلحة العامة ضمانا لاستمرار التأييد والقبول الشعبي .

قام بهالا (Bhala,1994) بتقديم مدخل مختلف حول العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية. فهو يرى أن الديمقراطية شكل من أشكال الحكم يرتبط ارتباطا قويا بمفهوم الحرية ، وقام باختبار العلاقة بين التنمية الاقتصادية والحرية بجانبيها (السياسي والاقتصادي) بدلا من اختبار العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية . ويرى بهالا أنه نظراً لأن الدراسات السابقة لم تقم بعزل تأثير الحرية الاقتصادية فإنها لم تقم بتقدير العلاقة بين التنمية الاقتصادية والحرية السياسية بصورة مناسبة .

من ناحية أخرى أشار بهالا إلى احتمالية الارتباط المتزامن بين التنمية الاقتصادية وبين الحرية ، فلقد أفترض أن الحرية تفضي إلى تنمية اقتصادية أكبر

والتـــي تؤدى بالتالي إلي المزيد من الحرية ، ولقد مثل هذه العلاقة المتزامنة بنماذج رياضية وتوصل إلى أنه " بغض النظرعن كيفية قياس الحرية وبغض النظر عن كيفية تعريف النمو ، فإن هناك علاقة إيجابية وقوية بين الاثنين " (Bhalla ,1994. P.6).

الاتجاه الثاني : التسلطية والتنمية الاقتصادية:

مـــا هو الوضع بالنسبة للعلاقة بين التنمية الاقتصادية والنظم التسلطية ؟ في واقـــع الأمـــر فـــإن الاتجاه الذي يفترض ضرورة وجود نظم تسلطية لتحقيق التنمية الاقتصـــادية في بلدان العالم الثالث يستند على مجموعة مختلفة من الحجج والآراء . وتركـــز بعض الدراسات على بحث العلاقة في إطار قضايا الاستهلاك والاستثمار ، فـــنجد أن هنتنجـــتون (Huntington,1968) يرى أن الأفراد الفقراء ومحدودي الدخـــل ــ والذيـــن يمـــثلون معظـــم ســـكان البلدان النامية ــ لا يستطيعون تأجيل الاستهلاك ، عليه، فبالمدى الذي تمنح فيه الديمقراطية الفقراء الفرصة لتشكيل السياسة العامة ، فإن هذه السياسات ستكون متحيزة لصالح الاستهلاك الفوري وضد التوفير والاستثمار، مما سيؤدى إلى آثار سلبية على التنمية الاقتصادية.

وفـــى دراســـة أخـــرى أقترح هنتنجتون ونيلسون أن وجود نظام تسلطي قد يكـــون مـــرغوباً مـــن أجـــل تحقيق التنمية الاقتصادية ، وأنه يجب تقييد المشاركة السياســـية، ولـــو مؤقـــتاً ، مـــن أجل تسهيل تراكم راس المال ، وتشجيع الاستثمار. (Huntington and Nelson, 1976) . ولقـــد وافـــق لا بالومـــباراعلى ذلك (La Palombara, 1963:p57)، وأيـــده فـــي ذلك زعيم سنغافورة(Lee Kwan yew) ، أحد أنجح البلدان النامية ، حيث قال :

"إنني لا أؤمن بان الديمقراطية تفضي بالضرورة إلى التنمية ، إنني اعتقد أن ما يحتاجه أي بلد من أجل تحقيق التنمية هو الانضباط أكثر من الديمقراطية ، الإكثار مـــن الديمقراطـــية يـــؤدى إلـــى عـــدم انضـــباط الســـلوكيات، وهذا ضار بالتنمية " (Ake,2000:P.80)

إن فرضـــية أن الـــنظم التسلطية أكثر قدرة على تحقيق وتعزيز التنمية لم تتم دراستها بنفس الدقة والصرامة المنهجية التي تعرضت لها فرضية النظم الديمقراطية . فمعظـــم الدراسات كانت نظرية وانطباعية ، ولم تقدم نتائج قوية وقاطعة . في غالب الأحـــيان كان يتم الاستناد على تجربة اقتصاديات شرق أسيا بصورة غير دقيقة لدعم هذه الفرضية . ولقد أشار بهالا إلى هذه النواقص وأقترح أنه يجب اختبار العلاقة بين الحرية والتنمية، وهذا يعنى التعامل مع مؤشر مركب يتكون على الأقل من عنصرين مهميـــن، سياســـي واقتصادي . وهو يرى أن أحد أهم عوامل عدم الوضوح المتعلقة بـــتجربة شرق أسيا هو أننا عندما نقوم فقط بوصف هذه الأنظمة بأنها تسلطية ، فإن

ذلك يخفى الكثير من الأمور، نظراً لأنه في معظم هذه البلدان تعايشت درجات صغيرة نسبياً من الحرية السياسية مع درجات كبيرة نسبياً من الحرية الاقتصادية (Bhalla,1994: P:29).

لكن لماذا يجب إعطاء هذه الميزة والأفضلية للنظم التسلطية ؟ هل يرجع ذلك إلى كونها العامل المشترك بين مجموعة من البلدان التي حققت نجاحات اقتصادية كبيرة ؟

يمكن الرد على ذلك بأن هناك العديد من البلدان التسلطية ،على سبيل المثال "معظم البلدان الأفريقية "، التي لم تحقق أية نجاحات اقتصادية . هل يرتبط ذلك إذن بنوع معين وخاص من النظم التسلطية ؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هو ذلك النوع ؟ وإذا كان الأمر متعلقا بنوع معين وخاص من التسلطية فلماذا التعميم حول العلاقة بين النظم التسلطية والتنمية الاقتصادية بدلاً من التركيز على الخصائص المميزة لهذا النوع من التسلطية؟

لكن ما أهمية وعلاقة ذلك كله بأفريقيا ؟ قد يبدو السؤال غريباً نظراً لأن الجدل والنقاش يدور حول العلاقة بين قضيتين تمثلان انشغالاً قديماً ومستمراً في أفريقيا .مع ذلك فإن التساؤل يظل مهماً وذا علاقة . فأفريقيا تعيش حالة مزمنة من التخلف الاقتصادي ، وأفريقيا تحكمها في معظم الحالات ، نظم حكم تسلطية بدأت أخيراً فقط بالتسليم لمطالب الدمقرطة. في الواقع ، وباستثناءات قليلة فإن أفريقيا لا تزال تناضل من أجل التغلب على إرث التسلطية السياسية ، وهو إرث ارتبط بتزايد الفقر والبؤس والتخلف .

في مثل هذه الظروف ليس هناك مجال لمناقشة مزايا التسلطية للتنمية ، ليس لأن التسلطية قد أدت الى كوارث سياسية واقتصادية فحسب ، ولكن أيضا لان أفريقيا تسارع الآن لتحقيق انبعاث سياسي وديمقراطي بدلاً من التشبث بتقاليد ونظم سياسية بالية تزيد من هامشيتها الاقتصادية والاستراتيجية بالنسبة لبقية العالم .لا يوجد أحد باستثناء القلة الذين يريدون التشبث بمقاليد السلطة والقوة المستغلة لا يتفق مع هذا الرأي .على العكس من ذلك فإن الاتجاه الغالب هو إلى جانب الدمقرطة، والدليل على ذلك قوة وتسارع حركة الديمقراطية في أفريقيا إلى جانب بروز الاتفاق حول وجهة النظر التي ترى أن أفريقيا لا تستطيع التعامل مع أزمة التخلف دون احتضان الديمقراطية ، أو على أقل تقدير دون التخلي عن إرث التسلطية السياسية .
لقد تم التعبير عن هذا الموقف بصورة جلية خلال المؤتمر الذي عقدته أكثر من 500 منظمة من المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والحكومات بمدينة اروشا (Arusha) فى تنزانيا (Tanzania) تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة

للأمم المتحدة في فبراير 1995 . ولقد تبنى المؤتمر" الميثاق الأفريقي للمشاركة الشعبية في التنمية والتحول " والذي تمحورت نقطته الأساسية حول أن غياب الديمقراطية هو السبب الرئيسي لأزمة التخلف المزمنة في أفريقيا (Ake, 2000: pp.82-83).

من ناحية أخرى تبنت منظمة الوحدة الأفريقية في اجتماعها بأديس أبابا خلال الفترة 9-11 يوليو 1995 إعلانا بعنوان " الوضع السياسي والاقتصادي – الاجتماعي في أفريقيا والتغيرات الجوهرية الجارية فى العالم " ، وأقرت فيه بأن البيئة السياسية التي تضمن حقوق الإنسان وحكم القانون ستكون أكثر ملاءمة لخضوع الحكومات للمساءلة الشعبية ، وأن " العمليات السياسية المستندة على قاعدة شعبية ستضمن إقحام الجميع ... في جهد التنمية " (Ake،2000: P.83).

من ناحية أخرى ، تبنت مؤسسات بريتون وودز (Breton Woods) وجهات نظر متشابهة ، ففي اجتماع عقد بواشنطن في أبريل 1995 ، أشار رئيس المصرف الدولي إلى أن الحكم الجيد هو الشرط الأساسي للانتعاش الاقتصادي في أفريقيا. ولقد ركزت دراسة المصرف الدولي الموسومة" أفريقيا جنوب الصحراء : من الأزمة إلى النمو المستدام " على تبيان الحاجة إلى وجود المساءلة والمشاركة وبناء الإجماع والاتفاق العام من أجل تحقيق تنمية ناجحة (World Bank,1989).ولقد تم تطوير هذه النظرة في دراسة أخرى للمصرف الدولي تحت عنوان " إدارة التنمية : بعد أو عامل الحكم " (World Bank , 1991).

تزامن الدمقرطة والتنمية في أفريقيا

هل يعنى كل ما سبق أن الاتجاه الآخر من الجدل الدائر ، والذي يفترض وجود ارتباطات بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ، هو الأكثر علاقة وارتباطا بالأوضاع الأفريقية ؟ إن الأدلة التي قدمت في معرض التحليل حول التأثيرات السلبية والمدمرة للتسلطية قد تشير إلى ذلك . إلا أن العلاقة ليست بهذه البساطة والوضوح ، وذلك لأن أطروحة ليبست والدراسات العديدة التي قامت بتطويرها ، كما لاحظنا ، تنظر إلى التنمية الاقتصادية باعتبارها المتغير المستقل والديمقراطية باعتبارها المتغير التابع ، وهذا يمثل إشكالية بالنسبة لأهميتها وارتباطها بالوضع فى أفريقيا . فأفريقيا لا تسود فيها حاليا ، لا المتغيرات المستقلة ولا المتغيرات التابعة ، فهي ليست نامية اقتصاديا ، وليست ديمقراطية بعد ، بالإضافة إلى ذلك فهي ليست مجرد تسلطية .

الواقع أن أفريقيا ، وفيما يتعلق بهذه المتغيرات الثلاثة –التنمية ، الديمقراطية،

التسلطية – تعتبر في مرحلة انتقالية ، بينما أن الجدل الدائر لا يتناول المرحلة الانتقالية ولا يسلط الضوء عليها. إلا أن الأدق والأكثر ملاءمة هو النظر إلى أفريقيا وفقاً لظروفها ومعطياتها ومعالجة الحقائق على أرض الواقع ، ويشمل ذلك اهتمامات وانشغالات الشعوب الأفريقية . إحدى هذه الحقائق هي، بغض النظر عما قد يكتشفه العلماء الاجتماعيون حول التفاعل بين التنمية الاقتصادية وبين النظم الديمقراطية والتسلطية ، أن الشعوب الأفريقية تناضل ، بدرجة معقولة من النجاح ، من أجل الديمقراطية والتحول الديمقراطي في مواجهة إرث طويل ومدمر من التسلطية السياسية.

إن الوضع الأفريقي معقد جداً ، حيث أن العناصر الحاسمة للنظام السياسي والنظام الاقتصادي هي في حالة انتقال ، هذا إلي جانب تزامن عملية الدمقرطة والتنمية الاقتصادية ، وهذه إشكالية مهمة جداً نظراً لعدم وجود تجربة سابقة يمكن الاستناد عليها ، حيث أن هذه العمليات قد تطورت في الغرب في مراحل متمايزة ومتعاقبة ، فلقد حدثت التنمية الاقتصادية قبل البدء فى عملية التحول الديمقراطي. فكيف يمكن تحقيق هذا التزامن نظريا وعملياً اخذاً في الاعتبار تعقيدات العملية الانتقالية والتوترات والضغوط المستمرة للتخلف ، والتناقضات السياسية والاجتماعية السائدة في العديد من البلدان الأفريقية ؟

إن هذه الإشكالية المعقدة تسلط الضوء على محدودية إستراتيجيات التنمية التقليدية بالنسبة للوضع الأفريقي ، فهي لا تعكس ديناميات القوى الاجتماعية ، وهى لا تعير أي انتباه للديمقراطية ، بالتالي فإنه يتم تهميش الناس خلال السعي لتنميتهم . وهى تفترض أن الناس و " طرق حياتهم المتخلفة " هي العائق أمام تنميتهم. وهى تفترض ضمنياً الفصل بين البعد الاقتصادي والبعد السياسي في التنمية ، وذلك على الرغم من التأكيد على عكس ذلك . وهى أخيرا تعير اهتماما قليلاً لحقائق الواقع الأفريقي ، وتميل للنظر إلي أفريقيا ليس كما هي واقعا، ولكن كما يمكن أن تكون وفقا لتصورات وقيم هذه الاستراتيجيات .

إن معضلة التزامن لا يمكن حلها بدون معالجة هذه النواقص السائدة في إستراتيجية التنمية ، وهذا سيقودنا إلى نوع جديد بالكامل من إستراتيجيات التنمية . في الواقع ليست هذه هي المرة الأولى التي تم التعرض فيها لمشكلة التزامن ، فقد تم تحديدها في الكتابات التي ناقشت عملية المقايضة بين التنمية والدمقرطة، وعند البحث عن طريق لتسريع التنمية الاقتصادية أثناء عملية التحول الديمقراطي. (Przeworski and Limongi 1994) ولعله من المفيد النظر في الكيفية التي حاول بها الفكر التنموي التقليدي معالجة هذه المشكلة ، والتي تمثلت في محاولة حل هذه الإشكالية دون العمل على التوليف بين العناصر التي تشكل المعضلة .

للتوضـــيح ، وخلال العقدين الماضيين ، تم اختزال استراتيجيات التنمية تقريبا بالكـــامل ضمن إطار برامج التعديل أو التكييف الهيكلي (Structural Adjustment Programmes). إن الســـمة المميـــزة لـــبرامج التعديل الهيكلي في أفريقيا تتمثل في الدرجـــة الصـــارمة مـــن السياسات التقشفية : حظر كامل ومطلق على بعض السلع الأساسية ؛ عملية خصخصة ضخمة مرتبطة عادة بارتفاع حاد في الأسعار والبطالة ؛ تخفـــيض كبـــير في قيمة العملة المحلية ودرجة عالية من التضخم ؛ تخفيض كبير في الإنفـــاق الحكومي والذي كانت له آثار سلبية مدمرة على القطاع الاجتماعي . ليس من الصـــعب تصور تأثير هذه البرامج الجذرية على البلدان التي يعيش حوالي 40% من شعوبها تحت خط الفقر (Ake,2000).

فـــي معظـــم الحـــالات، فإن نظم الحكم الأفريقية التي طبقت برامج التعديل الهيكلـــي كانـــت في السلطة لمدة طويلة ولم تكن تتمتع بالتأييد والقبول الشعبي ، لأنها هي التي خلقت الظروف والأوضاع التي حتمت ضرورة برامج التعديل الهيكلي في المقـــام الأول . فـــي الغالب ،فإن معظم المعارضة الشديدة لبرامج التعديل الهيكلي في أفريقيا ، لم تكن موجهة ضد الأساس المنطقي أو التعليل العقلاني لهذه البرامج ، ولكن أساســـاً ضـــد القـــيادات والزعامات السياسية التي لم تعد قادرة على خلق أية ثقة في قدرتها على تحسين الأوضاع والأحوال السيئة لشعوبها .

لـــم تساعد هذه الظروف القادة الأفريقيين على بناء الإجماع والاتفاق العام ، إلـــى جانـــب ذلك ، فإن وكالات التنمية الدولية ، في معظمها ، لم تشجعهم على القيام بذلـــك. بـــدلا مـــن ذلك فلقد حثت على وطالبت بوجود الإرادة السياسية لتطبيق هذه الـــبرامج. الواقع إن الظروف لم تكن غير مشجعة للتشاور وبناء الإجماع والوفاق العام فحســـب ، ولكـــن أيضاً كان هناك افتراض قوى بأنه من غير المرغوب مناقشة برامج الـــتعديل الهيكلـــي أو البحث عن تفويض ديمقراطي لتطبيقها ، بافتراض أن المواطنين لـــن يقـــبلوها بسبب مشاقها ومصاعبها ، لهذا فإن سياسات الإصلاح الاقتصادي قد تم وضعها خارج نطاق الشرعية الديمقراطية ، وتم اعتبارها أمراً يجب فرضه ، وهذا ما حدث بالفعل .

ولعـــل هـــذا هو السبب الرئيسي في وجود اهتمام كبير بموضوع التعويض (Compensation) والمتمـــثل فـــي الدعـــم المالي الدولي للبلدان التي تطبق برامج الإصلاح الاقتصادي . وتم اعتبار ذلك وسيلة للتوفيق بين سياسة الإصلاح الاقتصادي والدمقـــرطة، بافتراض ضرورة دعم النظم الإصلاحية بسخاء حتى يمكن التخفيف من مشـــاق بـــرامج التقشـــف ومنعها من التسبب في ثورة شعبية ضد النظام الإصلاحي ، بافتراض أن احتمالات نجاح الديمقراطية تتضاءل في ظروف التقشف الاقتصادي التي

تقود الناس للبحث عن حلول تسلطية.

إلا أن هذا الحل يتجاهل حقيقة أنه نظراً لفساد وعدم كفاءة نظم الحكم فإن هذه المساعدات المالية لن تستفيد منها الطبقات الأكثر تضرراً من السياسات التقشفية ، ولكنها في الغالب ستذهب إلى الحكام المتسلطين وأعوانهم . الأهم من ذلك إن هذا التصور يقلل من قيمة ومعنى الديمقراطية. إن كيفية رد فعل الناس تجاه التقشف الاقتصادي سيعتمد أساسا على كيفية تطبيقه ، من يتحمل عبئه ومن يشارك فيه، وما هو السياق السياسي لإدارته ويشمل ذلك شرعية صانعي القرار وقبول المواطنين لهم. وبالتالي ، فإنه ليس من المحتمل أن يؤدى التقشف إلى ثورة ضد نظام الحكم إذا تم فرضه من خلال تفويض ديمقراطي ، وإذا تم اعتبار أن أعباءه موزعة بعدالة ، وأن الرأي العام لا يعتبر الذين في موقع السلطة مسؤولين عن التسبب في الظروف التي استلزمت سياسات التقشف الاقتصادي ، وأن صانعي القرار يتمتعون بثقة وقبول الشعب.

إن المشكلة الرئيسية في الفكر التنموي التقليدي والممارسة التنموية التقليدية هي الفصل بين البعدين السياسي والاقتصادي ، واعتبار وجود تعارض بين التنمية والديمقراطية ، مما يعبر عن فهم سطحي للاثنين معاً. ضمن سياق هذا الفكر التقليدي فإنه من غير الممكن التعامل مع التساؤل المتعلق بمدى منفعة وفائدة الديمقراطية ، لأن هذا المدخل متحيز تجاه تهميش الديمقراطية وجعلها منافساً للتنمية .

إذن ، كيف يمكن الاقتراب من معضلة التزامن بحيث يمكن إبراز العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في السياق الأفريقي ، إلى جانب الإجابة عن التساؤل حول فائدة الديمقراطية كأداة ووسيلة لتحقيق غايات أعظم .؟

بداية ، من الأهمية بمكان النظر إلي هاتين القيمتين – الديمقراطية والتنمية– باعتبارهما لحظتين جدليتين قابلتين للتوليف ، التوليف الحقيقي الذي يخلق كلاً جديداً . ولن يتحقق هذا التوليف إلا من خلال الجمع بين مفهومين أساسيين: دمقرطة التنمية وتنمية الديمقراطية ، أي تعميق التجربة الديمقراطية في كل مجال . ويؤدى هذا إلى

إيجاد استراتيجية تنموية مختلفة اختلافا جذرياً عن ، وأكثر ملاءمة من ، إستراتيجيات التنمية التي تم تطبيقها في السياق الأفريقي دون أي اثر حقيقي وإيجابي لا على الديمقراطية ولا على التنمية.

ولكن ما الذي يعنيه تعبير دمقرطة التنمية وما الفرق الذي يحدثه ؟ إنه يعنى، ببساطة ، أن الناس هم الذين يسيطرون على عملية تنميتهم ، التي تصبح أساسا أمراً يقومون به تجاه أنفسهم وتجاه ظروفهم بدلاً من أن تكون شيئاً يعمله آخرون من أجلهم، أي أن تصبح التنمية خبرة معاشة في الحياة اليومية للشعوب الأفريقية . إجرائيا وعملياً، فإن ذلك يعنى أن الناس يصبحون هم أدوات ووسائل التنمية إلى جانب كونهم هدفها وغايتها النهائية .

لكن لكي يصبح الناس أدوات ووسائل التنمية ، أي أن يصبحوا مسؤولين عن تحديد ما تعنيه التنمية وما هى القيم التي تقوم بتعظيمها، فيجب أن تكون لهم السيطرة النهائية والأخيرة على عملية صنع السياسات العامة .

هذا يعنى أن الناس هم المسؤولون عن تحديد كيفية المضي بعملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي . وهذا يعنى أيضا أن الناس يصبحون أدوات ووسائل التنمية إذا صارت طاقاتهم وقدراتهم هى المحرك الذي يقود عملية التنمية من خلال ترسيخ فكرة الاعتماد على الذات والمسؤوليات الفردية بصورة جادة . وهذا يعنى ، أخيراً أنه إذا كان الناس هم هدف وغاية التنمية ، فإن مصالحهم ورفاهيتهم تصبح هى مقياس كل الاشياء، القانون الأسمى للتنمية .

الراهن إن التنمية في أفريقيا ، بسبب خاصيتها غير الديمقراطية ، كانت ممارسة في الاغتراب . ما حدث كان في الواقع تنمية ضد الناس : هجوم على ثقافاتهم ضمن تصور خاطئ للمعركة ضد التخلف ؛ إجراءات قاسية مثل برامج التعديل الهيكلي التي تضر بالناس وتحطم الوفاق الاجتماعي ؛ وسياسات أبوية تقوض الإحساس والثقة بالذات لدى الناس. إن الاستراتيجيات السائدة تميل إلى افتراض أن الناس وطرق حياتهم هى " العائق " أمام التنمية . ولكن إذا تم اعتبار أن الناس هم " المشكلة "، فإنه يتم تحويل عملية التنمية عن مسارها وتصبح ممارسة في الاغتراب . التنمية الديمقراطية تنظر إلى الناس كما هم وليس كما يجب أن يكونوا وفقاً لتصورات وقيم خارجية ، وتحاول تحديد كيف يمكن ان يتحرك الناس إلى الأمام بطاقاتهم ووفقاً لقيمهم (Ake,2000:pp87-88) .

من ناحية أخرى ، فإن طبيعة الدولة والعملية السياسية في أفريقيا تستوجب ضرورة عملية التحول الديمقراطي وضرورة دمقرطة عملية التنمية وتبرز بصورة واضحة المشاكل السياسية للتنمية في أفريقيا ، الأمر الذي لم يتعرض له الجدل العام حول الديمقراطية والتسلطية والتنمية الاقتصادية .

فمن جانب ، ترك الاستعمار لأفريقيا إرثا كانت فيه للدولة سيطرة شبه مطلقة على المجتمع وعلى الاقتصاد ، ولكنها ظلت ملكاً خاصاً للحكام ، ونظراً لوقوع الدولة تحت سيطرة مصالح معينة بدلا من ارتفاعها فوق كل المصالح في المجتمع فإنها أصبحت نقيض الجوهر الحقيقي للدولة وعنصرها المادي " استقلاليتها النسبية" ، فهي لم تستطع التعبير عن أو خلق هوية جماعية مشتركة لرعاياها ، وهى لم تستطع التوسط بفعالية في الصراع الاجتماعي بين المصالح الفردية المتنازعة لأنها هى الأخرى كانت تمثل مصلحة فردية . بدلا من التوسط في الصراع ، أصبحت مسرحا للحرب ، حرب من أجل السيطرة والاستحواذ على مصادر القوة الضخمة التي تحوزها (مايرون فينر ، 1988ص ص: 111-143) .

من جانب آخر فإن العملية السياسية في معظم البلدان الأفريقية ، فى مرحلة ما بعد الاستعمار ، أصبحت نقيضاً لجوهرها ، فبدلا من أن تصبح العملية التي يتم من خلالها تجميع المصالح المتنافرة وتحديد المصالح المشتركة والسعي نحو أهداف جماعية، تحولت العملية السياسية إلى حرب من الجميع ضد الجميع . ونظراً لأن السياسة تدهورت إلى حالة حرب ، فإنها أنتجت أيضا أشكالاً حكومية وقيادات سياسية ملائمة لهذه الخاصية . من هنا جاء تكرارية الحكم العسكري والتسلطي . وأدى ذلك إلى نتائج مدمرة على التنمية الاقتصادية في أفريقيا . بداية، فإن ذلك يعنى عدم وجود مجتمع قومي ، فقط جماعات تتنافس للسيطرة على الدولة . وهذا الوضع يلغى تماما أي احتمال لتطوير وتنفيذ مشروع قومي ، بما في ذلك التنمية . وعندما تبذل جهود لتحقيق التنمية ، فإن السياسات التنموية تتعرقل بسبب التناقضات الاجتماعية والسياسية وبسبب عدم تعبير السياسات العامة عن الاحتياجات الاجتماعية . (مايرون فينر ، 1998. ص ص140-142) .

إن الصراع غير القانوني من أجل السلطة والاستعمال القسري للسلطة من قبل أولئك الذين يسيطرون على الدولة ضد المصالح والفئات الأخرى يؤدى إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي المزمن ، بما له من آثار سلبية ومدمرة على عملية التنمية الاقتصادية . على سبيل المثال ، أدى عدم الاستقرار والقمع السياسي إلى هجرة العديد من العقول والكفاءات التي تحتاجها عملية التنمية ، كما أدى إلى هروب رؤوس الأموال اللازمة لعملية التنمية ، بما في ذلك أموال الذين كانوا يسيطرون على السلطة أمثال موبوتو وغيرهم الذين كانوا يشعرون بأن ثرواتهم لن تكون آمنة داخل بلدانهم إذا ما فقدوا السلطة .

إن شكل ومحتوى دولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا ، والتفاعلات السياسية

المرتبطة بها تعمل على تجذير وإدامة التخلف ، وإن عملية الدمقرطة ستساعد على التقليل من هذه الاختلالات في وظيفة الدولة وفى العملية السياسية .

الخاتمة : عود على بدء :

هل يجب أن تسعى أفريقيا إلى تحقيق الديمقراطية ، أو أنه يجب أن تسعى أولاً إلى تحقيق التنمية؟ لقد لاحظنا في الصفحات السابقة وجود مدرسة فكرية تجادل بأن السعي نحو الديمقراطية لا جدوى منه نظراً لمستوى الفقر الذي ترزح تحته أفريقيا، وأنه من الأفضل التركيز على التنمية ، أو على الأقل القضاء على الفقر أولا. ولقد تبين لنا أن هذه النظرة كان لها تأثير مهم ولاقت تأييداً قوياً في البلدان الصناعية الغربية وبين وكالات التنمية الدولية ، وعلى وجه الخصوص مؤسسات بريتون وودز . وكان هذا هو مضمون النزعة نحو إعطاء الإصلاح الاقتصادي أولوية أعلى من الدمقرطة . وكانت الاهتمامات تركز على ضمان توفر أداء حكومي افضل أكثر من تركيزها على الديمقراطية ، وتم تعريف الأداء الحكومي الأفضل إجرائيا على أنه يعنى الشفافية والاستقرار والحد من الفساد ووجود المساءلة " بمعناها المحاسبي وليس بمعنى السيادة الشعبية " .

تجدر الإشارة هنا إلى أنه في الوقت الذي تستلزم فيه الديمقراطية وجود أداء حكومي أفضل ، فإن الأداء الحكومي الأفضل لا يتطلب بالضرورة وجود نظام ديمقراطي ، على العكس من ذلك ، ووفقاً لتجربة العديد من البلدان وبالذات بلدان شرق أسيا، فإن الأداء الحكومي متوافق ومتسق تماما مع التسلطية السياسية . في التحليل الأخير ، فإن السبب الذي دعا إلى الاهتمام بالأداء الحكومي الجيد لم يكن السعي نحو تحقيق الديمقراطية إنما السعي نحو تحقيق التنمية الاقتصادية . والمضامين الواضحة لذلك هي أن التنمية الاقتصادية صارت لها الأولوية على عملية التحول الديمقراطي . لكن في الوقت الذي يمكن فيه القول بأن التنمية الاقتصادية ضرورية لجعل الديمقراطية ممكنة ، فإنه من الخطأ القول بان الاهتمام يجب أن يتحول من عملية الدمقرطة والتركيز على هذا الشرط الذي يجعلها ممكنة .ينشأ هذا الخطأ من الافتراضات السطحية حول مسببات أزمة التخلف في أفريقيا وحول علاقة العامل الاقتصادي بالعامل السياسي . ما أصبح واضحاً بصورة متزايدة هو أن الأوضاع السياسية في أفريقيا هى التي أدت إلى تعميق التخلف . وربما هذا هو السبب الرئيسي الذي جعل الغرب ووكالات التنمية الدولية ومؤسسات بريتون وودز تبدأ في التراجع عن مواقفها التقليدية تجاه التنمية التي تستبعد وتتجاهل البعد السياسي ، وفى إدراك أهمية مواجهة الشروط السياسية للتنمية .

ولقـــد برز هذا التغير بوضوح في دراسات المصرف الدولي التي أشرنا إليها فـــي موضع سابق ، مما أدى إلى هيمنة النظرة التي ترى أن التنمية الاقتصادية تتطلب التركيز على خلق الشروط السياسية التي تجعل تحقيقها ممكناً . كما أكد على ذلك عدد كبـــير من الوثائق الرسمية التي صدرت عن وكالات التنمية التابعة للأمم المتحدة والتي توصـــلت إلـــي أن الديمقراطية جوهرية لتحسين الأداء التنموي . هذا إلى جانب تأييد الـــبلدان الغربـــية المانحـــة لهـــذا الاتجاه . ومن هنا برز مفهوم "المشروطية السياسية Political Conditionality "

هكذا ، فإن وجهة النظر التي ترى أن أفريقيا تحتاج إلى أن تسعى إلى التنمية الاقتصـــادية أولا أصـــبحت الآن فكـــرة مجردة وغير ذات صلة في ضوء الحقائق الواضـــحة على الأرض الأفريقية . إحدى هذه الحقائق هى أن الناس يطالبون بالتنمية ولكنهم يطالبون أيضا ، في نفس الوقت وبالإصرار ذاته ، بالديمقراطية. إنهم يرون أن الأمريـــن مرتـــبطان ويعتقدون أنه من الجوهري والضروري تحقيقهما معاً . ولكن إذا سلمنا بأن أفريقيا تحتاج التنمية والديمقراطية معا وفي نفس الوقت ، فهل يمكن تحقيقهما معا ، وكيف يمكن أن يتحقق ذلك ؟

إن الطـــريق لتحقـــيق التنمية الاقتصادية والدمقرطة في نفس الوقت وبالتزامن يتعيـــن في تحويل العمليتين إلى عملية واحدة عن طريق جعل التنمية الاقتصادية عملية تحول ديمقراطي، وذلك عن طريق تمكين "empower" المواطن الأفريقي العادي من السيطرة على عملية صنع القرار .

إن ثنائـــية التنمية الاقتصادية والدمقرطة قد نشأت لأنه قد تم تصوير التنمية الاقتصـــادية تصويرا خاطئا وتم تشويهها ، بحيث أصبحت ممارسة في الاغتراب بدلا مـــن كونها تجربة انعتاق ، وبالتالي كونها مشروعا ديمقراطيا يمنح للمواطن الأفريقي "استقلاله الثاني " من قمع وفساد نظم الحكم التسلطية بعد أن نال " استقلاله الأول " من سيطرة القوى الاستعمارية الغربية .

إن التنمـــية فـــي جوهرها هى عملية تحقيق للذات ولن تكون كذلك إلا إذا كان المواطـــن الأفريقي العادي هو أداة التنمية وغايتها النهائية في نفس الوقت . إن التنمية الذاتية للمواطن الأفريقي العادي هى الدمقرطة في أقوى وأعمق صورها .

مراجع البحث

أ- **مراجع باللغة العربية :**

1- المغيربـــي ، محمـــد زاهي ، **قراءات في السياسة المقارنة : قضايا منهجـــية ومداخـــل نظرية** ، الطبعة الثانية ، بنغازي : منشورات جامعة قاريونس ، 1998.

2- فينر، مايرون ، " التغير السياسي : آسيا ، أفريقيا ، الشرق الاوسط " فـــي محمـــد زاهـــي المغيربي (محرر) ، **التنمية السياسية والسياسة المقارنـــة : قـــراءات مختارة** ، بنغازي : منشورات جامعة قاريونس ، 1998 .

ب- **مراجع باللغة الانجليزية :**

1- Ake, claude, **The Feasibility of Democracy in Africa,** Dakar: council for the Development of Social Science Research in Africa, 2000 .

2- Bhalla, S.S., " Freedom and Economic Growth : A virtuous Cycle" , paper presented in **Democracy's Victory and Crisis : A Nobel Symposium**, Uppsala University , August 27-30,1994. Quoted in Ake, Op. Cit.

3- Bienen , Henry and Herbst, Jeffrey, " The Relationship between Political and Economic Reform in Africa ", **Comparative Politics** , Vol. 29,No.1 October 1996, pp.23-42.

4- Bollen, K. and Jackman, R., " Political Democracy and the Size Distribution of income ", **American Sociological Review** 50, 1985, pp. 438-457.

5- Coleman, J.S., " The Politics of Sub- Sahara Africa", in G.A. Almond and J.S. Coleman ceds.) **Politics of the Developing Areas**, Princeton : Princeton University Press, 1960.

6- Cutright, P. " National Political Development : Measurement and Analysis ", **American Sociological Review**, 28,1963,pp. 253-264.
7- Dahl, R.A. **Polyarchy : Participation and Opposition**, New Haven : Yale University Press, 1971.
8- Diamond , L., " Promoting Democracy **", Foreign Policy** , 87, Summer 1992. pp. 30-31
9- Grossman , H.I. and Noh, S.I., **Proprietary Public Finance , Political Competition and Regulation**, IMF Seminar Series, No. 8, 1988. Quoted in Ake , Op. Cit.
10- Huntington, S.P., **Political Order in Changing Societies** , New Haven : Yale University Press, 1968.
11- Huntington, S.P. and Nelson, J.M., **No Easy Choice** : **Political Participation in Developing Countries** , Cambridge, Mass. : Harvard University Press, 1976
12- La Palombara, J. (ed.), **Bureaucracy and Political Development**, Princeton : Princeton University Press, 1963.
13- Lipset, S.M. ," Some Social Requisites of Democracy : Economic Development and Political Legitimacy ", **American Political Science Review** , 53,1959, pp. 69-105.
14- Lipset, S.M., **Political Man : The Social Bases of Politics** , Garden City, New York : Doubleday. 1960.
15- Lipset, S.M., Seong, K.R. and Torres, J.C., " A Comparative Analysis of the Social Requisites of Democracy". Unpublished paper, Hoover Institution , Stanford University , 1991. Quoted in Ake, Op.Cit.
16- Przeworsky, A. and Limongi, F.," Democracy and Development ", paper presented in **Democracy's Victory and Crisis: Nobel Symposium** , August 27-30 1994. Quoted in Ake, Op.Cit.
17- World Bank, **Sub – Sahara Africa : From Crisis to Sustainable Growth** , Washington , D.C. : World Bank . 1989. Quoted in Ake, Op. Cit.
18- World Bank, **Managing Development : The Governance Dimension**, Washington , D.C.: World Bank , 1991. Quoted in Ake, Op.Cit.

القيم الإدارية وعلاقتها ببعض العوامل المتعلقة بالمديرين وأدائهم
دراسة ميدانية لمديري فروع المصارف العاملة في مدينة بنغازي

د. عبدالرحمن الملا*
ا.عادل رابح**

1 المقدمة :

أصبح موضوع الثقافة التنظيمية مجالاً حياً للدراسة في عالم المنظمات والسلوك التنظيمي ، وقد تمت مناقشة مفهوم ثقافة المنظمة بشكل واسع حتى الآن لكن الجانب ذا الأهمية البالغة ، وهو القيم (Values) لم يأخذ الاهتمام الكافي ، في حين أن القيم ــ وبالذات قيم القادة والمديرين ــ هي الحجر الأساسي لثقافة المنظمات " فالقادة هم الذين يشكلون ثقافة منظماتهم من خلال القيم التي يؤمنون بها ، وبالذات في مجال العمل "[1]

لكن الحديث عن القيم ليس سهلاً ، إذ يثير مفهوم القيم نقاشاً وجدلاً بين المعنيين به ربما أكثر من غيره من المفاهيم ذات العلاقة بالسلوك الفردي والسلوك الجماعي ، إذ قد يكون من العسير تتبع أو اكتشاف القيم ، ومع ذلك فإنها تشكل أساس المنظمات ، مثلها في ذلك مثل أساس البناء فإذا كان ضعيفاً فإن المبنى برمته عندئذ سوف يؤول إلى السقوط

إن ما تتضمنه هذه الدراسة ليس كلاماً أخلاقياً مثالياً عن القيم ، بل إنه محاولة لاكتشاف بعض جوانب هذه الظاهرة في بيئة الإدارة الليبية ، ومعرفة تأثيرها على الأداء.

---

* يشكر الباحثان طالبة الماجستير مبروكة الخفيفي لقيامها بترويدهما ببعض المراجع ، كما يشكران الأستاذ سهيل نجم من قسم الإحصاء مساعدته في تحليل البيانات .

** عضوا هيئة تدريس ، قسم الإدارة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة قاريونس ، بنغازي ،ليبيا

(1) عبدالرحمن احمد هيجان ، أهمية قيم المديرين في تشكيل ثقافة منظمتين سعوديتين ، مجلة الإدار العامة ، العدد 74 ،ابريل 1993 ، ص 7

1-1 مشكلة الدراسة :

لاشك بان هناك حاجة متزايدة لدراسة القيم الإدراية بهدف اكتشاف نوعية تلك القيم ، وتحديد علاقتها بالعديد من المتغيرات ، وبناء على ذلك فإن الدراسة الحالية تحاول الإجابة عن التساؤلات التالية :

1. ماهي طبيعة هيكل القيم عند مديري فروع المصارف العاملة في مدينة بنغازي؟
2. ماهي طبيعة العلاقة بين بعض العوامل المتعلقة بالمديرين ، وبين قيمهم ؟
3. ماهي العلاقة بين قيم المديرين وأدائهم ؟

2-1 أهمية الدراسة :

تعد القيم أساسية مادامت هناك قرارات لتحديد الأهداف ، أو حل المشكلات ، ولاشك أن أي إنسان يتأثر بمجموعة القيم ، تلك القيم تدفعه للسلوك بطريقة ما أو تفضيل سلوك عن آخر ، وحتى نفهم هذا السلوك يجب أن نسعى إلى اكتشاف مجموعة القيم التى تنظمه وتوجهه ، وربما تكون قيم أولئك الأفراد الذين يتمتعون بالأدوار القوية في داخل المنظمة هي التى تشكل شخصية منظماتهم [2] .

وتمثل أنظمة القيم عند المديرين معياراً للحكم على تصرفاتهم ، حيث يقول أحد أعلام الإدارة (بيتر دراكر) بان " دراسة وتفهم القيم الإدارية سوف يكون لها شأن كبير في التحكم في أداء المنظمات "[3].

3-1 مراجعة للدراسات السابقة :

تعرض موضوع القيم بشكل عام لاهتمام المختصين في علوم عديدة ، كعلم النفس ، وعلم الاجتماع . كما أن دراسته في مجال علم الإدارة اتخذت اتجاهات عديدة، لذلك سوف يتم التركيز على تلك الدراسات التى تناولت القيم الإدارية وعلاقتها ببعض العوامل المتعلقة بالمديرين ومنها أدائهم .

وتعود البدايات الحقيقية لدراسة موضوع القيم الإدارية إلى أوائل السبعينيات من القرن الماضي ، حين درس Clark & Mc Cabe العلاقة بين القيم الإدارية والسلوك القيادي لـ 1339 مديراً استرالياً ، وخلصا إلى أنهم يتشابهون في قيمهم مع المديرين في الدول الأخرى ، لاسيما نظرائهم الإنجليز والأمريكيين [4] .

---

[2] ديف فرانسيس ، مايك وودكوك، القيم التنظيمية ، ترجمة عبدالرحمن أحمد هيجان ، الرياض ، معهدالإدارة العامة 1995 ، ص 17

[3] محمد بن أبراهيم التويجري ، القيم الإدارية للعمالة الوطنية والعمالة الوافدة في م.ع.س، مجلة العلوم الإجتماعية ، صيف 1988 ، ص 139 .

[4] Clark A. w. , and Mc Cabe , s , Leadership Beliefs of Australian Mangers . Journal. Of applied Psychology , vol . 54 , No 1 , 1970 PP 1-6

وفي عام 1975 ، حاول Reimann اكتشاف طبيعة العلاقة بين قيم المديرين وبعض المتغيرات التنظيمية ، كحجم المنظمة ، والمركزية ، والتخصص والرسمية، ووجد أن تزايد تأثير القيم للمديرين يرافقه تصاعد فى نسب الإنجاز الفعلية في الخطط الموضوعة للأنشطة الرئيسية [5].

ثم أجرى الباروني [6] عام 1980 فحصاً لأنظمة قيم المديرين الليبيين ، وفيما إذا كانت تلك القيم مرتبطة بالمتغيرات السلوكية والتنظيمية الخاصة بهم ، وتوصل إلى أن التوجه الأساسي للمديرين الليبيين هو توجه عملي ، ولم يجد أية علاقه بين أنظمة القيم والنجاح الإداري .

وفي إطار دراسة القيم المؤثرة في النظام الإداري درس العواملة [7] 1993 منظومة القيم في إطار مقارن يشمل المجتمعات الرأسمالية الغربية والإسلامية والأردنية ، وتوصل إلى نتائج عديدة ، كان أهمها إختلاف مصادر القيم وأنواعها، وتفاوت الإنسجام بين الفكر والممارسة .

أما مقدم ، 1994 [8] فقد درس علاقة قيم المديرين وتفاعلها مع سلوكهم ، ووجد أن العلاقة بين القيم الفردية والسلوك ضعيفة ، لكن العلاقة بين القيم التنظيمية والسلوك كانت إيجابية .

وقام الكردي وآل ناجي ، 1996 [9] بدراسة وتحليل نظم القيم للمدير السعودي في إطار مدخل ثقافة المنظمة ، ووجدا اختلافاً في ترتيب أهمية القيم بين المديرين الذكور والإناث ، وعدم وجود ارتباط ذي دلالة إحصائية بين القيم الاجتماعية ، وكل من القيم الاقتصادية والسياسية والإنسانية .

---

(5) Reimann , B, Organization Effectiveness and Managements Public Values Academy of Management journal Vel . 18 No –2 1975 PP 224-241

(6) EL-Baruni , M,Y , personal value Systems of Libyan Managers: An Exploratary Study, ph .D.thesis saintLouis University , USA , 1980

(7) نائل عبدالحافظ العواملة ، منظومة القيم المؤثرة في النظام الإداري ، دراسة مقارنة ، مجلة الملك سعود ، المجلد 5 ، 1993 ، ص ص 387 - 419

(8) عبدالحفيظ مقدم ، علاقة القيم الفردية والتنظيمية وتفاعلها مع الإتجاهات والسلوك ، مجلة العلوم الاجتماعية، صيف 1994 ، ص ص 145 – 180

(9) محمد كامل الكردي ، محمد عبدالله آل ناجي ، دراسة وتحليل نظم القيم الشخصية للمدير السعودي في إطار مدخل ثقافة المنظمة ، مجلة الإدارة العامة ، المجلد 36 ، العدد 1 ، مايو 1996 ص ص 1– 49

وأعد السالم والرويح ، 1999 [10] دراسة واسعة للقيم الإدارية للمدير الصناعي في العراق ، سعيا خلالها إلى التعرف على طبيعة القيم الإدارية لديهم ، من خلال فحص أثر الخصائص الشخصية والوظيفية على القيم الإدارية ، وتوصلا إلى أن أنظمة القيم عند المديرين تختلف باختلاف الخصائص الشخصية والوظيفية، وأن المديرين يختلفون في ترتيبها .

من خلال هذا العرض للدراسات السابقة التي تعرض لها موضوع القيم الإدارية، نلاحظ تنوع تلك الدراسات في توجهاتها ، وكذلك تنوع النتائج التى خرجت بها. وقد تعرضت البيئة العربية لدراسات عديدة في هذا المجال ، وكانت واحدة فقط من هذه الدراسات في البيئة الليبية .

4-1 مجتمع الدراسة :

بالنظر لأهمية الدور الذي تؤديه المصارف التجارية المملوكة للمجتمع في دعم وتطوير الاقتصاد الليبي ، فقد اقتصرت هذه الدراسة على المصارف العاملة في مدينة بنغازي ، حيث أن هناك (26) فرعاً لهذه المصارف ، وهي تمثل ما نسبته 10% من إجمالي عدد فروع المصارف التجارية العاملة في الجماهيرية حالياً، والبالغة 261 فرعاً، حيث اعتبر مديرو هذه الفروع المصرفية يمثلون مجتمع البحث ، وتم توزيع إستمارة الإستبيان عليهم جميعاً . وبالنظر إلى الجدول رقم (1) يمكننا أن نتعرف على خصائص المديرين الذين يمثلون مجتمع الدراسة .

---

[10] موید سالم ، سنان الرويح ، القيم الإدارية للمدير الصناعي في العراق ، دراسة ميدانية ، مجلة ابحاث اليرموك ، المجلد 15 ، العدد 1 ، 1999 ، ص ص 9-33

جدول رقم (1)
خصائص المديرين الذين تم توزيع الاستبيان عليهم

الجنس	ذكور		إناث	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
	26	96.3	1	3.7

الحالة الاجتماعية	أعزب		متزوج		مطلق	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
	3	11.1	22	81.5	2	7.4

العمر	30-أقل من40		40-أقل من50		50 فأكثر	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
	7	25.9	17	63.0	3	11.1

المؤهل الدراسي	إعدادي		ثانوية عامة		معهد عالي		جامعة		عليا	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
	1	3.7	6	22.2	6	22.2	11	40.7	3	11.1

مدة الخدمة	5-أقل من10		10-أقل من15		15أقل من20		20 أقل من25		25 فأكثر	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
	1	3.7	10	37.0	6	22.2	4	14.8	6	22.2

5-1 أداة جمع البيانات :

استخدمت استمارة الإستبيان لجمع البيانات ، والتي صممت اعتماداً على الدراسات السابقة ، وقد تكونت من ثلاثة أجزاء *، الأول لجمع البيانات عن بعض الخصائص الشخصية والوظيفية للمديرين ، وتكون من خمس فقرات . وتضمن الجزء الثاني (42) فقرة لقياس القيم الإدراية ،وقد إعتمد مقياس بوشولز Buchholz 1976 والذي كان قد استخدم في دراسات سابقة عربية أيضاً ، منها دراسة السالم والرويح 1999[11] . أما الجزء الثالث فقد تضمن سؤالين لقياس الأداء بموجب أسلوب التقدير الذاتي ، وهو أيضاً استخدم سابقاً في دراسات أجنبية وعربية عديدة منها دراسة القطان 1987 [12]، ودراسة يوش 2000 [13]. وعلى الرغم من اختبار الدراسات السابقة

---

* نسخة من الاستبيان ملحقة بالدراسة

(11) مؤيد السالم ، سنان الرويح ، مصدر سابق ، ص 15

(12) عبدالرحيم القطان ، العلاقة بين الولاء التنظيمي والصفات الشخصية والأداء الوظيفي ، المجلة العربية للإدارة ، المجلد 11، العدد 2 ، ربيع 1987 ، ص ص 5-32

لمصـــداقية وثـــبات فقرات قياس متغيرات الدراسة ، إلا أنه تم إجراء هذه الاختبارات مـــرة أخـــرى للتأكد من إمكانية الإعتماد عليها في البيئة الليبية، وقد سجلت مؤشرات كافـــية لهـــذا الغـــرض ، حيث بلغ معامل الثبات 0.78 لمقياس القيم و 0.75 لمقياس الأداء.

6-1 محددات الدراسة :

إن دراســـة القـــيم ســـواء على مستوى المجتمع أم مستوى المنظمات ، تمثل تحدياً ومهمـــة معقدة لأي باحث . وتأتي طبيعة هذا التحدي من كون الدارس يحاول اكتشاف الأشـــياء غـــير الملموسة ، وعليه فإن الباحثين وضعا مثل هذا المحدد بنظرهما مقدماً ، وحاولا إحكام الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية ، ورغم ذلك تبقى درجة الاعتمادية علـــى ما سيجيبه أفراد مجتمع البحث ليست كافية لوضع نتائج يمكن تعميمها على نطاق واســـع ، وبذلـــك تـــتقلص فوائد هذه الدراسة لتقتصر على توفير فهم أفضل لواقع هذه المـــنظمات ، وبـــالذات معـــرفة المديرين بقيمهم ، ودورهم في منظماتهم وعلاقة ذلك بأدائهم .

2- الخلفية النظرية للدراسة :

علـــى الرغم من أن الكتابات عن القيم الإدارية أصبحت وفيرة في الوقت الحاضر ، وقـــد تناولت الكثير من جوانبها إلا أنه لإغراض الدراسة الحالية تقتضي الحاجة عرض ثلاث نواح ، وهي ، مناقشة مفهوم القيم ، وطبيعتها وتصنيفاتها .

2-1 مفهوم القيم الإدارية

مـــن الناحـــية العامة ينظر إلى القيم ــ عادة من زوايا متعددة _ فهناك من يعتبرها موجهات للسلوك ، وآخرون يعتبرونها معتقدات ، أو مفاهيم . والواقع أن هذا الاختلاف فـــي وجهـــات النظر لا يغير شيئاً من المفهوم العام للقيم . فهي سواء أكانت " موجهات للســـلوك ومـــرجع للحكـــم علـــى السلوك بأنه مرغوب فيه أو مرغوب عنه "[14] ، أو معـــتقدات أساسية حول ما هو صحيح أو خطأ [15] ، أو مفاهيم صريحة أو ضمنية تؤثر علـــى الفرد لتفضيل خيار معين من بين الخيارات أو الوسائل أو الأهداف المتاحة [16] ،

---

[13] عادل رابح يونس ، تحليل نظم الحوافز وعلاقتها بأداء العاملين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم إدارة الأعمال ،كلية الاقتصاد ، جامعة قاريونس

[14] محمد إبراهيم كاظم " بحث القيم السائدة بين الشباب من معلمي المرحلة الابتدائية في ج.م.ع ، القاهرة ، الإدارة العامة للبحوث ، 1970 ص 3

[15] مؤيد السالم ، سنان الرويح ، مصدر سابق ، ص 15

[16] Miner , J.,Organiztional Behavior ,Performance and Productivity , new York Raudom House , 1988 , P.240

فهـــي في جميع الأحوال تشير إلى ذلك الهيكل المثالي من المبادئ التي ينظر من خلالها إلى ما يجب أن يكون عليه سلوكه وسلوك الآخرين[17].

أمـــا القـــيم الإدارية فهي مجموعة من القيم الشخصية الأساسية والقيم التى أكتسبت وأشتقت من الدور الإداري في المنظملت الرسمية [18].

وهـــناك مـــن يستخدم تعبير القيم التنظيمية للإشارة إلى ذات المعنى ، حيث يعرفها بإنها " إتفاقيات مشتركة بين أعضاء المنظمة حول ماهو مرغوب أو غير مرغوب فيه ، أو ماهو جيد او غير جيد ، أو ماهو مهم أو غير مهم [19].

ومـــن الواضـــح هنا بأن القيم الإدارية هي جزء من القيم بشكل عام وهي ترتبط مباشـــرة بالســـلوك الرســـمي وغير الرسمي ، وتنعكس على كثير من أوجه العلاقات والقرارات في المنظمة .

2-2 طبيعة القيم :

تقتضـــي مناقشـــة طبـــيعة القيم توضيح تكوين القيم وتغييرها ودورها في فهم والتنبؤ والتحكم بالسلوك .

ويعـــتقد أغلـــب المختصين بأن القيم هي من العناصر المكتسبة المكونة للشخصية الإنســـانية . فالقـــيم تتشكل من مصادر عديدة تبدأ بالمصادر الأسرية ، وتنمو وتتفاعل وتـــتراكم مـــن خـــلال الـــتجارب والخبرات الحياتية للإنسان أثناء تفاعله مع الغير في المجـــتمع ، فالأفـــراد يكتســـبون قـــيمهم مـــن البيئة بكل مصادرها وأنواعها المادية ، والمعنوية، والاقتصادية، والاجتماعية ، والنفسية ، والسياسية ، والدينية.. وغيرها[20].

والســـؤال الـــذي يطرح عادة ، هو هل يمكن تعديل أو تغيير القيم ؟ ومن الطبيعي ، وطالما الجانـــب الأكبر من تكوين القيم يرجع إلى البيئة ، أي أنه مكتسب ، فإن تعديل أو تغيير القيم يصـــبح أمـــرا لـــيس مستحيلا*، حتى وإن كان ليس سهلا ، فهناك ــ بطبيعة الحال ــ قيم أساســـية وهناك قيم ثانوية ، من حيث قوة تأثيرها على الفرد ودرجة تمسكه بها ، لذا ، فإن القـــيم الـــثانوية (على الأقل) قابلة للتغيير ، فهذه القيم شأنها شأن العوامل النفسية الأخرى للفـــرد ، عرضـــة للـــتعديل باستمرار . وهذا التغيير قد يتم بسبب عوامل داخلية عند الفرد نفسه، أو بواسطة المؤثرات الخارجية أو البيئة المحيطة .

---

(17) كامل محمد المغربي ، السلوك التنظيمي ، مفاهيم وأسس سلوك الفرد والجماعة في التنظيم ، ط 2 ، عمان، دار الفكر للطباعة والتوزيع ، 1994 ، ص 185

(18) Harrison , F., Management and Orgauizatiion Boston , houghton Mittlin co ., 19778 p . 19

(19) موسى المدهون ، ابراهيم الجزرواي ، تحليل السلوك التنظيمي ، عمان ، المركز العربي للخدمات الطلابية ، 1995 ص 399

(20) نائل عبدالحافظ العواملة، مصدر سابق ، ص 388

وكمـــا لاحظنا سابقاً ، فإن السلوك الإنساني يعتمد عادة على القيم التي يعتنقها الفـــرد . لذلك ، تعنى المنظمات المختلفة بعملية نشر القيم التى تعتقد أنها لازمة لضمان حســـن أداء العمـــل ونجاح المنظمة في تحقيق أهدافها . ومنذ زمن بعيد استخدم العلماء القيم لتفسير السلوك الإنساني ، كما استخدمت للتنبؤ بهذا السلوك وكذلك للتحكم فيه .

2-3 تصنيف القيم الإدارية :

يمكـــن أن تصـــنف قيم المديرين بأشكال عديدة ، غير أن هناك تصنيفين لهذه القيم اكتسبا شهرة وقبولاً واسعين ، هما ، تصنيف العالم الألماني سبرانجر(Spranger) ، والتصـــنيف الـــذي قدمـــه بوشـــولز (Buchholz) والذي تعتمد عليه هذه الدراسة . ونتطرق الآن إلى عرضين مختصرين لأنواع القيم حسب هذين التصنيفين .

يقول العالم سبرانجر [21] بأن القيم يمكن تقسيمها في خمس مجموعات وهي :

1. القـــيم العلمـــية (أو الـــنظرية الفكرية) : وتشمل اهتمام الفرد بالوصول إلى حقـــائق الأمـــور ودلالاتها ، ويصرف النظر عن قيمتها الاقتصادية، فالفرد بموجب هذا الـــنوع مـــن القـــيم ، يكون مهتماً بالكشف عن الحقائق والبحث عن المعاني ، أكثر من اهتمامه بأي شئ آخر.
2. القـــيم الاقتصـــادية (أو الماديـــة) : وتشمل اهتمام الفرد بتحقيق العوائد أو الفوائـــد الماديـــة ، فهو عادة لا يسأل إلا عن التكلفة والعائد والربح، إذ هو يهتم بمنفعة الأشياء قبل كل شئ .
3. القيم الاجتماعية : ويقصد بها إهتمام الفرد وميله نحو تكوين علاقات صداقة، وعلاقـــات اجتماعـــية مـــع الآخرين ، حيث تظهر لديه الحاجة لتكوين علاقات يسودها الحب والوئام والتعاون .
4. القـــيم الدينية : و تعني هذه القيم التزام الفرد بإشباع الحاجات الروحية عنده ، فهو يفكر بروح الانتماء والتعاون والتكوين الروحي .
5. القيم السياسية : وبموجبها يهتم الفرد بالسلطة والقوة والنفوذ ، وهو يميل إلى الخيارات التي تحقق له هذه الأمور .

ويقول سبرانج ، بأننا كأفراد ، تتكون قيمنا عادة من تشكيلة من هذه الأنواع من القيم ، لكن قـــد تطغـــى إحداهـــا علـــى غـــيرها ، ويتطـــبع سلوكنا بها، لذا ، يظهر ما يسمى بالرجل الاقتصـــادي، أو الـــرجل السياســـي ، أو الاجتماعـــي .. وحينما نتخذ القرارات تكون تلك القرارات بعيداً عن هذه القيم .

---

[21] ابراهيم القمري ، السلوك الإنساني والإدارة الحديثة ، الأسكندرية ، دار الجامعات المصرية ، بلا تاريخ ، ص ص 142-143

أمـــا العالم بوشولز[22] فقد صنف القيم أيضاً إلى خمس منظومات . والنموذج الذي قدمه بوشولز يعد ملائماً لأغراض هذه الدراسة ، وذلك من حيث أن مجموعة القيم التي يتضمنها تدور حول العمل وطبيعته ، وهي :

1. قـــيم أخلاقيات العمل : وبموجبها يرى الفرد أن العمل شئ مقدس ، يجب الإخلاص عند أدائه لأنه يمنح الفرد كرامة وشرفاً .
2. القـــيم التنظيمية : وبموجبها يكتسب العمل معناه من خلال مدى تأثيره في الجماعة التى معها الفرد ، ومدى إسهامه في التأثير في موقع الفرد في الهيكل التنظيمي.
3. القـــيم الإنســـانية : وبموجبها يعد العمل هو الوسيلة الي يستطيع الفرد من خلالها اكتشاف ذاته ، وتحقيق إنسانيته وهي لذلك تؤكد على ضرورة الاهتمام بالإنسان قبل كل شئ .
4. قـــيم المشـــاركة الجماعـــية : ووفقاً لهذه القيم ، فإن العمل هو الأساس في إشباع الحاجات المتعددة للأفراد .
5. قـــيم الراحة ووقت الفراغ : والتي تؤكد على أن العمل شئ ضروري للإنتاج ، لكن يجـــب فســـح مجال لراحة العاملين أثناء العمل ليشعروا بإنسانيتهم ويمارسوا هواياتهم المتعددة .

3. النتائج والمناقشة :

وهـــنا نســـتعرض نتائج الدراسة الميدانية ، ومناقشتها ، إستناداً إلى التساؤلات الثلاثة التى طرحت في مشكلة الدراسة .

1.3 هيكل القيم لدى المديرين :

أظهـــرت النتائج أن المجموعات الخمس للقيم الإدارية ، موجودة بمستويات متفاوتة تـــتراوح بين 2.70 و 4.23 على المقياس الذي يتراوح بين 1 و 5 درجات ، حيث أن متوسط قيم أخلاقيات العمل بلغ 3.67 ، ومتوسط القيم التنظيمية بلغ 4.16 . أما متوسط القـــيم الإنسانية فقد بلغ 4.23 ، وكان متوسط قيم الراحة ووقت الفراغ 2.70 . وأخيراً بلغ متوسط قيم المشاركة الجماعية 3.49 درجة كما يظهر ذلك في الجدول رقم (2) .

---

(22) Buchhlz , R.A. , "Measurement of Beliets " Humen Relations , Vol . 29 , No.12 , 1976 .

وتدعـــم هـــذه النتائج ما جاءت به دراسة السالم والرويح . عام 1999، حيث وجدا أيضـــاً أن القيم الإنسانية تحتل المقام الأول عند المديرين، لكن هناك اختلاف في ترتيب المجموعـــات الأخرى من القيم . وربما يعود سبب هذا الاتفاق بين هاتين النتيجتين إلى كـــون المضامين الرئيسية للقيم الإنسانية تؤكد على ضرورة الاهتمام بالإنسان في موقع العمـــل وبنموه وتطوره ، وهو ما يرتبط بثقافتنا العربية والإسلامية التي تؤكد على هذه القيم أكثر من غيرها . فالمجتمع الليبي ــ والمجتمع العربي بشكل عام ــ يعتبر الاهتمام بالمشـــاعر الإنسانية ، وتطوير الأفراد وإفساح المجال أمامهم للتعلم والمشاركة ، وإبداء الـــرأي بـــأمور الحـــياة أشياء محببة، ويحث عليها ، لأن الدين الإسلامي ، والتوجهات الأســـرية ، توصـــي بذلك ، والمديرون هم جزء من هذا المجتمع . مقابل ذلك لا يهتم المديـــرون بقيم الراحة ووقت الفراغ ، وربما يعتبرونها مضيعة للوقت ، ومن الواضح انهم لا يعترفون بضرورة ممارستها .

جدول رقم (2)

متوسطات وترتيبات القيم الشخصية للمديرين

ت	القيم	المتوسط	الترتيب
1	قيم أخلاقيات العمل	3.67	3
2	القيم التنظيمية	4.16	2
3	القيم الإنسانية	4.23	1
4	قيم الراحة ووقت الفراغ	2.70	5
5	قيم المشاركة الجماعية	3.49	4

3. 2 العوامل المتعلقة بالمدير وعلاقتها بالقيم :

يبيـــن الجـــدول رقـــم (3) مصـــفوفة الارتباط بين العوامل المتعلقة بالمديرين وقـــيمهم، وفـــيه نلاحظ أن هناك علاقات ارتباط إيجابية ، وأخرى سلبية، فيما بين هذه العوامل وأنواع القيم الإدارية .

جدول رقم (3)

علاقات الارتباط بين بعض العوامل المتعلقة بالمديرين وقيمهم

العوامل المتعلقة بالمدير / القيم الشخصية	قيم اخلاقيات العمل	القيم التنظيمية	القيم الإنسانية	قيم الراحة ووقت الفراغ	قيم المشاركة الجماعية
الجنس	0.25	0.30-	0.08	0.05-	0.09-
الحالة الاجتماعية	0.16-	0.00	0.24-	0.18-	0.00
العمر	0.17	0.21	0.10-	0.10	0.06
المؤهل العلمي	0.11-	0.06-	0.03-	0.19	* 0.39-
مدة الخدمة	** 0.54	0.08-	0.34-	** 0.57	0.18

*معنوية عند مستوى 5%

** معنوية عند مستوى 1%

يرتبط الجنس بعلاقة إيجابية ، غير معنوية مع قيم أخلاقيات العمل والقيم الإنسانية لكن علاقته سلبية ، وغير معنوية مع بقية أنواع القيم * . وتعني هذه النتيجة أن هناك اتفاقاً بين المديرين من الذكور والإناث بصدد وضع قيم أخلاقيات العمل والقيم الإنسانية في المرتبة الأولى ، لكنهم يختلفون في ترتيبهم لبقية أنواع القيم .

أما الحالة الاجتماعية ، فإن علاقتها سلبية وغير معنوية مع كل من قيم أخلاقيات العمل والقيم الانسانية وقيم الراحة ووقت الفراغ ، ولكن ليست لها أية علاقة ببقية القيم وتعني هذه النتيجة أن المتزوجين يضعون قيم أخلاقيات العمل ، والقيم الإنسانية وقيم الراحة ووقت الفراغ بمرتبة أقل مما يضعه العزاب .

ومن حيث العمر ، فقد ظهرت له علاقة إيجابية وغير معنوية مع جميع أنواع القيم الإدارية ، باستثناء علاقته مع القيم الإنسانية ، حيث أنها ضعيفة وغير معنوية ، وهذا يعني بأن المديرين كلما تقدموا في العمر ، كلما زادت أهمية القيم لديهم ، باستثناء القيم الإنسانية ، التي تنخفض درجة أهميتها، وربما تكون هذه النتيجة مخالفة لما هو متوقع إذ أن التقدم في العمر قد يدفع للاهتمام بالقيم الإنسانية بشكل أكبر .

وظهر أن للمؤهل العلمي علاقة سلبية غير معنوية مع قيم أخلاقيات العمل والقيم التنظيمية والقيم الإنسانية ، وكانت العلاقة سلبية ومعنوية مع قيم المشاركة الجماعية عند مستوى 0.05 . وتعني هذه النتيجة أنه كلما ارتفع المؤهل العلمي كلما انخفضت أهمية جميع أنواع القيم عند المديرين باستثناء قيم الراحة والفراغ .

وأخيراً ارتبطت مدة خدمة المديرين بعلاقات متفاوتة مع مجموعات القيم ، حيث كانت إيجابية ومعنوية مع كل من قيم أخلاقيات العمل ، وقيم الراحة ووقت الفراغ

---

* قد لايمكن الاعتماد على هذه النتيجة ، لأن عدد الإناث في العينة هو مفردة واحدة فقط من 26 مفردة

بينما كانت إيجابية ، وغير معنوية ، مع قيم المشاركة الجماعية ، لكنها سلبية وغير معنوية مع باقي القيم .

وتعني هذه النتيجة أنه كلما ازدادت مدة الخدمة ، ازدادت أهمية قيم أخلاقيات العمل، وقيم الراحة ووقت الفراغ ، وقيم المشاركة الجماعية، وانخفضت أهمية القيم التنظيمية والقيم الإنسانية .

3.3 علاقة القيم الإدارية بالأداء :

يبين الجدول رقم (4) علاقة الارتباط بين مجموعات القيم الادارية وأداء المديرين ، وفيه نلاحظ أن الأداء يرتبط بعلاقات إيجابية غير معنوية مع جميع أنواع القيم الإدارية ، باستثناء قيم الراحة ووقت الفراغ ، حيث أن علاقته بها سلبية لكنها غير معنوية .

جدول رقم (4)

علاقات الارتباط بين القيم الإدارية والأداء

القيم	قيم أخلاقيات العمل	القيم التنظيمية	القيم الإنسانية	قيم الراحة ووقت الفراغ	قيم المشاركة الجماعية
الأداء	0.31	0.21	0.26	0.06-	0.15

وتعني هذه النتائج ، أنه كلما ازداد اهتمام المديرين بقيم أخلاقيات العمل ، والقيم التنظيمية ، والقيم الإنسانية ، وقيم المشاركة الجماعية ، كلما ارتفع مستوى أدائهم ، وعلى العكس من ذلك حينما يزداد الاهتمام بقيم الراحة ووقت الفراغ ينخفض ذلك الأداء .

وأخيراً ، فان ما يجب قوله هو أن الأداء محصلة لكثير جداً من العوامل ، فليست القيم وحدها هي المؤثر عليه ، ولكن بموجب هذه النتيجة يمكن أن تتضح صورة العلاقة بين أحد هذه العوامل ، وربما أهمها كما لاحظنا ذلك في الإطار النظري للدراسة ، ألا وهو القيم التي يتبناها المديرون.

4 . الخلاصة :

على الرغم من صعوبات إجراء دراسة في موضوع مثل القيم الإدارية ، إلا أن ذلك يجب أن لا يثني عزيمة الباحثين في القيام بمحاولاتهم لتوضيح الغموض الذي يلف هذا الجانب من البيئة الثقافية السائدة في المنظمات ، ولعل الدراسة الحالية تقع ضمن هذا الإطار ، حيث استهدفت كشف هيكل القيم الإدارية وعلاقتها ببعض العوامل المتعلقة بالمديرين وأدائهم. ومن الطبيعي القول ، بأن مثل هذه الدراسة لموضوع القيم لن تكون أداة سحرية لحل مشكلات المنظمات ، لكنها حتماً ستكون ذات فائدة في توفير فهم أفضل لهذا الجانب الهام من حياتها .

لقد وجد من خلال نتائج هذه الدراسة بأن القيم الإدارية تتواجد عند المديرين بدرجات متفاوتة من الأهمية ، ولكن بشكل عام ، جاء هيكل القيم ليترتب بالشكل التالي: 1. القيم الإنسانية 2. القيم التنظيمية 3. قيم أخلاقيات العمل 4. قيم المشاركة الجماعية 5. قيم الراحة ووقت الفراغ . وأن هيكل القيم هذا يختلف عن المديرين باختلاف بعض العوامل المتعلقة بهم ، والتي أمكن دراستها ، وهي الجنس ، الحالة الاجتماعية ، العمر، المؤهل الدراسي ، ومدة الخدمة . حيث كانت علاقات الارتباط بين هذه العوامل وأنواع القيم متفاوتة في طبيعتها وقوتها.

وكانت أنواع القيم الخمس التي تمت دراستها ذات إيجابية بأداء المديرين ، وتميزت هذه العلاقة بأنها سلبية مع قيم الراحة ووقت الفراغ .

وأخيراً ، فإن ظاهرة مثل القيم الإدارية تبقى قضية معقدة لكونها ترتبط بالمتغيرات المجتمعية والحضارية ، ومرحلة التطور التي يعيشها المجتمع ، ومستوى النضج لإفراده جميعاً ومنهم المديرين ، وأن أية دراسة علمية لاحقة يفضل أن تأخذ مثل هذه الجوانب بنظر الاعتبار .

المراجع

أ . مصادر باللغة العربية :

1. ابراهـيم الغمري ، السلوك الإنساني والإدارة الحديثة ، الاسكندرية : دار الجامعات المصرية ، بلا تاريخ
2. ديـف فرانسـيس ، مايك وودكوك ، القيم التنظيمية ، ترجمة : عبدالرحمن احمد هيجان . الرياض : معهد الإدارة العامة ، 1995
3. عادل رابح يونس ، تحليل نظم الحوافز وعلاقتها بأداء العاملين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاريونس ، كلية الاقتصاد ، 2000
4. عبدالحفـيظ مقدم ، علاقة القيم الفردية والتنظيمية وتفاعلها مع الاتجاهات والسلوك ، مجلة العلوم الاجتماعية ، صيف 1994
5. عبدالرحمن أحمد هيجان ، أهمية قيم المديرين في تشكيل ثقافة منظمتين سعوديتين ، مجلة الإدارة العامة ، العدد 74 ابريل 1993 عبدالرحمن القطان ، العلاقة بين الولاء التنظيمـي ، والصفات الشخصية والأداء الوظيفي ، المجلة العربية للإدارة ، المجلد 11 العدد 2 ربيع 1987.
6. محمـد ابراهيم كاظم ، بحث القيم السائدة بين الشباب من معلمي المرحلة الابتدائية في ج . م . ع ، القاهرة ، الإدارة العامة للبحوث ، 1970 .
7. محمـد بـن ابراهيم التويجري ، القيم الإدارية للعمالة الوطنية والعمالة الوافدة في م.ع.س ، مجلة العلوم الاجتماعية ، صيف، 1988
8. محمـد كامل الكردي ، محمد عبدالله آل ناجي ، دراسة وتحليل نظم القيم الشخصية للمديـر السعودي في إطار مدخل ثقافة المنظمة ، مجلة الإدارة العامة، المجلد 36 العدد 1 مايو 1996
9. مسـعود الباروني ، نظم القيم الشخصية للمديرين الليبيين ، رسالة دكتوراة، جامعة سانت لويس ، الولايات المتحدة 1980.
10. مؤيـد السـالم ، سنان الرويح ، القيم الإدارية للمدير الصناعي في العراق ، دراسة ميدانية ، مجلة أبحاث اليرموك ، المجلد 15 العدد 1 ، 1999
11. موسـى المدهون ، ابراهيم الجزراوي ، تحليل السلوك التنظيمي ، عمان : المركز العربي للخدمات الطلابية ، 1995 .
12. كامل محمد المغربي ، السلوك التنظيمي ، مفاهيم واسس سلوك الفرد والجماعة في التنظيم ، ط 2 ، عمان : دار الفكر للطباعة والتوزيع ، 1994 .
13. نـائل عـبدالحافظ العواملـة ، مـنظومة القيم المؤثرة في النظام الإداري ، دراسة مقارنة، مجلة جامعة الملك سعود ، المجلد 5 ، 1993

ب . مصادر باللغة الإنجليزية :

1. Buchholz , R.A., Measurement of Beliets , Human Relations , Vol . 29 , No 12 , 1976
2. Clark , A.W., and McCabe , s., Leadership beliefs of Australian managers , Journal of Applied psychology , vol . 54 ,No . 1 , 1970
3. El-Baruni , M.Y. Personal value Systems of Libyan Managers : an Exploratory Study Saint Louis University , 1980
4. Harrison , F., Management and Organization Boston : Houghton Mifflin co ., 1978
5. Miner , J., Organizational Behavior Performance and Productivity , NewYork ; Random House , 1988.
6. Reimann , B ., Organization Effectiveness and Management Public Values , Academy of Management Journal , vol .18 , No .2 , 1975

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي المشارك .. اختي المشاركة

بعد التحية

يهـــدف الباحـــث من هذا الاستبيان إلى التعرف على أثر القيم الادارية للمديريـــن علـــى ادائهـــم الوظيفي تمهيداً لتحليلها ووضع المقترحات الخاصة بتطويرها ..

ويرجو الباحث أن تعبر عن رأيك بصراحة تامة ، حيث انه من غـــير المطلـــوب ان تكتب اسمك على الاستبيان ، وان هذه الدراسة تتم لاغـــراض البحـــث العلمـــي الصـــرف ، ونؤكـــد لك ان كل البيانات والمعلومـــات التـــي سيتم جمعها سيكون لها صفة السرية التامة ، ولن تستخدم لغير أغراض البحث العلمي .

نشـــكر لكـــم مقدمـــاً تعاونكم معنا في الاجابة على الاسئلة التى يحتويها هذا الاستبيان.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الباحث

القسم الاول : معلومات عامة

الرجاء وضع علامة (✓) **لمام الخانة التي تنطبق عليك مع مراعاة عدم ذكر الاسم أوالتوقيع**

1 – الجنس :

ذكر ( ) أنثى ( )

2- الحالة الاجتماعية :

1- أعزب ( )
2- متزوج ( )
3- مطلق ( )
4- أرمل ( )

3- العمر :

1- أقل من 20 سنة ( )
2- من 20 الى أقل من 30 سنة ( )
3- من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة ( )
4- من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة ( )
5- من 50 سنة إلى أقل من 60 سنة ( )
6- من 60 سنة فما فوق ( )

4-المؤهل العلمي :

1- ابتدائي او ما يعادله ( )
2- إعدادي أو أقل من الثانوية العامة ( )
3- الثانوية العامة او ما يعادلها ( )
4- أعلى من الثانوية العامة وأقل من الجامعة ( )
5- جامعي (بكالوريوس – ليسانس) ( )
6- دراسات عليا (ماجستير – دكتوراه) ( )

5- مدة الخدمة بالمنظمة :

1- أقل من سنة ( )
2- من سنة إلى أقل من 5 سنوات ( )
3- من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات ( )
4- من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة ( )
5- من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة ( )
6- من 20 سنة إلى أقل من 25 سنة ( )
7- من 25 سنة فما فوق ( )

القسم الثاني : الأسئلة المتعلقة بالقيم الإدارية

فيما يلي مجموعة أسئلة خاصة بالقيم الإدارية

يرجى قراءتها ووضع إشارة (✓) في الفراغ المناسب امام كل سؤال

ت	الأسئلة	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً
1	إن الذين يعتمدون على أنفسهم يستطيعون ان يشقوا طريقهم في الحياة بنجاح					
2	العمل مع مجموعة أفضل من العمل بعزل عن الآخرين					
3	يمكن إعداد العمل بحيث يكون ذا معنى					
4	النجاح معناه امتلاك الوقت الكافي لممارسة الانشطة الترويحية					
5	توجد في مجتمعنا طبقة من الإداريين المحترفين، ويمارسون العمل الإداري فعلياً					
6	يستطيع المرء التعلم من عمله إذا وجدت لديه الرغبة والنشاط بصورة افضل مما لو اتبع نصائح الآخرين					
7	من المفضل حصول المرء علىعمل في المجموعات داخل المنظمة حتى وإن لم يحصل فيه على تقدير شخصي					
8	يجب ان يتيح العمل للفرد استخدام قابليته الانسانية					
9	زيادة اوقات الترويح للعاملين شئ جيد					
10	لم يأخذ العاملون حصتهم العادلة في الاستفادة من الموارد الاقتصادية للمجتمع					
11	على المرء أن يخلص في عمله حتى يرضى بالنتائج المحققة					
12	على المرء ان يعمل بجد لتحسين مكانة مجموعة العمل التي ينتسب اليها حتى وإن ضحى ببعض المكاسب					

ت	الأسئلة	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً
13	بالإمكان تهيئة موقع العمل ليكون ذا طابع إنساني					
14	زيادة أوقات الترويح شئ مضر بالمجتمع					
15	لاتزال الادارة بعيدة عن تفهم احتياجات العاملين					
16	بالعمل الجاد يستطيع الإنسان التغلب على كافة المشاكل					
17	مجموعة العمل هي حجر الأساس في المنظمة					
18	العمل وسيلة للتعبير عن النفس					
19	يشغل العمل الجانب الأكبر من وقت الفرد					
20	يجب أن يكون العاملون أكثر فعالية في صنع القرارات الأساسية بالمنظمة					
21	نجاح الإنسان لا يعتمد على جهوده الذاتية فقط					
22	المساهمات التي يقدمها المرء إلى مجموعته هي الشئ الأكثر أهمية بالنسبة لعمله في المنظمة					
23	بالإمكان تنظيم العمل بأسلوب يسمح بإشباع الحاجات الإنسانية للفرد					
24	كلما قل الوقت الذي يصرفه الفرد في عمله وازدادت لديه أوقات الترويح كان ذلك أفضل					
25	يجب أن يكون للعاملين ممثلون في مجلس إدارة الشركة					
26	إن العمل يتيح الفرصة للفرد ليكون نافعاً					

ت	الأسئلة	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً
27	العمل وسيلة لرعاية رغبات ومصالح المجموعة					
28	بالإمكان جعل العمل للفرد ممتعاً لا مملاً					
29	إن الأنشطة الترويحية أكثر إمتاعاً من العمل					
30	يمكن ان تدار المصانع بصورة افضل إذا تملك العاملون تأثيراً أقوى في إدارتها					
31	على المرء أن يأخذ دوراً فعالاً في شؤون الجماعة التي يعمل معها					
32	على المرء تجنب الاعتماد على الآخرين كلما أمكن					
33	يجب ان يتيح العمل للفرد الفرصة لاكتساب خبرات جديدة					
34	إن السير باتجاه المزيد من الترويح ليس شيئاً					
35	إن الاهداف التي توضع ضمن الإطار الجماعي تعطي فوائد افضل من الاهداف التي توضع بشكل انفرادي					
36	على المرء تجنب الآخرين كلما أمكنه ذلك					
37	بالإمكان تنظيم العمل بأسلوب يحقق قناعة ورضا لدى الفرد					
38	إن بقاء ونمو المجموعة امر مهم في المنظمة					
39	لكي يتفوق المرء عليه مواجهة الحياة لوحده					

ت	الأسئلة	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
40	الانسجام الداخلي شئ ضروري للمنظمة لكي تحيا					
41	العلاقات الإنسانية الجيدة شئ مهم في موقع العمل لكي يؤدى العمال بنجاح					
42	الوقت كالنقود يجب أن يصرف بحكمة إذا ما أراد المرء أن يحصل على أعلى عائد له					

القسم الثالث : الأسئلة المتعلقة بالأداء

الغرض من هذا الجزء ، هو تقديرك لأدائك مقارنة بالآخرين في نفس الشركة ، وفي نفس طبيعة عملك ..

ارجـــو أن تضـــع دائـــرة حول الرقم الذي تعتقد أنه يمثل أدائك ، مقارنة بالآخرين في نفس طبيعة عملك ، إذا كنت تعتقد أن أدائك أقل من الآخرين ضع دائرة حول الرقم (1) ، أما إذا كنت تعتقد ان مستوى أدائك أقل بقليل مـــن المتوســـط (المعدل) بالنسبة للآخرين ضع دائرة حول الرقم (3) ، وهكذا ..

1- درجة تحقيق الجودة في أدائك للعمل

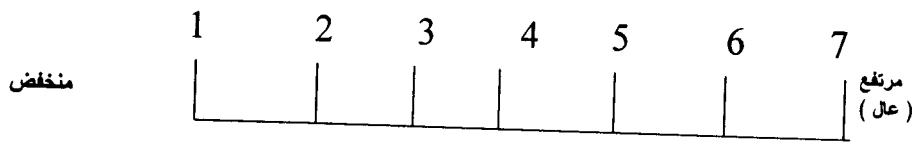

2- درجة تحقيقك لأهداف وظيفتك

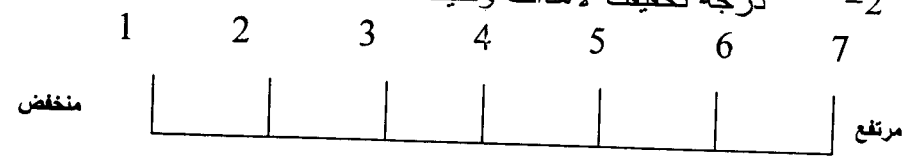

دراسات في الأمن القومي

د. عبدالله مسعود *

مقدمة:

يعتبر الأمن القومي أهم مرتكزات السياسة الخارجية لأية دولة ، وهو أهم موضوعات العلاقات الدولية في حالتي التعاون أو الصراع ، كما يعتبر الأمن القومي والمصلحة القومية أساسا للعمل السياسي ، حيث تتحدد أهداف السياسة الخارجية لأية دولة صغيرة أو كبيرة ، حسب إدراكها لمفهومي الأمن القومي والمصلحة القومية .

وتتطلب دراسة الأمن القومي، توضيح مفاهيم متعددة مرتبطة به ، خصوصاً أن هذا المفهوم يعتبر حديثا فى دراسات العلاقات الدولية ، فلم تتناوله الدراسات الغربية إلا بعد الحرب العالمية الثانية ، وكان لا يتعدى الجانب العسكري إلى أن جاءت المدرسة الاقتصادية للأمن القومي على يد روبرت ماكنمار في كتابه الشهير جوهر الأمن (The Essence of Security) فتحرر الأمن القومي من النظرة الضيقة التي كانت تميزه فى السابق .

ولهذا سوف يتناول هذا البحث الأمن القومي كمفهوم عام ، ثم توضيح جوانبه المتعددة وأهم عناصره التي تشكل أساسا لتحقيق الأمن لأية دولة ، ليكون ذلك منطلقاً لسلسلة دراسات في العلاقات الدولية للأمن القومي العربي ، ثم المتغيرات العربية والدولية المؤثرة في هذا الأمن ، وهي موضوعات أهملت كثيرا في دراسات العلاقات الدولية في الوطن العربي .

أولا : مفهوم الأمن القومي :

بتطور الإنسان وتكوينه للجماعات والقبائل والمجتمعات ، بدأت تتضح الحاجة لوضع إجراءات وقواعد متفق عليها للحفاظ على أمن الأفراد والمجتمعات وممتلكاتهم ، وتنظيم العلاقات بينهم ، فظهر بذلك المفهوم الإجرائي للأمن ، وبدأ جهد منظم لممارسة المراقبة الاجتماعية لسلوك حركة الأفراد ، ومن ثم توجيههم وإرشادهم ، ثم تحذيرهم ومعاقبتهم في نفس الوقت الذي يتكاتف فيه هؤلاء الأفراد بشكل منظم لمواجهة أي خطر خارجي ، بحيث أصبحت هذه المهمة من المهام المتطورة بتطور الإنسان عبر التاريخ ، فانتقلت هذه الوظيفة من الفرد إلى الجماعة، ثم إلى القبيلة التي كانت تنظم صفوفها لمواجهة أية اعتداءات من القبائل الأخرى ، كل ذلك من أجل المحافظة على كيان الفرد والمجتمع ، ومنع حدوث تغيير سلبي شديد في الحياة ، يؤدي إلى القتل أو التدمير أو الإتلاف ، وبالتالي إلى تدهور شديد في أمن الفرد والمجتمع ،

---

* قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة قاريونس

وبـتطور المجـتمعات أصبحت الدولة مسؤولة عن توفير الأمن لمواطنيها في الداخل والخارج .
وأستمر مفهوم الأمن لا يتعدى مواجهة الأخطار التى تتعرض لها الدولة بصفة مباشرة، خصوصـاً الغـزو العسكري ، حتى ظهور الدولة القومية ، فاتسع نشاط الدولة ليشمل نواحـي مـتعددة أخـرى ، في البيئة الداخلية ، والبيئة الخارجية ، فظهرت تبعاً لذلك مفاهيم جديدة للأمن ، من ضمنها مفهوم الأمن القومي . [1] ليتطور هذا المفهوم تطوراً سـريعاً فـي بعـض المجتمعات ، خصوصاً المجتمعات الغربية ، بالرغم من اعتباره مصـطلحاً حديـثاً نسـبياً ، فاتضحت معالمه وحدوده في تلك المجتمعات ، خصوصاً الولايات المتحدة ، وأوربا ، بينما لا يزال يشوبه الغموض ، وتتعدد مفاهيمه وتعريفاته في الدول النامية ، ومن بينها الدول العربية .

1- مفهوم الأمن القومي فى الفكر الغربي :

كـان للاهتمام الذى أولته الحكومات الأمريكية المتعاقبة لمسألة الأمن القومي الأمريكي ، أثر كبير فى إثراء الدراسات والأبحاث حول هذا الموضوع ، حتى أصـبح يشـكل علمـاً مستقلاً ، يعنى بحماية مواطني الدولة وحدودها ضد أي هجوم خارجي. واستمر هذا المفهوم لا يتعدى الجانب العسكري، حتى بتوسع مفهوم المصلحة القومـية فـي الفكـر الأمريكـي والغربـي بصفة عامة ، ليهتم بالنواحي الاقتصادية والسياسـية، ومـا يشكل تهديدا للأركان والمبادئ الأساسية للدولة ، رغم اعتباره لدى الكثـير مـن المفكريـن ، مفهوماً يشوبه الغموض، ويركز على تحقيق الحماية المادية للدولة من التهديدات العسكرية الخارجية ، من خلال بناء قوة ذاتية عسكرية. [2]

ويـتفق أكـثر الـبحاث علـى أن الأمن القومي كمصطلح علمي ، ظهر جلياً وأصـبح يستخدم منذ الحرب العالمية الثانية ، وأنه يعني أشياء كثيرة لشعوب مختلفة، مـثل الحماية العضوية لكيان الدولة وأنماط سلوكها وقيمها وشؤونها الاقتصادية أي أنه مفهـوم أعـم وأشـمل من الحماية المادية ، التى يركز عليها بعض المفكرين ، الذين لايـرون فـي الأمن القومي إلا الجانب العسكري ، والحقيقة انه يشمل حماية المصالح الاقتصادية والسياسية والمعنوية والقيم التى يسبب فقدانها تهديداً لقيم الدولة وبقائها[3]

---

(1) see kenneth twitchett , editor , international secourity (oxford university press , london 1971 page 2-4)

(2) Edward E. Azar and C.In moon (National security in the third world center for international development & conflict mangement , university of maryland , 1988 P. 2-8)

(3) mos . A . Jordan and William J . Taylor Jr 9 American National security Revised ed , John Hopkins University press 1984

ومـــع تطور مفهوم المصلحة القومية ، ليشمل زيادة الثراء الاقتصادي ، ارتبط الأمـــن القومـــي فـــي المفهـــوم الغربي بالتنمية الاقتصادية ، وظهرت بذلك المدرسة الاقتصـــادية في كتابات عدد من الكتاب الغربيين في مقدمتهم روبرت ماكنمار ، الذي ربـــط الأمـــن بالتنمية ، ورأى إن المشكلة العسكرية ، ليست إلا وجهاً سطحياً لمشكلة الأمـــن ، لأن التنمية هي الحقيقة الأساسية للأمن ، وكلما تقدمت ونجحت التنمية تحقق الأمـــن [4]. استمرت هذه النظرة للأمن تسيطر على أغلب المفكرين ، وتتطور لتشمل مجـــالات أخـــرى فـــي نفـــس السياق ، لتعطي لمفهوم الأمن شمولية أكثر في محاولة للوصـــول إلـــى نظـــرية يمكـــن بواسطتها تفسير العوامل المهددة لاستقرار العديد من المجـــتمعات ، حـــتى لـــو لم تتعرض لأية اعتداءات خارجية ، خصوصاً نظرة هؤلاء المفكريـــن الغربييـــن إلي مأتعانيه الدول النامية ، من عدم الاستقرار ، الذي يرجع في أساسه إلى الظلم الاجتماعي ، وفشل الأنماط التنموية في تلك الدول .

وفـــي نفـــس الوقت استمر الفكر الغربي ، من خلال مفكرين وكتاب وبحاث آخرين ، ويـــرى إن الحروب وحدها هي التى تهدد الأمن القومي ، ولا يتحقق هذا الأمن إلا من خـــلال الأحـــلاف ، والتحالفات العسكرية ، وإن الاعتماد على الكثير من الأفكار غير الواضحة ، لن يوصلنا إلى فهم حقيقي لمشكلة الأمن القومي [5]

وبعـــد نهايـــة الحـــرب الباردة ، والتغيرات التى حدثت في العلاقات الدولية ، ظهـــرت موجـــة جديدة تطالب بإعادة النظر في الدراسات السابقة لقضايا الأمن ، في ضـــوء هـــذه التغـــيرات وعلى أساس بزوغ عصر أمنى جديد ، يتطلب نظرة جديدة، وأدوات جديـــدة وأفكار جديدة تتناسب مع هذه الأوضاع الجديدة ، في محاولة لتوضيح حـــدود مجـــال دراسات الأمن وآفاقه ، وإيجاد فرضيات جديدة للدراسات الأمنية ، بدلاً من النموذج السابق الذي ساد خلال نصف قرن، خصوصاً أن هناك عددا من المفكرين أمـــثال روبـــرت كاهانا ، وجوزيف ناي [6] يرون ان الأمن القومي كان نتاجاً للحرب الـــباردة ، وكـــان على رأس الكتاب الذين يطالبون بإعادة النظر في الدراسات السابقة للأمـــن نيتاسي كراوفورد ، التى ترى ضرورة إعادة النظر في تحديد النقاط المركزية للدراســـات الأمنـــية ، بعد التغيرات التى حدثت في العلاقات الدولية ، مع نهاية النظام ثنائـــي القطبية ، والتوحيد الأوربي الوشيك ، وتمزق الإمبراطورية السوفيتية ، والقوة الاقتصـــادية المـــتعاظمة فـــي اليابان ، والدور المتزايد للأمم المتحدة ، وضعف قدرة الولايات المتحدة على تحمل نفقات عمليات وقواعد عسكرية كبيرة . وفي ظل كل هذه

---

[4] Roberts macnamana , the essence of security (N – Y 1968) p . 150

[5] kenneth N walts . theory of international politics , Addission wesley publishing com pany INC , 1979 p . 166

[6] Roberto . kehana and Joseph s . Nye (power & inter dependance , little and company boston 1977 p 6

المتغـيرات ، تـرى الباحثة ضرورة تطوير الدراسات الأمنية التقليدية ، وذلك بوضع جدول أعمال جديد ، لبحوث الأمن في المستقبل ، منها إعادة تعريف الأمن ، بتوضيح العلاقـات بيـن الأمـن الاقتصادي والأمن العسكري ، والعلاقات بين البيئة والأمن ، وإعـادة تقويم السياسة الأمنية للولايات المتحدة ، (السياسة الأمنية الإقليمية ، المصالح والمخاطـر، والـتهديدات والقدرات ، الى غير ذلك) ثم النظرية الجديدة والتى توضح الارتـباطات بيـن أنمـاط العنف المختلفة العسكرية ، والبنيوية ، والثقافية ، وتوضح الروابط بين البيئة والحرب [7].

2- مفهوم الأمن القومي في الفكر العربي :

لقـد درج الفكـر العربي على الكتابة في موضوع الأمن القومي ، سواء في ربطـه بمفهـوم القـوة أو المصـلحة القومـية بصفة عامة ، أو في إهتمامه بالجانب الاجتماعـي، ثـم الجانب الاقتصادي في محاولة لإيجاد مفهوم شمولي للأمن القومي ، حيث كانت بداية اهتمام المفكرين العرب بمسألة الأمن القومي في منتصف السبعينيات، ولعل كتاب أمين هويدي الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، الذي صدر عام 1970 ، مـن أوائل الاهتمامات بمسالة الأمن القومي ، وتلى ذلك الكثير من المؤلفات والأبحـاث في هذا الخصوص . فيرى أمين هويدي أن الأمن القومي مرتبط بقوة إرادة الدولـة ، الأمـر الـذي لا يـتحقق إلا بزيادة محصلة قدراتها في مختلف المجالات ، وقدرتها على رفع الظلم الاجتماعي والفقر ، لأنهما يهددان الأمن القومي [8]. وهو بهذا يعطـي مفهومـاً شمولياً لمسألة الأمن القومي ، لأنه يرى أن الأمن لا يعتمد على القوة العسـكرية وحدها ، بل يعتمد بالقدر نفسه على تطوير نماذج ناجحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعـية ،ويعـرف الأمن بأنه:(**الإجراءات التى تتخذها الدولة في حدود طاقاتها للحفـاظ علىكـيانها ومصـالحها فـي الحاضـر والمسـتقبل مع مراعاة المتغيرات الدولـية**) [9]. ويعرف العميد محمد عبد الكريم نافع الأمن القومي بما تتخذه الدولة من إجـراءات فـي مخـتلف المجـالات ، لتنمـية ودعم أنشطتها الرئيسية ، السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية والعسكرية ، ومنع ما يسبب عرقلة هذه الأنشطة [10].

---

[7]انظر نيتاسي كراوفورد ، دراسات الأمن ماضيها وحاضرها ومستقبلها ، ترجمة سعد زهران . الفكرالاستراتيجي العربي ، العدد 42 ، أكتوبر 1992 معهد الإنماء العربي ، بيروت ص ص 109 – 145

[8]انظر أمين هويـدي ، في السياسة والأمن ، بيروت ، معهد الإنماء العربي ،ط 1984 ، ص 16

[9] نفس المرجع ، ص 35

[10] عميد محمد عبد الكريم ، الأمن القومي ، القاهرة ، ط 1 ،مطبعة الشعب ،1975 ، ص 65 .

وفـــي نفـــس السياق يعرف د. علاء طاهر : الأمن القومي على أنه مجموعة التدابير والاحتياطـــيات النظرية والعملية الخاصة بحماية المجال الإقليمي لدولة ما ، وثرواتها وإيديولوجيتها وسياستها الخاصة بما فيها الأهداف الوطنية الممثلة لخصوصيتها القومية والحضارية [11].

ويستمر الفكر العربي في إطار تعريفاته الاجتماعية للأمن القومي ، حيث يرى د. عـــبد المنعم المشاط : أن الأمن العربي يعني قدرة الدولة أو الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية [12]، كما يراها متمثلة في قدرة المجتمع على مواجهة الأحداث والوقائع الفردية للعنف وجميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة لهذا العنف ، ويحاول إبعاد الجانب العسكري عن مفهوم الأمن القومي ، كما تقدمه النظرية الغردـــية ، منـــتقداً ربـــط هذه النظرية ، للأمن القومي بوجود الدولة ، ويرى أنها لهذا السبب لم تسهم في حل معضلة الأمن في الدول النامية ليتحقق تطور اجتماعي عام في هذه الدول [13].

ويركـــز الفريق الأول محمد فوزي على أن عوامل الخطر في تحديده لمفهوم الأمـــن القومـــي ، والـــذي يتمـــثل لديه في أمن المجتمع وسلامته ، ويتحقق بإدراك الظـــروف السياسية والاقتصادية والاستراتيجية ، وأهم المواقف التي تشكل خطراً على الوطن ، متفقاً مع النظرية الشمولية على أن الأمن القومي ليس مسألة عسكرية فحسب، بـــل قضـــية مـــتعددة الأبعـــاد والعوامـــل تختلط فيها السياسة بالاقتصاد، والجغرافيا بالعسكرية، والوضع الاجتماعي بالأمن والنظام السياسي بالاستراتيجية[14].

وبصفة عامة فإن الفكر العربي ، في نظرته لمفهوم الأمن القومي ، لا يختلف كثيراً عن النظرة الغربية لهذا المفهوم بعد ان تخلص من رؤيتها الضيقة للأمن القومي، والمتمـــثلة فـــي الجانب العسكري ، بحيث أصبح مفهوماً شاملاً يحتوي جوانب جديدة أخـــرى سياســـية واقتصادية واجتماعية ، ثم تعدى ذلك ليشمل جوانب ثقافية وإعلامية و بيئية ترتبط بأمن وسلامة البيئة ، التي يعيش فيها الإنسان وبهذا أصبح مفهوم الأمن

---

[11] د. علاء طاهر : نظرية الأمن القومي الإسرائيلي ، الوحدة ، المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط ، عدد 23 ، يناير 1986 ،ص 35

[12] د. عبد المنعم المشاط ، الأزمة الراهنة للأمن القومي العربي ، الفكر الاستراتيجي العربي ، معهد الإنماء العربي عدد 7 ، يناير 1983 ، ص 152

[13] د. عبد المنعم المشاط ، نحو صياغة عربية لنظرية الأمن العربي ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، عدد 54، 1983 ، ص 12-15

[14] فريق أول محمد فوزي ، حرب الثلاث سنوات ، بيروت ، درا الوحدة ، ط 2، 1983، ص 18

القومي متشعب الجوانب ويصعب الإلمام به ، بحيث أريد له أن يفسر أشياء كثيرة هي في حقيقتها عبء على هذا المفهوم ، الأمر الذي جعل الكثير من الدراسات تسعى لوضع حدود واضحة لمفهوم الأمن القومي ، حتى يتمكن البحاث من تحديد معالمه وتعيين حدوده ، منعاً لاختلاطه بموضوعات أخرى أو تداخله معها .

3- مفهوم الأمن القومي في الفكر الإسرائيلي :

لا يمكن التحدث عن الاستراتيجية الإسرائيلية للأمن القومي او الفكر الإسرائيلي الذي يحدد معالم هذا الأمن دون العودة إلى المعتقدات اليهودية وبروتوكولات حكماء صهيون ومخططات الصهيونية العالمية قبل قيام إسرائيل ، ومثل هذا الأمر يحتاج إلى وقت طويل للبحث والتدقيق ولكن يمكننا المرور في عجالة على هذا البعد التاريخي ، بالإشارة إلى أننا نعلم ان اليهود يمثلون كتلة بشرية شاذة رفضت الانصهار في أية أمة ، بحجة أنهم شعب الله المختار وجنس متفوق يصل الى مرتبة الألوهية حسب اعتقادهم الزائف ، وان الرب حذرهم من مخالطة شعوب الأرض أو مصاهرتهم ، وبذلك اصبح اليهود ومنذ نشأتهم في حالة حرب مع جميع أمم الأرض إلى أن يملكوا العالم كما يقول التلمود وسيظل عداؤهم للعماليق (العرب) أبدياً [15].

وقد أرست الصهيونية أسس فلسفتها في بروتوكولاتها المشهورة ، فمثلاً البروتوكول الأول : يرى استعمال الرشوة والخديعة والخيانة والعنف قاعدة للتعامل السياسي . والبروتوكول الثاني : يرى تحويل الحرب على الصعيد الاقتصادي ، ليتحكم اليهود في شعوب الأرض والإعلام ليسيطروا على عقولهم ، وهكذا تستمر فلسفة حكماء صهيون ونظرتهم إلى العالم، ثم تأتي مخططات الصهيونية العالمية لإنشاء دولة لليهود تضم بالإضافة الى فلسطين ، شرق الأردن وجنوب لبنان والجولان وجبل الشيخ وسيناء وغرب السعودية والقسم الأكبر من العراق ومنفذاً إلى الخليج العربي[16].

وتحاول الإستراتيجية الإسرائيلية استغلال الأقليات القومية والطائفية في الوطن العربي ، بادعائها إن هناك وطناً واحداً للعرب هو الجزيرة العربية ، أما بقية البلاد التي يقيمون فيها الآن فهي أراضي احتلها العرب ، وعلى إسرائيل تقديم العون للأقليات التي هي شعوب تلك البلاد لطرد العرب منها ، خصوصاً الأكراد في العراق والدروز في سوريا والزنوج في السودان والموارنة في لبنان والأقباط في مصر بالإضافة بطبيعة الحال لشمال افريقيا بالكامل [17].

---

[15] زكي حنوش ، العرب في مواجهة إسرائيل نجحت مفاوضات السلام أم أخفقت ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 176 ، 10 . 1993 ، ص ص 40 – 42

[16] نفس المرجع ، ص ص 49 –50

[17] نفس المرجع السابق ، ص ص 50 –51

هذه هي إستراتيجية إسرائيل الأمنية تجاه الوطن العربي على المدى الطويل ، أما على المدى القصير وحسب المعطيات الدولية فإن إستراتيجيتها تتمثل في مرتكزات أساسية منها[18]:

1- التفوق العسكري لخلق حالة من الأمن داخل المجتمع الإسرائيلي ، ومنع العرب من الإقدام على الحرب لردعهم أو لتحقيق النصر عليهم إذا دخلوا في حرب معها، ثم فرض السلام بقوة في الوقت المناسب ولإغراض محلية

2- الحدود الآمنة وذلك بعد احتلالها لأرض عربية جديدة ، في حرب 67 ، أى أن الأمن لا يتحقق إلا بالأرض ، ولهذا فإسرائيل وحسب تصريحات مسئوليها لن تعيد كل الأراضي المحتلة بعد عام 1967 ، حتى لو قام اتفاق كامل للسلام، لأن الحدود الآمنة ضمان مطلق للأمن الإسرائيلي ، وهي مبرر لضم بعض الأراضي بحجة الأمن .

3- المساندة الدولية ، لأنها نشأت بمساندة دولية واستمرت برعاية دول كبرى والتزمت بضمان أمنها واستمرار وجودها ، ابتداء من إنشائها بواسطة بريطانيا ثم رعاية فرنسا لها وبعد ذلك الولايات المتحدة التي وقعت معها عددا من اتفاقيات الأمن والحماية .

وبصفة عامة فإن التصور الإسرائيلي للأمن القومي ، ومن خلال الصراع العربي الإسرائيلي ، الذي يتجاوز عمره الخمسين عاماً ، يقوم أساساً على التوسع والعدوانية والاحتلال الاستيطاني للأراضي العربية ، ورفض إسرائيل للقبول بأي مفهوم أمني يحرمها من هذه الاستراتيجية ، خصوصاً بعد توقيع مذكرة التفاهم الاستراتيجي مع الولايات المتحدة في 20 /1981/11 ، ثم اتفاق التعاون الاستراتيجي المشترك بتاريخ 29/ 1982/11 ، والذي ينص صراحة على حماية إسرائيل ضد أية تهديدات عربية وإجراء العمليات العسكرية المشتركة ، وبيع السلاح الإسرائيلي للقوات الأمريكية ، وما تبع ذلك من إنشاء المجموعة الأمريكية الإسرائيلية السياسية والعسكرية والأمنية المشتركة التي تتولى مناقشة التهديدات التى تواجه إسرائيل[19].

وتستمر مبادئ الأمن الإسرائيلي ثابتة حتى بعد توقيع إتفاقيات السلام وتتمثل في[20] :

---

[18] عطا زهره ، فى الأمن القومي العربي ، مرجع سابق ، ص ص 173 – 177 .

[19] د. أمين ساعاتي ، الأمن العربي صيغة عربية مناسبة للدخول في القرن الواحد والعشرين ، مرجع سابق ، ص ص 61ـ62

[20] نفس المرجع ص 62

أ. التوسع الإقليمي لتحقيق إسرائيل الكبرى حسب طبيعة الموقف .
ب. امتلاك التفوق العسكري الرادع (التقليدي والنووي) .
ج. جلب أكبر عدد من يهود العالم إلى إسرائيل ، مع تفريغ الأرض من سكانها للوصول إلى دولة يهودية خالصة .
د. تحقيق تحالف مع قوة كبرى تضمن حمايتها ودعمها .
هـ العمل المستمر على إضعاف وتفتيت العرب بشكل مباشر أو غير مباشر .

وهو ما لا يتحقق إلا بقوة وقدرة عسكرية متفوقة ، بالإضافة إلى منع البلدان العربية من إمتلاك السلاح النووي ، او أي سلاح إستراتيجي ذى قدرة تدميرية شاملة . كما تركز إسرائيل باستمرار على تفوقها العلمي والتكنولوجي في المنطقة، لتصبح دولة إقليمية عظمى في سبيل الوصول إلى الشق الأول الأسطوري للأمن الإسرائيلي ، وهو إعادة تكوين إسرائيل جغرافيا مثلما في الأساطير اليهودية [21].

ومن أهم مرتكزات الأمن الإسرائيلي ، السيطرة على مصادر المياه وذلك لإنجاح الخطط الاستيطانية ، ولهذا تركز على مياه نهر الأردن (مياه اليرموك) وتحويل مياه الليطاني [22]. وتحويل جزء من مياه نهر النيل ، مروراً بصحراء سيناء وتنفيذ مشروع قناة البحرين ، وأشدها خطورة هي الأطماع الصهيونية في مياه النيل والتى كان التفكير بها منذ 1903 لنقل مياه النيل إلى سيناء ، أرض إسرائيل كما يرونها ، حيث تم عرض ذلك على الحكومة المصرية في عهد الخديوي عباس الثاني ، كما تقدم مهندس إسرائيلي عام 1974 بمشروع (مياه السلام) لتوسيع ترعة الإسماعيلية ، وزيادة معدل تدفق المياه لتصل إلى إسرائيل ، ولايزال هذا المشروع يناقش حتى الآن ، إضافة إلى مشروع شاؤول عام 1977 (يور) ، لنقل مياه النيل إلىإسرائيل ، متناسين الآثار السلبية لهذا المشروع على الاقتصاد المصري ، والأمن القومي العربي بصفة عامة [23].

ويتأثر الفكر الإسرائيلي في مسألة الأمن القومي ، بخصوصية الدولة الإسرائيلية وطبيعة وجودها، والمعتقدات الصهيونية وطبيعة الصراع العربي الصهيوني ، ولهذا فإن التصور الأمني الإسرائيلي متعدد الاتجاهات ويشوبه الغموض أحيانا وذلك لاستخدامه أسلوب المناورة والتدليس في علاقاته بالآخرين .

---

(21) قارن د هيثم الكيلاني الإستراتيجيات للحرب العربية الإسرائيلية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1، بيروت 1991، ص ص 566 – 576

(22) د. صالح زهر الدين ، مياه الجنوب اللبناني والأمن القومي الصهيوني ، الوحدة، العدد 76 ، 1991 ص ص86 – 97

(23) جورج المصري ، حرب المياه في الصراع العربي الصهيوني ، الوحدة ، المجلس القومي للثقافة العربية ، العدد 76 ، 1991 ، الرباط ، ص ص 58 – 73

وترى إسرائيل أن التهديدات الفعلية واسعة النطاق بالرغم من مسيرة ما يعرف بالسلام في الشرق الأوسط ، حيث طرأت أنواع جديدة من التهديدات العسكرية كالانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة ، والانتشار الكيميائي والبيولوجي والنووي ووسائل إيصالها الإستراتيجية ، وزيادة التهديد الداخلي للكيان الصهيوني الناتج عن ضعف التماسك الداخلي اجتماعيا ، والتى ستكون مصدراً رئيسياً لتهديد الأمن الإسرائيلي خلال المرحلة القادمة [24].

وبالرغم من أن الانتفاضة التى قام بها الشعب الفلسطيني ، وشكلها أطفال الحجارة قد أدت إلى تغيير في مفاهيم كثيرة لدى الشعب الإسرائيلي وفقاً لدراسات المفكرين الإسرائيلي أنفسهم [25]. إلا أن هذا التغيير تكتيكي أكثر منه إستراتيجي ، وفي تقرير أعده مركز جافي للدراسات الإستراتيجية في مارس 1994 حول مشروع الأمن القومي والرأي العام في إسرائيل تبين أنه قرابة نصف الإسرائيليين يرون أن توقيع اتفاقيات سلام مع ترتيبات أمن ملائمة لايعني إنتهاء الصراع العربي الصهيوني[26] ، لإن الصراع سيستمر طالما بقي الوجود الصهيوني الإسرائيلي قائماً على الأرض الفلسطينية في هيئة دولة عنصرية دينية.

لذلك فان الأمن القومي في الفكر الإسرائيلي يعني التوسع والتفوق والهجرة والتحالف وأخيراً تدمير وإنهاء الوجود القومي العربي لأنه نقيض للوجود العنصري الصهيوني .

وهكذا يتضح لنا أن المفاهيم العربية، والغربية، والإسرائيلية للأمن القومي قد جرت صياغتها وفقاً لمعتقدات كل طرف وفهمه للمحيط الدولي الذي يعيش فيه، واستناداً إلى موروثات عقائدية وفكرية فرضت نفسها عليه .

وهو ما ينطبق أيضا على المفاهيم الجديدة التي تحاول أن توسع دائرة الأمن القومي ، وتربطه بالأمن الدولي والمساعي الرامية للوقوف جماعياً أمام التهديدات الأمنية والتى أوردتها الأمم المتحدة في تقاريرها .

---

[24] أحمد ابراهيم محمود ، الأمن في ظل التسوية ، إتجاهات التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي في مرحلة ما بعد التسوية ، السياسة الدولية ، العدد 119 ، يناير 1995 ، ص ص 257 – 265

[25] غاليا غولان ، الدولة الفلسطينية من وجهة النظر الإسرائيلية ، الدراسات الفلسطنية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت العدد 18 ،ربيع 1994 ، ص ص 120 – 132

[26] قارن آثر أريان ، الأمن الإسرائيلي والعملية السلمية ، الرأي العام ، 1994 ، الدراسات الفلسطينية ، العدد 18 ، مرجع سابق ، ص ص 133 – 144

ثانياً : جوانب الأمن القومي :

لقد تطورت دراسات الأمن القومي لتشمل الكثير من الجوانب في حياة الدول ، عسكرية ، واقتصادية ، وسياسية ، واجتماعية ، إلى غير ذلك ، فاتسع نطاق الأمن القومي ليشمل أغلب الجوانب الحياتية، بعد أن كانت اهتماماته تركز على الجانب العسكري وما يرتبط به من عوامل مساعدة اقتصادية، وسياسية،واجتماعية محددة وضمن إطار المجهود الحربي ليشمل موضوع الحريات والبيئة والأمراض ، مما دفع بعلماء السياسة والإستراتيجية إلى إبداء تخوفهم من أن يصبح هذا المفهوم فضفاضاً ، فكما يقال ما يفسر كل شئ هو في الواقع لا يفسر شيئاً .

لقد ساهمت المدارس المختلفة التى صاغت مفاهيم الأمن القومي في هذا التوسع، كما ساعد تعقد وتشابك عناصر الأمن في تعدد جوانبه فاصبح له جانب عسكري وجانب اقتصادي وجانب سياسي وجانب اجتماعي ليكون هناك أمن غذائي وأمن ثقافي وأمن إعلامي وأمن اجتماعي وأمن وقائي ، وتتشعب من هذه الجوانب جوانب أخرى أكثر تخصصاً في فترة الحرب الباردة ، والتى شمل التخطيط فيها أغلب مجالات الحياة ، وسعت كل دولة إلى تأمين هذه الجوانب الهامة بإجراءات أمنية معقدة ، في نفس الوقت الذي تحولت فيه النظرة لمواجهة العدو من النظرة العسكرية البحتة إلى النظرة المتعددة الأبعاد ، وزاد التسابق على التطور بوجه عام، خصوصاً في مجال التنمية والتكنولوجيا والمعلومات والإعلام، وتقدم حرب الدعاية والإعلام ونشر الإيديولوجيات ، بما فيها من قيم وسلوك، والمحاولات التى تقوم بها الدول لاختراق العدو ، للحصول على المعلومات اللازمة لمعرفة ومواجهة نقاط ضعفه وقوته ، أدت في مجملها إلى تعدد جوانب الأمن القومي التى يمكن إجمالها في جوانب رئيسية هي :

1. الجانب العسكري :
   ويمثله الأمن العسكري .
2. الجانب السياسي ويشمل
   الأمن السياسي .
   الأمن الوقائي .

3-الجانب الاقتصادي ويشمل :
   أ.الأمن الاقتصادي .
   ب.الأمن الغذائي .
   ج.الأمن المائي .

4-الجانب الاجتماعي :
ويمثله الأمن الاجتماعي
5-الجانب الثقافي ويشمل :
أ.الأمن الثقافي .
ب.الأمن الإعلامي .
6- الجانب البيئي :
ويمثله الأمن البيئي .

1ـ الجانب العسكري :

ويمثله الأمن العسكري :

حيث يعتبر الأمن العسكري الوجه الأكثر وضوحاً لمفهوم الأمن القومي ، واستمر فترة طويلة مفهوماً معبراً أو مرادفاً للأمن القومي ، والعكس صحيح ولايزال الكثيرون يعتبرون الأمن القومي على انه القدرة العسكرية للدولة على صد أي اعتداء خارجي، وهو تعريف يخص الأمن العسكري فقط ، لأن الأمن العسكري فرع من الأمن القومي ، ولكنه يلعب الدور الرئيسي في تحقيقه ، فالقوات المسلحة تمثل الدرع الواقي للدولة وأهم عناصر قوتها ، وهي وسيلة الحسم في أي صراع عندما تفشل الأدوات الأخرى[27].

ولا يتحقق الأمن العسكري إلا كمحصلة لعوامل أساسية ، تظهر من خلال إستراتيجية واضحة ومحددة ، فلا يكفي توفر أعداد كبيرة من أفراد القوات المسلحة، ولا بتوفر كميات كبيرة وانواع كثيرة ومتقدمة من الأسلحة، ولكنه يتطلب وجود إستراتيجية عسكرية تنعكس لدى بعض الدول الكبرى في ثلاثة مطالب أساسية ، يتمثل المطلب الأول في الحاجة إلى إستراتيجية وطنية متماسكة، مبنية على الدمج الملائم لجميع العوامل الوثيقة الصلة بالموضوع ويتمثل المطلب الثاني في الحاجة إلى تنسيق على مستوى عال للمخططات العسكرية ، والصناعية والتعبئة العامة المدنية ، وثالثاً الحاجة للوصول إلى كفاءة عالية في إدارة الخدمات العسكرية[28] .

وليس هناك اختلاف حول هذه المطالب بين الدول ، ولكن يحدث الاختلاف في الخطط الموضوعة بهذا الخصوص للوصول إلى أفضل أداء للقوة العسكرية تحت كافة الظروف، حيث أن الأمن العسكري لا يتحقق للدولة في الغالب إلا إذا توفرت شروط أساسية مهمة على رأسها تنظيم القوات المسلحة وتسليحها، وتدريبها، وتطويرها

---

[27] أمين هويدي ، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي ، بيروت ، دار الطليعة ط 1 1975 ص 145

[28] هاري يوشي وفريد براون وهارولد كليم ، علم اقتصاد الأمن القومي، واشنطن الكلية الصناعية للقوات المسلحة الأمريكية ، ترجمة خاصة ، ط 3، 1962 ، ص 49 .

باستمرار ورفع روحها المعنوية ، بحيث يتم توجيهها لخدمة أهدافها الأساسية، التى أعدت من أجلها ، لإن توظيفها لخدمة أهداف أخرى يؤدي بها في النهاية إلى العجز عن تحقيق الأمن العسكري.

وبصفة عامة لا يتحقق الأمن العسكري ، إلا إذا توفر عدد من المعطيات بقدر معقول ، من أهمها إمكانية تصنيع السلاح والقدرة على استخدامه ، بالاعتماد على النفس للتخلص من مظاهر التبعية العسكرية ، لإن الدولة المستوردة لكل أسلحتها ومعداتها أو معظمها من دولة أوأكثر ، لايمكنها أن تحقق الأمن العسكري، لإن التبعية العسكرية تعتبر أكثر أدوات التدخل الخارجي تأثيراً و تهديداً للأمن القومي للدولة [29].

وكما هو معروف فإن الأمن القومي هو مسؤلية القيادة السياسية، والأمن العسكري من مسؤولية القيادة العسكرية ، الخاضعة لإشراف وتوجيه القيادة السياسية، فإن لم تكن القيادة السياسية مدركة لقدرات وإمكانيات قواتها العسكرية ، وليس هناك تنسيق بينها وبين القيادة العسكرية ستكون قرارتها في شؤون الحرب والقتال قرارات غير حكيمة تؤدي إلى انهيار المؤسسة العسكرية ، وبالتالي فقدان الأمن العسكري بما يؤدي إلى تهديد الأمن القومي للدولة برمته ، حيث أن العلاقة بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية أمر بالغ التعقيد في البلاد النامية ، التى تسيطر عليها القوات المسلحة. ويتم تغيير السلطة بواسطتها فتكون العلاقة بين القيادتين متميزة بعدم التوازن مما يتسبب في مخاطر كثيرة تؤثر على الأمن القومي [30] .

2-الجانب السياسي :

ويشمل هذا الجانب الأمن السياسي والأمن الوقائي .

ا. الأمن السياسي : ويعرف الأمن السياسي بأنه (الجهود المبذولة في المحافظة على أسرار الدولة وسلامتها، والعمل على منع ما من شأنه إفساد العلاقة ، بين السلطة والشعب ، أو تشويه صورة الدولة)[31]. وهو أحد فروع الأمن الداخلي للدولة ، والذي يشمل الأمن العام ، حيث يعتبر التأمين الذاتي لنظام الحكم، أحد عناصر الأمن السياسي ، لإن الأمن السياسي يوفر درجة من الاستقرار السياسي ، الذي يمثل أهم عناصر تحقيق الأمن القومي ، ومن هذا المنطلق تتضح أهمية الأمن السياسي ، التى تتجاوز أحياناً في بعض دول العالم في سبيل البقاء في السلطة أهمية الأمن القومي في تلك

---

[29]د. عصام الدين جلال ، الأمن العربي : القضية المنسية ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، عدد 52 ، يونيو 1983 ، ص 91 .

[30]أمين هويدي ، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط ، تأثيرهما على التنمية الديمقراطية ، دار الشروق ، ط1، 1991 ، ص ص 96- 98 .

[31]عميد محمد عبدالكريم نافع ، الأمن القومي ، مرجع سابق ص 107 .

الـــدول ، فيصـــبح تحقيق الأمن السياسي ، عبئاً ثقيلاً على شعوب هذه الدول ، ويمكن تحديد عناصر الأمن السياسي كالتالي [32]:

1- تدابير وقواعد الأمن الخاص (حماية أسرار الدولة) .

2- الجاسوسية المضادة ومكافحتها بشتى الوسائل .

3- أمن النظام الداخلي للدولة .ويتمثل في مقاومة الأنشطة الضارة بهذا النظام .

ويمكنـــنا القـــول بأن الأمن السياسي يعني محاربة كافة الأنشطة الهدامة سواء الصـــادرة مـــن مواطني الدولة أم الناتجة عن اختراق حواجز الأمن من جهات أجنبية، ويشـــمل ذلك مكافحة التجسس ومحاربة الإشاعات ومنع الأعمال التخريبية في مختلف المجـــالات السياســـية والاقتصـــادية والاجتماعية، والتى تهدف الى خلق بلبلة سياسية وزعـــزعة الاســـتقرار السياســـي ، كما يشمل المحافظة على أسرار الدولة من وثائق، ومعلومات ، وخطط ، وأهداف سرية، لإن تسرب المعلومات يهدد الأمن القومي بدرجة كبيرة .

ب – الأمـــن الوقائـــي : الأمـــن الوقائي هو مجموعة التدابير التى تحقق الأمن لبعض الجوانـــب المهمـــة في الدولة ، ويشمل كافة الإجراءات والترتيبات التى تتخذها الدولة، عـــن طريق أجهزتها المختلفة المعدة لهذا الغرض لحفظ أسرارها وحماية منشآتها ضد مخابرات العدو في الداخل والخارج [33].

وتهـــدف هذه الإجراءات إلى المحافظة على كيان الدولة واستقرارها ، وهي بالتالي تعد شـــرطاً لتحقـــيق الأمن القومي ، ويعتبر الأمن الوقائي جزءاً من الأمن السياسي ولكنه يخـــتص بالعمل السلبي لهذا الأمن ، ويترك العمل الإيجابي للأمن السياسي الذي تكلف بـــه أجهزة خاصة لا يخرج نشاطها عن نطاق إقليم الدولة إلا فيما يتعلق بمنشآت الدولة خارج حدودها حيث يهدف الأمن الوقائي لتحقيق الآتي : [34]

1) التحفظ على معلومات الدولة المهمة والمرتبطة بأمنها القومي .
2) الوقاية من التخريب المادي ومقاومته .
3) الوقاية ومقاومة التخريب المعنوي بكافة أشكاله .
4) مقاومة النشاط الهدام والتآمر والتمرد .

ولتحقـــيق هـــذه الأهـــداف تجند الدولة إمكانيات كبيرة بشرية ومادية، وتضع القوانين واللوائح أوتجمد بعض قوانينها السارية ، وتعمل بما يسمى بقوانين الطوارئ والتي في الغالب تستغل لانتهاك حقوق الإنسان والتعدي على حرياته .

---

[32] نفس المرجع ، ص ص 109 – 120 .

[33] أحمد هاني ، في الجاسوسية بين الوقاية والعلاج (د.ط، د.ت ، د . م) ،ص 99 .

[34] نفس المرجع ،ص 107 .

3ـ الجانب الاقتصادي :

ا. الأمـــن الاقتصـــادي : لقـــد اســـتخدمت الدول الإمبريالية حجة المعونات العسكرية والاقتصـــادية والفنـــية للـــتغلغل والهيمنة الاستعمارية بوجه جديد تحت مفهوم (الأمن المشـــترك) ، الـــذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية واستطاعت أن تحقق بهذه الوسيلة الكثير من أهدافها [35].

ويـــتهدد الأمـــن الاقتصـــادي من خلال سياسات اقتصادية غير رشيدة تؤدي باقتصـــاد الدولـــة إلـــى حالة تخلف وتبعية ، فتجد الدولة نفسها مرتبطة باتفاقيات غير متكافئة وعلاقات مشبوهة أو معتمدة على مساعدات خارجية كالهبات والقروض ، وفي أفضـــل الظـــروف تقـــوم بتصـــدير مواد أولية (خام) إلى السوق الرأسمالية، وتبني اقتصـــادها علـــى أساس التبعية سواء في مجال الإنتاج أم التصنيع أم في مجال التبادل التجاري او في مجال الاستثمارات ونقل التكنولوجيا [36].

ولهـــذا يتطلـــب تحقـــيق الدولـــة لأمنها الاقتصادي والذي يعتبر من الركائز الأساســـية للأمـــن القومي ، أن تبني اقتصادها معتمدة على قدراتها الذاتية، والعلاقات المتكافـــئة ، وأن تعتمد على تنمية اقتصادية مستقلة ، وبناء القاعدة الصناعية باستخدام التكنولوجـــيا المناســـبة ، كمـــا يتطلب من الدولة المحافظة على مواردها الطبيعية من الاســـتنزاف ، وأن تستغلها استغلالاً أمثل لبناء اقتصاد قوي يخدم مصالحها الحيوية في الحاضر والمستقبل .

ب ـ الأمـــن الغذائي : لايقل مستوى أهمية الأمن الغذائي ، عن الجوانب السابقة للأمن القومـــي، خصوصـــاً وقـــد أصبح نقص الغذاء يهدد وجود البشرية ، وقامت الندوات والمؤتمـــرات الدولية لمناقشة هذه المعضلة وإيجاد الحلول المناسبة لها . ومما ضاعف الخطـــر فـــي هذه المشكلة ، التزايد الهائل فى عدد سكان العالم ، خصوصا فى الدول الأكثر فقرا ، وبالتالى زيادة الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية .

ويتمـــثل الأمن الغذائي في قدرة الدولة على تأمين حاجتها الضرورية من الغذاء من منتجاتها ، والاحتفاظ بجزء كمخزون استراتيجي وقت الحاجة .

لقـــد اســـتخدمت الولايـــات المتحدة الأمريكية ولاتزال سلعة الغذاء كسلاح استراتيجي لتحقـــيق مـــآرب سياســـية ولبسط نفوذها على العالم وكثيراً ما هددت بقطع المعونات ووقـــف تصـــدير المواد الغذائية للدول المحتاجة إذا لم تخضع لرغباتها [37] ، ويرجع

---

[35] بن جافي . هـــ . وليامز وهارولد كليم ، اقتصاديات الأمن القومي والأمن المتبادل ، الكلية الصناعية القوات المسلحة الأمريكية ، واشنطن ، 1964 ، ص 13 ومابعدها

[36] محمد عبدالشفيع ، قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، بيروت : دار الوحدة ،1981 ص 214

[37] د. زياد حافظ ، أزمة الغذاء في الوطن العربي ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ط 1 ، 1976 ، ص 7

الـــتفوق فـــي قوة الولايات المتحدة بالدرجة الأولى إلى مخزونها الغذائي الضخم وقوة إنتاجها الزراعي والحيواني .

وتعانـــي الـــدول النامية من ضغوطات مختلفة في سبيل حصولها على الغذاء الـــلازم لحـــياة أبـــنائها ، بعـــد ان عجزت عن توفيره ذاتياً ، ومن هنا تبدأ الضغوط الاقتصادية والسياسية لتصل الى الضغط العسكري ، الذي يؤثر بشكل مباشر في درجة استقلالها الوطني ، لانه من الصعب على أية دولة وتحت كافة الظروف الاستغناء عن الحد الأدنى من الغذاء [38].

وتضـــع دول كثيرة برامج تسمى برامج الأمن الغذائي ، من أجل تحقيق أكبر قـــدر ممكن من الاكتفاء الذاتي من السلع الرئيسية وإعداد خطط لتصنيع الغذاء وحفظه وتـــرفض الاعـــتماد على المساعدات الخارجية في هذا المجال ، بالرغم من حاجتها ، وذلـــك مـــن أجل الحفاظ على استقلالها الاقتصادي ، بتوفير حد الكفاف على الأقل في مسألة الغذاء.

إن الاعتماد على المساعدات الخارجية في مجال الغذاء بالذات ، يشكل تهديداً مباشـــراً للأمن القومي ، لأن هناك احتمالا لإيقاف هذه المساعدات لعدة أسباب سياسية وعســـكرية واقتصـــادية ، ولهـــذا يستحسن عدم الاعتماد على تلك المساعدات ، تجنباً لعواقبه الجلية [39].

والأمـــن الغذائـــي مسالة حيوية جداً ، لأية دولة أو أمة تسعى لتحقيق أمانيها القومـــية، لأنـــه يمكـــن التغاضي عن متطلبات كثيرة ، إذا كان الحصول عليها يودي باســـتقلال الدولة وسيادتها ، ولكن لايمكن التغاضي عن حاجة الشعب للغذاء مهما كان الثمـــن المدفـــوع، لأن الأمة التي لا تستطيع توفير حاجتها من الغذاء ، تكون مهددة بمتاعب كبيرة وسط تنافس القوى العالمية [40].

ويلاحظ أن أغلب الأيديولوجيات ، تركز باهتمام على توفير الغذاء ذاتياً وعدم الاعـــتماد علـــى الخـــارج في هذا الخصوص ، كما أن الفكر الاقتصادي يرفض بشدة الاعـــتماد علـــى الاســـتيراد في مسألة الغذاء ، ويربط الاستقلال الاقتصادي والسياسي بكيفية حصول الشعب على غذائه.

وكمـــا هـــو معروف فإن الدول المتقدمة ، تسيطر على نحو 50% من الإنتاج العالمي للغـــذاء، تســـتخدمها سلاحاً سياسياً لإخضاع الشعوب ، وتقوم في نفس الوقت بتحطيم اقتصـــاديات الـــدول النامـــية ، وأنمـــاط إنتاجها الزراعي ، وتتلاعب بالعلوم وبرامج

---

[38] د. عبدالله عبدالقادر ود. عصام ابوالوفى ، مقومات الأمن الغذائي ، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان، البيضاء ، ليبيا 1980، ص 5 ومابعدها

[39] د. زياد حافظ ، مرجع سابق ، ص 5

[40] هاري يوشي وأخرين ، علم اقتصاد الأمن القومي ، مرجع سابق ، ص 34

المســـاعدة والتنمية ، لكي تفرض سلعتها وتدمر ماعداها ، وأصبح دور السلاح الغذائي والحـــرب الـــتجارية معروفاً ، كما أصبح دور الحصار الاقتصادي أو حرب التجويع واضـــحاً للعيان في العلاقات الدولية، وأن كل الأزمات هي مسؤولية النظام العالمي ، وليســـت مســـؤولية الطبـــيعة، ومن هنا ولدت فكرة الأمن الغذائي ، لأن كارثة الجوع ونقـــص الغذاء لا يمكن ردها بجيش أو سلاح أو حصون ، وهي أشد فتكاً من أي عدو أو قـــنابل ، ولهذا فكل دولة تسعى لتحقيق اكتفاء ذاتي غذائي ، وفي أسوء الاحتمالات تصـــل الدولة إلى وضعية تقوم على التعادل بين قيمة ما تصدره وقيمة ما تستورده من سلع غذائية [41].

ج – الأمـــن المائي : لقد أصبح مفهوم الأمن المائي ، من أكثر مفاهيم الأمن تداولا في الآونـــة الأخيرة، نتيجة لما أسفرت عنه الدراسات المائية على مستوى العالم ، من تفاقم ظاهـــرة التصـــحر ، التي بدأت تزحف على الكثير من بلدان العالم ، وسنوات الجفاف والمجاعـــة ، الـــتي يعانـــي مـــنها العديد من المجتمعات النامية ، حيث ترجع كل هذه الأزمـــات للـــنقص المـــتزايد فـــي المياه ، ودرجة التلوث البيئي ، والذي أنعكس على صـــلاحية المياه ، بالإضافة إلى عوامل طبيعية أخرى كزيادة الملوحة ، وغور المياه، نتيجة لكثرة الاستهلاك وسوء الاستغلال ، وتعدد مصادر استخداماتها.

ويقصـــد بالأمـــن المائـــي قـــدرة الدولة أو الأمة على توفير حاجة سكانها من المياه ، للأغراض المختلفة ، سواء استهلاكية أو زراعية أو صناعية ، بتكلفة معقولة آخذة في اعتبارها احتياجات الأجيال القادمة ، بالإضافة إلى قدرتها على حماية مصادر مياهها ، حتى لو أدى ذلك إلى استخدام القوة .

ولا يتعدى مفهوم الأمن المائي إلى الأمن البحري ، أو الإقليمي ، إلا إذا كانت تشكل مصدراً من مصادر المياه العذبة ، وبها منشآت استراتيجية لتحلية المياه ، فتدخل بذلك ضمن نطاق الأمن المائي .

ويرتـــبط الأمن المائي بالأمن الغذائي ، لأن الأول ضروري للثاني ومكمل له، وكلاهمـــا أساســـي لوجود الكائن الحي ، وركيزة طاقته ، ويزيد من أهمية المياه، أنها تشـــكل قاعدة أساسية للتطور الصناعي ، والتنمية الاقتصادية ، والاستقرار الاجتماعي والسياسي والنمو الحضاري ، ولهذا فإن الأمن الغذائي والأمن المائي يشكلان ركيزتين من أركان الأمن القومي[42].

كما يعني الأمن المائي المحافظة على الموارد المائية المتوفرة ، واستغلالها الاستغلال الأمثل ، بالترشيد في الشرب ، والري ، والصناعة ، وتعويضها بمصادر جديدة ، وهو

---

(41) محمد خليفة ، الأزمة الغذائية في العالم وفي الوطن العربي – عجز الطبيعة عن مسؤولية الإنسان ، الوحدة ، السنة السابعة ، العدد 84، سبتمبر 1991 ، ص ص 18 – 35 .

(42) المختار مطيع ، ارتباط الأمن الغذائي في الوطن العربي، الوحدة ، العدد 27 ، يناير 1991 ، ص ص 13 – 22

لايقـــل أهمية عن سواه ، بل يرى البعض أن الأمن المائي أهم من الأمن الغذائي ، لانه أساســـه ، كما يمكن للإنسان أن يحقق المزيد من الغذاء، بطرق صناعية مختلفة ، بينما زيادة المصادر المائية العذبة محدودة [43].

واســـتغلال مجـــاري المياه المتوفرة لدى دولة ما ليس بتلك السهولة والحرية، خصوصـــاً إذا كانت قادمة من دولة أخرى ، أو متجهة إلى دولة أو دول أخرى ، لان المساس بهذه الموارد يهدد أمن تلك الدول ، ويجب ان يكون هناك تنسيق واتفاق مسبق حـــول أي تصـــرف حـــيال هذه الموارد ، ويمكننا استقراء عدد من الأحداث التاريخية المهمة في الصراع ، والتي كانت نتيجة مباشرة لاستغلال موارد المياه ، كما هو الحال فـــي بـــناء الســـد العالي في مصر ، ومحاولات إسرائيل تحويل مجاري بعض الأنهار العربية ، وأعمال تركيا الجارية على مصادر مياه نهر الفرات ، إلى غير ذلك [44] .

ممـــا يعني أن استغلال الموارد المائية إلى درجة قصوى ، في بلد من البلدان ، أو في حالة الاستغلال المنفرد لمياه مورد واحد تشترك فيه أكثر من دولة مع تجاهل الأطراف الأخـــرى ، تكون مسألة المياه مناسبة لتفجير الصراعات ، على كافة المستويات محلياً ودولياً [45] .

ولهـــذا فـــإن الأمن المائي يعتبر جانباً من جوانب الأمن القومي ، لا يقل أهمية عن أي جانب آخر ، وتزداد أهميته باستمرار وحسب ظروف كل دولة ، ودرجة توفر مواردها المائية ، ويتناسب عكسياً ، فكلما تزايدت الموارد المائية لدى الدولة قلت درجة الاهتمام بالأمـــن المائـــي ، وكلمـــا نقصت هذه الموارد زادت أهمية الأمن المائي، حتى تصل لدرجـــة الحساســـية المفـــرطة ، وتكون الدولة في حالة حرب في سبيل الحصول على موارد مائية جديدة ، وبأي ثمن لأنها مسألة تتعلق بالحياة أو الموت .

4 ــ الجانب الاجتماعي :

ويمثله الأمن الاجتماعي .

يتردد مفهوم الأمن الاجتماعي بكثرة لدى علماء الاجتماع ، ويطلق عليه أيضا التماسك الاجتماعـــي ، والقوة الاجتماعية ، ويقصد به الحالة التى يكون فيها المجتمع متماسكاً ، خالـــياً من كل مظاهر التردي ، ابتداء من السلبية ، وانتهاء بالجريمة، مروراً بانحطاط القـــيم الروحية ، وانهيار القيم الأخلاقية ، والعزوف عن الأصالة في العادات والتقاليد

---

[43] احسان الشويكي ، الأمن المائي العربي ، الوحدة ، العدد 76 1991 ،ص 25

[44] مجدي صبحي ، مشروعات التعاون الإقليمي في مجال المياه ، السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،الأهرام ، القاهرة ، يناير 1994 ، ص ص 197 – 202

[45] التقرير الاستراتيجي العربي ، دراسة خاصة للموارد المائية في الوطن العربي 1988 ، مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية ، الأهرام ، ص 423 ،

الأصيلة ، وقتل الهمم وانهيار العزيمة ، حتى الوصول لمرحلة اليأس القاتل للمجتمعات والأمم ، وانتشار التناقضات الاجتماعية ، وفقدان الهوية المميزة للأمة .
ويتطلب الأمن الاجتماعي دراسة المشاكل الاجتماعية ، بتحديد أية انحرافات عن القواعد والمعايير التى حددها المجتمع للسلوك السوي ، وعدم السماح بالتفكك الاجتماعي ، مراقباً بدقة حتى لا تحدث فجوة في التوازن الاجتماعي [46].

إن الدولة أو الأمة التى تفقد توازنها الاجتماعي ، تكون أقرب إلى التفتت والاندثار ، كما أن الأمة التى تتنكر لماضيها وتنكر حاضرها وتلعن مستقبلها غير جديرة بالحياة ، حيث تتولد هذه النظرة المتشائمة لدى المجتمع ، نتيجة للتغيرات البنائية السلبية ، التى تحدث لدى الفرد والعائلة نتيجة القهر الاجتماعي ، وتنتقل إلى أنماط السلوك الاجتماعي ، مؤثرة على القيم والتوجهات التى تؤدي إلى صلاح الأمة ، وديمومتها وتطورها المستمر .
كما تلعب القيم والتوجهات الدخيلة وغير الملائمة دوراً رئيسياً في هدم المجتمعات، وانتكاسة مقوماتها ، وعاملاً من عوامل إعاقة التنمية والتقدم في هذه المجتمعات ، ولا سبيل لتجنب ذلك إلا بالمحافظة على القيم والمعتقدات والتوجهات الذاتية ، التى تعبر عن ماضي وحاضر ومستقبل الأمة .

5- الجانب الثقافي :

ويشمل هذا الجانب الأمن الثقافي والأمن الإعلامي .

أ. الأمن الثقافي : ظهر مفهوم الأمن الثقافي معبراً عن قدرة الدولة أو الأمة على الحفاظ على ثقافتها ، وتراثها ، وأنماط السلوك ، والاستهلاك ، واللغة ، والاعتزاز بالتاريخ ، إلى غير ذلك ، حيث إن لكل أمة ثقافة خاصة بها ، تميزها عن غيرها تحافظ عليها وتعتز بها ، وترى فيها وسيلة لوحدتها ، وأداة تستخدمها لإثارة مشاعر أبنائها أمام التحديات الخارجية ، لان المجتمع الذي تنهار ثقافته ، أو تتفكك أمام الثقافات الأخرى ، يفقد ترابطه وتضيع ثقة أفراده بأنفسهم ، ويصبحون عالة على غيرهم ، كما يفقدون شخصيتهم وروحهم المجتمعية ، وتتحطم عناصر جوهرية في بنية مجتمعهم [47] .

كما يشمل الأمن الثقافي نشر ثقافة الأمة أو الدولة في أنحاء العالم، والترويج لها لغرض التمهيد لنشر أيديولوجيات معينة ، من منطلق أن الهجوم خير وسيلة للدفاع، حتى في مجال المحافظة على الثقافة والتراث ، كذلك الدفاع عن الثقافة المحلية ضد الغزو الأجنبي ، لان الغزو الثقافي اكثر خطورة على الأمن القومي من الغزو

---

[46] د. محمد عاطف غيث وأخرون ، مجالات علم الاجتماع المعاصر ، الإسكندرية ، دار المعرفة ، ط 1 1985 ، ص ص 280 – 284

[47] الطاهر وعزيز، الإنسان والمجتمع والثقافة ، الوحدة ، المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط ، عدد 21 يونيو 1986 ، ص 8

العسكري المباشر ، على المدى الطويل ، لانه إذا تمكن من أمة مسخ شخصيتها القومية وخلق لها شخصية مشوهة غير واضحة المعالم ، تفقد القدرة والإدراك بسبب فقدانها لهويتها .

لقد أتبعت الدول الاستعمارية سياسات متعددة للقضاء على الثقافات الوطنية، التي كانت تواجهها بعد انتصاراتها العسكرية ، في مستعمراتها ، حيث اتبعت تلك الدول سبلاً معقدة ومتشابكة ، للوصول الى نقاط الضعف في كل ثقافة ، من أجل اختراقها ، فقامت بإلغاء اللغات المحلية وإحلال لغة المستعمر محلها ، وشوهت تاريخ وحضارة تلك البلدان وزعزعت الثقة لدى شعوبها في ثقافتهم وتراثهم وتاريخهم وحضارتهم ، وتركت بصماتها حتى بعد أن تحصلت تلك الدول على الاستقلال السياسي ، ولم تستطع في الغالب التخلص من التشويه الثقافي الذي خلفه الاستعمار الغربي الى درجة تنكر بعضها للغتها واستبدلها بلغة المستعمر السابق .

ب : الأمن الإعلامي : ظهر مفهوم الأمن الإعلامي كأحد ركائز الأمن القومي أخيرا، حيث تم استخدام أسلوب الدعاية بكثافة منذ الحرب العالمية الأولى ، لخدمة المجهود الحربي ، ثم تطورت هذه الوسيلة في العهد النازي في ألمانيا ، والعهد الفاشي في إيطاليا ، وزادت أهميتها منذ الحرب العالمية الثانية ، فاعتبرت الدعاية من الوسائل الهامة في تنفيذ السياسة الخارجية للدول[48] كما سبق ذكره .

ويتمثل الأمن الإعلامي في قدرة الدولة على دحض حجج الخصم، وخدمة أهداف الدولة ، وإيصال المعلومات التي تخدم قضاياها إلى العالم ، في الوقت المناسب ودون تشويه ، لهذا اهتمت الدول بوسائل الأعلام وقامت بتطويرها لخدمة أهدافها القومية .

وقد شاركت الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والمواصلات ، في زيادة حدة وخطورة هذه الأداة ، حتى أصبحت تهدد الأمن القومي للدولة ، إذا ما وجهت ضدها ، كما هو الحال بالنسبة للإعلام الغربي ، خصوصاً إعلام الولايات المتحدة الأمريكية الموجه ضد الأمة العربية ، بشكل مدروس ومكثف بسبب سيطرة الصهيونية عليه ، وعجز الأقطار العربية كبقية الدول النامية عن الرد على ذلك الإعلام بنفس القوة ، والقدرة المؤثرة لما يعاني منه هذا الإعلام من انخفاض درجة فاعليته ، لأسباب مادية وتكنولوجية ، وبشرية ، ولهذا لم تستطع الدول العربية خاصة والنامية عامة تحقيق أمنها الإعلامي ، وأمكن اختراقها إعلاميا ، وتشويه صورتها في العالم [49].

---

[48] د. أسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، مرجع سابق ، ص 447.

[49] د. محمد على عوني ، الإعلام الدولي بين النظرية والتطبيق ، القاهرة : مكتب الانجلو المصرية ،ط 2 ، 1981 ،ص 18

إن مفهـــوم الحـــرب الـــباردة ، الـــذي ساد لفترات طويلة يقصد به الحرب الإعلامـــية ، والحـــرب الدعائية ، لانه كان صراع دعايات ، تروجها كل دولة لخدمة سياستها الخارجية ، ونشر أيدلوجيتها وقيمها المختلفة .

وتعاني الدول النامية من استعمار إعلامي ، يهدد وجودها القومي، حيث تعتمد أغلـــب تلك الدول على وكالات أنباء استعمارية ، تحتكر مسألة الأعلام ، ولهذا تحاول الـــتحرر من التبعية الإعلامية ، بإيجاد وكالات أنباء خاصة تنقل الصورة الحقيقية منها وإليها ، لان الاعتماد على الآخرين في مجال الإعلام يؤدي إلى تأخير النمو السياسي ، والاقتصادي، وهو وجه آخر للإرث الاستعماري [50] .

إن وسائل الإعلام تلعب دوراً مهما في كافة المجالات، خصوصاً في الصراع السياســـي ، والاقتصـــادي ، الدائر بين الدول الصناعية والدول النامية حيث استطاعت الـــدول الصـــناعية بفضل إمكانياتها الإعلامية الكبيرة أن تحقق الغلبة في هذا المجال ، وتجعـــل الـــدول النامـــية دولاً تعاني من التبعية الإعلامية ، بالرغم من كل محاولاتها للتخلص من هذه التبعية ، التى لا تقل خطورة عن التبعية السياسية والاقتصادية [51] .

وبســـبب هـــذه الأهمية ، فقد أصبح للأمن الإعلامي شأن كبير ، وبدأت الدول تســـعى للـــتحرر من التبعية الإعلامية ، باعتمادها على مواد إعلامية محلية، ووكالات أنـــباء تخصـــها ، تقـــوم بـــنقل وتـــداول الأخبار التى ترغب هذه الدول في تداولها ، واشـــتركت أغلـــب الدول النامية في القنوات الفضائية لنقل وجهات نظرها ، عبر تلك القنوات الى كافة أنحاء العالم .

6ـ الجانب البيئي :

ويمثله الأمن البيئي .

بـــدأ مفهوم الأمن البيئي يتداول بكثرة في السبعينيات ، من القرن السابق خصوصاً في المنظمات الدولية ، وعلى رأسها الأمم المتحدة ، حيث بدأت المخاطر تتضح بقوة نتيجة لتلوث البيئة أرضاً ، ومياها ، وهواء ، نتيجة مخلفات وعوادم الحضارة، حتى وصلت إلـــى تهديـــد الوجـــود البشري برمته نتيجة لتصاعد هذه السموم والغازات الى طبقات الهـــواء العلـــيا ، وغلاف الكرة الأرضية. في الوقت الذي بدأت فيه الدول الصناعية، تبحـــث عـــن أراضي فضاء في الدول الفقيرة المتخلفة لدفن نفاياتها ، متناسية أن البيئة واحدة ، والتلوث يعم الجميع بشكل أو بآخر ، حيث تداركت هذه الدول النامية الخطورة الـــتى سوف تتعرض لها بفعل هذه البقايا ، وكيف أن أمنها البيئي في خطر ، فأصبحت

---

[50] نبيل ابو الفتوح ، مجمع وكالات الأنباء ومؤتمر كولومبو ، الشورى طرابلس ، عدد 7 ، اكتوبر ، 1976 ، ص 131

[51] د. محمد على عوني ، الإعلام الدولي بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص 19

ترفض مثل هذه الأفعال ، وتشهر بتلك الدول ، وترفض أي مقابل مادي ، لتسوية مثل هذه الموضوعات .

لقد أصبحت الأمم المتحدة تركز باهتمام كبير على مسألة حماية البيئة، والأمن البيئـــي ، باعتبارها مسالة دولية ، تناقش عبر المنظمات الحكومية الدولية ، حيث عقد أول مؤتمـــر دولـــي لبحث شامل لمسألة البيئة عام 1972 ، في أستوكهولم ، بحضور ممثلـــي ثلاث عشرة دولة ، وتمت مناقشة كافة جوانب البيئة حيث تقرر إنشاء برنامج للأمـــم المتحدة للبيئة (UIVEP) ، والذي قدم تقريرا يعتبر ناقوس الخطر الأخير ، بعد عشـــر ســـنوات في أكثر من 600 صفحة ، وتلى ذلك اجتماعات ومؤتمرات ولجان، وضـــرورة التركـــيز على تنمية قابلة للاستمرار ، حتى أصبحت مسألة البيئة والتنمية جـــزءا مهمـــا من المفاوضات السياسية بين الشمال والجنوب[52]. ثم تطور النظر إلى الأمـــن البيئي ليصبح مسألة داخلية لكل دولة ، يطلق عليها الأمن البيئي ، والذي يشكل أحد ركائز الأمن القومي .

لقد أصبح الأمن القومي أكثر شمولاً ، وتعدداً في جوانبه ، التى يناقشها عندما حاولـــت الأمم المتحدة بواسطة أمينها د. بطرس غالي تحديد خمسة أنواع من الأخطار الجديـــدة التى تهدد أمن الدول وشعوبها ، وهي ظهور قوي ذات طابع عالمي لا يمكن لأيـــة دولـــة أن تســـيطر عليه بمفردها، ومن بين هذه القوى أولاً : التدهور والتلوث المســـتمران للبيـــئة ، تفشـــي الأمراض ، مثل نقص المناعة المكتسب، والهجرة عبر الحـــدود الوطنـــية ، النزوح الجماعي للاجئين هرباً من الحروب والاضطهاد ، وثانياً الأخطار والكوارث الطبيعية المتزايدة ، وثالثاً : المجموعات الإجرامية الدولية المتعاملة فـــي المخـــدرات ، وغسيل الأموال ، وتجارة السلاح غير المشروع رابعاً : تهديدات دولـــية جديـــدة للسيطرة على الاقتصاديات الوطنية وخامساً: الغزو الثقافي نتيجة ثورة الاتصـــالات ، والتـــي تـــؤدي إلى تفكك اجتماعي ، بالإضافة إلى الانفجار السكاني ، وتدهور الصحة ، كل ذلك يؤدي إلى الشعور بعدم الأمن وتزايد الخوف [53] .

---

[52] هشام حمدان ، الضوابط البيئية وأثرها في التنمية الوطنية ، المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 185 ، 1994 ،ص ص 46 - 66

[53] د. بطرس بطرس غالي ، مكافحة الفقر في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ، السياسة الدولية ، السنة الواحدة والثلاثون العدد 119 يناير 1995 ص ص 8-17

ثالثاً : عناصر الأمن القومي

تـــتطابق عناصـــر الأمـــن القومي ، إلى حد كبير مع عناصر قوة الدولة ، وترتبط بشـــكل واضـــح بعناصـــر السياســـة الخارجية والمصلحة القومية ، نتيجة لتشابك هذه المفاهـــيم وامـــتزاج عناصـــرها ، مما أوجد حالة من الخلط لدى الكتاب والبحاث عند محاولاتهم تحديد عناصر كل مفهوم ، فنجد من يحدد مرتكزات قوة الدولة في:[54]

1ـ الرقعة السياسية وخواصها الطبيعية .
2ـ العنصر البشري أو السكان .
3ـ اقتصاديات الدولة ومقوماتها .
4ـ النظام السياسي للدولة والسياسيات التى ينتجها .

وإذ تعـــتمد الدولـــة علـــى هذه العناصر في بناء قوتها الذاتية فانها بالتالي ستعكس مقومات المصلحة القومية ، وتعبر في نفس الوقت عن عناصر مهمة في الأمن القومي، لا تكاد تختلف عليها دولتان .

ويـــرى بعـــض الـــبحاث أن الإمكانيات الحقيقية الكامنة لقوة أية دولة ، تقوم على الركائز التالية [55].

1ـ جغرافية الأرض .
2ـ الموارد الطبيعية .
3 ـ السكان .
4ـ الاستعداد العسكري .
5ـ نوع الدبلوماسية .
6ـ الطاقة التصنيعية .
7ـ التجانس الثقافي .

ورغـــم التوسع في هذا الطرح ، فمن الممكن دمجها في ركائز أساسية محددة ، تعتبر عناصـــر مهمة في بناء قوة الدولة ، ويمكن تحديدها في الوضع الجغرافي، والسكان ، والنظام الداخلي ، والقوة العسكرية ، والموارد الطبيعية .

ويحـــدد الـــبعض عناصر الأمن القومي التى على أساسها توضع خطة الأمن القومي، فيما يلي [56].

1- مكانة الدولة وإمكانياتها المادية والفنية .
2- المصالح القومية (مصالح الدولة ومصالح الأمة) .
3- صلة الدولة بالمنظمات الدولية والإقليمية .
4- مجموعة المصالح الأيديولوجية التى تتبناها الدولة .

---

[54] د. امين محمود عبد الله ، في اصول الجغرافيا السياسية ، القاهرة ، دار النهضة المصرية ، ط1 ، 1977، ص 155

[55] د. عمر محمد على ، تنمية القوة الذاتية العربية ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي حول الاستعمار والفراغ ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة قاريونس ، بنغازي 1986

[56] عميد محمد عبدالكريم ، الأمن القومي ، مرجع سابق ، ص ص 68 – 71

ويلاحظ من السرد السابق لعناصر الأمن القومي ، أنها لا تختلف كثيراً من دولة إلى أخرى ، ولكن الاختلاف يكمن في خطة الأمن القومي لدى كل دولة ، أو ماتراه مرتكزات أساسية لأمنها القومي .

ويتحكم في خطة الأمن القومي ، عوامل كثيرة أهمها الإيديولوجية ، والإمكانيات والتصور الذي تتميز به كل دولة لمسألة الأمن القومي ، كما تتحكم فيه الأوضاع الدولية وإمكانيات العدو إن وجد .

ويمكننا إجمال عناصر الأمن القومي في الآتي :

1- غياب التهديد الخارجي

2- إمتلاك القدرة على صد العدوان .

أ. بقوة ذاتية .

ب. بارتباطات خارجية .

3ـ وجود خطة الأمن القومي (المرتكرات والادوات)

1- غياب التهديد الخارجي :

يتمثل التهديد الخارجي ، إما في عدوان مباشر ، أو عدوان غير مباشر ، حيث أن العدوان المباشر يأخذ شكل الغزو العسكري ، وهناك الكثير من الأمثلة المعاصرة كالتدخل السوفيتي في تشيكوسلوفاكيا عام 1986 ، والتدخل الأمريكي في شيلي عام 1974 ، وغير ذلك [57] . أما العدوان غير المباشر ، فهو أكثر انتشاراً ويأخذ أشكالاً متعددة ، كالحصار بكافة أنواعه، الحصار العسكري ، والحصار العلمي، والحصار التكنولوجي ، والاقتصادي وغير ذلك ، كما يمثل الغزو الثقافي والفكري ، عدواناً غير مباشر ، حيث أن السيطرة الاستعمارية بالوسائل الثقافية تكون أكثر استقراراً واستمراراً من الوسائل العسكرية [58]. كما ان محاولة الإخلال بالتوازن في القوى يشكل تهديداً غير مباشر للدولة، وكذلك النشاط الهدام الذي تسلكه بعض الدول عن طريق أجهزة مخابراتها وعملائها ، يعتبر عدوانا غير مباشر ، وقد يتحول في لحظات إلى عدوان مباشر [59] .

ويمكن للدولة أن تكون بمنأى عن التهديد الخارجي ، إذا كانت بعيدة عن الأخطار التى أشرنا إليها ، حيث إن هذه الأخطار قد تكون غير موجودة بالنسبة لاية دولة، إذا استطاعت أن تتبع سياسات معينة ، تحقق لها ذلك ، مثل سياسة الحياد التي

---

[57] اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية والدولية ، مرجع سابق ، ص ص 276 – 282 .

[58] نفس المرجع السابق ، ص 567

[59] احمد هاني ، الجاسوسية بين الوقاية والعلاج ، مرجع سابق ، ص ص 233 – 258

كثـيراً ما تبعد الدولة عن الصراعات الدولية ، كما هو الحال بالنسبة لسويسرا ، والتى أبعدتهـا كثـيراً هذه السياسة إلى حد ما عن التهديد الخارجي . كذلك تسعى الدولة في سـبيل تجنـب الأخطـار الخارجـية ، الى التمسك بتطبيق القانون الدولي ، والالتزام بالمواثـيق الدولية ، واحترام الدول الأخرى ، باتباع سياسة المهادنة ، وحسن الجوار ، وعدم التعرض بأي شكل لأية دولة أخرى مما يثير غضبها فتلجأ إلى الانتقام .

ولتشـابك العلاقـات الدولـية ، وتـنازع الإرادات في سبيل تحقيق المصالح القومـية، أصبحت ظاهرة الصراع الدولي دائمة ، ومن الصعب تصور النسق الدولي بدونهـا، ولذلك من المستحيل غياب الخطر الخارجي كلياً [60] ولهذا تسعى كافة الدول لتحقيق أمنها ببناء قوتها ، وامتلاك القدرة على صد أي عدوان خارجي.

2- امتلاك القدرة على صد العدوان :

أي قـدرة علـى صـد أي عدوان خارجي بإمكانياتها الذاتية ، أو بارتباطاتها الخارجية.

أ. الإمكانيات الذاتية للدولة :

وتتمـثل فـي موقـع الدولـة ، وخواصـها الطبيعـية ، وإمكانياتها البشرية والاقتصادية ، ودرجة استقرارها السياسي .

1) موقع الدولة وخواصها الطبيعية .

لموقـع الدولـة وخواصـها الطبيعية ، أهمية كبرى في بناء قوتها ، وتحديد سياسـتها الأمنـية المناسـبة لهذا الموقع ، حيث أثبتت الأحداث أن التقدم التكنولوجي الهـائل ، فـي مجـال الأسلحة الاستراتيجية كالصواريخ العابرة للقارات ، واستخدام الفضـاء ، لـم يفقد العامل الجغرافي أهميته ، بل استم ـت هذه الأهمية ، خصوصاً أن ثبات هذا العنصر يتيح للدولة فرصة اختيار السياسة الأمنية المناسبة لهذا الموقع لأن : " الجغرافـيا عامل حيوي لتحديد سياسة الأمن فإن كان التاريخ قابلاً للتغيير وان كانت العوامـل الأخرى تدخل فيها الناحية التقديرية إلى حد كبير فإن عامل الجغرافيا ثابت لا يمكن تغييره أو تبديله وهو بمثابة الحقيقة الكبرى التى تحدد اتجاهات الأمن "[61].

ولكـن هـذا لا ينفـي التغيـير الذي يحدث في نظريات الجغرافيا السياسية ، كـنظرية (ماكندر) أو نظرية (ماهان) أو نظرية (سبيكمان) ، فمثل هذه النظريات والتى أعطت أهمية مطلقة للموقع الجغرافي في بناء قوة الدولة ، لم تعد كالسابق ، فقد

---

[60] لمزيد من تفسير ظاهرة الصراع د. إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، مرجع سابق ، ص ص 223 – 259

[61] أمين هويدي ، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي ، مرجع سابق ، ص 179

أثـــر التقدم التكنولوجي في تقديراتها ، ودرجة ضوابطها ، بالرغم من أنها تحمل افكاراً استراتيجية فاعلة في بعض الأحيان [62] .

وموقـــع الدولة قد يكون على شواطئ بحار ، أو محيطات ، وقد تكون الدولة علـــى هيئة جزيرة ، أو مجموعة جزر ، أو تكون داخلية ليس لها شواطئ بحرية ، او لها ضفاف أنهار ملاحية ، وقد تقع الدولة أحياناً وسط دولة أخرى ، أي تحيط بها من جمـــيع الجهات . ودرجة أهمية الموقع الجغرافي ، تتغير من عصر إلى عصر ، حيث قامـــت الامبراطوريات الكبرى في فترة تاريخية على ضفاف الأنهار ، ومصادر المياه المهمـــة ، ثـــم أصـــبح البحر المتوسط أهم موقع جغرافي ، وقامت على شواطئه أهم الحضـــارات ، وفـــي فترة أصبحت للجزر التى تقع في طريق التجارة أهمية لحصانة موقعهـــا كبريطانيا واليابان مثلاً ، وأخيراً أصبحت الدول التى تقع على المحيطات ذات أهمية كبرى .

كمـــا ان موقع الدولة من حيث القرب أو البعد من مناطق التوتر ، أومن العدو القائم أو المحـــتمل، يؤثر في قوة الدولة وخطة أمنها القومي ، كما يؤثر حجم الدولة ومساحتها وشـــكلها في قوتها ، وللمناخ تأثير على الحياة النباتية والإنتاجية و الحيوانية ، زد إلى ذلـــك التركيب الجيولوجي لأرض الدولة ، من حيث توفر المعادن والموارد الطبيعية ، كل ذلك يؤثر في بناء قوة الدولة ودرجة اعتمادها على ذاتها ، كما تلعب مصادر المياه المتوفرة دوراً مهماً في بناء قوة الدولة وخلق الاستقرار واستمرار الحياة فيها .

2) الإمكانات البشرية والاقتصادية :

أ. الإمكانيات البشرية .

تمـــثل الإمكانيات البشرية عنصراً مهماً من عناصر قوة الدولة ، حيث تشمل هـــذه الإمكانـــيات عدد السكان ، ونسبة الشباب بينهم ، وإمكانياتهم العلمية ، ومقدرتهم الذهنـــية والإنتاجـــية ، وتركيباتهم الاجتماعية والنفسية ، وحالاتهم المعنوية، إلى غير ذلـــك. فالإنسان هو رأس المال البشري الذي تسعى أغلب الدول لاستثماره، لأن اهتمام اية أمة بمستقبلها يعني اهتمامها بالإنسان الذي يمثل إرادة تلك الأمة ووسيلتها من أجل تحقيق مستقبلها على نحو يرضي طموحاتها وتصوراتها [63] .

---

[62] د. امين محمود عبدالله ، في أصول الجغرافيا السياسية ، مرجع سابق

[63] د. جيهان حنى و د .سليمان القدسي ، الاستثمار في رأس المال البشري ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، عدد 87 ، مايو 1986 ، ص 103

ولا يخفـــى على أحد أهمية العنصر البشري ، في بناء قوة الدولة العسكرية، والاقتصادية ، لدرجة أن هناك دولاً لا تعتمد في قوتها إلا على كفاءة العنصر البشري، كما هو الحال في اليابان .

وهـــناك دول كثـــيرة لديهـــا إمكانـــيات اقتصادية هائلة خصوصاً في الموارد الطبيعية ، والثروات الكبيرة ، إلا أنها تعاني من تخلف وتبعية بسبب ضعف إمكانياتها البشرية ، التي تكون خاملة ، وغير مدربة ، وغير موظفة لخدمة اقتصادياتها .

فالإمكانيات البشرية تشمل مواصفات كثيرة ابتداء من وجود الشخصية القوية ، إلـــى الايـــدي العاملـــة الماهرة ، الى التجانس الثقافي وغير ذلك . وهذه المواصفات ، تعـــتمد فـــي تنميتها على خطط الدولة لاستثمار العنصر البشري ، وتقديرها للكفاءات العلمـــية والمهنية ، حتى تحافظ على هذه الكفاءات منْ الاندثار او الهجرة مما يضعف الدولة ، ويحرمها من أحد عناصر قوتها .

ب . الإمكانيات الاقتصادية :

تتمثل الإمكانيات الاقتصادية في توفر الموارد المادية والطبيعية ووجود قاعدة صناعية قوية وتوفير حد معين من الاكتفاء الذاتي .

وتعتبر الإمكانيات والموارد المادية والطبيعية من أهم عناصر قوة الدولة[64] ، وهي في نفس الوقت تمثل دعامة رئيسية لتحقيق الأمن القومي .

والمـــوارد منها المتاحة ومنها التي يمكن استغلالها ومنها المفترض وجودها، كمـــا تملك الدول موارد خارجية كالاستثمار الخارجي ، ويمكننا إجمال الموارد المادية والطبيعية في الآتي: [65]

1. الموارد الغذائية :

ويمـــثل هذا المورد أهمية بالغة ومتزايدة بالنسبة لقوة الدولة من خلال تحقيقه للأمـــن الغذائـــي، والذي يعتبر الشغل الشاغل بالنسبة لكافة دول العالم ، نتيجة لنقص الغـــذاء مقابل الزيادة الكبيرة في عدد السكان في العالم . ورغم صعوبة تحقيق الاكتفاء الذاتـــي مـــن الغذاء إلا أنه يمكن توفير الحد الأدنى منه في الداخل حتى تستطيع الدولة الصمود أمام أي حصار غذائي قد تتعرض له .

---

[64] د. إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، مرجع سابق ، ص ص 117 – 180

[65] د. أمين محمد عبدالله ن في أصول الجغرافيا السياسية ، مرجع سابق ، ص ص 107 – 130

2. الموارد المعدنية :

وتلعب الطبيعة الدور الأساسي في توزيع هذا المورد بين دول العالم ويتصف هذا التوزيع بعدم العدالة ، حيث توجد دول تتمتع بموارد معدنية كثيرة بينما تحرم دول أخرى من أية معادن وتقسم الموارد المعدنية إلى :

أ- موارد الطاقة المعدنية :

كالفحم والنفط والطاقة النووية ، ولا يخفى على أحد أهمية هذه الموارد في بناء قوة الدولة سواء بالاكتفاء الذاتي ، من هذه الموارد ، أم التصدير أو التهديد باستخدامها كسلاح وقت الحاجة ، لتحقيق أهداف سياسية أو عسكرية معينة .

ب - المعادن الإستراتيجية :

كالصلب والنحاس والالومنيوم والرصاص والزنك والقصدير والمنجنيز والنيكل وغيرها وتقسم هذه المعادن من حيث أهميتها إلى :

- مواد إستراتيجية : وهي مواد ضرورية للدفاع القومي .
- المواد الحرجة : وهي أقل أهمية من الأولى ويمكن الحصول عليها من الداخل او الخارج .
- المواد الأساسية : وهي متوفرة سواء أثناء الحرب أم السلم ، والحصول عليها ميسور.

3) الصناعات التحويلية :

وأهمها الصناعات العسكرية ، المتعلقة بأدوات الحرب وآلياتها ، لأن الاعتماد على استيراد السلاح والمعدات الحربية يعتبر ضعفاً للدولة ويشكل تهديداً لأمنها القومي. وتعتبر صناعة الحديد والصلب أهم الصناعات التي ترسي قاعدة صناعية قوية، وتدعم باقي الصناعات ومصدراً مهما لقوة الدولة .

4) الاكتفاء الاقتصادي الذاتي :

يحدث الاكتفاء الذاتي عن طريق حماية وتنمية الزراعة والصناعة المحلية و الاعتماد على النفس في الغذاء والمواد الاستهلاكية الأخرى ، وعدم المبالغة في استيرادها والتركيز على توفير المعدات الصناعية وتطوير ومسايرة التقدم التكنولوجي واختيار الأفضل منها للمجتمع والمناسب لعاداته وتقاليده .

3- درجة الاستقرار السياسي :

تعتمد قدرة الدولة على مواجهة كافة الأخطار الداخلية والخارجية ، الى حدٍ كبير على درجة الاستقرار السياسي ، لانه بدونه لا يمكن للدولة أن توظف إمكانياتها لهذا الغرض ، لان تصدع الجبهة الداخلية يتيح للعدو اختراقها في كافة نقاط الضعف ، اجتماعية كانت أم اقتصادية .

ولهـذه الأسباب نجد الدول المعادية تنتهز الفرص لتنفيذ عدوانها عندما يكون الخصـم فـي حالـة عدم استقرار سياسي ، بحيث تكون الجبهة الداخلية متصدعة في الكثير من جوانبها .

ويعـتمد الاسـتقرار السياسي على الشرعية الداخلية والتي تأتي بدورها نتيجة الرضـا والقـبول من قبل المواطنين لنظام الحكم ، إما الاستقرار السياسي الذي يتولد نتيجة للقهر واستخدام العنف فإنه مؤقت لا يعتمد عليه عند مواجهة الأخطار الخارجية.

وعند تحليلنا لظاهرة الرضا والقبول لدى الشعب ، نجدها تتولد إما لان الشعب يعتـبر نظام الحكم معبراً عن إرادته السياسية ، أو لأن هذا النظام يحقق للشعب إشباع رغـباته الاقتصـادية والاجتماعية وقد يكون بسبب الشعور بانه لا وجود لبديل أفضل منه، كما أن الشرعية تقررها القيم والتوقعات الاجتماعية التي يستطيع النظام مسايرتها وتحقق أهداف الجماعة [66].

وتـتحكم عوامـل مـتعددة فـي قبول أفراد الجماعة لنظام الحكم مثل درجة الديمقراطية السائدة في الدولة ، وإلى أي حد يشارك الفرد في إصدار القرار السياسي ، وكذلـك درجـة التماسـك الاجتماعي ، والابتعاد عن الطائفية والقبلية ، بالإضافة إلى مسـتوى المعيشـة فـي الدولة ، فكلما استطاعت الدولة تحقيق مستوى افضل لافراد الجماعة ، فكلما زاد رضاهم عنها وقبولهم لها .

كـل هـذه العوامل تشكل أداة الاستقرار السياسي ، والذي يعتبر من العوامل الأساسية لقوة الدولة .

ب. إمتلاك القوة بالارتباطات الخارجية للدولة :

تسـعى بعض الدول من أجل تحقيق أمنها القومي ، إلى ربط مصيرها بالدول العظمى بصورة أو بأخرى ، خصوصاً بعد تأكد هذه الدول ان سياسة الأمن الجماعي ، الـتى سـعت إلـيها بعد الحرب العالمية الأولى ، وإنشاء عصبة الأمم ، وبعد الحرب العالمـية الثانية ، وقيام منظمة الأمم المتحدة ، لم تحقق أهدافها حيث فشلت في تحقيق الأمن والاستقرار الدولي ، وبالتالي لم تحقق هذه المنظمات الأمن القومي لأية دولة .

لذلـك لجـأت دول كثـيرة ، في سبيل ضمان أمنها القومي إلى سياسة الأمن الإقليمـي، بـربط مصـيرها بالأحلاف العسكرية ، خصوصاً حلف (وارسو) ، قبل انهـيار الاتحـاد السـوفيتي وتفكك هذا الحلف ، بينما ارتبطت مجموعة أخرى بحلف الأطلسـي (ناتو) . كما أن هناك دولاً صغيرة تعتمد على التحالفات الاستراتيجية مع دول كـبرى مـثل مـا يسمى بدولة إسرائيل ، وكذلك دول عربية مثل الكويت التى

---

[66] د. فاروق يوسف احمد ، القوة السياسية ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ،1984 ،ص 23

ارتبطت باتفاقيات متعددة في الجانب الأمني مع دول كبرى نتيجة لتجربتها المريرة السابقة من غزو العراق لها . وينطبق ذلك على العديد من دول العالم . لتضمن الاستفادة من مظلتيهما النوويتين وقواتهما ، وقواعدهما العسكرية المنتشرة، حيث ارتبطت دول أوربا الغربية بأمن الولايات المتحدة الأمريكية ، ارتبطت دول اوربا الشرقية بأمن الاتحاد السوفيتي، بالإضافة لارتباط دويلات أخرى هامشية من بعيد بهذين الحلفين . ويحاول حلف الناتو الآن أن يضم إليه بعض دول أوربا الشرقية السابقة ، في تحالف جديد ، لم تتضح معالمه بعد ، كما أن هناك دولاً أخرى تخضع سياستها الخارجية ، لتعليمات دول كبرى في سبيل حمايتها ، وتوفير السلاح لها بالمجان ، لعدم قدرتها ذاتياً على حماية وتحقيق أمنها القومي ، وهي سياسات غير مجدية، لان القوة الذاتية هي الدعامة الأساسية لتحقيق الأمن للدولة ، وهو المبدأ الذي تسعى كافة الدول لتحقيقه ، لأنه الضمانة الحقيقية لأمنها ، وهو الركيزة التى لاغنى عنها ولكنه مكلف للدولة خصوصاً في ظل التقدم الهائل في الأسلحة وتكلفتها الباهضة، والتغير السريع في تكنولوجيا السلاح .

3- إعداد خطة للأمن القومي :

في هذا العنصر من عناصر الأمن القومي تحديداً ، تتضح الاختلافات بين الدول تبعاً لتصوراتها لمسألة الأمن ، والأيديولوجية التى تعتنقها ، وإمكانياتها المتوفرة، وعلاقاتها الدولية ، وما تسمح به الأوضاع الراهنة ، والمستقبلية عند إعداد هذه الخطة.

فالدولة تملك عدداً من الأدوات لتنفيذ سياستها الخارجية ابتداء بالدبلوماسية وانتهاء بالحرب مروراً بالأدوات الاقتصادية والإعلامية والدعاية وغيرها ، ومن خلال قدرتها على توظيف هذه الأدوات ، تقوم خطة الأمن القومي للدولة .

وبالرغم من هذه الاختلافات ، إلا أنه يمكن تحديد بعض الإجراءات التي تتخذها أية دولة في الغالب ، والتى تعتبر مرتكزات للأمن القومي ، وهي :

أـ إصدار قوانين تتعلق بالأمن القومي :

فالكثير من الدول تضع تشريعات خاصة ، بمسألة الأمن القومي ، تحدد الكيفية التى تتعامل بها الدولة مع القضايا المتعلقة بهذة المسألة ، وكثيراً ما يحمل هذا القانون اسم قانون الأمن القومي ، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية [67].

وتلجأ دول العالم الثالث ، وبعض الدول المتقدمة ، أيضاً إلى إصدار قوانين طوارئ ، تحكم بمقتضاها البلاد في سبيل تحقيق الأمن القومي ، أثناء الظروف غير

---

[67] بخصوص قانون الأمن القومي الأمريكي لعام 1974 ، هاري يوش وآخرين ، علم إقتصاد الأمن القومي ، مرجع سابق ، ص 49

العاديـــة ، والتـــي تشـــعر فيها الدولة بأنها مهددة بأية أخطار سواء من الطبيعة أو من البشر.

ب- إنشاء مؤسسات تتعلق بالأمن القومي

ومثال ذلك المجالس التى تحدد خطط الأمن القومي وترسم مستقبل البلاد ، وقد تحمل اسم (مجلس الأمن القومي) كما هو الحال في عدد من البلاد المتقدمة ، وأحياناً تعطى لها أسماء أخرى كالمجلس الاستشاري أو غرفة العمليات .

كمـــا تم إنشاء مؤسسات متعددة لخدمة الأمن القومي ، كمراكز المعلومات والدراسات الإســـتراتيجية ، ومعـــاهد الأبحـــاث المختلفة ، بالإضافة إلى الأجهزة الأمنية التي تنفذ برامج الأمن الوقائي ، والتى تقوم بتنسيق وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة .

ج ــ تحديد سياسة معينة لخدمة الأمن القومي :

كثـــيراً ما تقوم خطة الأمن القومي على الاعتماد على سياسات معينة كسياسة الأمـــن الإقليمـــي ، أي التحالف مع دول أخرى لتحقيق الأمن ، وفي الغالب يكون هذا التحالف مع دول كبرى ، لتتمتع الدول الصغرى بحمايتها [68]. ولكن هناك بعض الدول تـــرى أنه لا مصلحة لها في الارتباط بالدول الكبرى ، عن طريق أحلافها او علاقاتها المشـــبوهة ، فـــتلجأ إلى سياسة الحياد وعدم الانحياز كوسيلة لإبعادها عن الصراعات الدولية.

وقـــد رأت الـــدول الكـــبرى ، في فترات لاحقة أن سياسة التعايش السلمي ، وتخفـــيف حـــدة الحـــرب الـــباردة بينها ، تحقق لها الأمن المنشود ، كما يحاول العدو الصـــهيوني أن يـــرفع شـــعار الـــتعايش الســـلمي مع العرب من أجل تحقيق التوسع والاســـتقرار المرحلـــي الذي يحتاجه لتنفيذ خططه المستقبلية وفي نفس الوقت يرى أن سياسة أو شعار الحدود الآمنة لإسرائيل ، هو الذي يحقق أمنه المطلوب .

وخطـــة الأمن القومي ، تشمل عدة جوانب بالإضافة الى السياسات السابقة حيث تشمل الجانـــب السياســـي والجانب العسكري والجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي وغير ذلـــك . ولكل دولة أسلوبها الخاص في معالجة هذه الجوانب ، لتحقيق أمنها كما تتحكم فيها عوامل متعددة ، وتفرض عليها أحياناً انتهاج سياسة بذاتها ، لتحقيق أمنها .

---

[68] د. رياض الصمد ، العلاقات الدولية في القرن العشرين ، ما بعد الحرب العالمية الثانية ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، ط 2، 1986 ،ص ص 137 ــ 149

الخاتمة :

بعد أن تناولنا أحد أهم موضوعات العلاقات الدولية وهو الأمن القومي كمفهوم وجوانـــب وعناصـــر يمكننا إدراك أهمية هذا الموضوع وضرورة التعمق في دراسته والاهـــتمام بـــه لنوضح اللبس الكبير الذي يعانيه مفهوم الأمن في مجتمعاتنا العربية ، والـــذي تقشعر الأبدان أحياناً لتوظيفه لأغراض غير إنسانية في بعض البلدان المتقدمة والمـــتخلفة على حد سواء رغم انه موضوع حيوي ويشكل مرتكزاً أساسياً لأية سياسة خارجية مهما كانت أيدلوجياتها التى تنتمي إليها .

وبعد وضوح أهمية هذا الموضوع سنقدم في بحث آخر من سلسلة دراسات في العلاقـــات الدولية الإطار العام لمفهوم الأمن القومي العربي وضرورة إيجاد صياغة له تتناسب مع المتغيرات العربية والدولية الراهنة .

المراجع

اولاً الكتب العربية

1ــ أحمد هاني ، في الجاسوسية بين الوقاية والعلاج (د.ط.ت.د.م) .

2ــ د. إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السايسية الدولية ، الكويت ، منشورات ذات السلاسل .

3ــ د. أمين الساعاتي ، الأمن القومي العربي صياغة مناسبة للدخول في القرن الواحد والعشرين ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط 1 1993 .

4ــ د. أمين محمود عبدالله ، في أصول الجغرافيا السياسية ، القاهرة ، دار النهضة المصرية ، 1977 .

5ــ أمين هويدي ، الأمن العربي في مواجهة الأمن الأسرائيلي ، بيروت ، دار الطليعة ، ط1 ،1975 .

6ــ أمين هويدي ، في السياسة والأمن ، بيروت ، معهد الإنماء العربي 1984 .

7ــ امين هويدي ، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط ، تأثيرها على التنمية الديمقراطية دار الشروق ، ط 1 ، 1991 .

8ــ د. رياض الصمد ، العلاقات الدولية في القرن العشرين ما بعد الحرب العالمية الثانية ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، ط2، 1986.

9ــ د. زياد حافظ ، أزمة الغذاء في الوطن العربي ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ط1 1976 .

10ــ د. فاروق يوسف الد ، القوة السياسية ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، 1984 .

11ــ د. عبدالله عبدالقادر ، ود . عصام ابو الوفا ، مقومات الأمن الغذائي، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان ، البيضاء ، ليبيا ، 1980 .

12ــ د. عطا زهرة ، في الأمن القومي العربي ، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي .

13ــ محمد عاطف غيث وأخرون ، مجالات علم الاجتماع المعاصر ، ألإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، ط1 ، 1985 .

14ــ محمد عبدالشفيع ، قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، بيروت ، دار الوحدة ، 1981 .

15ـ عمـــيد محمد عبدالكريم ، الأمن القومي ، القاهرة ، ط1 ،مطبعة الشعب 1975 .
16ـ فريق أول محمد فوزي ، حرب الثلاث سنوات ، بيروت ، دار الوحدة ، ط2 ، 1983 .
17ـ د. محمد علي العويني ، الإعلام الدولي بين النظرية والتطبيق ، القاهرة مكتب الانجلو المصرية ، ط2 ،1981 .

ثانياً : الكتب المترجمة .

1. بن جافي . هـ . وليامز وهارولد كليم ، اقتصاديات الأمن القومي والأمن المتبادل ، الكلية الصناعية للقوات المسلحة الأمريكية، واشنطن 1964 .
2. هـــاري يوشـــي براون وهارولد كليم ، علم اقتصاد الأمن القومي ، الكلية الصـــناعية للقـــوات المسلحة الأمريكية، واشنطن ، ترجمة خاصة ، ط3 1962 .

ثالثاً : الكتب الأجنبية

1- Edward E . Azar and c . In moon (Natiional security in the world center for international development & conflict management , university of maryland , 1988
2- see Kenneth twitchett , editor , international security (oxford university dress , London 1971)
3- Kenneth N walls . theory of international politics . Adulation Wesley publishing company INC , 1979
4- Mos A. jordan and William j . Taylor Jr (American National security) Revised Ed , John Hoopkins university press 1984
5- Roberto. Kehanan and Joseph s . Nye (power & inter dependence , little and company boston 8 1977
6- Roberts macnamarna ,the essence of security (N – Y 1968)

رابعاً : الدوريات :

1. آثر اريان ، الأمن الإسرائيلي والعملية السلمية ، الرأي العام ، 1997 ، الدراسات الفلسطينية ، العدد 18 .
2. إحسان الشويكي ، الأمن المائي العربي ، الوحدة ، العدد 76 ، 1991 .
3. أحمـــد أبراهـــيم محمـــود ، الأمن في ظل التسوية ، اتجاهات التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي في مرحلة ما بعد التسوية السياسية الدولية ، العدد 119 يناير 1995 .
4. الطاهـــر وعزيـــز ، الإنسان والمجتمع والثقافة ، الوحدة ، المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط ، عدد 21 يونيو ، 1986 .
5. د. بطـــرس غالـــي ، مكافحـــة الفقر في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ، السياسة الدولية ، السنة الواحدة والثلاثون، العدد 119 ، يناير 1995 .

أثر عدم استقرار التقسيمات الإدارية للنظام السياسي الليبي على أداء ومتابعة تنفيذ السياسة الصحية *
2000-1977

أ.عبير إبراهيم امنينة **

مقدمة :

كشـــفت دراســـات تقييم السياسات العامة عن ارتباط فعالية أداء هذه السياسات بمـــدى استقرار وثبات البنى الهيكلية والمؤسسات الإدارية ، التي تقوم بوضع السياسات العامة وتؤثر على تنفيذها ومتابعتها .

ففـــي هذا الإطار ، خلصت كثير من الدراسات التي تناولت تأثير التغيرات الهيكلية والتنظيمـــية التى تعرضت لها المؤسسات المخولة بوضع وتنفيذ السياسات العامة على مـــدى استقرار القواعد واللوائح المنظمة لهذه المؤسسات عن اتسام النظام السياسي فى ليبيا خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات بسمة عدم الثبات لكثير من مؤسساته وهياكله الإداريـــة ، حيـــث تجلى ذلك في عدم استقرار الهياكل والبنى والمؤسسات الإدارية ، التي تضطلع بوضع وتنفيذ السياسات العامة في المجتمع ولمختلف القطاعات ، الأمر الـــذي أثـــر ســـلبا علـــى فعالية وكفاءة أداء بعض هذه السياسات ، حيث لمست هذه التغيرات والتعديلات مستويات تنفيذية وإدارية مختلفة بهذه المؤسسات ، مما أدى إلى غـــياب الرؤية الواضحة لطبيعة مضمون سياساتها العامة وخلل في الأداء والتنفيذ ، فضلا عن العجز في تحقيق الأهداف [1].

---

*ألقيت هذه الورقة في الندوة العلمية الأولى حول الإدارة الصحية ومعطيات العصر، المنظمة من قبل أمانة اللجنة الشعبية للصحة والضمان الاجتماعي ببنغازي ، خلال الفترة 8-2001/9/9.

** استاذ محاضر ، قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، ليبيا

1.مـــن أهـــم هذه الدراسات :- محمد زاهي المغيربى،" التغيرات الهيكلية وأثرها على وضع وتنفيذ السياسات العامة في ليبيا"، مجلة قاريونس العلمية ، السنة السادسة ،العدد الأول والثاني ، 1993، ص ص209-223.

- عبـــير إبراهـــيم أمنيـــنة ، أثر التغيرات الهيكلية والتنظيمية لقطاع التعليم على أداء وتنفيذ سياسات التعليم العالي : دراسة تطبيقية على سياسة التنسيب بجامعة قاريونس 1980-1994. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قار يونس،كلية الاقتصاد ، قسم العلوم السياسية ،بنغازي 1995.

-نعـــيمة خليفة الجهانى ،اثر التوجهات الأيدلوجية على السياسات الاقتصادية في ليبيا خلال السنوات 1978-1995 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قار يونس،كلية الاقتصاد ، قسم العلوم السياسية ،بنغازي 1996.

-عـــبد الحميد المقيرحى ، اثر التغيرات السياسية والاقتصادية على السياسة العامة للإسكان في ليبيا ، 1969-1999،رســـالة ماجستير غير منشورة ،جامعة قار يونس،كلية الاقتصاد ، قسم العلوم السياسية، 2000 .

والجدير بالإشارة هنا أن سمة عدم الاستقرار لحقت كذلك بالتقسيمات الإدارية علـــى مســـتوى الدولة ، حيث تجلى ذلك في عدم استقرار عدد الوحدات الإدارية التي تقسم وفقاً لها المناطق وفروعها ، ناهيك عن تباين التسميات الخاصة بهذه الوحدات.

من هنا تهدف هذه الدراسة إلى تتبع التغيرات التي لحقت بالتقسيمات الإدارية للدولـــة خلال الفترة 1977-2000 وأثرها على بنية اللجان الشعبية من جانب وعلى متابعة وتنفيذ السياسة الصحية من جانب آخر .

وبناء على ذلك تستند هذه الورقة على الفرضية التالية :
"اقترنـــت التغـــيرات التـــي لحقت بالتقسيمات الإدارية للنظام السياسي الليبي بعدم القدرة على أداء ومتابعة تنفيذ السياسة الصحية ."
ســـوف يتم اختبار هذه العلاقة على مستوى الدولة ككل ، وإن كنا في معرض تحليلنا سوف نشير إلى أداء القطاع الصحي " في شعبية بنغازي " .
ويقصـــد بالسياسة الصحية في إطار هذه الورقة مجموعة البرامج والأنشطة الأساسية ذات العلاقـــة بالمجـــال الصـــحي ، والتي تصاحبها مجموعة من القرارات تحدد كيف توضع الأهداف أو كيفية تنفيذها .

أولاً: التقسيمات الإدارية للنظام السياسي الليبي 1977-2000 :

كان إعلان قيام سلطة الشعب في 2 مارس 1977 نقطة البدء في تبلور مفهوم الإدارة الشعبية ، وإن كان أساسها السياسي والقانوني والعقائدي يمكن أن نرجعه إلي خطـــاب زواره عـــام 1973. ولقد أنهى هذا التطور عمل التقسيمات المركزية لشؤون إدارة الدولـــة ، وأصبحت تهيمن على الإدارة اللجان الشعبية، والتي منحتها التشريعات مـــنذ بـــدء الـــتجربة الصلاحيات الواسعة التي تتناسب مع الطرح الجديد لفلسفة النظام السياســـي، والقائمـــة علـــى ممارسة السلطة عن طريق المؤتمرات الشعبية ، فقد جاء بالمـــادة الثانية من قانون ممارسة اللجان الشعبية لمسؤولياتها الإدارية بتاريخ 10/15/ 1973 أنـــه " تقـــوم اللجـــان الشـــعبية فـــي المحافظات والبلديات بممارسة السلطات والصـــلاحيات المقـــررة فـــي القوانين واللوائح لمجالس المحافظات والمجالس البلدية وتكون لرؤساء اللجان الشعبية في فروع البلديات والمديريات والمحلات الاختصاصات المخولة لرؤساء الفروع والمديرين ومختارى المحلات حسب الأحوال ". [2]

---

[2] عبد السلام علي المز وغى، مفهوم الإدارة الشعبية وعلاقتها بالسلطة الشعبية دراسة مقارنة،طرابلس، منشورات المركز العالمي لدراسة وأبحاث الكتاب الأخضر ، 1984، ص 89.

مـــن هنا شرع في التغيرات على مستوى التقسيمات الإدارية للدولة ، ففى عام 1977، كانـــت ليبـــيا مقسمة إلى عشر محافظات تتكون من 46 بلدية ، وذلك بموجب القـــانون رقم (62) لمجلس قيادة الثورة لسنة 1970 ، بشان إصدار نظام الحكم المحلى الـــذي وضع النظام الأساسي للإدارة المحلية في ليبيا ، ودعمه بالقانون رقم (89) لسنة 1970 بشـــأن تقسيم المتصرفيات إلى مديريات بقرار من وزير الداخلية والحكم المحلى وتعيين المحافظين من مجلس قيادة الثورة في ليبيا .[3]

في عام 1979 ،ألغيت المحافظات وقسمت ليبيا إلى 44 بلدية ، وذلك بموجب القـــرار رقـــم (1) لسنة 1979 ، بشأن اللجنة الشعبية العامة في البلديات والذي نص على أن يكون لكل " لجنة شعبية عامة " في البلدية التي سميت لاحقا " باللجنة الشعبية للـــبلدية " ميزانيـــتها الإدارية [4]، وتقسيم كل بلدية إلى مجموعة من الفروع البلدية بلغ مجموعها 174 فرعا بلديا .

لـــم تمض فترة طويلة حتى صدر في عام 1980 قرار من اللجنة الشعبية العامـــة تـــم فيه إعادة تنظيم البلديات ليتناقص العدد إلى 25 بلدية و173 فرعا بلديا ، ولقد عكست نتائج تعداد عام السكان لسنة 1984 تقسيم الوحدات الإدارية إلى 24 بلدية عوضـــا عـــن 25 كما وردت فى تقسيم سنة 1980، حيث تم بموجب هذا التغيير ضم بلديـــة الجفـــرة إلى بلدية سرت كما تقلص عدد الفروع البلدية من 173 فرعا بلديا الى 134 فرعا بلديا[5].

فـــي عـــام 1986 نتيجة لاستمرار تدهور أسعار النفط وانخفاض العائدات من الصـــادرات النفطية عملت اللجنة الشعبية العامة على اتخاذ بعض الترتيبات لتقليص الإنفـــاق العام وتخفيض الميزانية " خاصة الإدارية " منها ، فخفضت عدد البلديات إلى 13 بلديـــة ، وعدد الفروع البلدية من 134 إلى 52 فرعا بلديا. وذلك بموجب قرار

---

[3] خـــالد بـــن عمور ، أثر تغير التقسيمات الإدارية على عملية التنمية في منطقة الجبل الأخضر في الفترة الممتدة من 1951- 1997 : دراسة في الجغرافيا السياسية : رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ،قسم الجغرافيا ، جامعة قاريونس ، ص 65.

[4] الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، اللجنة الشعبية للعدل ، الجريدة الرسمية ، السنة 17 ، مارس 1979.ص159

[5] – الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ،أمانة تخطيط الاقتصاد ، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان ، سنة 1984 ، ص 471.

اللجنة الشعبية العامة رقم " 459 " لسنة 1986 بشان تقسيم الجماهيرية إلى 13 بلدية، والثاني رقم"609" بشأن تقسيم البلديات إلى فروع بلدية[6].

في عام 1990 تم تخفيض البلديات إلى سبع بلديات وتقليص عدد الفروع البلدية من 52 فرعا إلى 39 فرعا بلديا ، وذلك بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم " 1038 " لسنة 1990 [7].

في أواخر عام 1991 تم إلغاء نظام البلديات والفروع البلدية بالكامل وأنيطت كافة اختصاصاتها للمؤتمرات الشعبية الأساسية كل حسب حدوده الإدارية ، ولقد أنيط تحديد العدد في تكوين هذه الوحدات الإدارية للمؤتمرات الشعبية ، ونصت المادة الثالثة من القانون على أن يكون لكل مؤتمر شعبي أساسي في ظل نطاقه الإداري الاستقلالية المالية وأيضا الإدارية بطبيعة الحال[8] ، ومن هنا بلغ عدد المؤتمرات " كومونات " 1496 مؤتمراً على مستوى الجماهيرية ليقضى القانون رقم "3 " لسنة 1993 بدمجها إلى 450 مؤتمرا.

لعل من نافلة القول أن هذا التقسيم ساهم في تفتيت وتقزيم الوحدات الإدارية المحلية ، الأمر الذي أدى إلى تضاعف عددها ، بالرغم أنه قد ارتوى من تبنى نظام الكومونات تجسيد مبدأ التنمية الذاتية المحلية، بحيث يصبح تمويل الوحدات يتم بشكل ذاتي من خلال موارد المحلة وإيراداتها ، خاصة في ظل تراجع دور الدولة في مجال الخدمات . إلا إنه لما كانت هذه الكومونات ليست لديها الموارد المالية الكافية لتشكيل وحدة إدارية مستقلة ،لم تستمر هذه التجربة إلا بضعة أشهر حيث تعذر على بعض المحلات الاستمرار ، ورأت تلك المحلات الشعبية الاندماج مع بعضها البعض ، فتقلص بناء على ذلك عدد المحلات إلى 295 محلة .في عام 1995 ووفقا لقرار اللجنة الشعبية العامة رقم "572 "الصادر عام 1423ميلادية، وإلى قرارها رقم 184 لعام 1424 "1995 إفرنجي " تم تقسيم الدولة إلى ثلاث عشرة منطقة جغرافية.[9]

---

[6] خالد بن عمور ، مرجع سبق ذكره ، ص 82.

[7] الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام ، الجريدة الرسمية ، العدد 12 ، 1991، ص 451

[8] الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام ،الجريدة الرسمية ، العدد 33، 1992، ص 1160

[9] وردت هذه المعلومات في : الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان،ص 25.

ولغـرض تحديـد الـنطاق الإداري للمناطق في عام 1996 ، وبموجب قرار اللجـنة الشعبية العامة رقم 155 لسنة 1426 والقاضي بتحديد النطاق الإداري للمناطق فـي ليبـيا ، تم تقسيم ليبيا إلى 44 منطقة بواقع 385 محلة ، ولقد قسمت بنغازي إلى 24 محلـة [10]،وشـكلت بكـل منطقة لجنة تنفيذية لكل قطاع برئاسة الأمين المساعد وعضوية أعضاء اللجنة الشعبية العامة النوعية المختصة بالمحلات الواقعة في النطاق الجغرافي للمنطقة يتولى القيام بالأعمال الإدارية للقطاع بمنطقة دون الإخلال بأي من الأختصاصـات أو المهام المقررة للجان الشعبية بالمحلات أو أمنائها أو أعضائها[11]. وتمـارس اللجـنة الشـعبية للمحلـة فـي حدود نطاقها الإداري وميزانيتها المعتمدة اختصاصات اللجنة الشعبية العامة واللجان الشعبية النوعية أينما وردت في التشريعات النافذة[12].

فـي شـهر الربيع "مارس " من عام 1998 أضيف إلى التقسيم السابق منطقة إداريـة جديـدة تحمل رقم 45" القبة " ليصبح عدد التقسيمات 46 منطقة إدارية جديدة، وذلك بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 70 لسنة 1428 ميلادية بتقرير حكم في شأن القرار الصادر بتحديد النطاق الإداري للمناطق[13].

فـي شـهر أكتوبر من العام نفسه "1998" ،تم إعادة التقسيم الإداري لتتغير معـه التسمية إلى الشعبيات عوضا عن المناطق ، لتصبح ليبيا متكونة من 26 شعبية و 359 موتمراً تضمنت بنغازى22 مؤتمراً.

وبصـدور القـرار رقـم 1 لسنة 1430 بشأن نظام عمل المؤتمرات الشعبية واللجـان الشـعبية أعـيد تقسـيم الشعبيات ليزداد ويصبح عددها 31 فيصبح إجمالي المؤتمرات التي تتكون منها شعبية بنغازى25 مؤتمرا، وتختص اللجنة الشعبية للشعبية ووفقـا للمـادة الثانية عشرة من القانون رقم "1 " لسنة 1430 ميلادية بشأن نظام عمل

---

[10] راجع: الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام ، الجريدة الرسمية 1995، العدد 15 ، ص 540

[11] نفس المرجع السابق .ص540-541.

[12] القانون رقم (1) لسنة 1425 ميلادية بشأن نظام عمل المؤتمرات الشعبة واللجان الشعبية ولائحته التنفيذية،طرابلس ، مطبعة اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي ، ص 578.

[13] الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام ، الجريدة الرسمية ، العدد 7 ،1998 ،ص 218.

المؤتمـــرات الشعبية واللجان الشعبية بتنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية ، فيما يتعلق بالإنتاج والخدمات بـــ[14]:-

1. بتنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية داخل نطاق الشعبية.
2. اقتراح خطط التنمية والموازنة السنوية والميزانيات التسييرية.
3. تنفيذ المشروعات المقررة في خطط التنمية .
4. إدارة الخدمات والمرافق .
5. إصـــدار القـــرارات التنفـــيذية لـــتوزيع الميزانية الشعبية على المحلات والقطاعات والمشـــروعات ، وكذلـــك، الـــنقل من مخصصات بند إلى آخر ومن مخصصات لجنة شعبية لمحلة أو قطاع داخل الباب الواحد بالميزانية ، وذلك وفقا للتشريعات النافذة.

بعـــد هـــذا التتـــبع لعملـــيات الفصل والدمج بين عدة وحدات المناطق وتباين تقسيمات الوحدات الإدارية ، نشير إلى أهم النتائج المترتبة على التغيرات المستمرة في التقسيمات الإدارية المختلفة للدولة وهى[15] :

1. نجـــم عـــن هذه التقسيمات صعوبة إيجاد العناصر الإدارية الكفؤة في كثير من الوحدات الإدارية .
2. عدم التوازن في حجم العمل بين اللجان النوعية المتناظرة في مختلف البلديات أو الوحدات الإدارية أيا كانت تسمياتها .
3. أثـــرت التغـــيرات علـــى الدراســـات التخطيطية المكانية ، حيث أن كثيرا من الـــبلديات التي ألغيت قد نقلت من إقليم تخطيطي إلى آخر، مما أربك الدراسات التخطيطية التي تعتمد على تقسيم إداري محدد.
4. اعتـــبار المنطقة الزراعية وفقا " لتقسيم المحلات الشعبية " وحدة إدارية مستقلة بالـــرغم من عدم توافر المرافق والأجهزة العامة فيها ، بل لا يمكن أن يتوافر فيها مزايا المجتمع الحضري الذي يمكن اعتباره مركزا للوحدة الإدارية فيها.
5. إن تقســـيم الـــبلاد إلـــى عدد كبير نسبيا من المحلات أو المؤتمرات يساهم في تضـــخيم الجهاز الإداري ، فعلى سبيل المثال بلغت المحلات المقسمة وفقا لها الدولـــة 295 محلـــة في فترة من فترات الدراسة ،وحيث أن لكل لجنة شعبية

---

[14] الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية مؤتمر الشعب العام ، قرار رقم 14 لسنة 1430 ميلادية بإصدار اللائحة العامة للقانون رقم 1 لسنة 1430 ميلادية بشأن نظام عمل المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ، ص ص 41-44.

[15] خالد بن عمور ، مرجع سبق ذكره ،ص ص88-90.

للمحلـــة تـــتكون من 13 عضوا مصعدا شعبيا ، لا يمكنهم القيام بأعمالهم دون الاستعانة بعدد مماثل على أقل تقدير من الإداريين والفنيين والموظفين من اللجان النوعـــية بالمـــناطق التنفيذية ، أمام هذا الوضع وجدت الدولة نفسها أمام جهاز إداري ضخم مما يؤدى إلى ارتفاع في النفقات بشكل كبير.

6. اســـتمرارية تركز الخدمات في مراكز البلديات وفروعها السابقة ، وعدم إعادة توزيع الخدمات على المحلات الشعبية المستحدثة .

7. إن هـــناك تطابقـــا بيـــن الحد القبلي والحد الإداري لبعض الوحدات الإدارية المحلية الصغيرة ،على اعتبار أن بعض هذه الوحدات البعيدة والنائية تشكل قبيلة واحـــدة أو عائلة واحدة ، وقد أدى هذا الوضع إلى أن يتطور أي تدّاخل أو نزاع قبلـــي الى تنازع إداري بين الوحدات الإدارية ، مما يسبب مشاكل عديدة وإرباكا فـــي الإجـــراءات الإداريـــة وتأخـــرها ، فضلا عن تأخير عملية تنفيذ المشاريع التنموية .

إن التغـــير المســـتمر فـــي عملية إعادة تقسيم المنطقة إلى وحدات إدارية محلية بشـــكل مفاجـــئ يســـبب تأثيرات وصعوبات عديدة لأجهزة الإدارة المحلية، من حيث متابعة تنفيذ المشاريع العامة وضياع الوثائق والبيانات والمعلومات عن تلك المشاريع.

إن هـــذه التغـــيرات المســـتمرة لابد وأن تؤثر أيضا على هيكلية وكفاءة أداء اللجان الشعبية النوعية ، لارتباط عدد أعضاء اللجان الشعبية النوعية" الصحة ، التعليم، الاقتصـــاد ، الإسكان .. الخ " بعدد البلديات ، وباستعمال اللجنة الشعبية العامة للصحة والضـــمان الاجتماعـــي كمثال توضيحي فإن الأشكال 1،2،3،4، والجدول رقم 1 يبين مـــدى تأثـــر حجـــم اللجنة الشعبية العامة للصحة بهذه التغيرات، وما يصاحب ذلك من إعـــادة توزيـــع للحدود ، والاختصاصات الإدارية والتنفيذية ، مما يؤثر على استقرار وكفـــاءة أداء اللجان الشعبية النوعية *.

---

* أثرت هذه التغيرات أيضا على حجم اللجنة الشعبية العامة للتعليم والاقتصاد وأثرت كذلك في استقرار الهيكل التنظيمي للأمانتين، لمزيد من المعلومات يمكن مراجعة :

محمد زاهي المغيربى ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا 1977-1993 ،دراسة مقدمة إلى ندوة : المجتمع المدني والتحول الديمقراطي ،القاهرة ، 1994، ص33.

عبـــير إبراهـــيم أمنينة ،أثر التغيرات الهيكلية والتنظيمية لقطاع التعليم على أداء وتنفيذ سياسات التعليم العالي : دراسة تطبيقية على سياسة التنسيب بجامعة قاريونس 1980-1994 ، مرجع سبق ذكره .

مـــن ناحـــية أخـــرى ، فـــإن اللجنة الشعبية العامة شهدت هي الأخرى العديد من التغيرات سواء من حيث هيكليتها أم مدة عملها ، الأمر الذي يجعل من الصعب وضع ومـــتابعة تنفيذ سياسات عامة ومتسقة ، فلقد تم تصعيد أول لجنة شعبية عامة من قبل مؤتمـــر الشـــعب العام في 2 مارس 1977 وحتى عام 2000 تم تعديلها 18مـــرة ، بمتوسط 15 شهرا لكل لجنة شعبية عامة .

فـــي نفس الإطار تعرض حجم اللجنة الشعبية العامة للعديد من التغيرات ، فقد تغير حجم اللجنة الشعبية العامة من 26 أمانة كحد أقصى إلى ثمّانى أمانات كحد أدنى وذلك خلال الفترة 1977-2000 فبموجب القرار رقم "3" لمؤتمر الشعب العام بإعادة تنظـــيم أمانـــة اللجنة الشعبية العامة وأيلولة اختصاصات الصحة إلى الأمين المساعد لشـــؤون الخدمـــات ، الـــذي يخـــتص بالإشراف على سير العمل بالهيئات والأجهزة والمصـــالح المخـــتلفة بمباشرة الأنشطة الخدمية [16]وهذا مما يعنى إلغاء أمانات ودمج أمانـــات أخـــرى وإضـــافة أخرى جديدة ، وليس من الصعوبة إدراك تأثير ذلك على تخطيط ومتابعة تنفيذ إدارة السياسات العامة والقرارات المختلفة .

---

[16] الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، اللجنة الشعبية للعدل الأمن العام ، الجريدة الرسمية ، العدد 6، 2000، ص ص 187-188

الجدول رقم 1
تغير الهيكلية الإدارية وأثرها على حجم اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي
2000-1979

السنة	عدد الوحدات الإدارية	عدد الفروع	حجم اللجنة الشعبية العامة للصحة
1979	44 بلدية	174فرعاً بلدياً	44 عضوا
1980	25 بلدية	173 فرعاً بلدياً	25 عضوا
1984	24 بلدية	134فرعاً بلدياً	24 عضوا
1986	13 بلدية	13فرعاً بلدياً	13 عضوا
1990	7 بلديات	39 فرعاً بلدياً	7 أعضاء
1992	ألغيت	1496 مؤتمراً	1496 عضوا
1993	ألغيت	459 مؤتمراً	459 عضوا
1996	13منطقة	385 مؤتمراً	385 عضوا
1998	26شعبية	359 مؤتمراً	26 عضوا
2000	31 شعبية	400 مؤتمر	ألغيت

المصدر: تم تجميع بيانات هذا الجدول من كل من :

1. خـــالد بـــن عمور ، أثر التقسيمات الإدارية على عملية التنمية في منطقة الجبل الأخضر في الفترة الممتدة من 1951 – 1997 ، مرجع سبق ذكره
2. أعداد متفرقة من الجريدة الرسمية

ـــ ألغيـــت اللجنة الشعبية العامة للصحة بموجب القرار رقم 8 لسنة 2000 لمؤتمر الشعب العـــام ، يمكن مراجعة : الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام، الجريدة الرسمية ، العدد 6 ، مرجع سبق ذكره ، ص 189

الجدول رقم 2
التقسيمات الإدارية على مستوى الدولة
2000-1977

السنة	عدد الوحدات الإدارية	عدد الفروع
1977	10 محافظات	46 بلدية
1979	44 بلدية	174فرعاً بلدياً
1980	25 بلدية	173 فرعاً بلدياً
1984	24 بلدية	134فرعاً بلدياً
1986	13 بلدية	52فرعاً بلدياً
1990	7 بلديات	39 فرعاً بلدياً
1992	ألغيت	1496 مؤتمراً
1993	ألغيت	450 مؤتمراً
1996	13 منطقة	385 مؤتمراً
1998	26 شعبية	359 مؤتمرًا
2000	31 شعبية	400 مؤتمر

المصدر :-

تم تجميع بيانات هذا الجدول من

1.خالد بن عمور ، مرجع سبق ذكره

2.أعداد متفرقة من الجريدة الرسمية

الجدول رقم 3
التقسيمات الإدارية على مستوى الدولة وعدد الفروع
على مستوى منطقة بنغازي 1979-2000

السنة	عدد الوحدات الإدارية على مستوى الدولة	عدد الفروع البلدية على مستوى بنغازي	الفروع
1979	44 بلدية	8 فروع بلدية	بنغازى ، البركة ، الصابرى ، رأس اعبيدة ، القوارشة بنينة ، العروبة ، النواقية .
1980	25 بلدية	15 فرعا بلديا	بنغازى ، البركة ، الصابرى ، رأس اعبيدة ، القوارشة ، بنينة ، العروبة ، النواقية ، سيدى خليفة ، دريانة ، توكرة ، سلوق ، جردينيا المقرون ، قمينس.
1984	24 بلدية	8 فروع بلدية	بنغازى ، توكرة ، الساحل ، البركة ، السلاوى ، سلوق ، قمينس ، الحزام الاخضر
1986	13 بلدية	6 فروع بلدية	بنغازى ، البركة ، السلاوى ، توكرة ، الأبيار ، قمينس .
1990	7 بلديات	6 فروع بلدية	بنغازى ، البركة ، السلاوى ، قمينس ، توكرة ، الأبيار.
1992	ألغيت	50 تقريبا	
1993	ألغيت	45 تقريبا	
1996	13 منطقة	24 مؤتمرا	بنغازى المدينة ،الكيش ، الهوارى ، البركة ، السلمانى بنغازى،الجديدة ، رأس أعبيدة ، سيدى حسين ، سيدى عبيد ،الحدائق ،أبوعطنى ، قاريونس ، الثورة الشعبية حى المختار ، الصابرى ، شهداء السلاوى، العروبة، الكويفية الفويهات ، القوارشة ،أبوفاخرة ،بنينة ،اللثامة ،وادى القطارة .
1998	26شعبية	22 مؤتمرا	بنينة،بوفاخرة ، القوارشة ، الفويهات ، الكويفية العروبة ، شهداء السلاوى ،الصابرى ، حى المختار ، الثورة الشعبية ، قاريونس ، أبو عطنى،الحدائق، سيدى أعبيد، سيدى حسين ،رأس اعبيدة، بنغازى الجديدة ، السلمانى ، البركة ، الهواري ،الكيش،بنغازى المدينة
2000	31 شعبية	25 مؤتمرا	بنينة،بوفاخرة ، القوارشة ، الفويهات ، الكويفية ،العروبة ، شهداء السلاوى ،الصابرى ، حى المختار ، الثورة الشعبية ، قاريونس ، أبو عطنى، الحدائق ،سيدى أعبيد ،سيدى حسين،رأس اعبيدة، بنغازى الجديدة ، السلمانى ، البركة ، الهواري ،الكيش،بنغازى المدينة،النواقية، المقزحة، سيدى خليفة.

المصدر : تم تجميع بيانات هذا الجدول من

1. خالد عمور ، مرجع سبق ذكره
2. اعداد متفرقة من الجريدة الرسمية

الشكل رقم 1
هيكلية اللجنة الشعبية العامة للصحة
1992-1979

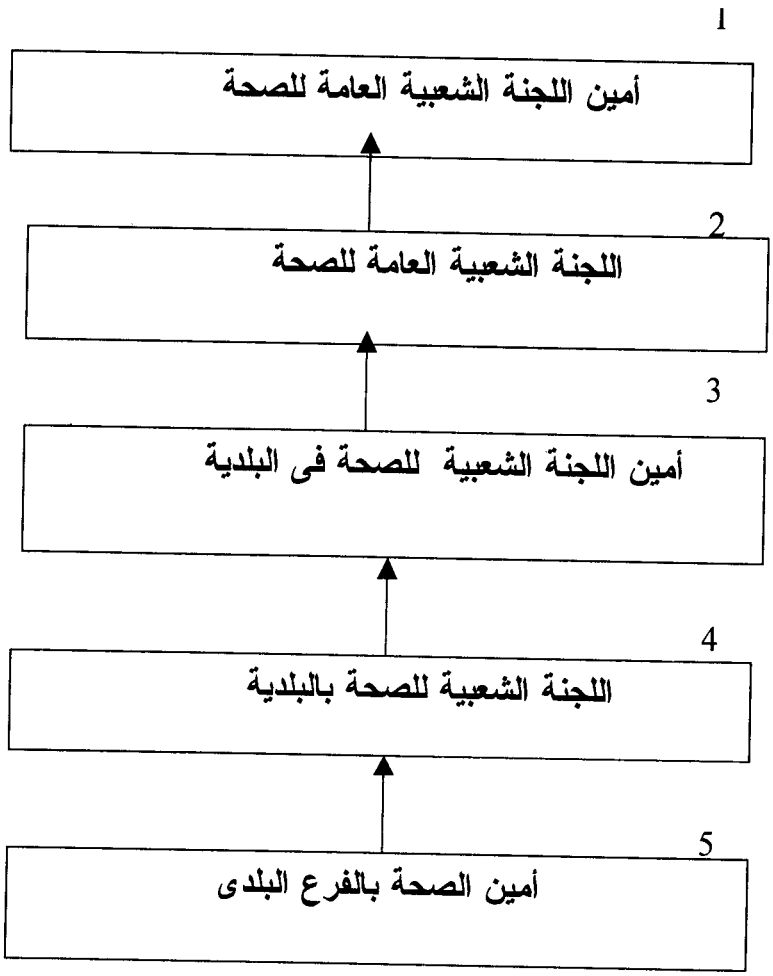

5 عضو في 4
3 عضو في 2
1 عضو فى اللجنة الشعبية العامة

الشكل رقم 2
هيكلية اللجنة الشعبية العامة للصحة
1995-1993

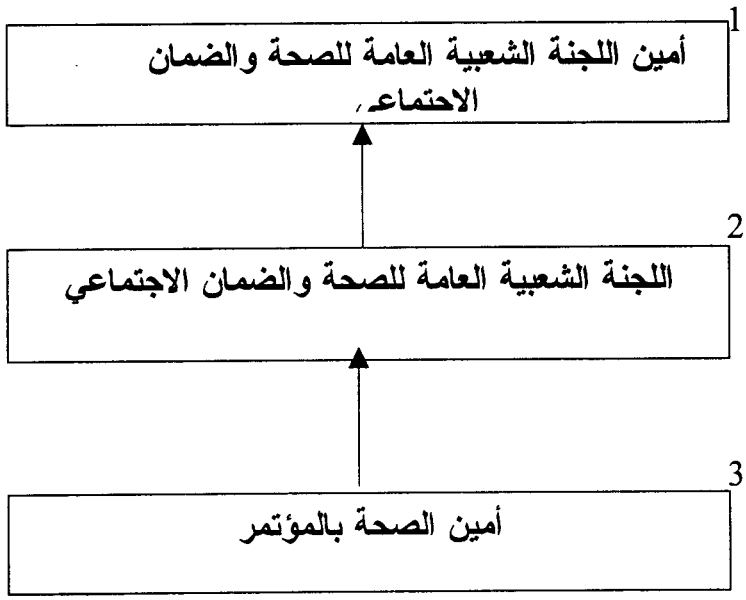

3عضو في 2
1 عضو في اللجنة الشعبية العامة

الشكل رقم 3
هيكلية اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي
1996-1998

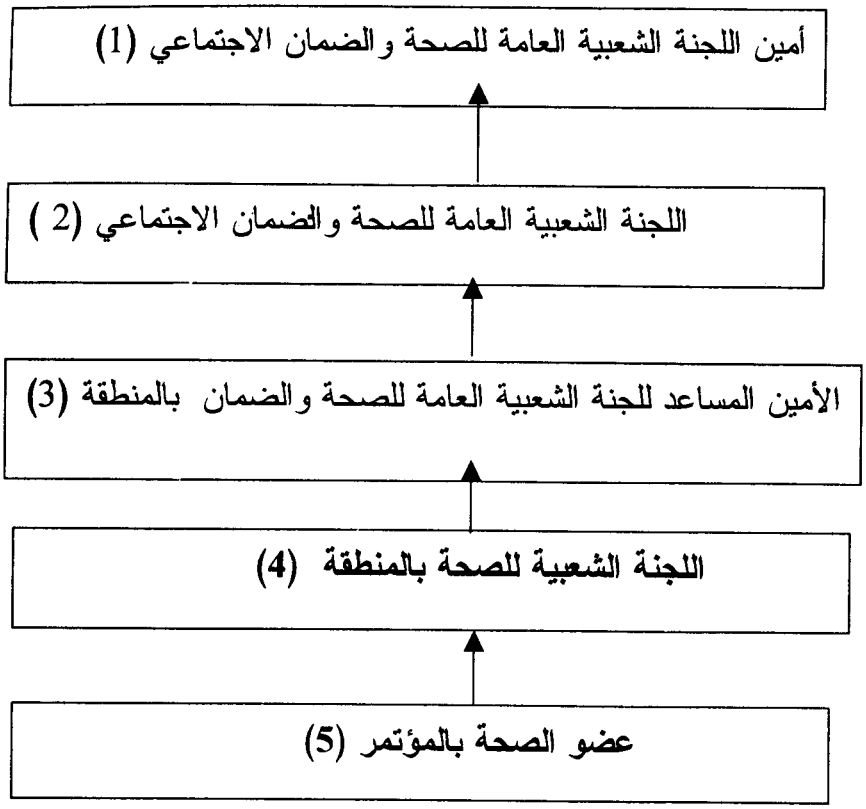

5 عضو في 4
3 عضو في 2
1 عضو في اللجنة الشعبية العامة

الشكل رقم 4
هيكلية اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي
2000 – 1998

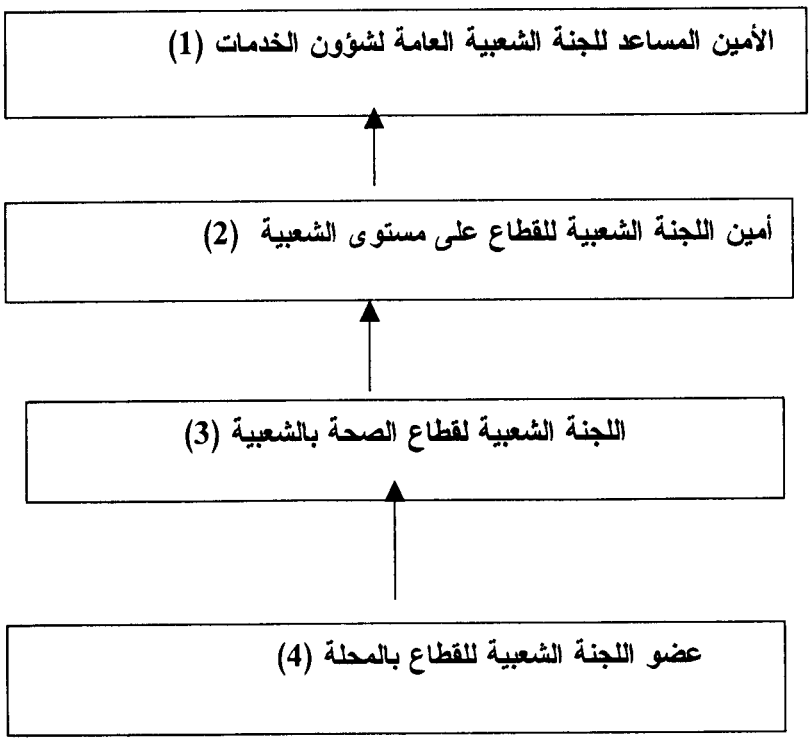

4عضو في 3

ثانياً :الإطار العام للسياسة الصحية :

يعـد تطور الخدمات الصحية وتوفيرها لكافة أفراد المجتمع هدفاً أساسياً من أهـداف التغـير الاجتماعـي والاقتصـادي ، فلقـد كان بين أهداف خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا خلال الفترة 1970-1992 [17]:

1. توفـير الخدمات الصحية وتحسين مستواها كما وكيفا ، وتحقيق عدالة التوزيع بين المناطق المختلفة .
2. التركـيز على تنمية القوى البشرية الوطنية لتشغيل المرافق الصحية المختلفة من أطباء وصيادلة وهيئات تمريض وفنيين و إداريين .
3. زيادة معدل الأطباء" لكافة التخصصات " بالنسبة لعدد السكان .
4. تركـيز الجهـود في مجال مشروعات الصحة الوقائية للوقاية من الأمراض السارية ونشر الوعي الصحي والغذائي السليم.

لذلك فقد ركزت السياسة الصحية على جملة من الأسس والمنطلقات شكلت إطاراً عاماً لإستراتيجية التنمية على مستوى الصحة ، وتلخصت في[18] :

1. اتخـاذ الوسائل التنظيمية والإدارية والتشريعية التي تكفل الترابط بين الخدمات الصـحية والخدمـات الأخـرى ذات العلاقة المباشرة والمكملة لها " التغذية ، الصحة ، الإسكان ، البيئة ،..الخ " .
2. توفـير الخدمات الصحية العلاجية منها والوقائية من مختلف مناطق البلاد مع إعطاء الأولوية لتلك الخدمات في المناطق النائية .
3. القضـاء علـى الأمـراض السارية والمستوطنة كأمراض الدرن والبلهارسيا والتراكوما وغيرها.
4. تجهـيز وتطويـر وتدعـيم المؤسسات الصحية والطبية القائمة بأكثر الأجهزة حداثة وفعالية وتطورا.
5. الاهتمام بالمعاهد الصحية ومدارس التمريض.

---

[17] مجموعة باحثين ،ليبيا الثورة فى ثلاثين عاما، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1969-1999 ، ص 554.

[18] محمـد كعيـبة و آخـرون ، واقع وآفاق الوضع السكاني في الاقتصاد الليبي، الهيئة القومية للبحث العلمي ، مركز البحوث الاقتصادية ، بنغازي ، 1996 ،ص 51.

واقع أداء القطاع الصحي :

كشفت تقارير لجان العمل الموكل لها متابعة أداء القطاع الصحي خلال فترة الثمانينيات عن جملة من المشكلات يعانى منها هذا القطاع تمثلت في :[19]

1. ضعف الإدارة وتفاوت قدراتها على الأداء وعدم استقرار قاعدتها التنفيذية
2. زيادة التكلفة خصوصاً في مجال التقنية الطبية .
3. انخفاض الموارد .
4. عدم الاهتمام بالاستخدام الأمثل للقوى البشرية .
5. عدم تبنى سياسات واضحة المعالم وتحديد أولويات موضوعية في حدود الإمكانات المتاحة والمختلفة .

فضلاً عن جملة من المشاكل الأخرى التي أوردها تقرير آخر للجان الخبراء المتعلقة بمتابعة أداء القطاع الصحي نذكر منها[20]:

1. عدم وضوح العلاقة بين الصحة ومؤسسات التعليم الصحي في عمل المستشفيات
2. النقص الحاد في المقومات المادية وتخفيض الميزانيات .
3. عدم تخصيص موازنات سريعة لحل الإختناقات في المرافق الصحية.
4. النقص الحاد في الأجهزة والمعدات الطبية ومواد التشغيل .

و حيـــث تتعدد المؤشرات التي يمكن من خلالها تقييم الأداء في القطاع الصحي سوف يتم التركيز على ثلاثة منها فقط وهى :

- المخصصات الاستثمارية والإنفاق الفعلي .
- الموارد البشرية للنظام الصحي .
- البنية الصحية التحتية .

---

[19] مجموعة العمل لبحث إنشاء نظام التأمين الصحي ، تقرير المرحلة الأولى بشأن مشروع نظام التأمين الصحي،ديسمبر 1991،ص 2

[20] مجموعة الخبراء ، الإطار العام لتقرير قطاع الرعاية الصحية لمنطقة بنغازي ، ب .ت ، نوفمبر 1993.بدون صفحات .

أولاً : المخصصات الاستثمارية و الإنفاق الفعلي :

لقد أستأثر القطاع الصحي بما نسبته 3.4 % من إجمالي الإنفاق الاستثماري والتنموي خلال الفترة 1970-1992 ، حيث تم الإنفاق على إنشاء البنية الأساسية اللازمة للخدمات الصحية ، وكذلك الإنفاق على تكوين رأس المال البشرى في مجال المهن الطبية والطبية المساعدة .

يعكس الجدول "رقم 4 " تطور الإنفاق الاستثماري على القطاع الصحي 1970-1992 ، وكما هو واضح من الجدول بلغ إجمالي المبلغ المنفق على القطاع الصحي" 998.5 مليون دينار"، كما يتضح أن المخصصات التنموية لقطاع الصحة ازدادت من 50.9 مليون دينار في الفترة 1970-1972 إلى 106.0 ملايين دينار في الفترة 1990-1991 ، أما فيما يخص الإنفاق الفعلي فإنه يلاحظ أن حجم الاستثمارات المخصصة والمنفذة في قطاع الصحة ازداد من 24 مليون دينار في الفترة1991-1992 ، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن حجم الإنفاق الفعلي لم يتجاوز المبالغ المخصصة، حيث بلغت نسبة الإنفاق الفعلي 86% خلال الفترة 1970-1992 .[21]

وبالرغم من الارتفاع في حجم الاستثمارات المخصصة والمتعددة في قطاع الصحة نسبة إلى الإجمالي من المخصصات والاستثمارات الفعلية لخطط التنمية إذ ارتفعت من 3% في الفترة 1970-1972 إلى 7.9 % فى الفترة 1976-1980. إلا أنها عادت إلى الانخفاض في الفترة 1990-1991 لتصل إلى 5.3 %ولتكون النسبة 3.4 % خلال الفترة 1970-1992.

كما يوضح" الجدول 4 " أن متوسط الإنفاق السنوي على القطاع الصحي لم يتجاوز 43 مليون دينار سنويا وهو مبلغ ضئيل نسبة إلى تزايد الضغوط على الخدمات الصحية ، وفى إطار شعبية بنغازى بلغت مصروفات التنمية لقطاع الصحة للعام 2000 ما مجموعه 5.908.726 مليون لينخفض المخصص على الإنفاق عام 2001 إلى 1.614.641، بينما بلغت مصروفات الميزانية التسييرية للقطاع على

---

[21] محمد كعيبة وأخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 52.

مستوى الشعبية للعام 2000 ما مجموعه 8.733.049 مليون دينار ليشهد العام 2001 انخفاض المخصص الى 4.729.857 مليون دينار[22].

مـــن جهـــة أخرى وبالنظر إلى بعض المؤشرات الاقتصادية فإننا نجد نسبة الإنفـــاق الصحي إلى الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة 1986-1992 لم تتجاوز 1.01 % وهـــى نسبة متدنية جدا بكل المقاييس.. خاصة إذ أدركنا أن نصيب الفرد من الإنفاق على القطاع الصحي بلغ في المتوسط 50 ديناراً خلال الفترة 1970-1992.[23]

الجدول رقم 4
تطور إنفاق الاستثمار على القطاع الصحي
1992-1970

الفترة	72-70	75-73	80-76	85-81	90-86	91-90	92-70
المخصصات الإجمالية	969.0	2585.9	8813.2	11780.0	6575.0	2195.0	33518.1
مخصصـــات قطـــاع الصحة	50.9	66.2	313.1	402.1	221.6	106.0	1159.9
النسبة(%)	5.2	2.5	3.5	3.4	3.3	3.7	3.4
الإنفاق الإجمالي	791.0	2203.0	3259.2	10693.0	4491.0	1985.5	28423.1
الإنفـــاق علـــى قطاع الصحة	24.0	46.6	257.0	379.0	. 175.8	105.2	998.5
النسبة(%)	3.0	2.1	7.9	3.6	3.9	5.3	3.4

محمـــد كعيـــبة وآخـــرون ، واقع وأفاق الوضع السكاني في الاقتصاد الليبي ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، مركز البحوث الاقتصادية ، بنغازي ، 1996، ص52.

---

[22] محمـــد زاهـــي المغيربى وآخرون ، ، أطلس التنمية للشعبيات ، التقرير الأولي حول شعبية بنغازي 2001 ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، "غير منشور ".

[23] محمد كعيبة وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 52 .

ثانياً : الموارد البشرية للنظام الصحي :

يوظف النظام الصحي الليبي في القطاع العام طبقاً لإحصاءات عام 1998 نحو63656 من العاملين وهم بذلك يشكلون 5% من قوة العمل الإجمالية ، وباستبعاد المهن الإدارية والحرفية هناك 59% من الحاصلين على تدريب طبي وصحي متخصص ، والذين يشكلون الموارد البشرية الصحية ، أما النساء فيشكلن نحو 47 %من تلك الموارد.[24]

يعكس الجدول (رقم 5) تحليل القوى البشرية الصحية ونلاحظ من خلاله أن العدد الإجمالي للأطباء للعام 1998 هو 7096 " أخصائيون ، أطباء ممارسون ، أطباء أسنان "

ويبدو من الجدول أن أكثر من نصف الأطباء الأخصائيين هم من غير الوطنيين 54.2 % وفى الوقت الذي يفوق فيه عدد الأطباء الليبيين نظرائهم الأجانب في حقل الممارسة العامة ، إلا أن الأمر يبدو على عكس ما هو عليه في المجالات التخصصية، حيث ترتفع نسبة الأجانب إلى 74%.

كما أوضح تقرير التنمية البشرية للعام 1999، بأن هناك نقصاً فادحاً في غالبية التخصصات الطبية ، وأن مجلس التخصصات الطبية المحلية لا يستطيع مقابلة الطلب المتنامي على القوى العاملة الطبية المتخصصة ، حيث لم يتجاوز عدد خريجي عام 1998 أكثر من 60 طبيبا تخصصياً، فعلى سبيل المثال يصل الاعتماد على العنصر غير الوطني في اختصاص التخدير إلى 98% وفي اختصاصات الأشعة والأنف والأذن والحنجرة يصل إلى 92% لكل منهما ، الأمر ذاته بالنسبة لجراحة الأعصاب 91%وتصل نسبة الاعتماد في تخصص الأمراض الصدرية إلى 87 %والنفسية والعصبية 89%،أما اختصاص العلاج الطبيعي فتصل فيه نسبة الاتكال على العناصر غير الوطنية إلى 100%وفق بيانات 1998.[25]

---

[24] الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ،ليبيا –تقرير التنمية البشرية 1999، ص 107.

[25] نفس المرجع السابق ، ص107.

الجدول رقم 5
إجمالي قوة العمل الصحية للعام 1998

التخصص	ليبي	غير ليبي	المجموع
أخصائيون	647	1848	2495
أطباء ممارسون	2376	1805	4181
أطباء أسنان	225	195	420
صيادلة	367	151	518
ممرضات وقابلات	17946	5005	22951
فنيون	5855	960	6815
إداريون وحرفيون	26263	13	26276
المجموع	53679	9977	63656

المصدر :

الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ،ليبيا –تقرير التنمية البشرية 1999، ص 107.

الأمر ذاته يصدق على القوى العاملة الطبية المساعدة حيث ما تزال العناصر غير الوطنية تمثل نسبة كبيرة من إجمالي القوى العاملة في قطاع الصحة تصل إلى حوالي 20% رغم أن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية كانت تهدف إلى تليبب 90% من القوى العاملة الطبية المساعدة في نهاية الخطة الخمسية للتنمية (81-85) وأيضا خطط قطاع الصحة (1986-1990) والتي كانت تهدف من ضمن أولوياتها تليبب القوى العاملة الطبية المساعدة بالكامل أي بنسبة 100% ، إلا أن القطاع الصحي لم يتمكن حتى الآن من تحقيق أهم أهدافه في مجال القوى العاملة الطبية المساعدة على الرغم من إنفاق المبالغ الطائلة لإنشاء البنية الأساسية التحتية للتعليم الصحي .[26]

كما تؤكد دراسة تقييمية لخطط التنمية في مجال إعداد وتشغيل العناصر الطبية المساعدة على أن قطاع الصحة مازال يعتمد بشكل كبير في تقديم الخدمات الصحية بالمستشفيات والمراكز المتخصصة على العناصر غير الوطنية إذ تمثل

---

[26] محمد محمد أبو بكر الفلاح ، تقيم خطط التنمية في ليبيا في مجال إعداد وتشغيل العناصر الطبية المساعدة، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب،قسم التخطيط والإدارة التربوية .2000،جامعة قاريونس ،ص 223.

العناصـــر غير الوطنية التي تعمل بالمرافق الصحية المختلفة غير المستشفيات حوالي 19% مـــن إجمالي القوى العاملة الطبية المساعدة غير الوطنية العاملة بقطاع الصحة ، بيـــنما كانت نسبة العناصر غير الوطنية التي تعمل في المستشفيات تمثل حوالي 81% من إجمالي القوى العاملة الطبية المساعدة غير الوطنية العاملة في قطاع الصحة[27] .

وفى إطار القوى العاملة الطبية المساعدة كشفت إحدى وثائق أمانة الصحة * بـــأن معـــدلات تشـــغيل القـــوى العاملـــة الطبـــية المساعدة لم تبن أساسا على عدد الســـكان،الأمر الذي أوجد تفاوتاً بين مناطق البلاد المختلفة، كما أن المعدلات الحالية تم التوصل إليها بتشغيل العناصر الطبية غير الوطنية .[28]

في هذا السياق يعكس "الجدول رقم 6 " التوزيع غير المتوازن لعناصر القوى العاملـــة الطبـــية الصـــحية من الفنيين الصحيين على مناطق البلاد المختلفة ، إذ تتباين معدلات تشغيل الفنيين الصحيين إلى عدد السكان تباينا واضحا من منطقة إلى أخرى ، ففـــي بعـــض المناطق وصل هذا المعدل إلى أكثر من ثلاثة أضعاف مثيله في مناطق أخـــرى إذ ينخفض عدد السكان بالنسبة إلى المعاون الصحي الواحد إلى أدنى مستوياته فـــي منطقتـــي الزاوية ، فزان " بينما يرتفع عدد السكان بالنسبة إلى الفني الواحد إلى " ســـوف الجبـــن ، مصـــراته ، النقازة "، ويلاحظ في هذا الإطار أن معدلات تشغيل القـــوى العاملة الطبية المساعدة في مدينة بنغازي تسجل تدنى في نسبة هيئة التمريض والفنييـــن قياسا إلى عدد السكان ، ومن جهة أخرى رغم أن هناك العديد من المناطق التـــي حققت معدلات عالية في التشغيل تفوق المعدل الذي وضعته أمانة الصحة ضمن أهدافهـــا .، إلا أنـــه لـــم يتم الاستغناء عن العمالة غير الوطنية ، ويرجع ذلك إلى أن إشـــكالية الاعتماد على عناصر القوى العاملة الطبية المساعدة غير الوطنية لا يرتبط بمشـــكلة الـــنقص في قاعدة العرض من الناحية الكمية بقدر ما يرتبط بالناحية النوعية والتي تتعلق بمدى قدرة العناصر غير الوطنية على القيام بالمهام الطبية المساعدة وفق متطلبات العمل بالمرافق الصحية على اختلافها[29].

---

[27] نفس المرجع السابق، ص223.

* للاطلاع على هذه الدراسات يمكن الرجوع إلي نفس المرجع السابق ص 162

[28] نفس المرجع السابق ،ص 162.

[29] نفس المرجع السابق ، ص 160 .

جدول رقم 6
معدلات تشغيل القوى العاملة الطبية المساعدة حسب التخصص والمنطقة

المنطقة	إجمالي عدد السكان	معدل ممرضة وقابلة واحدة إلى عدد السكان	معدل فني واحد إلى عدد السكان
البطنان	165.393	139	799
الجبل الأخضر	414.312	152	671
بنغازى	724.641	320	701
الوسطى	256.643	308	1846
الواحات	65.329	263	883
الجفرة	42.242	126	782
مصراته	529.755	413	1383
النقازة	264.469	334	1316
طرابلس	1.420.385	282	722
الزاوية	559.144	175	509
الجبل الغربى	343.371	193	784
سوف الجين	82.640	328	1722
فزان	338.339	112	611

المصدر:

محمد محمد أبو بكر الفلاح ، تقييم خطط التنمية في ليبيا في مجال إعداد وتشغيل العناصر الطبية المساعدة ، قسم التخطيط والإدارة التربوية ، كلية الأدب ، جامعة قاريونس2000،ص161.

كما يوضح" الجدول رقم 7 " توزيع القوى العاملة الطبية المساعدة العاملة في المستشـــفيات بقطـــاع الصحة 1998 ، ونلاحظ من الجدول أن نسبة العناصر الوطنية العاملـــة في المستشفيات تنخفض إلى 62 %، إذ بلغت نسبة العناصر غير الوطنية 38 % مـــن إجمالي القوى العاملة الطبية المساعدة العاملة في المستشفيات ، وقد كان ذلك ناجمـــاً من انخفاض نسبة عناصر التمريض الوطنية العاملة في المستشفيات إلى حوالي 60% إذ بلغـــت عناصـــر الـــتمريض غير الوطنية حوالي 40% من إجمالي عناصر الـــتمريض العاملة بالمستشفيات وكذلك انخفاض نسبة القابلات الوطنيات العاملات فى المستشفيات إلى 5.55% فقط إذ تصل نسبة إجمالي القابلات غير الوطنيات العاملات فـــي المستشـــفيات إلى 94.4 %.غير ان نسبة الفنيين الصحيين الوطنيين العاملين في المستشـــفيات رغم انخفاضها تصل إلى حوالي 79% إلا أنها لاتزال تمثل نسبة كبيرة

إذ بلغـــت نســـبة العناصر غير الوطنية من الفنيين الصحيين حوالي 21% من إجمالي الفنيين الصحيين [30]

الجدول رقم 7
توزيع القوى العاملة الطبية المساعدة في قطاع الصحة حسب التخصص والجنسية عام 1998

التخصص	العناصر الوطنية		العناصر غير الوطنية		إجمالي القوى العاملة الطبية الصحية	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
التمريض	5353	%59.80	3598	%40.20	8951	%100
القابلات	34	%5.55	579	%94.45	613	%100
الفنيون الصحيون	2496	%78.96	665	%21.04	3161	%100
الإجمالي	7883	%61.95	4842	%38.05	12725	%100

المصدر:-
محمـــد محمـــد أبو بكر الفلاح ، تقييم خطط التنمية في ليبيا في مجال إعداد وتشغيل العناصر الطبية المساعدة ، قسم التخطيط والإدارة التربوية ، كلية الآداب، جامعة قاريونس 2000،ص 153.

ثالثاً : البنية التحتية الصحية :

تســـاعد معـــرفة طاقـــة المستشفيات والمؤسسات الصحية خلال العقود الثلاثة المنصـــرمة علـــى معـــرفة أداء القطـــاع الصـــحي فى مضمار تأسيس البنية التحتية، والملاحـــظ في هذا الشان أن الفترة التي شهدت تطورات ملحوظة فى قيام البنية التحتية الصـــحية هي عقد السبعينيات الذي تضمن تطبيق الخطتين الإنمائيتين الأولى والثانية ، حيـــث تـــم بناء 89 % من وحدات الرعاية الصحية الأولية المتواجدة حالياً ، أما عن العيادات المجمعة فقد تم إنشاء ما يعادل 75% من مجموعها الحالي خلال العقد الأول للتنمـــية ، غيرأن عدد العيادات المركزية بدأ بالتناقص بعد أن تم تحويل وظيفة البعض مـــنها من المستوى الثاني إلى مراكز تخصصية في المستوى الثالث ، الأمر الذي أثر على شكل الانتفاع من الخدمات الصحية وعلى الفئات الاجتماعية المستهدفة من ذلك

[30] نفس المرجع السابق ، ص153.

المستوى من الرعاية الصحي، حيث تقلص عددها من 40 عيادة إلى 21 عيادة مجمعة[31]، على الرغم من التزايد المستمر في معدلات التحضر وعدد السكان ، لم تطرأ خلال الفترة 1980-1996 أية زيادة على الوحدات الصحية المجمعة إذ أستقر عددها عند 18 عيادة [32].

وعند تشخيص طاقة المستشفيات قياساً لعدد الأسرة المتوفرة يتضح التوسع السريع الذي شهده قطاع المستشفيات خلال فترة الخطط التنموية الثلاث 1973-1985، حيث ارتفع من 3.6سرير لكل 1000 من السكان فى بداية الفترة إلى 5.3 سرير لكل 1000 مواطن عند نهاية عام 1985 ، ولقد بدأت تلك المعدلات بالتراجع التدريجي نتيجة لتفوق عدد السكان على زيادة الأسرة المضافة لتستقر عام 1998 عند 4.2 سرير لكل 1000 مواطن [33].

بالرغم من إشارة التقرير الوطني للتنمية البشرية للعام 1999 بأن حصة مدينتي بنغازي وطرابلس من ناحية الأسرة عالية وتصل إلى نحو 49% من المجموع،إلا أن واقع الحال في شعبية بنغازي ينبئ بغير ذلك إذ أنه قد تأثرت السعة السريرية بالشعبية بعدة عوامل ، أهمها عدم افتتاح أي مستشفيات جديدة خلال السنوات الماضية لمواكبة الزيادة في عدد السكان وخاصة مشروع مستشفى بنغازي المركزي 1200 سرير ، ولاسيما مع ارتفاع نسبة الأجهزة الطبية غير العاملة في الشعبية والتي بلغت 444 من إجمالي 568 جهازا[34]، بالإضافة إلى إغلاق مستشفى السابع من أبريل بسعة حوالي 500 سرير لغرض الصيانة مما أثر في السعة السريرية بشكل مفاجئ وكبير ، ولم تكن مشروعات التوسيع المحدودة بالمستشفيات القائمة قادرة على استيعاب ما ترتب على قرار الإغلاق من نقص في الخدمات الطبية بالمنطقة وعدم توفير بدائل لبعض التخصصات.[35]

---

[31] تقرير التنمية البشرية ، مرجع سبق ذكره ،ص 109 .

[32] محمد كعيبية، مرجع سبق ذكره ،ص 54.

[33] نفس المرجع السابق ، ص 110.

[34] محمد زاهى المغيربى وآخرون ، أطلس التنمية للشعبيات ، التقرير الأولى حول شعبية بنغازي، 2001، مرجع سبق ذكره .

[35] اللجنة الشعبية لشعبية بنغازي ، " مقترح مشروع الخطة الخمسية 2000-2006 لقطاع الصحة والضمان الاجتماعي شعبية بنغازي "، مشروع خطة التحول الاقتصادية والاجتماعية 2000-2006 ، بدون أرقام .

الخاتمة :

تم خلال هذه الورقة استعراض أهم التغيرات التي لحقت بالتقسيمات الإدارية للدولـــة خـــلال الفترة 1977-2000 ، ولقد تمت ملاحظة سمة عدم الثبات والاستقرار لهـــذه التقسيمات والاختلافات في عدد فروعها عند كل تغيير ، ولقد تم تتبع أثر هذه التغـــيرات على حجم اللجنة الشعبية للصحة والضمان الاجتماعي حتى صدور قرار إلغائها ، وأفرز التحليل سمة عدم الثبات على كافة المستويات سواء كان ذلك بالنسبة للتقســـيمات الإداريـــة أم لعـــدد أعضاء الصحة بالمؤتمرات أو بالنسبة لحجم اللجنة الشـــعبية العامة " الأمر الذي لابد وان يكون له الأثر على القدرة على متابعة السياسات العامة وتقييمها خاصة وان هناك دراسات قطاعية عكست هذه التأثيرات .

في الجز الثاني من الورقة تم تناول السياسة الصحية فى ليبيا وعرض بعض مؤشـــرات الأداء في القطاع الصحي ، وعلى الرغم أن الإطار العام للسياسة الصحية فـــى ليبـــيا ينبـــئ بأنهـــا قـــد حادت عن مضامينها مع الاعتراف بان تنفيذ مثل هذه الإستراتيجية الطموحة ليس بالأمر الهين .

فمـــن خلال تحليلنا السابق لمؤشرات ثلاثة من مؤشرات الأداء الصحي ، اتضح لنا قصـــور هذه المؤشرات وعجزها في الوصول بالأداء إلى الأهداف التي تضمنتها خطـــط التنمـــية ، فالأنفاق على القطاع الصحي لم ينجح في توفير الخدمات الصحية وتحســـين مســـتواها كمـــا وكيفا ،والتركيز على تنمية القوى البشرية الطبية الوطنية اللازمـــة بمســـتوياتها المختلفة لتشغيل المرافق الصحية المتنوعة لم يتم تحقيق الحد المرجو منه قياسا إلى عدد السكان الأمر الذي أدى إلى الاستعانة بالعمالة الأجنبية في كثير من التخصصات ، أما عن البنية التحتية فقد اعتراها العجز فلم تستجب لكثير من احتياجات البيئة المحلية التي تتوجه إليها بخدماتها وبقى عدد المنشآت الصحية ثابتا مع التناقص في المعدات وضعف القدرة على الأداء مقابل زيادة مطردة في عدد السكان ، ولقـــد اقـــترن تدنـــى الأداء بحالـــة من عدم الاستقرار والثبات تجلت في التغيرات المســـتمرة التـــي لحقت بالتقسيمات الإدارية - حيث كان متوسط عمر كل تقسيم سنتين على أقصى تقدير- ترتب عن ذلك بطبيعة الحال تغيرات في حدود المناطق الإدارية وبنـــية اللجـــان الشـــعبية ، وارتبط أيضا بتغيرات على مستوى اللجان الشعبية النوعية

الأمـــر الـــذي أدى إلى حالة من الإرباك الإداري وعدم القدرة على متابعة أداء وتنفيذ كثـــير من السياسات فضلا عن تقييم الخطط وتعثر تنفيذها ولاسيما في هذا القطاع. إن هـــذه التغيرات وان لم تكن السبب الوحيد لقصور الأداء في القطاع الصحي، حيث لا نغفـــل فـــي هذا التحليل محددات البيئة الخارجية من " حصار مفروض .. انخفاض أســـعار البـــترول ...الخ " ألا أنها من أهم الأسباب لذلك، حيث يعد الاستقرار الإداري عـــاملا مهمـــا في تنفيذ الخطط ومتابعتها فضلا عن استقرارها وثباتها ،ولقد دلل على ذلـــك أيضـــا نـــتائج استقصـــاء ميداني ضم عينة من الأطباء الليبيين " على مستوى الدولـــة"من مختلف الاختصاصات ومن ذوى الخبرة الفنية والإدارية الواسعة في الواقع الصـــحي الليبـــي للتعرف على آرائهم بشأن العديد من القضايا والمحاور التى يمكن أن تشكل نسقاً لتقييم الأداء في القطاع . ففي عرض لقائمة المشكلات الرئيسية التي تواجه القطاع الصحي أكد 87% من المبحوثين أن المشكلة القصوى في أداء القطاع الصحي تتمـــثل فـــي ضـــعف آليات التخطيط الصحي والتي تم إرجاعها إلى عدم وجود الثبات والاستقرار الإداري الأمر الذي أدى إلى عرقلة فـــــي تنفيذ الخطط والمتابعة[36] .

فـــي معـــرض الدراســـة ذاتها رأت 83% من العينة بأن المخصصات مكن الأنفـــاق علـــى القطاع الصحي بشقيه " الاستثماري والجاري " غير كافية ويجب إعادة الـــنظر ببـــنود الإنفاق وفق أولويات الاحتياجات وتطوير القطاع الصحي والتي تتمثل أهمها في [37]

1. الصيانة الدورية لمستلزمات التشغيل والمحافظة على المرافق الصحية .
2. تطوير الخدمات والتدريب المستمر .
3. الأنفاق على الجوانب الوقائية .
4. التركيز على خدمات الرعاية الصحية الأولية .

هـــذا فضـــلاً عن أن 37% من العينة أكدت على ان واقع تخطيط القوى العاملة الطبية غـــير مرضـــي ، وغير ملائم ايضاً ، حيث أجمع الباحثون على ضرورة إتباع أسلوب علمي وواقعي في تحديد الإحتياجات ، ووضع خطة مستقبلية لإجراء التقديرا وبصورة فعلـــية على معايير سكانية ومعايير مهنية للتوزيعات ونسب توازن المستويات المختلفة " نسب الممرضات للأطباء والمساعدين والإداريين ..الخ" [38] .

---

[36] نفس المرجع السابق ، ص 117.

[37] نفس المرجع السابق ، ص 117

[38] تقرير التنمية البشرية ، مرجع سبق ذكره ، ص 116

مـــن المفارقة أن هذه النتائج التى تضمنها تقرير التنمية البشرية والمستخلصة مـــن آراء عيـــنة مـــن المختصـــين في القطاع الصحي على مستوى الدولة تكاد تكون متشـــابهة إلـــى حـــد كبـــير جداً من نتائج دراسة مسحية على مستوى شعبية بنغازي فقـــط* والتى أجمعت على المشاكل والصعوبات ذاتها التي تلازم القطاع الصحي وتحد من الوصول إلى أهدافه الإستراتيجية ، ولاسيما فيما يتعلق عدم الاستقرار الإداري .

---

* يمكن مراجعة : محمد زاهي المغيربي وآخرون ، مشروع اطلس للتنمية ، مرجع ذكره

المراجع

أولاً : المصادر الأولية :

1. الجماهـيرية العربـية الليبية الشعبيْة الاشتراكية ، اللجنة الشعبية للعدل ، الجريدة الرسمية ، السنة 17 ، مارس 1979.

2. الجماهـيرية العربـية الليبـية الشعبية الاشتراكية ، اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام ، الجريدة الرسمية ، العدد 12 ، 1991.

3. الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام ،الجريدة الرسمية ، العدد 33، 1992.

4. الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام من الجريدة الرسمية ،العدد 15 1995.

5. الجماهـيرية العربـية الليبـية الشعبية الاشتراكية ، اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام ، الجريدة الرسمية ، العدد 7 ،1998

6. الجماهـيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، مؤتمر الشعب العام ، قرار رقم 14 لسـنة 1430 ميلادية بإصدار اللائحة العامة للقانون رقم 1 لسنة 1430 ميلادية بشأن نظام عمل المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ، بدون اية معلومات اخرى.

7. القـانون رقـم لسنة 1425 ميلادية بشأن نظام عمل المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ولائحته التنفيذية، كتيب مطبوع . بدون معلومات أخرى.

8. الجماهـيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ،أمانة تخطيط الاقتصاد ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان سنة 1984 .

9. الجماهـيرية العربـية الليبـية الشـعبية العظمـى ، الهيـئة الوطنية للمعلومات والتوثيق،النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1999.

ثانياً :المصادر الثانوية :

أ- الكتب :

1.مجموعـة باحثيـن ، ليبـيا الثورة فى ثلاثين عاما، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1969-1999 .

2.المزوغى، عبد السلام على مفهوم الإدارة الشعبية وعلاقتها بالسلطة الشعبية دراسة مقارنة ، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 1984.

3.الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، ليبيا -تقرير التنمية البشرية 1999.

ب- الدوريات :

1.المغـــيربى، محمـــد زاهـــي ،" التغيرات الهيكلية وأثرها على وضع وتنفيذ السياسات العامة في ليبيا"، مجلة قاريونس العلمية ، السنة السادسة ،العدد الأول والثاني ، 1993، ص ص209-223

ج . دراسات وتقارير:

1.كعيـــبة ، محمد و آخرون ، واقع وآفاق الوضع السكاني في الاقتصاد الليبي، الهيئة القومية للبحث العلمي ، مركز البحوث الاقتصادية ، بنغازي ، 1996 .

2.اللجـــنة الشعبية لشعبية بنغازي ، " مقترح مشروع الخطة الخمسية 2000-2006 لقطاع الصحة والضمان الاجتماعي شعبية بنغازي "، مشروع خطة التحول الاقتصادية والاجتماعية 2000-2006 ، بدون معلومات أخرى .

3.مجموعـــة الخـــبراء ، تقرير المرحلة الأولى بشأن مشروع نظام التامين الصحي ، ديسمبر 1991.

4.مجموعـــة الخـــبراء ، الإطار العام لتقرير قطاع الرعاية الصحية لمنطقة بنغازي ، نوفمبر 1993.

5.المغـــيربى ، محمدزاهـــى وأخرون ،أطلس التنمية للشعبيات ، التقرير الأولى حول شعبية بنغازي،2001، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، " غير منشور ".

د . الاطروحات الجامعية:

1. أمنيـــنة ، عبـــير إبراهيم ،أثر التغيرات الهيكلية والتنظيمية لقطاع التعليم على أداء وتنفيذ سياسات التعليم العالي : دراسة تطبيقية على سياسة التنسيب بجامعة قـــاريونس 1980-1994. رســـالة ماجستير غير منشورة، جامعة قار يونس، كلية الاقتصاد ، قسم العلوم السياسية ، بنغازي 1995.
2. بـــن عمور ، خالد ،أثر تغير التقسيمات الإدارية على عملية التنمية في منطقة الجـــبل الأخضـــر في الفترة الممتدة من 1951- 1997 : دراسة في الجغرافيا السياســـية : رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قار يونس ، كلية الآداب ، قسم الجغرافيا .بنغازى ، 2000 .
3. الجهانى ، نعيمة خليفة أثر التوجهات الأيدلوجية على السياسات الاقتصادية في ليبـــيا خـــلال السنوات 1978-1995 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قار يونس،كلية الاقتصاد ، قسم العلوم السياسية ، بنغازي 1996.
4. الفـــلاح ، محمـــد محمد أبو بكر ، تقييم خطط التنمية في ليبيا في مجال إعداد وتشـــغيل العناصـــر الطبية المساعدة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاريونس ، كلية الآداب، قسم التخطيط والإدارة التربوية ،2000.
5. المقـــيرحى ،عـــبد الحمـــيد ، اثر التغيرات السياسية والاقتصادية على السياسة العامـــة للإســـكان فـــي ليبيا ،1969-1999 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد ، قسم العلوم السياسية ،2000 .

سوق الإصدارات الأولية*

د. علي عطية عبدالسلام **

المقدمة :

إن الأوراق المالـــية تمـــثل لحمة ، وسداة الأسواق المالية ، إذ لا يمكن أن تقوم سوق مالية في غياب هذه الأوراق ، وعلى النقيض من ذلك ، فإن وجود مثل هذه الأوراق قد لا يكـــون مصـــحوباً بوجـــود سوق مالية منظمة ، ويمكن تقسيم الأوراق المالية وفقاً لطبيعتها وفترة استحقاقها إلى نوعين هما :

أولاً : أوراق إئـــتمان قصير الأجل . ويتم التعامل بها فيما يعرف بسوق النقد ، وأغلب المتعامليـــن فيها من القطاع المصرفي . **وثانياً : أدوات تمويل طويل الأجل** مثل الأسهم والســـندات ، يتم التعامل بها في سوق رأس المال . وما السوق المالي إلا سوق ثانوي لـــلأوراق المالـــية ، ولاســـيما النوع الثاني منها ، حيث يتم تداول الأوراق التي سبق إصدارها من قبل . وما يهمنا في هذا المجال هو السوق الأولية للأوراق طويلة الأجل لأنـــه ، لا يمكـــن الحديـــث عن سوق لرأس المال ما لم تتوفر الأدوات اللازمة لقيامه وتطويـــره ، وســـنتناول فـــي هـــذه الورقـــة أنواع هذه الأوراق وأهميتها ومتطلبات إصدارها[1]

1ـ أنواع الأوراق المالية :

يقصد بالأوراق المالية هنا الأسهم والسندات ويمكن ان تظهر كإصدار جديد وتباع الأول مرة او تكون مصدرة من قبل ويعاد بيعها .

1-1 الأسهم :

يمـــثل السهم حصة أو ملكية في رأس مال الشركة وأصولها ، ويتكون رأس مال الشركة من عدد متساو من الحصص ، وتصدر الأسهم بقيمة اسمية عند الإصدار، إلا أن قيمـــتها الســـوقية قد تتغير بعد ذلك وفقاً لظروف السوق والوضع المالي للشركة المصدرة .

وتصـــدر أنواع كثيرة من الأسهم ذات مميزات مختلفة بقصد إرضاء الرغبات المخـــتلفة للمســـتثمرين ، وتهيئة الفرصة لأكبر عدد منهم لاستثمار أموالهم من ناحية، وضـــمان ســـد حاجة الشركات من ناحية أخرى ، وتصدر الأسهم إما لحاملها وتعرف برقم معين ويعتبر حاملها هو مالكها ، أو اسمية وهي التي تحمل اسم صاحبها حيث أن حق الملكية لا يثبت بالحيازة المادية لها فحسب بل بتسجيلها وحيازة شهادة اسمية لها .

---

* قدمت هذه الورقة في ندوة " قيام سوق مالية في ليبيا : الأسس والأهداف " التي عقدت في طرابلس بتاريخ 12ـ 14 ـ 1994

** كلية الاقتصاد ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، ليبيا

وتمـــتاز الأسهم الاسمية بضمان حقوق المستثمر ولاسيما في حالة فقدانها أو سرقتها ، ولكن تداولها يتطلب إجراءات معينة .
وتنقسم الأسهم إلى نوعين رئيسيين ، هما الأسهم العادية والأسهم الممتازة .

1-1-1 الأسهم العادية :

وهي أبسط أنواع الأسهم التي تصدرها الشركات المساهمة ، وهي تحمل جميع الحقوق العادية للمساهمين قبل الشركة ، ومن أهم هذه الحقوق :

أ. الحـــق في الحصول على الأرباح التي يتقرر توزيعها : إذ يمكن للمساهم أن يحصل علـــى نصيب من أرباح الشركة ، ولكن لا يستطيع المساهمون في العادة إلزام الإدارة بتوزيع الأرباح إلا إذا أعلن عن توزيعها .

ب. حـــق التصـــويت : تتـــيح المساهمة الحق للمساهمين في إدارة الشركة بخصوص اجتماعات الجمعية العمومية والتصويت على اختيار إدارة الشركة والنظام الأساسي لها ولوائحهـــا الداخلـــية ، وتغيير هذه الشركة ، ويحق للمساهم كذلك أن يفوض من ينوب عنه في حضور الجمعية والتصويت في حالة غيابه وفقاً للقانون التجاري .

ج. حـــق الأولويـــة فـــي الاكتتاب اللاحق : يكون لحاملي الأسهم حق الأولوية في أي اكتـــتاب لاحـــق ، وميزة هذا الحق هو المحافظة على ثبات حصة المساهم في الملكية والتصويت، وتحدد الشركة الكيفية التي يتم بموجبها توزيع وشراء هذه الحقوق بطريق عادية .

د. حـــق نقل ملكية الأسهم : يحق للمساهم نقل ملكية ما بحوزته من الأسهم سواء بالبيع أم بالهبة دون الحصول على إذن مسبق من الشركة .

هـــــ .حـــق اقتسام ممتلكات الشركة عند تصفيتها : ويمكن للمساهمين اقتسام ممتلكات الشـــركة عـــند انتهاء أعمالها سواء بسبب الإفلاس أم عن طريق التصفية ، ولهم الحق فيما يتبقى بعد تسوية الديون والأوراق المالية الأخرى .

2-1-1 الأسهم الممتازة :

وتمـــتاز هـــذه الأســـهم عن الأسهم العادية في التقدم عليها في الحصول على النسبة المقررة لها من الأرباح ، وكذلك في الحصول على نصيبها من صافي ممتلكات الشـــركة عـــند تصفيتها ، ولتلبية رغبات المستثمرين المتجددة ، فقد تم استحداث أنواع أخرى من الأسهم الممتازة ومن بينها :

ا. الأســـهم متقاســـمة الأربـــاح : وهذه لها الحق في مبلغ محدد من الأرباح قبل الأسهم العادية ، ولكنها تشارك الأسهم العادية أيضاً في الأرباح الإضافية الموزعة .
ب. الأســـهم مجمعة الأرباح : وهذا النوع من الأسهم يحفظ حقها في الأرباح في حالة عـــدم توزيع هذه الأرباح في سنة معينة ، ويمكنها من الحصول عليها عند توزيعها في فترة لاحقة .
ج. الأســـهم القابلـــة للاستبدال : يحق للمساهم برغبته واختياره استبدال هذا النوع من الأسهم بأسهم عادية.
د. الأســـهم القابلـــة للاستدعاء : ويكون للشركة الحق في استدعاء الأسهم ورد قيمتها لأصحابها عند سعر محدد ، وهذا مكفول للشركة دون حملة الأسهم . وبالرغم من هذه الامتيازات إلا أن الأسهم الممتازة غالباً لا يكون لحملتها الحق في التصويت، وليس لها حق الأولوية في الإصدارات الجديدة .

1-1-3 محتويات الأسهم

ينبغي أن يحتوي السهم على الأقل على المعلومات التالية:

1. اسم الشركة ومقرها ومدتها .
2. تـــاريخ عقـــد التأســـيس وتاريخ قيده ، واسم مكتب السجل التجاري المقيدة به الشركة.
3. قيمة الأسهم الاسمية ورأس مال الشركة .
4. قيمة الأقساط المدفوعة إذا لم تكن الأسهم قد دفعت بالكامل .
5. الحقوق والواجبات الخاصة .
6. توقيع المفوضين عن الشركة .

1-2 السندات :

السند عبارة عن وثيقة تمثل جزءاً من قرض طرح للاكتتاب بواسطة الدولة أو الهيـــئة العامـــة أو الشـــركة ، وهـــذا يعنـــي أن السندات هي التزامات أو ديون على المقترضـــين لحامل السند تمنح ضماناً كاملاً على كل مايملكه المدين . وتحمل السندات ســـعر فـــائدة معلوم ولها وفترة استحقاق محددة . وتتراوح مدة السند ما بين سنة و25 سنة، وتدفع الفوائد على فترات معينة ، أما الأصل فيستحق في نهاية الفترة وتصدر إما اسمية أو لحاملها .

وغالـــباً ما تصدر الشركات المساهمة سندات عادية لا يكون لها سوى الحقوق العاديـــة للدائنين ، وهي الحصول على الفائدة المقررة في المواعيد المحددة لها، فضلاً عن استعادة قيمتها في ميعاد الاستحقاق . وعادة ما يطلب حملة هذه السندات امتيازات

أو ضمانات خاصة على أصول الشركة المقترضة . وقد تصدر الشركات المساهمة في بعض الأحيان أنواعاً أخرى من السندات ، وذلك لجذب المدخرين لاستثمار أموالهم فيها ، والحصول بالتالي على المبالغ اللازمة بيسر وسهولة . ومن بين هذه الأنواع ، السندات المضمونة بأصول أو بعض أصول الشركات ، والسندات المتقاسمة الأرباح ، والسندات القابلة للاستبدال ، والسندات القابلة للاستهلاك ، والسندات ذات الاحتياطي الخاص . كما أن الدول يمكن أن تصدر سندات لتمويل بعض المشروعات ، أو ربما لأي غرض آخر ، وتكون عائداتها في العادة معفاة من الضرائب .

1-2-1 محتويات السندات :

ينبغي أن يحتوي السند على الأقل المعلومات التالية :

1ـ اسم الشركة ومقرها الرئيسي ، وغرضها ، وبيان مكتب السجل التجاري المقيدة فيه .

2ـ راس مال الشركة المصرح به والمدفوع والموجود وقت إصدار سندات القرض .

3ـ تاريخ قرار الجمعية العمومية بإصدار سندات القرض ، وتاريخ قيده في السجل الاشتراكي .

4ـ مجموع السندات الصادرة والقيمة الاسمية لكل سند وسعر الفائدة ، وطريقة الدفع والاستهلاك .

5ـ الضمانات التي تستند إليها السندات .

2- إصدارات السوق الأولية [2]

إن إنشاء شركات مساهمة جديدة أو زيادة راس مال الشركات القائمة يتطلب إصدار أوراق مالية سواء عن طريق الطرح العام أو الطرح الخاص ، فقد تكون المدخرات الذاتية لهذه الشركات غير كافية لتنفيذ عمليات التوسع والتجديد وتسديد القروض ، وهذا التوسع يتيح للشركات سوقاً أشمل ، ووضعاً تنافسياً أفضل كما يفسح أمامها فرص الاقتراض من المؤسسات المالية في المستقبل ، كما أن هذه الإصدارات تفسح المجال أمام الأفراد والمؤسسات المالية لاستثمار المدخرات الكامنة في المجتمع مما يزيد من الإنتاج وفرص العمل .

ويتطلب التعامل في سوق الإصدارات الأولية وجود مؤسسات مالية تساعد على تسويق الإصدارات الجديدة من أسهم وسندات . وتعرف هذه المؤسسات بمصارف الاستثمار أو متعهدي التغطية underwriters .

2-1 مؤسسات الاستثمار :

وتعمل هذه المؤسسات كوسيط بين المدخرين والمستثمرين ، فهي تقوم بشراء الأوراق المالية من الشركات المصدرة وتبيعها للمستثمرين ، وذلك بهدف الحصول على عائد مجزي من هذه العملية . وتمول مؤسسات الاستثمار مخزونها من الأوراق المالية باستخدام ما يتجمع لديها من مدخرات أو بالاقتراض من المصارف التجارية . ومن بين المؤسسات التي تعمل في هذا المجال بعض المصارف المتخصصة ، وشركات الاستثمار ، وشركات التأمين وصناديق التقاعد، وصناديق التوفير وغيرها .

وتقوم مؤسسات الاستثمار بالوظائف التالية :

أ. الفحص والتحليل :

ويتمثل ذلك في قيام هذه المؤسسات بالتحقق من غرضين،هما :

1. التأكد من مدى قابلية الأوراق المزمع إصدارها للتسويق .

2ـ تحديد سعر بيع الأوراق المالية المقرر إصدارها بما يسمح للشركة المصدرة الحصول على التمويل المطلوب ويمكن في نفس الوقت المؤسسة الاستثمارية من تحقيق دخل مناسب يعوضها عن المجهود الذي تبذله في تسويق هذه الإصدارات .

وبصفة عامة ينبغي على مؤسسة الاستثمار أن تفحص بدقة ، وتحلل الوضع المالي للشركة المصدرة ، وكذلك الأوراق المالية . وينبغي أن يكون هذا الفحص والتحليل شاملاً وبعناية .

ب. تغطية الإصدارات الجديدة :

ويعني ذلك أن مؤسسة الاستثمار تأخذ على عاتقها ضمان تغطية وتصريف الإصدارات الجديدة إما بنفسها أو بالاشتراك مع مجموعة أخرى من المؤسسات المالية . وعند قيامها بهذه الوظيفة فهي تحمي الشركة المصدرة للأوراق المالية ضد التقلبات التي يمكن أن تطرأ على الأسعار ، وتضمن أيضاً للشركة الحصول على المبالغ اللازمة في الوقت المحدد بغض النظر عما إذا قامت المؤسسة الاستثمارية بتصريف هذه الأوراق من عدمه .

ح. التوزيع :

تقوم المؤسسات الاستثمارية بتوزيع الإصدارات الجديدة على المستثمرين مقابل عمولة تتقاضاها نظير هذه العملية .

د. تقديم المشورة والنصح :
يمكـــن للمؤسســـات الاستثمارية أن تقدم المشورة والنصح فيما يتعلق بالأوراق المالية نظـــراً لما قد تتمتع به من خبرة في شؤون المال وخصائص الأوراق المالية ، وتكون هذه المشورة عاملاً مهماً في نجاح هذه الأوراق في المستقبل.
وفـــي ليبيا يمكن أن يقوم بمهمة المؤسسات الاستثمارية كل من مصرف التنمية لاسيما وأن قانون إنشائه يتيح له ذلك ، وشركة ليبيا للتأمين ، وصندوق الضمان الاجتماعي ، ويمكـــن أيضـــا إنشـــاء شركة مساهمة مستقلة للقيام بهذه الوظائف وتعمل على أسس تجارية . كما يمكن أن تسند هذه الوظائف إلى ثلاثة وسطاء مستقلين وهم :

1. وسيط مغطى للإصدارات الأولية .
2. وسيط بائع للأوراق المالية الجديدة .
3. وسيط مستشار مالي في الأوراق المالية الجديدة .

وتجدر الملاحظة أنه قبل طرح الإصدارات الجديدة تتم دراسة للسوق ودراسة للجدوى الاقتصـــادية ، ويمكـــن أن تقوم بهذه المهمة الشركة نفسها إذا كان لديها خبراء في هذا المجـــال ، أو تكلف بها إحدى مؤسسات الاستثمار أو أي جهة ذات اختصاص في هذا المجـــال . والغرض من هذه الدراسات هو تحديد قيمة الأوراق المالية وخصائص هذه الأوراق وإمكانات تصريفها أو تسويقها .

وتعـــد الشركة المصدرة نشرة إصدار تبين وضع الشركة ، وتكشف فيها عن معلومـــات كافـــية ودقـــيقة لتمكيـــن المستثمرين من اتخاذ قرار سليم فيما يتعلق بقيمة الاســـتثمار . ومـــن أمـــثلة هذه المعلومات اسم الشركة ، ورأس مالها ، ونوع الأسهم المطـــروحة للاكتتاب ، والقيمة الاسمية للسهم وعدد الأسهم .، وتاريخ وطريقة توزيع شـــهادات الملكـــية ، وشروط الاكتتاب ، واسم الشركة وتسجيلها وأغراضها ، ووصف كـــامل للأســـهم المطـــروحة للاكتتاب العام ، والغاية من الإصدار ، ووصف الشركة ونشـــاطها ، وإدارة الشـــركة ، وتوزيـــع ملكـــية اسهم الشركة ، وإجراءات الاكتتاب والتغطية .

2ـــ2 طرح الأسهم للاكتتاب [3]:

ويـــتم الإعلان عن الأوراق المالية للاكتتاب في الجرائد المحلية طبقاً للقانون . وهناك طريقـــتان أساسيتان يمكن أن تستخدم في طرح الأوراق المالية الجديدة ، وهما الطرح العام والطرح الخاص .

2-2-1 الطرح العام :

وتستخدم طريقة الطرح العام عند توزيع الأوراق المالية للجمهور بصفة عامة، ويمكن أن تتخذ هذه الطريقة عدة أشكال من بينها ما يلي :

1. قد تقوم الشركة المصدرة مباشرة بطرح الأوراق المالية للاكتتاب العام وفقاً لنموذج معين معد لهذا الغرض يمكن الحصول عليه من المصارف أو من أية جهة أخرى .
2. يمكن أن يغطي الإصدار كله عن طريق مؤسسة استثمارية ، وميزة هذه الطريقة أن الشركة المصدرة تتحصل على أموالها مباشرة ودون التعرض لخسائر عدم بيع الأوراق المالية . وتحصل المؤسسة الاستثمارية على فرق التغطية بين السعر الذي تبيع به الأوراق المالية للجمهور وبين السعر الذي تدفعه للمصرف .
3. يمكن أن تعهد الشركة المصدرة إلى مؤسسة الاستثمار بالقيام بتوزيع إصدارات الأوراق المالية الجديدة نيابة عنها مقابل عمولة وذلك دون تغطيتها، وفي هذه الحالة تتحمل الشركة المصدرة مسؤولية أية خسائر ناجمة عن عدم بيع الأوراق المالية ، وقد تتعهد مؤسسة الاستثمار بشراء ما يتبقى من هذه الأوراق ، بالإضافة إلى قيامها بعملية توزيع هذه الإصدارات .
4. وقد تغطي الإصدارات عن طريق مجموعة من المؤسسات الاستثمارية فيما بينها ، وذلك عن طريق تكوين مجموعات بيع وتغطية Syndicate ويكون على مجموعة متعهدي التغطية إلتزام بشراء جميع الإصدارات . وتدار هذه المجموعة عن طريق إحدى مؤسسات الاستثمار التى قامت بالتغطية وفقاً لاتفاقية فيما بينها ووفق الاجراءات واللوائح المنظمة لذلك .

ومن الجدير بالملاحظة أنه في حالة زيادة الأسهم المكتتب بها عن قيمة الأسهم المطروحة للاكتتاب العام ، تتم عملية تخصيص الأسهم المطروحة على المكتتبين وفقاً للقانون التجاري والمادة (33) من قرار اللجنة الشعبية العامة ، بشأن تمليك المنشآت والشركات والوحدات الاقتصادية العامة . وتقوم الشركة بإعادة المبالغ الزائدة عن الاكتتاب لأصحابها خلال مدة ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الاكتتاب . أما إذا تم الاكتتاب بأقل من الأسهم المطروحة للاكتتاب فيطبق في ذلك القانون التجاري . وقوم الشركة بإعلان المكتتب برسالة إخطار وتأكيد تخصيص وفقاً لقسيمة معدة لهذا الغرض.

وفـــي جمـــيع الأحـــوال تتحصل الشركة على المبالغ المكتتب بها في حسابها الخاص بالمصـــارف ، وتتم تسوية العمولات المترتبة على ذلك بين الشركة والمكلفين بتوزيع الأســـهم المصدرة وفقا للاتفاق المعقود بينهما بعد الانتهاء من عملية الاكتتاب ، ويعتبر إخطار التأكيد والتخصيص بمثابة شهادة ملكية مؤقتة يمكن التصرف عن طريقها بالبيع والشـــراء إلـــى أن تقوم الشركة بإصدار سهادات بديلة ، وعند إصدار شهادات الأسهم تسحب الإخطارات وتلغي .

2-2-2 الطرح الخاص :

يســـتخدم الطـــرح الخـــاص عـــند بيع الأوراق المالية مباشرة لأحد او بعض المستثمرين الكبار، مثل شركات التأمين أو صناديق الضمان ، وميزة هذه الطريقة أنها توفـــر علـــى المصـــدر فترة الانتظار قبل أن تباع الأوراق المالية وتريحه من إصدار عـــرض لكـــل مستثمر محتمل ، وقد تتم هذه العملية بين الشركة المصدرة والمستثمر مباشرة أو عن طريق وسيط مثل مؤسسة الاستثمار .

ويعتمد مدى اختيار طريقة الطرح العام أو الطرح الخاص على نوع الأوراق المالـــية المعروضـــة ، فبعضها قد يفضله الجمهور ، بينما البعض الآخر قد ترغب فيه المؤسسات المالية .

3ـــ العلاقة بالمتعاملين :

عـــندما تعلـــن الشركة عن طرح أسهمها ونشرة إصدارها ستخضع لتمحيص دقـــيق مـــن قـــبل المستثمرين سواء كانوا أفرادا أم مؤسسات ، والمستثمرون ينظرون لوضـــع الصـــناعة بصفة عامة ، واحتمالات النمو فيها ، ودورها في الاقتصاد ، كما ينظرون على وجه التحديد إلى مركز الشركة المعنية بالنسبة للمنافسة ، وعلى سمعتها، والقـــيمة الدفـــترية كدليل للاستثمار . ويهتم المستثمرون كذلك بتحليل هيكل راس مال الشركة وما إذا كانت هناك زيادة في ديونها وقدرتها على دفع التزامات الدائنين ، وما هـــو وضع التدفق النقدي فيها ؟ وما معدل الربح فيها ومدى إستمراريته ، ومقارنته مع أربـــاح المنافسين ، لها كما أن المستثمرين قد يقومون بحساب وتحليل بعض المعدلات المالـــية لمعـــرفة أداء الشـــركة ومن بين هذه ما يلي : المعدلات الجارية ، ومعدلات التشـــغيل ، ومعدل صافي المقبوضات إلى المبيعات ، ومعدل المخزون إلى المبيعات ، ومعـــدل صـــافي الربح إلى صافي حساب رأس المال ، ومعدل هامش إجمالي الربح ، ومعـــدل السيولة ، ومعدل رأس المال ، ومعدل المبيعات إلى الأصول الثابتة ، ومعدل الأرباح الموزعة وغيرها من النسب والأمور الأخرى .

فالأفـــراد يقدمـــون على شراء الأوراق المالية وهم ينشدون الأمان لأصولهم المالـــية ويـــتوقعون تحقيق عائد عليها في المستقبل ، أما المؤسسات فتشتري الأوراق المالـــية بغرض الاحتفاظ بها لفترة طويلة ، ولاسيما ما يتصف منها باحتمالات النمو، ولذلـــك يهـــتم المستثمرون بسياسة توزيع الأرباح في الشركة المصدرة ، فبينما يرغب الـــبعض فـــي معـــرفة نسب توزيع الأرباح وتوقيتها ، فإن البعض الآخر يركز على احتمالات النمو والتوسع في أعمال الشركة .

4- تداول الأوراق المالية :

بعد الانتهاء من عملية الاكتتاب بفترة محددة يمكن للمستثمرين تداول الأوراق المالـــية . وعملـــيات البـــيع والشراء ، وقد تتم بشكل مبدئي في سوق غير نظامية عن طريق التفاوض المباشر فيما يعرف بالسوق الجانبي Over the Counter Market. وذلـــك لأن عملـــية تسجيل وإدراج الأوراق المالية في السوق النظامية تتطلب شروطا وتكالـــيف قـــد لا ترغب أو تستطيع الشركة تلبيتها . إذ أن هناك شروطاً تتعلق بحجم رأس مـــال الشركة ، وعدد المساهمين بها ، وتاريخ عملها ، ومدى التزامها بالقوانين واللوائـــح الـــنافذة ، وغـــير ذلك من الشروط ، وعلى أية حال عندما يتم بيع الأوراق المالية من قبل مالكيها الأصليين فتصبح من ضمن أدوات السوق الثانوية ، ويتم تداولها في سوق الأوراق المالية ، بل أنها ستمثل عصب هذه السوق .

الخلاصة

إن وجـــود الأوراق المالـــية ولاسيما الأسهم والسندات يعتبر شرطاً ضرورياً لقـــيام السوق المالية ، وتظهر هذه الأوراق عند إنشاء شركات جديدة ، أو زيادة رأس المال القائم منها ، وعند تداول هذه الأوراق عن طريق البيع والشراء تصبح من أدوات الســـوق المالـــي ، لذلـــك فإن إفساح المجال أمام قيام الشركات المساهمة سيعمل على توجيه المدخرات في المجتمع نحو الاستثمار ومن ثم زيادة الإنتاج .

إن وجـــود المؤسسات المالية والسوق المالية سيساعد على تخفيض تكاليف التمويل من ناحـــية ، وزيـــادة ورفاهية المجتمع من ناحية أخرى ، لذلك ينبغي العمل على تطوير التشريعات بحيث تساعد على سهولة انسياب المدخرات نحو الاستثمار، وتذليل العقبات أمـــام دخـــول مؤسسات مالية جديدة ، والعمل على توفير الظروف المناسبة لقيام سوق مالي في البلاد .

الهوامش

1) ســـالم القماطي ــ ابو القاسم الطبولي ــ علي عطية " مقترح بإنشاء سوق مالي في ليبـــيا أســـه وهياكله " الهيئة القومية للبحث العلمي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي 1993

2)Willett E.R., Fundamentals of Securities markets Appleton - century –Crofts NewYork 1968

3) Winter E.L,Complete Guide to Marking a pub offering , printice–Hall ,Inc , Englewood cliffs 1972

المجتمع المدني والديمقراطية
مقاربة تحليلية في ضوء
التجربتين السياسيتين الغربية والعربية

د. علي عباس مراد*

مقدمة :

اجتاحت المجتمع الانساني ، خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين تحولات كبرى بلغ من عمقها واتساع نطاقها ، ما يجعلها جديرة بوصف " الثورة العالمية " وبخاصة بعد ان امتدت آثارها لتطال كل أوجه الحياة وعناصرها، محدثة فيها تغيرات جذرية شاملة .

وفي الإطار الاجتماعي – السياسي ، اتخذت هذه التحولات صورة مد ديمقراطي ، اجتمعت كل قوته في موجه كبرى جارفة ، رأى فيها "هنتنجتون " "الموجة الثالثة " للتحول السياسي الديمقراطي التي تجتاح العالم ، موسعة النطاق الجغرافي – السياسي للأفكار والنظم القائمة على الديمقراطية واحترام حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية المدنية والسياسية ، على حساب الأفكار والنظم الاستبدادية ،التي تتجاهل هذه الحقوق والحريات الأساسية أو تعترف بها شكلياً وتنتهكها علي المستوى العملي [1] ، فكان ذلك مدخلاً لحدوث ما أسماه السيد يسين "انتقال حاسم من الشمولية والتسلطية الى الديمقراطية "[2]

ولأن الثورة العالمية وتحولاتها ومدها الديمقراطي ، حدثت في سياق الصراع بين المعسكرين الرأسمالي الديمقراطي والاشتراكي الاستبدادي ، فقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية علي استغلال ظروف هذا الصراع ومحصلاته، لتصادر مقدمات تلك الثورة الديمقراطية العالمية ونتائجها لصالحها أساساً ، ولصالح النظم الرأسمالية الغربية استلحاقاً ، جاعلة منها بداية قيام نظام عالمي جديد أعلن الرئيس الأمريكي بوش في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1991/9/23 ، أن الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة الفضل الأول في خلقه وتعزيز اتجاهاته ، وكرر الرئيس كلنتون عام 1992 تأكيد المسؤولية الأمريكية عن تعزيز الديمقراطية ، وجعل ذلك القضية الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية .وهو ما كان استكمالا لمسيرة سابقة ، أعلن فيها الرئيس كارتر ، أن حقوق الانسان ركن أساسي في سياسته الخارجية ، بينما طالب الرئيس ريغان بحملة عالمية "من أجل الديمقراطية "

---

* استاذ العلوم السياسية المشارك ، قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة قاريونس ، بنغازي – ليبيا

وفـــي الطرف الآخر من العالم فان دول عدم الانحياز، وهي أساساً دول العالم المـــتخلف ، أكـــدت في إعلانها الصادر عن اجتماع "اكرا " في 1991/9/7 ، تأييدها لمطالب الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان ،وشددت على ضرورة ربطهـــا بمطالـــب العدالـــة الاجتماعـــية والاقتصادية ، ورفضها للمحاولات الأمريكية والغربـــية لصـــياغة النظام العالمي الجديد وتحديد خصائصه وتوجهاته، وفقاً لسياسات الغرب ومصالحه ، ومعارضتها لمساعيه الرامية لاحتكار ثمار هذا النظام ونتائجه [3] .

ويـــنطوي إعـــلان دول عـــدم الإنحياز هذا ، على اعترافها الجماعي الرسمي بالأهمـــية الحـــيوية لمطالب الديمقراطية والتعددية، وضرورتها للمجتمع الإنساني من جهـــة ، وعلى إقرارها الضمني من جهة ثانية، بفشل سياساتها للاستعاضة عن مطلب الديمقراطـــية ومشـــاركة المجتمع المدني في العملية السياسية ، بمطلب إشباع حاجاتها الماديـــة الأساســـية. تلـــك السياسات التي جاءت نتائجها مخيبة للآمال تماماً ، بعد أن فرطت أطرافها بمطلب الديمقراطية والمشاركة السياسية ، ولم تحصل في مقابل ذلك ، علـــى أي إشـــباع حقيقي أو دائم لمطالبها المادية الأولية والأساسية، وهو ما كان دليلا عملياً على الارتباط العميق والأكيد بين المطالب السياسية والاجتماعية ، وعدم إمكانية الاستعاضة بإحداها عن الآخر، أو إحلال بعضها محل بعض .

وإذ تعانـــي المجـــتمعات الإنســـانية خارج الإطار الرأسمالي الغربي من هذه المشـــكلات وأخـــرى كثـــيرة غيرها فإن معالجة أي منها لن يأتي بثماره إلا في إطار المعالجـــة الكلية لعلاقة المجتمع المدني بالسلطة النيابية في هذه المحتمعات، مثلما كانت معالجـــة هـــذه العلاقـــة وإشـــكالياتها الأساس الذي قامت عليه الحداثة الأوربية وكل منجزاتها الإيجابية.

وحيـــث إن تلك المعالجة كانت ذات طبيعة وخصائص سياسية أولا وبالأساس، فسيكون مـــن الطبيعي الاستنتاج أن حل المشكلة السياسية في أي مجتمع، مشكلة علاقة المجتمع المدنـــي بالســـلطة الحاكمـــة ، قد لايكون الحل المباشر لمشكلات هذا المجتمع ، لكنه الإطار المناسب لحلها والمقدمة الصحيحة لمعالجتها.

ولما كانت مقدمات هذه الوقائع ونتائجها تنطبق على المجتمعات الإنسانية عامة والمـــتخلفة خاصة، فإنها تنطبق أيضا على المجتمعات العربية بوصفها جزءاً من هاتين الحالتيـــن ، لـــيكون الـــبدء بحل المشكلات السياسية في الحياة العربية ، هو الإطار المناسب والمقدمة الصحيحة ، لحل مشكلات هذه الحياة ومعالجة أزماتها .

إلا أن الأمـــور علـــى المستوى الإجرائي العملي ، ليست سهلة كما هو الأمر الآن علـــى المســـتوى الـــتجريدي النظري. فاختيار أي مجتمع لنموذج الحل المناسب لمشكلاته السياسية أو تصميمه لهذا النموذج إن اقتضت الضرورة ذلك، وتوفير الأسس والمتطلـــبات المادية والمعنوية اللازمة لنجاحه ... الخ ، كلها مشكلات جديدة لابد من مواجهـــتها وإيجـــاد الحلـــول لهـــا ، قـــبل الحديث عن قدرة الحل السياسي على حل

المشـــكلات السابقة . ولا تدعي هذه الدراسة أنها قادرة على تحقيق كل ذلك ، لأن مثل هذا الإدعاء سيكون أكبر من قدرتها ، ولأنها لا تستهدف أكثر من تقديم تصور أولي بهذا الشأن ، من خلال عرضها لصورة تحليلية مقارنة لتجربتي بناء الدولة والمجتمع المدنـــي فـــي الفضـــائين الحضـــاريين الغربي والعربي ، حيث يمثل النظام الليبرالي الديمقراطـــي القـــائم علـــى مشاركة المجتمع المدني في العملية السياسية جوهر الحل السياسي الأوربي.

ولمـــــا كانت إحـــدى هاتيـــن التجربتين (الغربية) قـــد أنجزت الجـــــزء الأساســـــي من مخططـــها ، بينما مازالت الأخرى (الغربية) مشروعاً قيد الإنجاز ، فقد كان من الضروري ان يجتمع في هذه الصورة ، ما هو كائن بما يجب أن يكون ، بفعل ارتباط هاتين الكينونتين ، بما يجعل كلاً منهما مقدمة للأخرى ونتيجة لها في آن واحـــد . مـــثلما ان وجود إحداهما أو معرفتها شرط لوجود الثانية ومعرفتها ودليلاً لها وعليها،و بفعل طبيعة الواقع العربي وظروفه التي تتصارع فيها كينونتان ، راهنة لكنها مرفوضـــة ، وغائـــبة لكـــنها منشودة . وهو ما تجسده قضايا الديمقراطية والمشاركة السياسية للمجتمع المدني ، التي إما انها استجدت على الواقع العربي (المجتمع المدني)، أو أنها شهدت فيه عودة صاخبة وانتعاشاً ملحوظاً (الديمقراطية)، بفعل الظروف الدولية والاقليمـــية والعربـــية فـــي نهايات القرن العشرين، والتي جعلت هذه القضايا ،المتغير الأساســـي والحاكم في المشهد السياسي العالمي . واستنادا الى طبيعة عالمنا المعاصر عـــالم القـــرية الكوكبـــية والاعتمادية المتبادلة فقد أصبحت هذه القضايا قادرة على أن تمـــارس ضـــغطها علـــى الجزء العربي من هذا المشهد ، لتفرض عليه استيعابها في خطاباته الاجتماعية والثقافية والسياسية وتفاعلاته الحياتية العملية .

ووفقـــاً لمـــنطق مـــنظري الموجـــة الثالثة للديمقراطية الغربية ، وكما ذهب (فوكوياما) في نهاية التاريخ [4] . و(هنتنجتون) في (صراع الحضارات) [5] ، فإن نجـــاح المجتمعات والنظم الليبرالية الديمقراطية مرجعه إلى خصائصها وآلياتها، وفي مقدمتها .

- وجود النظام السياسي واستقلال مؤسساته وفاعليتها.
- وجود المجتمع المدني واستقلال مؤسساته وفاعليتها .
- الديمقراطـــية والليبرالـــية كأســـاس لعلاقة التفاعل القانوني الشرعي بين المجتمع المدني والنظام السياسي.

فاكتســـبت بفعل ذلك ومن خلاله القدرة على حماية قيمها وتحقيق أهدافها ، وكانت تلك الخصـــائص والآلـــيات ، أداتها في إدارة أزماتها وحل مشكلاتها ، وسبب انتصارها وهـــزيمة أعدائهـــا . وبعكســـه فـــإن افـــتقار المجتمعات والنظم الاستبدادية إلى هذه الخصـــائص والآلـــيات ، كان المصـــدر الأول والأهـــم لعجزهـــا عن حماية قيمها أو

تحقيق أهدافها ، وعلة فشلها في إدارة أزماتها وحل مشكلاتها ، وسبب هزيمتها وانتصار أعدائها .

وفي سياق هذا المنطق ، تمت استعادة الثنائيات أو المزدوجات التقليدية المتضادة ، بمنظور معاصر ، وأعيد استخدامها من جديد لوصف حركة التاريخ الإنساني وتفسير صراعاته ، فبدلاً عن ثنائيات ، مزدوجات :

كفار / مؤمنين ، همج / متحضرين ، متخلفين / متقدمين

حلت ثنائيات / مزدوجات :

مستبدين / أحرار ، شموليين / ليبراليين ، دكتاتوريين / ديمقراطيين

وفي النموذجين ، كان الغرب مصدر تصميم هذه الثنائيات ومصدر استخدامها وإعمامها في آن واحد . لذلك فقد احتكر لنفسه عناصرها الإيجابية الخيرة (الإيمان ، التحضر ، التقدم) ثم (الحرية ، الليبرالية ، الديمقراطية)، وجعل عناصرها السلبية الشريرة من حصة المجتمعات الأخرى ، التي أصبح كل ما يقع منها خارج النطاق الحضاري الغربي ، قريناً لـ (الكفر ، الهمجية ، التخلف) ثم (الاستبدادية ، الشمولية، الدكتاتورية) . وفي قسمة كهذه، من المحتم أن يكون الرهان التاريخي مع الأولى ولصالح مجتمعاتها وأنظمتها ، ضد الثانية وعلى حساب مجتمعاتها وأنظمتها .

وعلى الرغم من افتقار هذا المخطط الحضاري المتعارض والمتصارع ، إلى الكثير من شروط العلمية ومقتضيات الموضوعية ، فإن من المتعذر رفض نتائجه كلياً، لأن بعض تلك النتائج مبني على وقائع ومقدمات صحيحة أبرزها ما يفيد حضور خصائص الديمقراطية والمجتمع المدني وآلياتهما في المجتمعات الليبرالية الغربية ، في مقابل غيابها أو شكليتها وانعدام فاعليتها في المجتمعات الأخرى ،و بخاصة المتخلفة ومن بينها المجتمعات العربية .

ولما كانت هذه الخصائص والآليات جزءاً من المكونات العامة لخصائص المجتمع السياسي الكلي (الدولة) وآلياته ، فإن حضورها أو غيابها ،فاعلية أدوارها أو شكليتها ، تغدو كلها مرهونة بنشأة الدولة ، ومحكومة بطبيعة مكوناتها وتوازناتها ، وقوانين اشتغالها وتفاعلها . لذلك فإن البحث عن علل وجود تلك الخصائص والآليات أو غيابها ، وتعيين فرص إيجادها أو متطلبات تفعيلها الآن أو مستقبلاً ،يفترض أن تكون البداية مع اصول نشأة الدولة ،لأن من المتعذر (أن ندرك الحياة بدون الدولة ... فإن الدولة تتخلل بدقة متناهية في كثير من شؤون حياتنا ، فنحن نعيش حياتنا في بدايتها وحتى نهايتها في اطار محدداتها) [6] . لذلك فإن أية محاولة لفهم أسباب المشكلات الواقعية ، واتجاهات تطورها ، لابد من أن تبدأ بفهم إطارها الأوسع (الدولة) والنظر إليها بواسطته ومن خلاله ، فكل إشكاليات الحياة و[illegible]اياها (هي في النهاية

إشـكاليات ذات صـلة بالدولـة) [7] . وعلـى هذا الأساس فإن معالجة موضوع هذه الدراسـة وإشكالياتها، ستمر عبر معاينة واقع الدولة في النموذجين الغربي والعربي ، وملاحظة ما يرتبط بهذا الواقع من مكونات أساسية تجسدها السلطة السياسية والمجتمع المدني والديمقراطية وعلاقاتها التفاعلية ، تمهيداً للوصـول من خلال ما هو كائن عربياً في هذا الخصوص إلى ما يجب أن يكون .

الدولة في النموذج الغربي

أولاً : السلطة السياسية :

إذا كانـت واقعـة تعـدد المجتمعات الإنسانية وتنوعها واختلافها قيمياً وثقافياً واجتماعـياً واقتصـادياً ، قد غدت من بديهيات المعرفة الحديثة وثوابتها الأولية ، التي جعلـت الوعي بالخصوصيـات الحضاريـة والمجتمعية وقبول اختلافاتها أمراً ممكناً، فـإن مـن نـتائج ذلـك ومستتبعاتـه ، الوعي بتعدد أشكال السلطة السياسية والقبول بتـنوعها واختلافها ، بقدر يتناسب وتعدد المجتمعات التي أنتجت تلك الأشكال السياسية السـلطوية ، وتـنوع ظروفها وخصائصها ، واختلاف السياقات التاريخية والاجتماعية لنشأتها وتطورها [8] .

إلا ان الإقـرار بواقعة تنوع المجتمعات واختلاف مقوماتها وعناصرها ، بما فـي ذلك تنوع واختلاف الأشكال التنظيمية للسلطة السياسية فيها ، لا يمنع من الإقرار أيضـاً بوجـود أوجـه للتشابه والاشتراك بينها في قواسم اجتماعية سياسية ، قد تثبت تماثلهـا وتقاربها ، ولكنها لا يمكن أن تنفي اختلافها وتباينها ، وإن بدرجات متفاوتة . وعلـى هـذا الأساس ، فإن إنكار وجود تكنولوجيا سياسية شاملة، لا يعنى غياب مثل هـذه التكنولوجـيا ، التـي تشـترك كل الأنظمة في وجودها بنسب متفاوتة وأشكال متباينة[9] .

ولكـن يبدو أن الأمر يتجاوز حدود اشتراك الأنظمة الاجتماعية والسياسية في عناصـر التقنية السياسية ، ليصل إلى اشتراكها في الظاهرة السياسية التي هي أصل هـذه التقنـية ومصـدرها والإطـار الذي يحتويها. فلم يعد موضع شك أو خلاف أن (السياسـة) ، مـن حيـث هـي النشـاط النظري أو العملي المتعلق بحكم الجماعة الاجتماعـية وإدارة شؤونها ، واستثمار قدراتها، وتنظيم علاقاتها وتفاعلاتها،وتوجيهها فـي الداخـل والخـارج ، تمثل ظاهرة تشترك كل المجتمعات الإنسانية في وجودها وممارستها، وإن بأشكال وأساليب تتناسب وطبيعة هذه المجتمعات وتستجيب لظروفها ومتطلباتها ، إذ لا غنى لأي مجتمع في كل عصر ومكان عن (السياسة) .

فالإنسان ، ليس كائناً اجتماعياً مفكراً فحسب ، بل إنه أيضاً كائن تختلف أهدافه ومطالبه وتتباين قدراته واستجاباته ، ومن المحتم أن يحتاج بصفتيه الفردية والاجتماعية إلى إدارة شؤونه واستثمار قدراته وضبط نشاطاته وتنظيم علاقاته وتوجيهها، بما يكفل للفرد وللجماعة الأمن وتجنب المخاطر ، وضمان المصالح وتحقيق الأهداف ، بأقل قدر ممكن من الموارد ، وبأكبر قدر ممكن من الأرباح، وهذا هو جوهر السياسة وروحها .

وقد أكدت التجارب الاجتماعية سواء في صورها البدائية أم المتطورة ، أن وجود الإنسان في الإطار الاجتماعي ؛ يتطلب وجوداً مقابلاً وموازياً لقواعد وأنظمة لضبط سلوكه وتوجيه نشاطاته في هذا الإطار ومن أجله ، مما يفيد بوحدة الأساس الاجتماعي للظاهرة السياسية، ومن ثم حاجة كل المجتمعات الإنسانية إلى السلطة التي تتطلبها ممارسة السياسة ، ويقتضيها إنجاز وظائفها وتحقيق أهدافها .

هكذا يغدو المجتمع والسياسة صنوان لا ينفصلان ، فلا مجتمع دون سياسة ولا سياسة دون مجتمع ، ليكون كل وجود اجتماعي وجوداً مركباً لأنه وفي آن واحد وجود اجتماعي وسياسي .

إلا أن ضرورة السياسة للمجتمع وضرورة المجتمع للسياسة لا تجعل منهما شيئاً واحداً، وإن كانا كذلك طوال العصور القديمة ، وفي ظل الأشكال التقليدية القديمة للسلطة السياسية وبسببها. لانهما وبالأصل متميزان وجودياً، بحكم تميز الكل (المجتمع) عن الجزء (السياسة) ، ومتميزان وظيفياً بحكم تميز الوظيفة (السياسة) عن مادتها و موضوعها وغايتها (المجتمع) ، وهو ما يؤسس لاستقلال الفضائين الاجتماعي والسياسي دون أن يتسبب ذلك في انفصالهما أو إحداث القطيعة بينهما .[10]

واذ تؤطر السياسة طيفاً واسعاً من الأفكار والأنشطة المتعلقة بإدارة شؤون الجماعة الإنسانية ، فإن من الطبيعي أن يحتاج ذلك إلى بنية متكاملة من المؤسسات والهياكل التنظيمية والآليات الإجرائية التي تتجسد فيها السياسة وتتحقق من خلالها وبواسطتها .

وفي العادة فإن طبيعة هذه المؤسسات والهياكل والإجراءات ومستوي تطورها ودرجة استقلاليتها تتناسب وطبيعة الجماعة ، التي تنتجها وتلائم ظروف حياتها ومستوى تطورها ودرجة تمايز بنياتها المؤسسية واستقلالها الوظيفي عن بعضها . حيث تفرض الطبيعة الحية والمتفاعلة للجماعة الاجتماعية ، وتفترض أن تكون المؤسسات والهياكل والآليات السياسية فيها ، والتي تأخذ شكل النظام السياسي، مستجيبة لطبيعة هذه الجماعة وخصائصها من جهة،ومتناسبة مع متطلباتها ومصالحها وأهدافها من جهة ثانية . وهو ما جعل الأنظمة السياسية في العصور والمجتمعات السابقة تتخذ أشكالها التقليدية المعروفة والمناسبة لها والمتناسبة معها ، مثل رئاسة الجماعة الأسرية ، مشيخة القبيلة ، زعامة القرية، دولة المدينة ، المملكة ،

الامـــبراطورية ، الإمـــارة ، الإقطاعية ، الخلافة ، السلطنة ، وهذه كلها انظمة سياسية لكنها ليست دولاً " فليس كل مجتمع سياسي منظم دولة .. ثمة أشكال من السلطة لاتمت بصلة إلى الدولة " . (11)

وعلـــى هذا الأساس فإن ما تصفه الدراسات التاريخية الاجتماعية أو السياسية مـــن اشـــكال النظم السياسية بأنه دولة، إما أن يكون من الأشكال التقليدية القديمة للنظم السياســـية ، وعندها لا يكـــون وصفه كدولة وصفاً صحيحاً اذ لا يعدو حدود الاستعارة المجازيـــة التـــي لا تتطابق فيهـــا الصفة (الدولة) مع الموصوف (النظام السياسي التقلـــيدي) ، أو أن يكـــون الشـــكل الحديـــث للنظـــم السياسية ، والمقترن ظهوره بالحداثة الأوربية ، حيث نتج عنها وأنتجها في آن واحد (12). وعندها يكون وصف هذا الشـــكل بأنه "دولة State" صحيحاً تماماً، لأنه الشكل الوحيد من أشكال النظم السياسية الـــذي تـــتطابق فـــيه صفة الدولة مع موصوفها، مع بقائه شكلاً واحداً فقط من أشكال السلطة السياسية في المجتمع ، ولكنه بالتأكيد ليس شكلها الوحيد . (13)

هكـــذا تكـــون الدولة منبثقة عن مفهوم السياسة ومرتبطة به كلياً ، مثلما تنبثق عن هذا المفهوم وترتبط به كل الأشكال المفاهيمية التقليدية القديمة للسلطة السياسية في الـــتاريخ الإنســـاني ، وهو ما يجعل السلطة السياسية عامة والدولة تحديداً ، جزءاً من السياسة وليس العكس ، لأن الدولة لاتعدو أن تكون مجرد تجسيد كلي وظيفي مؤسسي للسياسة فحسب ، فيما يمكن أن نعتبر مفهوم السياسة على أنه أوسع نطاقاً من الدولة ، وفي الحقيقة فإن فكرة السياسة من الممكن ... أن تعرف بطرق متعددة ومتنوعة بما لا يتماشـــى مـــع فكرة الدولة ، فإن العديد من الانثروبولوجين والسوسيولوجين يمكن أن يطـــرحوا أن هناك شواهد متعددة على وجود مجتمعات سابقة للدولة ومجتمعات خالية من الدولة . وأن معظم العلماء متفقون على أن الدولة هي ظاهرة حديثة نسبياً في سجل الـــتاريخ الطويـــل للوجـــود الاجتماعي ، فإذا كانت هذه المجتمعات خاضعة لنوع من السلطة أو القواعد ، فإنه من الممكن الحديث عن وجود السياسة ولكن ليس الدولة (14).

واذا كـــان تعـــدد أشكال النظم السياسية وتنوع خصائصها واختلاف مسمياتها، مبعثاً للارتباك أو صعوبة الفهم ، فلا أحد يتحمل مسؤولية ذلك لأن اختلاف المجتمعات وتبايـــنها يضـــطرها أصلاً لإنتاج نماذج مختلفة من الأنظمة السياسية تناسبها وتتناسب معها ، حتى وإن كانـــت تستخدمهـــا لأهداف متماثلة. (15)

ومـــن بين الأشكال المختلفة للسلطة السياسية ، فإن الدولة تعود بنشأتها إلى التطورات الحضارية الكبرى في أوربا العصر الحديث ، وما نتج عنها من تحولات امتدت آثارها إلـــى كـــل عناصـــر الحياة الغربية ومستوياتها وأبعادها ، وهو ما بدأ منذ ق 15 ، ثم تسارعت وتائره خلال القرون اللاحقة ليبلغ ذروته مع ظهور نموذج الدولة القومية في

أوربـــا أوآخر ق 18 .حيث كانت أوروبا ومستعمراتها في تلك الحقبة بوتقة اجتماعية تفاعلت فيها وفي آن واحد شتى العوامل :

- السياسية : صراع السلطة المركزية مع الأمراء الاقطاعيين وأمراء الكنيسة
- الاقتصادية : صراع البرجوازية مع الاقطاع .
- الاجتماعـــية : صـــراع العامة مع سلطة الملوك المطلقة والمقدسة ، وسلطة الاقطاع والكنيسة .
- الفكرية : صراع الجديد مع القديم والعلم مع الموروث ، وعصر الأنوار والاصلاح الكنســـي ، ودعوات حقوق الإنسان والحريات الفردية والعامة، والأسس المدنية للقانون والســـلطة ، وفصل الدين عن السياسة ونظريات القومية السياسية وسيادة الأمة والسيادة الشعبية .

وكانـــت المحصلة الكلية لتفاعل هذه العوامل والصراعات التي أنتجتها ونتجت عنها ، هي ظهور "الدولة " كشكل مستحدث لممارسة السلطة السياسية وتنظيمها ، وفقا لـــتلك النـــتائج وبمـــا يســـتجيب لدواعيها ، الأمر الذي يعني مساهمة العديد من القوى الاجتماعية في إقامة هذه " الدولة "، قوى كانت كل منها تعمل من أجل أهداف ومقاصد تختلف عن أهداف القوى الاجتماعية الأخرى ومقاصدها .

فالارستقراطية كانت تبحث عن سلطة قادرة على ضمان حقوقها وأوضاعها المتفوقة ، وحمايتها من بعضها ومن المدن وبرجوازيتها المتنامية ، والبرجوازية كانت تبحث عن ســـلطة قـــادرة على دعم قدراتها المتنامية باستمرار ومساندتها فى صراعها مع السادة الارســـتقراطيين للتحرر من سيطرتهم الاقتصادية والسياسية . والعامة كانت تبحث عن ســـلطة قـــادرة علـــى حمايتها من الجميع بما في ذلك السلطة المطلقة للحكام والكنيسة والملـــوك أو الأمـــراء أو الحكام عموماً ، كانوا يبحثون عن سلطة قادرة على فرض إرادتهـــم علـــى الجمـــيع وفقـــاً لأسس شرعية مقبولة ، مما جعل بناء الدولة وسلطتها الجديدة، فرصة واعدة بالكسب للجميع في صورة منافع مادية أو معنوية، أو في صورة مواقع في إطار مؤسساتها تأتي معها بهذه المنافع كلها[16]

ولتســـتطيع السلطة الحاكمة تحقيق ذلك، كان لابد لها من امتلاك المقومات أو الشروط اللازمة له ، والتي كانت وبنفس القدر الخصائص التي ميزت الدولة عن باقي الأشكال التقليدية للسلطة السياسية والمتمثلة في :

1. استقلال البنى المؤسسية والهياكل التنظيمية للسلطة السياسية وانفصالها عن باقي البنى الاجتماعية ومؤسساتها وهياكلها .
2. استقلال الإنشطة الوظيفية للسلطة السياسية وانفصالها عن الإنشطة الوظيفية الاجتماعية الإخرى .
3. الطابع المؤسسي المجرد وغير الشخصي للسلطة ومناصبها .

وإذ دخلت أوروبا عصر نهضتها بالدولة ومع الدولة ، فقد كان من الطبيعي أن يصبح ابتكار الدولة، هو جوهر الحداثة الاوربية وسببها ونتيجتها في آن واحد ، سواء فهمنا الدولة على أنها السلطة السياسية التي تتم ممارستها على المجتمع وفي إطاره ، أم فهمناها على أنها المجتمع بأسره منظوراً إليه من زاوية تنظيمه السياسي الإجمالي ، أو فهمناها على أنها الدولة في مقابل الدولة كأشخاص للقانون الدولي يتفاعلون في إطار النظام الدولي . (17)

هذه الدولة التي حققت الحداثة الأوربية وتحققت من خلالها ، فعلت ذلك اساساً في سياق تفكيكها للعمليتين السياسية والاجتماعية وفصلها بينهما ، مما جعل من الوظيفة السياسية وظيفة مستقلة تتولاها هيئة مستقلة ومتخصصة حصرياً بمزاولتها.(18) وهذا هو الإنجاز الأهم في ذلك السياق، لأنه كان الأساس الذي قام عليه اختلاف الدولة وتميزها عن الأشكال التقليدية السابقة للسلطة السياسية ، التي لم تعرف من قبل لا استقلال السياسي عن الاجتماعي ولا التخصص الوظيفي السياسي،وهو ما يعني أن أشكال السلطة تلك كانت تنظيما اجتماعيا بقدر ما هي تنظيم سياسي وبطريقة مباشرة ، و لم يكن فيها سياسة ولا دولة بمعني ضيق ومستقل (19) .وبذلك فقد أصبح من أبرز خصائص الدولة ومميزاتها ، الاعتراف باستقلال النطاقين / المدنيين الاجتماعي والسياسي عن بعضها علي المستويين الوجوديين المؤسسي والوظيفي ، مع الإقرار باستحالة افتراقهما وحتمية تعايشهما وتفاعلهما وتكامل أدوارهما .

ثانياً: المجتمع المدنى :

إن استقلال النظامين السياسي والاجتماعي وتخصصهما الوظيفي كأساس للشكل الجديد للسلطة السياسية (الدولة) ، قد مهد أيضاً لظهور مفهوم جديد هو " المجتمع المدني " بوصفه مقابلاً في إطار الدولة ومكافئاً للسلطة السياسية الحاكمة، وليكون ركناً آخر إلى جانب السلطة السياسية في بنية المفهوم الكلي الذي يحتويهما " الدولة " . وبذلك يكون استقلال أحدهما وانفصاله عن الآخر شرطاً لاستقلال الثاني وانفصاله عنه، وهو ما حدث بصورة متداخلة كلياً في إطار تجربة بناء الدولة والحداثة في الغرب إلى الحد الذي يتعذر معه تعيين أيهما أسبق استقلالا وانفصالا عن نظيره مما جعل تعريف أحدهما وتعيين حدوده مدخلا لتعريف الثاني وتعيين حدوده .

وهكـذا فـإن تعـريف السلطة السياسية من حيث هي " المؤسسات والهياكل والآليات المختصـة بالاحتكار الشرعي قانونيا واجتماعيا . لسلطة ممارسة وظائف الحكم وحق إدارة الشـؤون العامة للمجتمع وضبط علاقاته وتفاعلاته الاجتماعية وتوجيهها داخلياً " سـيترتب علـيه تعـريف " المجـتمع المدني " بأنه " المؤسسات والهياكل الاجتماعية المسـتقلة وجوديـاً ووظيفياً عن مؤسسات السلطة السياسية وهياكلها ، والعاملة خارج نطاقها لحماية مصالح أعضائها وتحقيق أهدافهم " . وحيث أن ظهور " المجتمع المدني" وتحديـد مؤسسـاته ونطـاق اختصاصه، قد ارتبط من جهه بمقدمات الحداثة الأوربية ونـتائجها التـي تلازمت فيها عمليتا هدم بنية المجتمع القديم وتفكيك مؤسساته وتداعي أسسه، مثلما ارتبط من جهه ثانية ببناء المجتمع الجديد وإقامة مؤسساته وإرساء أسسه. فقـد تأثـر مفهوم " المجتمع المدني " بهذه العمليات من جوانب مختلفة ، وكانت إحدى نـتائج ذلـك حصـوله علـى صياغته الاصطلاحية اللغوية من تمييزه عن المجتمعين "السياسـي والدينـي" ليصبح دالاً على معنى الوجود الاجتماعي الخالص (المجتمعي لا السياسـي، الدنـيوي لا الديني ، المدني لا العسكري) . مثلما انه حصل على مؤسساته وأسسـه القيمـية الفكـرية ، من حلوله محل المجتمع التقليدي القديم القائم على النظام الاقطاعي والذي حل محله المجتمع الجديد "المدني " القائم على النظام الرأسمالي .

إن تغير القوى الطبقية الاجتماعية الفاعلة وتراتباتها وأدوارها ، استدعى تغيراً موازيـاً في الانساق القيمية والفكرية السائدة ، التي كان لابد من أن تستبدل بها وتحل محلهـا ، انسـاق جديـدة تعبر عن مصالح النظام الاجتماعي الطبقي الجديد وأهدافه ، وتستجيب لتطلعاته ومتطلباته. فكان أن ظهرت في هذا السياق قيم الليبرالية والفردية، والحقوق والحريات الإنسانية الأساسية ، ونظريات المصدر الشعبي الاجتماعي للسلطة، ودولـة القـانون ، والفصـل بيـن السلطات ، والعقد الاجتماعي، والإرادة الشعبية ، والمشـاركة المجتمعـية فـي العملـية السياسـية ، وفقا لمبادي الحرية ، والمساواة، والمواطنة، والتعددية السياسية، والتداول السلمي الدوري للسلطة .

وبذلـك تأكد ظهور "المجتمع المدني " واتساع نطاقه إلى ما هو أبعد من حدود المعنـي الوجـودي الوظيفـي ، ليصبح دالا أيضا على إطار مفاهيمي يتضمن القيم والأفكـار الجديـدة التي تعبر عنه وتستجيب لضرورات استمراره ونشاطه في مقابل السلطة السياسية ذات التركيبة الدولتية وبموازاتها .

وقـد تجسدت هذه التحولات الاجتماعية والفكرية في الصياغة الجديدة لعلاقة المجتمع المدني بالسلطة السياسية وفقا للقيم والأفكار الجديدة، تلك العلاقة القائمة على :

1. استقلال السياسي عن الاجتماعي / المدني وتمايزهما وظيفيا ومؤسسيا.
2. تكامل السياسي والاجتماعي / المدني وتعايشهما تفاعلياً .
3. الاختيار المجتمعي للسياسي على مستوى الأفكار والسياسات والأشخاص ، وحقه في مراقبته ومحاسبته وتغييره سلمياً وشرعياً ودورياً .
4. مسؤولية السياسي عن تجسيد إرادة المجتمع وضمان مصالحه وتحقيق أهدافه. (20)

ولم يكن إنجاز ذلك أو الوصول اليه بالهين ولا اليسير ، لأن السلطة أية سلطة ، لا يمكن أن تسمح بخلق من ينافسها أو بوضع حدود على صلاحيتها وسلطاتها ، فهذا مما لا يتفق مع أي من المنطقين الفردي والاجتماعي للحياة الإنسانية ، لذلك فإن تعقيدا وتقنيا جديدين فرضا نفسيهما على علاقة السلطة السياسية بالمجتمع المدني في أوروبا الحديثة ، مما أسس لظهور نوع جديد من أنظمة الحكم فيها ، بعيدا عن أشكال السلطة السياسية المقدسة والمطلقة التي كانت تعرفها من قبل .الأمر الذي تطلب تحقيقه جهوداً وتضحيات كبرى من المجتمع المدني ، ساهمت في تأسيس الشكل السلطوي الجديد وفرضه على معارضيه ، بقدر ما قيدت هذا الشكل السلطوي وحصرت سلطاته وحددت اختصاصاته ، منعا لنموه استبداديا ، من جديد ، بما يتعارض تماما مع الاتجاه للعام للتحولات الجارية في كل جوانب الحياة . فبدت صورة العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع المدني ولوقت طويل اقرب ما تكون إلي " اللعبة الصفرية " التي لا يربح أحد أطرافها إلا ما يحسره الطرف الآخر .وكان ذلك أمرا طبيعيا ومنطقيا لأن السلطة المطلقة وكما يقول جون لوك (لا تتفق مع طبيعة المجتمع المدني ، فهي ليست شكلا من أشكال الحكم المدني قط). (21)

وبفعل الصراعات المتكررة بين السلطة السياسية والمجتمع المدني لينتزع كل منهما من الآخر أكبر قدر ممكن من المكاسب والحقوق ، فقد استقرت العلاقة بينهما في النهاية على مجموعة من المبادئ والقواعد والتشريعات ، التي اكتسبت تلك من العلاقة خلالها شرعية قانونية مؤسسية ،إلى جانب شرعيتها الاجتماعية المدنية ، مما سمح لها بالاستقرار والتواصل عبر الزمان والمكان و هي محمية من انتهاكات الطرفين ومحاولاتهما لاختراقهما .

وتمثلت تلك المبادئ والقواعد والتشريعات في :

- ميثاق التعاقدي بين متساويين .
- تكافؤ الحقوق والواجبات .
- تكامل الوظائف والأدوار .

فـــتم بذلـــك ضمان التوازن بين هذين الطرفين وتقليص احتمالات تعديل ميزان القوى بيـــنهما لصالح طرف على حساب الآخر ، ليصبح أساس " الدولة " وقاعدة العلاقة بين ركنـــيها " السلطة السياسية والمجتمع المدني " هو الفصل بين السلطة العامة والحريات الخاصة ، وليس الفصل بين المجتمع والسياسة لأنهما لا ينفصلان.

بذلك تجسدت الدولة، وهي كما سبق القول جوهر الحداثة الأوربية ومقدمتها ونتيجتها [22] ، في ثلاثة عناصر تكوينية :

1 – السلطة السياسية .

2– المجتمع المدني .

3 – مبادئ التفاعل بينهما و ضوابطه وآلياته .

والعنصـــر الأخير هو ما أصبح يعرف باسم " النظام الديمقراطي " وجوهره المشاركة الشـــعبية في العملية السياسية ، لتتخذ الدولة ونظام التفاعل فيها شكل مثلث متساوي الأضـــلاع قاعدته هي الديمقراطية / المشاركة السياسية الشعبية، التي يقوم عليها وجود السلطة السياسية والمجتمع المدني وتعايشهما وتفاعلاتهما، كضلعين متقابلين ومتكافئين فـــي هـــذا المثلـــث ، ليكون المجتمع المدني هو صانع الديمقراطية في الغرب الحديث ونتاجها مثلما أن الديمقراطية هي قاعدة علاقته بالسلطة وأساس تفاعلهما .

هـــذا الوجـــود السياسي الاجتماعي المؤسسي القانوني (الدولة) ، استمد قوته وقدرته علـــى الاستمرار من عناصر الشرعية الثلاثة التي يوفرها له تكوينه ونوعية علاقات التفاعل بين عناصره والمبادئ والآليات المنظمة لها ،وهي الشرعية الدستورية القانونية التـــي توفرها التشريعات المعلنة والمقبولة اجتماعيا وسياسيا ، والشرعية التمثيلية التي يوفـــرها تجســـيد الدولة وسلطتها السياسية لإرادة المجتمع المدني وأهدافه ومصالحه، والشـــرعية الانجازيـــة التي توفرها مسوؤلية الدولة وسلطتها السياسية على العمل من أجـــل تحقـــيق أهـــداف المجـــتمع المدنـــي وحماية مصالحه وإنجاز رهاناته الحاضرة والمستقبلية .

ثالثاً : الديمقراطية :

اذا كانـــت قـــوى المجـــتمع المدنـــي في صورها الأولية البسيطة أو الثانوية المركـــبة، وبالاشتراك مع السلطة السياسية أحياناً، وفي مواجهتها وأثناء الصراع معها فـــي أحيان أخرى . قد ساهمت في اعادة تشكيل بنية هذه السلطة وخصائصها وإرساء قواعـــد جديـــدة لتعايشـــهما وتفاعلهما ، لتكون محصلة ذلك ظهور " الدولة " بمفهومها وتركيـــبها المميزيـــن ، وبوصفها كيانا كليا يجتمع في إطاره ركنا " السلطة السياسية و المجـــتمع المدني " في علاقة متكافئة بين مستقلين ومتساويين .فقد اقتضي ذلك وتطلب مـــن القوى المجتمعية صاحبة المصلحة الأولى والمباشرة في تحقيقه ، إنتاج وترسيخ

إطـــار عـــام مـــن المبادئ والآليات والمؤسسات ، تقوم عليه تلك العلاقة وتشتغل من خلالـــه، ضماناً لاستمرار الدور الاجتماعي في العملية السياسية من جهة ، ولمنع عودة الســـلطة السياســـية إلـــى طبيعتها التعسفية الاستبدادية المطلقة من جهة ثانية ، ومن ثم مصـــادرتها لمكاســـب المجـــتمع المدنـــي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية المتحققة في إطار هذه " الدولة " وبواسطتها .

ولأن الأســـاس الذي تقوم عليـــه هـــذه المبادئ والآليات والمؤسسات هـــو أن المجـــتمع / الشـــعب أو الأمـــة ، هـــو مصدر كل السلطات وصاحب الحق الوحيد في ممارســـة وظائف الحكم ومسؤولياته ، مباشرة أو من خلال ممثليه . فقد اكتسب البناء السلطوي الجديد " الدولة الغربية "مفهوما وطابعا شعبيين جعلا منه "حكماً شعبياً "، وهو مـــا سمح باستعادة الوصف الكلاسيكي الإغريقي (الديمقراطية) لتسمية هذا النوع مـــن أنـــواع الحكم ، الذي تحتشد فيـــه مجموعـــة المبادئ والآليـــات والمؤسســـــات التي يتجســـد مـــن خلالها حكم الشـــعب . ولتصبح (الديمقراطية) منذ ذلك الوقت ، الركن الثالـــث مـــن أركـــان مثلث الدولة الغربية ، وهو الركن القاعدي فيها الذي يقوم عليه ركناها الآخران " السلطة السياسية والمجتمع المدني " ومنه يستمدان شروط وجودهما واشتغالهما وقوانين تفاعلهما.

ولعـــل فـــي وصـــف أرسطو لسمات الديمقراطية ، أساسا مناسبا لفهم طبيعة العلاقـــة بيـــنها وبيـــن الركنيـــن الآخرين للدولة " السلطة والمجتمع " حيث يعلن أن " الســـمتين المميزتين للديمقراطية هما سيادة الأكثرية والحرية ، المساواة هي الحق العام وهذه المساواة هي بالضبط أن إرادة الأكثرية هي السائدة " . (23)

ولأن هـــذه الســـمات هي بنفس القدر وذات المنظور ، سمات " الدولة " كشكل تنظيمي مؤسســـي جديـــد لضـــبط العلاقة بين " السلطة السياسية والمجتمع المدني " ، فستكون الديمقراطـــية بذلـــك الخاصية المميزة للدولة وقاعدة أو قانون ضبط العلاقة بين ركنيها الآخريـــن ، ممـــا يسمح ، إن لم نقل يفرض ، إضافتها ركناً ثالثاً لهما، وتقديمها على ركن الإقليم الذي يمكن تضمينه أصلا في مفهومي السلطة السياسية أو المجتمع المدني. وبذلك يكون وجود هذه السمات أو غيابها ، دليلا على وجود الديمقراطية أو غيابها، أو بعبارة أخرى دليلا على أن موضوع بحثنـــا أو ملاحظتنـــا يتمتـــع بخصائـــص الدولة وشروطها أو أنه يفتقر اليها .

ويـــتجلى الارتباط العميق والأكيد بين الديمقراطية والسلطة السياسية والمجتمع المدني ، في اشتراكهم في المبادئ الأساسية التي يقوم عليها كل منهم ويعمل وفقها كل منهم ، وهي :

- المساواة– المواطنة– الحريات والحقوق الإنسانية الأساسية .
- الشرعية القانونية والاجتماعية للسلطة السياسية – تعدد السلطات والفصل بينها.
- التداول السلمي والدوري للسلطة .

وبحكم طبيعة الديمقراطية ونوعية خصائصها ومبادئها ، فقد اضطلعت بوظيفة تأسيس علاقة السلطة السياسية بالمجتمع المدني على قواعد التوازن والتكافؤ والحقوق والواجبات المتقابلة . وترتب على ذلك اكتسابها طابعاً مركباً ، مما أهلها لأن تكون المنطلق والأسلوب والأداة لتنظيم العمليتين السياسية والاجتماعية ، وإنجاز وظائفهما وتحقيق أهدافهما ، كل ضمن دائرة اختصاصها ومسؤولياتها. واذ امتدت مفاهيم الديمقراطية ومبادئها لتصل إلى كل أوجه الحياة وعناصرها، فقد ازدادت أهميتها و تأكدت ضرورتها لكل القوى والفئات الاجتماعية ، حتى غدت مشروع الخلاص الأول لها ورهان حياتها الأهم .

ولان الديمقراطية ليست نفياً للسلطة ولا إثباتاً للفوضى ، بل تعييناً لحدود الفضاءات السياسية والاجتماعية و تشخيصاً لنظامي الحقوق والواجبات المتقابلة والمتكافئة لهما ، فقد بات مضمونها مزدوجا ، يقوم على استخدام مبادئها وآلياتها ومؤسساتها لتحقيق التوازن بين شرطي (الحرية والنظام) ضمن هذين الفضائين ، سواء في حال استقلالهما أم في حال تعايشهما وتفاعلهما.

وعلى هذا الأساس ، فإن غياب الديمقراطية كقاعدة لتنظيم علاقات السلطة والمجتمع وتفاعلاتهما ، سيترتب عليه غياب مقابل لأسس الحرية والنظام وقواعد الحقوق والواجبات ضمن هذين المدنيين ، ومن ثم الوقوع إما في مأزق الفوضى او في مستنقع الاستبداد ، وكلاهما نهاية لوجود الدولة ، وعوداً للسلطة غير محمود الى الأشكال التقليدية السابقة للسلطة السياسية ، لأن النزوع الاجتماعي لمزيد من الحقوق و الحريات القائم على تقليص حدود السلطة، يقابله نزوع سلطوي لمزيد من المسؤوليات والصلاحيات وتوسيع حدود السلطة. (24)

إلا أن وحدة الثوابت الديمقراطية ، لم تجعل منها حالة واحدة ، لأنها لم تولد أصلاً على هذا الحال ، ولا كانت كما نعرفها اليوم . فقد مرت الديمقراطية بتطورات وتغيرات عديدة ومتلاحقة ، فحذفت بعض عناصرها وعدلت بعضها وأضيف إليها غيرها . لذلك تتعدد أشكالها وتتنوع صيغ تطبيقها وآليات عملها ، بتعدد المجتمعات التي أنتجتها وطورتها ، وتنوع ظروفها ومجريات أحداثها ، وهو ما يعني إمكانية استنباط أشكال جديدة للديمقراطية وصيغ مستحدثة لها على مستوى التطبيقات وآليات العمل وأساليبه، بما تتناسب والخصوصيات المجتمعية تاريخيا وقيميا وحضاريا ،وبما تنعكس في صور مختلفة للعلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع في البلدان خارج النطاق الحضاري الغربي ، والمنطلقة اجتماعيا إلى أقرب صورة ممكنة للنموذج

الديمقراطي الغربي، بوصفه النموذج الذي أتاح لمجتمعاته أفضل فرص الحياة وأكثرها إيجابية ، وان كان الجزء الأكبر من تلك الفرص قد توفر على حساب فرص الحياة ومقوماتها للشعوب غير الأوربية .

وبذلك تكون الديمقراطية كمبادئ وآليات لتنظيم العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع المدني ، قابلة للتكيف والصياغة باشكال تتجاوز نموذجها الغربي بفعل تطور أساليب الحياة الاجتماعية وتغير ظروفها وتعقد مشكلاتها وتحسن فرصها وإمكاناتها ، مع ارتهان ذلك بالإرادة المشتركة والمتفاعلة لطرفي هذه العلاقة ، ومدى قدرتهما على استيعاب ضرورات قيامها على قاعدتي التوازن والتكافؤ من جهة ، والحقوق والواجبات المتقابلة والمتساوية من جهة ثانية ، كشرط لازم لاستقرار هذه العلاقة واستمراريتها الإيجابية تحقيقا للمصالح والأهداف الخاصة والمشتركة لإطرافها.

الدولة في النموذج العربي

أولاً : السلطة السياسية :

اذا كانت "الدولة" مفهوما وتطبيقا ، وكما سبق عرضه ،نتاجاً غربياً حديثاً، فإنها تمثل في البيئة العربية ، نتاجاً فرعياً تابعاً للسياسات الرأسمالية الأوربية وتطورها الاستعماري الإمبريالي الذي دفع بها خارج نطاقها الجغرافي بقصد احتلال أقاليم جديدة لاستعمارها واستغلال ثرواتها ، وكان الإقليم العربي في الجزء الأكبر منه موضوعاً للصور المباشرة لهذا الاحتلال ، بينما خضع المتبقي منه للصور والآليات الاستعمارية غير المباشرة .

وتسهيلا لمهمات النهب الاستعماري للأقاليم الخاضعة ، بما فيما الأقاليم العربية ، فقد عمدت الدول الأوربية إلى بناء هياكل السلطة السياسية ومؤسساتها في هذه الأقاليم اعتمادا على النموذج الغربي ، لأسباب لعل أهمها قدرته على الاستجابة لمتطلبات العمل والانسجام مع أنظمة الحكم والإدارة في تلك الدول، ومعرفتها التفصيلية بخصائصه وقدراته وأساليب تحريكه وإعادة تشكيله والحصول منه على أفضل الخدمات، ولانه يسمح لها بفرصة مناسبة لتأكيد مزاعمها القائلة بتخلف الأقاليم الخاضعة لسيطرتها، و حاجتها إلى المساعدة الغربية لتطويرها وتحديثها ، وهو ما يتحقق فعليا من خلال تأسيس الأنظمة السياسية والإدارية فيها على النمط الغربي . (25)

إلا أن إنشاء الأنظمة السياسية ذات البنية والطبيعة الأوربية بهياكلها ومؤسساتها الجديدة في الأقاليم غير الأوربية ، كان عملاً شكلياً ، اذ لم يصاحبه أو يترتب عليه أي تغيير في بنيتها الاجتماعية وخارج نطاق تشكيلاتها القانونية والإدارية. فنتجت عن ذلك ظاهرتان :

الاولـــى: اختلال سياقات التطور وتفاوت مستوياته ومنجزاته بين المؤسسات السياسية والاجتماعـــية فـــي البلدان العربية ،مما منع تطور علاقاتها نحو التعايش والتكامل في ظروف مماثلة لما حدث في الغرب .

الثانـــية : تنامـــي قدرات المؤسسات السياسية وتزايد احتكارها لمصادر القوة والتأثير الماديـــة والمعنوية ، على حساب قدرات المؤسسات الاجتماعية ، مما سمح للمؤسسات السياســـية بالـــتدخل المباشـــر فـــي اتجاهات النمو الاجتماعي، وساعدها على تشكيلها وصياغة عناصرها بما يتناسب ومصالح السلطة السياسية وأهدافها ، التي تراوحت بين التعبـــير عن المصالح الاستعمارية المتروبولية الغربية في المراحل الأولى ، والتعبير لاحقا عن مصالح النخب المحلية المدنية والعسكرية الحاكمة .

ونتـــيجة لذلك فقد اضمحلت تدريجياً ، وبشكل كلي تقريباً، الفرص القليلة المتاحة للنمو المستقل للمجتمعات العربية او تطورها كقوة موازية لقوة السلطة الحاكمة ومكافئة لها ، لتصبح هذه المجتمعات عاجزة تماما عن فرض إرادتها على السلطة بما يضمن تحقيق الشـــروط التـــي تحققـــت مـــن قـــبل في الغرب ، من حيث استقلال المدنيين السياسي والاجتماعي و تخصصهما الوظيفي و تساويهما الحقوقي واشتراط قيام علاقات التفاعل بيـــنهما على قاعدة الديمقراطية ، وكان ذلك سببا ونتيجة في آن واحد لغياب ركنين من أركـــان مثلث الدولة الغربية في الواقع العربي هما (المجتمع المدني والديمقراطية) .

وبـــبقاء الســـلطة السياسية كمركز وحيد في أركان مثلث الدولة في الحالة العربية، فقد أتيحـــت لها فرصة النمو والتطور بشكل غير طبيعي ولا متوازن ، لتصبح هذه السلطة المحـــتكر الوحـــيد لكـــل مصادر القوة وحقوق استخدامها وحريات التصرف بها، في ظروف غياب القوى الاجتماعية العربية القادرة على المشاركة في اقامة هذه السلطة أو فرض إرادتها عليها لتقييدها وتعيين اختصاصاتها ومسؤولياتها . (26)

ســـاعد على ترسيخ هذه السلبيات وتعميقها، اندماج البلدان العربية في النظام الرأسمالي العالمـــي كمنـــتج أساسي للمواد الخام ، مما وفر للقوى الحاكمة في هذه البلدان، موارد مالـــية كبـــيرة جعلـــتها أكـــثر قـــدرة على النمو والتطور المستقل عن أدوار المجتمع ومشـــاركته فـــي العملـــية السياســـية ، وسمح لها باستخدام تلك الموارد لزيادة قوتها وتمركـــزها مـــن جهـــة، و لتحســـين بعض شروط الحياة ومظاهرها وكسب الفئات الاجتماعـــية المســـتفيدة مـــن ذلك من جهة ثانية ، والتأثير من جهة ثالثة في اتجاهات التطور الاجتماعي وصياغتها بما يخدم مصالح تلك القوى ويلائم سياساتها وأهدافها .

إلا أن الأنظمـــة السياسية العربية فشلت في الاستمرار في ذلك النهج لإسباب متنوعة، بعضـــها مرتبط بها وبعضها الآخر خاص بالظروف والتحولات السياسية والاقتصادية الدولـــية ، وثالثها خاص بتنامي الحاجات والمطالب الاجتماعية وعدم إمكانية الاستجابة لهـــا وفقا للسياقات المعمول بها في المراحل السابقة . كما فشلت تلك الأنظمة في تنفيذ الوعـــود الكبيرة التي أطلقتها حول التحديث أو التحرر أو تحسين ظروف مجتمعاتها أو

تحريـــر فلســـطين أو إقامـــة الوحدة العربية ، ففقدت بذلك آخر مصادر شرعيتها وهى (الشرعية الإنجازية) ، بعد ان فقدت من قبل مصدري شرعيتهما الآخرين (الشرعية الدستورية القانونية والتمثيلية الشعبية) ، فلا هي حققت ما وعدت به دساتيرها من قيم العدالـــة والمســـاواة واحـــترام حقـــوق الإنسان والمواطنة ، ولا هي عبرت عن إرادة مجـــتمعاتها ، ولا هـــي أنجزت لها أهدافها أو ما وعدتها به من منجزات اقتصادية أو اجتماعـــية أو سياســـية ، لتواجه جراء ذلك أزمة الفقدان الكامل لشرعيتها وضرورات استمرارها ، التي أصبحت في ظل هذه الظروف أزمة متسعة ومركبة تتعلق بالدولة مثلما بالسلطة .

هكـــذا أصـــبحت الأنظمة السياسية العربية ، غير قابلة للتصنيف كدول ، من الناحيتيـــن المفاهيمـــية الـــنظرية والواقعية العملية ، لافتقارها إلى شروط هذا المفهوم وأسســـه المـــتعلقة بالاســـتقلال البنـــيوي والوظيفـــي للمؤسسات والأنشطة الاجتماعية والسياســـية، والطبيعة المؤسسية غير المشخصنة للسلطة السياسية ووظائفها ، مثلما هو الأمـــر فـــي الغرب . ولافتقارها إلى شرعية الوجود والاستمرار كسلطة سياسية بفعل معاناتها من جملة أزمات عجزت عن حلها وإيجاد معالجات لها وتشمل أزمات " الهوية والشـــرعية والمشـــاركة والاندماج والتغلغل والتوزيع " مما أضعف قدرتها على الفعل دون اللجوء إلى الاستخدام المفرط لمصادر قوتها المادية ووسائلها القسرية . (27)

وازداد الأمـــر ســـوءاً بعد أن اتسعت سلطة هذه الأنظمة وتركزت فيها مصادر القسر والإرغـــام وامـــتدت أدوارها واتسع نطاق تدخلها في الحياة الاجتماعية ليصل إلى حد الـــتدخل فـــي تفاصيل الحياة الشخصية ، جامعة في يدها كل الخيوط المحركة، لتصبح هـــيكلاً مؤسســـيا ســـلطويا، شموليا ومستبدا في علاقته بمجتمعه ، بقدر ما هو منقطع العلاقة به ومعزول عنه .

وهـــذا ماعبر عنه أحد الباحثين العرب حين وصف حال الأنظمة العربية بأنها "ضيعت مضمون الدولة الحديثة واستبدلته بمضامين الدولة السلطانية أو العصبوية (طائفيـــة أو قبلـــية أو حزبية) وتقاليدها وخصائصها الازلية " .(28) حتى أصبح استخدام مصطلح الدولـــة لوصـــف هذه الأنظمة ، مجرد استخدام لغوي مجازي، يخلو من أي مضمون واقعي حقيقي .

ولعـــل أسوأ ما وصلت إليه أحوال الأنظمة السياسية العربية الحديثة وسياساتها الراهنة من نتائج، هو تعارض قيمها و مبادئها وأهدافها ، مع قيم مجتمعاتها ومبادئها وأهدافها " ممـــا جعـــل قطاعـــات واسعة من المواطنين ترى فيما سبق من حكم أجنبي أو تقليدي قديم،علـــى ســـيئاته، أفضـــل مما ارتدت اليه تحت أنظمتها الوطنية او الشعبية " . (29)

الأمـــر الـــذي زاده سوءاً الطابع الوراثي الذي اكتسبته الأنظمة " الثورية " العربية مع بدايـــات القـــرن الحـــادي والعشـــرين والذي بات يؤذن بظهور نموذج جديد للأنظمة السياســـية، يمكـــن تســـميته " بالملكيات الثورية " أو إن شئت " الجمهوريات الملكية

الثورية " على الرغم مما ينطوي عليه هذا الوصف من تناقض يثير السخرية والمرارة ولكن هذه ليست إلا سخرية الواقع ومرارة أحداثه .

ومما يمنح هذه الوقائع والأفكار قدراً مقبولاً من الموضوعية والمصداقية، هو عـدم اقتصـار مظاهر الأزمة السياسية العربية التي تؤشرها وتحدد مقدماتها ونتائجها على نظام عربي دون آخر، اذ هي في واقع الأمر ظاهرة عامة و مشتركة بين مختلف الأنظمـة العربـية بل وبين القوى السياسية العربية، خارج السلطة أو المعارضة لها . وان ملامح هذه الأزمة ومظاهرها لم تتغير حتى في الحالات التي تغيرت فيها الأنظمة والقـوى والأحزاب الحاكمة فيها ، مما يعني ان جذورها كامنة في بنية الواقع السياسي العربي وقيمه وقواعد العمل فيه . (30)

وعلـى أساس مما تقدم يمكن القول بافتقار النظم السياسية العربية لمشروعية التأسـيس أصـلاً ، ومعاناتهـا من جملة مظاهر سلبية لاحقة حددها أحد الباحثين في كونها: (31)

- أنظمـة انتقالـية غـير مستقرة ومفتقرة الى نموذج مرجح لاقامة سلطتها السياسية ومؤسساتها
- أنظمـة تابعة للقوى الأجنبية وخاضعة لسياساتها وبرامجها بصور متنوعة ومتدرجة من التبعية المباشرة وغير المباشرة .
- أنظمة تسلطية تحتكر السلطة والثروة والقوة وتمنع التعددية السياسية وتنتهك الحقوق والحريات السياسية والاجتماعية لمجتمعاتها .
- أنظمـة محـدودة الفاعلـية تعـثرت في إنجاز مشاريعها وتحقيق رهاناتها الوطنية والقومية على حد سواء .
- أنظمـة غـير شرعية تفتقر إلى الرضا والقبول المجتمعين مما جعلها انظمة تعسفية مستبدة .

ثانيـاً : المجتمـع المدنـي :

يعـد مفهوم " المجتمع المدني" من المفاهيم الحديثة الوافدة إلى المجتمع العربي وخطاباته الفكرية في مدى زمني لايتجاوز الثلث الأخيرمن القرن العشرين.

وعلى الرغم من حداثة هذا المفهوم ، وعدم الاتفاق علىٰ عناصره وشروطه في البيئيين العربيتين الثقافية والسياسية ، ومقاربته فيهما باشكال غير مباشرة وغير مستقلة، ومن خلال المقاربات الغربية الكلاسيكية والحديثة له . فقد بات (المجتمع المدني) ومفهومه وتجسـيداته، بؤرة الاهتمام العربي ومادته الأساسية، وأحد أوسع المفاهيم حضوراً في خطاباتـه المعاصرة وبأشكال تراوحت بين المعالجـة الأكاديمية المنهجية، والدعوات السياسـية التبشـيرية، والمقـالات الصحفية ... الخ في سياقات قد تتبنى هذا المفهوم وتدعو إليه ، أو تعارضه وتحرض عليه .

ويعـــود انتشـــار مفهـــوم (المجتمع المدني) ورواجه ، إلى تحوله إلى حامل فكـــري بديل حل لدى الكثيرين محل حواملهم العقائدية السابقة القومية أو الأشتراكية أو الشـــيوعية أو الليبرالـــية أو الدينـــية، ليصبح بديلاً لتلك الحوامل التي فقدت جدواها ومصـــداقيتها عندهم أو عند غيرهم، مما أحوجهم لإدماجها في الحامل الفكري الجديد ، لإكسابها طابعاً عصرياً جديداً يسمح بتمريرها في الأجواء الثقافية والسياسية التي قد لا تستسيغ أشكالها أو حواملها التقليدية السابقة .

واذا كـــان هـــذا مفهـــوم (المجـــتمع المدني) دالا في المنظور الغربي على المؤسســـات المجتمعية المدنية غير الحكومية خارج نطاق المجتمع السياسي ومؤسساته السلطوية، والتي تتميز بطابعها الإرادي التطوعي ، وتشكيلاتها التنظيمية الاصطناعية، والانـــتماء الشخصـــي والمباشر إليها ، ونشاطاتها الجماعية الغائية ، مثل (الأحزاب ، الـــنقابات ، الجميعات الاجتماعية والثقافية ، المؤسسات التعليمية ، المؤسسات الدينية ، المؤسســـات الإعلامية) والعاملة لتحقيق أهداف متباينة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ومهنية . فهي إذاً مؤسسات اجتماعية اصطناعية تنظيمية، يقيمها أفراد المجتمع إراديـــاً، وينـــتمون إلـــيها بشكل شخصي ومباشر، بقصد استخدامها للتعبير عن آرائهم ومواقفهم ومصالحهم وحمايتها وتحقيق متطلباتها .

فـــإن غياب المقابل العربي لمثل هذه المؤسسات ، أو وجودها فيه ولكن بإشكال وأدوار تخـــتلف عـــن أشكال مؤسسات المجتمع المدني وأدوارها في الغرب . فإن ذلك يطرح علـــى الفكـــر العربي التعويض عن ذلك الاختلاف ، إما بتوسيع مفهوم المجتمع المدني ليشـــمل أيضـــاً المؤسســـات التقليدية الطبيعية مثل (القبيلة / الجماعة الدينية) بسبب الحضـــور الواســـع والمؤثـــر لهذه المؤسسات وقيمها وأدوارها في الحياة العربية ، أو تعديـــل المفهـــوم لإعطائه مضموناً جديداً يتناسب مع اشكال الموسسات المدنية العربية ويســـمح بإدراجهـــا مع الأشكال التنظيمية المؤسسية الحديثة في نطاق واحد . لتصبح المؤسســـات التقليدية قابلة للتموضع في إطار المفهوم الجديـــد وقابلـــة للاشتغـــال فيه ومعه ، بحكم افتقارها الأولى للوعي السياسي اللازم لذلك [32] .

إن افـــتراض الاقـــتران بيـــن ركن (المجتمع المدني) وتكويناته من جهة ، ومفهـــوم الدولـــة وأركانها الأخرى (السلطة السياسية والديمقراطية) من جهة ثانية ، يترتـــب علـــيه افتراض مقابل ومضاد ، يفيد بأن غياب هذا الركن سيترتب عليه غياب شـــرط أساسي من شروط الدولة وأركانها ، ومن ثم غياب الدولة كمفهوم كلي ، مثلما أن غياب الدولة يعني غياب (المجتمع المدني) [33] .

ووفقـــاً للـــتجربة الاجتماعـــية السياسية العربية الحديثة والمعاصرة ، فإن أنظمة الحكم العربـــية التـــي تأسســـت في ظروف غياب مؤسسات المجتمع المدني ومشاركتها في تأسيســـها ، بقيت مجرد أنظمة حكم ، ولم يقدر لها بفعل غياب الشروط اللازمة لذلك، أن تتحول إلى دولة .

ولأن احـــتمالات حـــدوث هذا التحول المرتبط بوجود المجتمع المدني وفاعليته، تعني فقدان السلطة لجزء كبير من وظائفها واختصاصاتها ، وتقييدها والحد من مسؤولياتها، التـــي ستعود في هذه الحالة إلى المجتمع المدني ، ليصبح شريكاً مكافئاً للسلطة، ورقيباً علـــيها، وقـــيداً على سلطاتها . فقد حرصت الأنظمة العربية على الإفادة القصوى من ســـلطاتها وقدراتها المادية والمعنوية وتغلغلها الشامل في كل مرافق الحياة وتحكمها في كـــل مفاصـــلها ، لـــتوجه جزءاً أساسياً من أهدافها وسياساتها وقدراتها إلى المؤسسات الاجتماعـــية ، التقليدية منها والحديثة على السواء (قبائل ، طوائف، أحزاب ، نقابات ، جمعـــيات... الـــخ) ، بقصـــد إخضاعها وتطويعها ، فإن تعذر تحقيق ذلك عمدت إلى الغائهـــا كلـــياً وتفكيكها ، أو إقامة بدائل سلطوية لها . فقضت بذلك على فرصة تكوين مؤسسات مجتمعية مدنية قادرة على المشاركة في العملية السياسية ، بعد أن سبقت إلى القضـــاء علـــى الفرص والاحتمالات الأخرى السياسية الحزبية والبرلمانية والإعلامية لمـــثل هـــذه المشـــاركة ، أو جعلـــتها مشاركة صورية خالية من كل مضمون حقيقي حي[34].

وقـــد اتخـــذت الإســـتراتيجيات السياسية العربية ثلاثة مسارات للسيطرة على المجتمع المدني العربي ومؤسساته :

1 .القضـــاء علـــى المعارضـــة السياسية أو السيطرة عليها واحتوائها أو إحلال بدائل سلطوية محلها.

2. القضـــاء علـــى المؤسســـات الإجتماعية المستقلة أو السيطرة عليها واحتوائها أو إحلال بدائل سلطوية محلها .

3. القضـــاء على الأسس المادية المستقلة لمؤسسات المجتمع المدني أو السيطرة عليها واحتوائها أو إحلال بدائل سلطوية محلها.

وتمـــثل هـــذه المســـارات فـــي مقدماتهـــا ونتائجها خرقاً فاضحاً لتشريعات الدســـتورية والقانونـــيه العربية ، وتدل على شكليتها وانعدام مصداقيتها ، من حيث أن تلـــك التشريعات تنص على حرية تكوين المؤسسات الاجتماعية الأهلية المدنية، وتبيح إقامة التنظيمات غير الحكومية ، وتعترف بحق المواطنين في الانتماء اليها والمشاركة في نشاطاتها .

إلا أن هذه التشريعات ذاتها ، تفرض أشكالاً متنوعة من القيود على تكوين المؤسسات المدنـــية وتحـــد من حركتها واستقلاليتها ، سواء بالرقابة عليها أم التدخل في شؤونها ، وتفـــرض عليها الالتزام بأهداف السياسات الحكومية ، وتلزمها بإبلاغ الجهات الرسمية بجـــداول أعمالها وحساباتها ، كل ذلك تحت مظلة دواعي الأمن والمحافظة على النظام العام وسلامة السلطة والدولة [35] .

والمشـــكلة ان كـــل ذلـــك لـــم يمـــنح الأنظمة العربية لا المزيد من القوة ولا الاســـتقرار، فصـــلاحياتها الواسعة وتخصصاتها المتعددة وأجهزتها ووسائلها المختلفة، تخفي وراءها واقع الضعف والهشاشة الذي يعاني منه كل وجود غير شرعي مفروض علـــي بيئـــته بـــالقوة والإرغـــام . فضلاً عن ان وجود هذه الأنظمة في وسط متخلف ومتأزم، لا يمكن إلا أن يجعلها هي الأخرى متخلفة ومتأزمة [36] .

أمـــا المحصلة فهي انعدام فرص قيام مؤسسات مجتمع مدني حقيقية ومؤثرة ، وتعطيل الفاعلـــية النســـبية لمـــا هو قائم منها الآن ، ومن تم ترسيخ الطابع المركزي المهيمن للســـلطة الحاكمـــة دون تحولهـــا إلى دولة ، ليس فقط لأن شرطيها أو ركنيها الأوليين (الســـلطة السياســـية والمجـــتمع المدنـــي) غائبان أو حاضران بصورة تماثل الغياب فحســـب، بل ولأن الشرط اللازم لحضورهما وتدويلهما (تحولهما الى دوله) غائب هو الآخر ، وهذا الشرط أوالركن هو الديمقراطية .

ثالثاً : الديمقراطيـــــــــة :

يرجع تاريخ الانشغال العربي بقضية الديمقراطية ومحورها ولبها (المشاركة الشعبية في العملية السياسية) ، إلى بدايات عصر النهضة العربية الحديثة ، من خلال الاهـــتمام بطبـــيعة أنظمـــة الحكم ووظائفها وأهدافها ، ونوع العلاقة القائمة بينها وبين المجتمع، وصولاً من كل ذلك إلى أسس التحديث اللازم لمواجهة التحديات الكبرى التي كان يعيشها العقل والواقع العربيين [37] .

وبقيام أنظمة الحكم الجديدة بعد سقوط الدولة العثمانية وانتقال البلدان العربية من نطاق نفوذهـــا إلـــى نطـــاق الـــنفوذ الغربي الاستعماري ، وبفعل الدور الذي قامت به الدول الاســـتعمارية في تشكيل هذه الأنظمة وقيامها وفقاً للنموذج السياسي السائد في الغرب ، عاشـــت هـــذه الـــبلدان ومجـــتمعاتها لحظة لم تكن فيها ديمقراطية ، لم يقدر لها ان تتعمق وتصحح مساراتها ، ولا أن تستمر أو تعيش طويلاً . فقد سقطت تلك الأنظمة وتجاربها الديمقراطـــية الوليـــدة علـــى يـــد النخب العسكرية التي أقامت انظمة زعمت أنها ذات خصـــائص وأهداف ثورية وقومية واشتراكية، واستبدلت بالأنظمة القديمة أنظمة جديدة للســـلطة المطلقـــة قـــيدت الحقوق والحريات السياسية للقوى الاجتماعية تحت دعاوى تحقـــيق الاستقلال وحماية الثورة ومقاومة الاستعمار وبناء الاشتراكية ، حتى أصبحت الأنظمـــة الموصـــوفة بالوطنية والقوميـــة صاحبـــــة الريادة فـــي (إفراغ الوعاء الديمقراطي من أي محتوى جدي له)[38] .

وســـواء أكانـــت هناك مسوغات واقعية حقيقية لهذه السياسات أم لم تكن ، فإن نتيجـــتها هي تراجع المنطق الديمقراطي وآلياته وفرصه ، إلى أبعد مما كان عليه أيام الدولة العثمانية .

ولعل أخطر ما يواجهه المطلب الديمقراطي من مآزق ، هو أنه مطلب معلن للجميع، السلطة الحاكمة والمعارضة على حد سواء ، بقدر ما هو مطلب مرفوض لديهم جميعاً. فليست الأنظمة الحاكمة العربية هي وحدها التي انتهكت الديمقراطية وعرقلت مسيرتها، بل شاركتها في ذلك حتى الأحزاب والقوى المعارضة التي حاولت الالتفاف على الديمقراطية من خلال التلاعب اللفظي بمفهوم الديمقراطية بالذات تحت غطاء (الديمقراطية الصحيحة) أو (ديمقراطية الشعب العامل .. أو تحت غطاء (الديمقراطية الاجتماعية) .. أو تحت غطاء (الديمقراطية الثورية) .. أو تحت غطاء (الحرية).حتى أصبح من مميزات المعارضة العربية افتقارها إلى المحتوي الديمقراطي داخليا وسلوكيا، وان الديمقراطية ليست على قائمة أولوياتها .[39]

أما ما تضمنته الدساتير والتشريعات العربية في هذا الشأن، فإنه لم يحقق إنجازاً ديمقراطيا حقيقيا ،على الرغم من كثرته، وبقيت الديمقراطية في معظم الأقطار العربية مجرد " نص دستوري جامد لاروح فيه ، ويتجلي ذلك في ظاهرة تعطيل المجالس النيابية والاستئثار بكل السلطات وانتشار أزمة الشرعية وفشل النموذج الغربي للديمقراطية البرلمانية " . [40]

وإذا كانت الأنظمة العربية قد عطلت التشريعات والآليات الديمقراطية التي نصت عليها دساتيرها وقوانينها، فإنها قد فعلت ذلك وهي مطمئنة، لأنها في الحقيقة تسترجع هبات ومنح قدمتها من قبل لمجتمعاتها ثم استردتها عندما وجدت ضرورة لاستردادها ، دون أن تجد من يراجعها في ذلك أو يمنعها من القيام به[41] .وليس في مثل هذا التصرف موضع للنقد لأن صاحب الهبة استرجعها، وما يقتضي النقد هو الاعتقاد بإمكانية الحصول على مكاسب كبرى مثل الديمقراطية والاحتفاظ بها بهذه الطريقة ، ونسيان أو تناسي طبيعتها كرهان مجتمعي أساسي، تنتزعه القوى الاجتماعية من السلطة أو تفرضه عليها وتجبرها على احترامه والالتزام بقواعده مثلما حدث في تجربة بناء الدولة في الغرب .

وعلى الرغم من أن المطلب الديمقراطي بات يعيش عصراً جديداً من الصعود والانتعاش في ظل ظروف أصبحت توصف بأنها " الكونية الديمقراطية"[42] بفعل تلاحق التحولات العالمية ذات المضمون الديمقراطي وتراكمها، حتى أصبحت للديمقراطية المكانة الأولى بين المطالب الاجتماعية بل تقدمت حتى على مطلب الخبز " بقدر ما اصبح الشعب العربي يعتقد أن حرمانه من الخبز قائم هو نفسه على حرمانه من الحرية في كل معانيها .[43]

إلا أن ذلك لم يدفع بأي من الأنظمة العربية نحو تطبيق حقيقي وفعال للديمقراطية، بفعل خشيتها من أي نوع من المشاركة الشعبية التي يمكن أن تنطوي في رأيها على

احـــتمالات التسريع بعمليات تغيير في هذه الأنظمة، مما جعلها تعارضها وتتصدى لها باستخدام موسع للقمع وهو ما ينتج عنه مزيد من الفساد والانهيار السياسي فيها.

واستخلاصـــاً مما تقدم فإن الأنظمة السياسية العربية بإشكالها المختلفة، تفتقر إلـــى شرطين / ركنين من أركان الدولة هما " المجتمع المدني و الديمقراطية " ويترتب على ذلك فقدان الأركان اللازمة لقيام الدولة فىهذه المجتمعات أولاً ، وثانياً أن الشرط/ الركـــن المتبقـــي مـــنها " السلطة السياسية " يتخذ طابعاً مختلفاً كلياً عن طابع السلطة السياسية ومضمونها في إطار النموذج الغربي للدول، ويجعله أقرب إلى صور السلطة السياسية التقليدية القديمة منه إلى صورتها الحديثة " الدولة ".

أمـــا " المجـــتمع المدني " وهو الشرط الثاني لوجود الدولة، فهو غائب حاضر ، غائب دوراً وتاثـــيراً وذاتـــا فاعلـــة ، و حاضـــر موضوعاً ومادة لسياسات السلطة وآلياتها القسرية،حتى بات مشروع تحديث المجتمعات العربية وأنظمتها السياسية مرهونا بإحياء المجـــتمعات المدنـــية فـــيها وتفعيل المطالب الديمقراطية من حيث أن كلا منهما شرط للآخـــر وقريـــن له . فقوة المجتمع المدني وفاعلية مؤسساته ، يقيدان السلطة السياسية ويلـــزمانها بتعييـــن الحـــدود بيـــنها وبيـــن مجتمعها على مستوى الحريات والحقوق والواجبات، وتحقيق ذلك يضمن استقلال المدنيين السياسي والاجتماعي،وتعايشهما وفقاً لمبادئ التعايش والمساواة والتكافؤ والتخصص . ومبادئ الديمقراطية وآلياتها تضمنان تفـــاعل السياســـي والاجتماعي، وتمنعان امتداد أحدهما على حساب الآخر أو انتقاصه لحقوقـــه او حـــرياته . دون أن يكـــون المقصود من ذلك في الحالين ، خلق معارضة سياسية في مواجهة السلطة أو إلغاء وظائف السلطة وتفكيك هياكلها، بل تعيين حدودها ومـــنحها الشـــرعية وتهيئة الأجواء المناسبة لحل أزماتها، وإلا فإنها ستواجـــه أزمـــة الاستمراريـــة والمحافظـــة على الوجود إن عاجلاً آو اجلاً .

ومما تقدم نستنتج :

<u>أولاً</u>: أن حل المشكلات / الأزمات السياسية في المجتمعات العربية ومعالجتها ، هو المدخـــل لحـــل مشكلاتها /ازماتها الأخرى ، وشرط وجوبي لنجاح أية معالجة مقترحة لها.

<u>ثانياً:</u> ان مطلب الديمقراطية والمشاركة السياسية للمجتمع المدني، هو جوهر المشكلة السياسية في المجتمعات العربية وكل المجتمعات الأخرى.

<u>ثالـــثا</u>: أن الاستجابة لمطلب الديمقراطية والمشاركة الشعبية ، اذا كانت ستحل المشكلة السياســـية في البلدان العربية ، فإنها وفي نفس الوقت ستكون الأساس الذي تقوم عليه حلول باقي المشكلات في هذه البلدان، والضمان الأهم لنجاح معالجاتها .

وبـــناء على ذلك، فإن المقاومة الأخطر للمطلب الديمقراطي مصدرها معارضة القوى الغربـــية وفي مقدمتها الولايات المتحدة، التي ترى أن دور البلدان العربية ومعها باقي الـــبلدان المـــتخلفة، يقتصـــر على تلبية حاجات المجتمعات الصناعية وتوفير متطلبات نشاطها الاقتصادي ، وان الخطر الذي يتهدد هذا الدور مصدره الاستجابة لمطالب تلك البلدان وشعوبها في إقامة أنظمة ديمقراطية، يمكن أن تكون يوما ما قادرة علي أعادة النظر في العلاقات غير المتكافئة بينها وبين المجتمعات الصناعية الغربية .

لذلـــك فـــإن الأنظمـــة الغربية المستفيدة من تخلف البلدان العربية واستمرار أنظمتها الســـلطوية المستبدة ، تفضل أن تتعطل مسيرتها الديمقراطية وتزداد استبدادية الأنظمة الحاكمـــة فـــيها، لأن ذلـــك يخـــدم مصالحها أكثر مما تخدمها الانظمة ذات التوجهات الديمقراطـــية وهـــذا مـــا يجعل الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة يتبنيان خارج أقالـــيمهما مفهومـــا للديمقراطية يفرغها من أي محتوي حقيقي يضمن فرصاً للمشاركة السياســـية الشـــعبية يمكـــن أن تنتهـــي إلى سياسات تهدد المصالح الامريكية والغربية وتعرضها للخطر . [44] ومن ثم فإن أي موقف عربي معارض للديمقراطية ،سيكون أولاً وأخـــيراً انحـــيازاً لمصـــالح الولايات المتحدة والغرب ،حتى وإن كان هذا الرأي صـــادرا عـــن أنظمة الحكم العربية ، ويجعل من الأخيرة في هذه الحالة حليفا للغرب وأميركا، ضد مصالح الأمة العربية ومجتمعاتها وضد حاضرها ومستقبلها .

الهوامـــــــش

1. فـالـح عـبـد الجـبار – الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق – مركز ابن خلدون ودار الأمين للنشر والتوزيع – القاهرة – 1995– مقدمة سعد الدين إبراهيم ص ص 7–8
2. السـيد يسـين – الكونـية والأصولية وما بعد الحداثة – أسئلة القرن الحادي والعشرين –المكتبة الاكاديمية – القاهرة – ط 1 – 1996 – ص 50 .
3. المصدر السابق – ص ص 56 –61 .
4. فرنسـيس فوكوياما – نهاية التاريخ – دار الحضارة الجديدة – بيروت – ط 1 –1993.
5. صموئيـل هنتنجتـون – صـدام الحضـارات وإعادة بناء النظام العالمي – الـدار الجماهيرية للنشر والتوزيع – مصراتة – ط1 –1999 .
6. اندروفنسـنت – نظـريـات الدولة – دار الجيل – دار الرواد – بيروت – طرابلس– ط1– 1997 ص 15 .
7. المصدر السابق – ص 19.
8. برتـران بـادي –الدولـتان : الدولة والمجتمع في الغرب وفي دار الإسلام – المركـز الثقافي العربي – بيروت – الدار البيضاء – ط1–1996 – ص 6 وما بعدها .
9. المصدر السابق – ص 6 .
10. المصدر السابق – ص 132 وما بعدها .
11. بوردو – الدولة – مصدر سابق – ص 17 .
12. فنسنت – نظريات الدولة – مصدر سابق – ص 25 .
13. فيليـب بـرو – علم الاجتماع السياسـي – المؤسسـة الجامعيـة للدراسات والنشر – بيروت ط 1 – 1998 – ص 83 .
14. فنسنت –نظريات الدولة – مصدر سابق – ص 19.
15. انظـر: بـول كلافال – المكان والسلطة – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر – بيروت – ط1 –1995.
16. بادي – الدولتان – مصدر سابق– ص ص 130 – 131.
17. برو– علم الاجتماع السياسي –مصدر سابق – ص ص 76 – 106.
18. بادي – الدولتان –مصدر سابق – ص 126 وما بعدها .
19. عبدالله العروي – الدولة – دار التنوير– بيروت – ط3 – 1984– ص 50.

20A– حول مفهوم المجتمع المدني وشروطه وآلياته انظر :

- كـــريم ابوحـــلاوة – إشكالية ومفهوم المجتمع المدني – النشأة والتطور والتجليات – الأهالي للطباعة والنشر – دمشق – ط1-1998

- عزمي بشارة – المجتمع المدني – دراسة نقدية – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – ط1 – 1998

- نـــدوة – المجـــتمع المدنـــي فـــي الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطيـــة – مركـــز دراســـات الوحـــدة العربيـــة – بيروت – ط1 – 1992

20 B . انظر للتفاصيل : بادي – الدولتان – مصدر سابق

21 .جـــون لـــوك – في الحكـــم المدني – اللجنة الدولية لترجمة الروائع – بيروت – 1959 ص 189

22 . بادي – الدولتان –مصدر سابق – ص 126

23 . أرســـطـــو – السياســـة- الهيئـــة المصريـــة العامـــة للكتاب – القاهرة – ط2 – 1979 – ص 424 .

24. انظر للتفاصيل :-

- تـــوم بوتومـــور – علـــم الاجتماع السياسي – دار الطليعة – بيروت – ط 1 1986
- ثـــناء عـــبدالله فـــؤاد – آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت–ط1-1997 .

25. انظر للتفاصيل :

- برهان غليون – نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة –المركز الثقافي العربي – بيروت –الرباط – ط1 – 1990
- نزيه نصيف الايوبي – العرب ومشكلة الدولة – دار الساقي – بيروت – لندن – ط1-1992
- محمـــد جابـــر الانصاري – تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت- ط1- 1994

26. خلـــدون حســـن النقيب – الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – ط2 –1996 –ص 39 .

27. انظر للتفاصيل :
- حسنين توفيق ابراهيم – ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – ط2 – 1999.
- وضـــاح شـــرارة – استئناف البدء محاولات في العلاقة بين الفلسفة والتاريخ – دار الحداثة – بيروت– 1981 .
- النقيب – الدولة التسلطية – مصدر سابق .
- الانصاري – تكوين العرب السياسي – مصدر سابق .
28 . عبدالاله بلقزيز – نحن والديمقراطية – مجلة المستقبل العربي – بيروت – عدد 236 –ت1 1998 .
29 . الانصاري – تكوين العرب السياسي – مصدر سابق – ص31.
30. وليد خدوري – القومية العربية والديمقراطية – في :-
- بـــرهان غلـــيون وآخـــرون – الديمقراطـــية والأحزاب في البلدان العربية – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت –ط1–1999 – ص 40
- انظر ايضاً : الأنصاري – تكوين العرب السياسي – مصدر سابق – ص 17 .
31. ابراهيم – ظاهرة العنف السياسي – مصدر سابق – ص ص 27–28.
32. عـــبدالله العـــروي – مفهـــوم الحـــريـــة – المركز الثقافي العربي – بيروت – الدارالبيضاء ،1981–ص34
33. خـــيري حمـــــاد – معقـــب – ندوة المجتمـــع المدنـــي فـــي الوطـــن العربي – مصدر سابـــق – ص 533
34 – انظر للتفاصيل :
- النقيب – الدولة التسلطية – مصدر سابق
- ثناء – آليات التغير الديمقراطي – مصدر سابق
- علـــي الصـــاوي – التنظيمات غير الحكومية – مجلة شؤون عربية – عدد 75 – ايلول – 1993
35. ثناء – آليات التغيير الديمقراطي – مصدر سابق – 292
36. المصدر السابق – ص 284 .
37. أحمد صدقي الدجاني – تطور مفاهيم الديمقراطية في الفكر العربي الحديث في : نـــدوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي – مركز دراسات الوحدة العربية بيروت – ط1– 1984 – ص 115
38. خدوري – القومية العربية والديمقراطية – مصدر سابق –ص ص 38–39

39. جورج طرابيشي – الايديولوجيا الثورية واستحالة الديمقراطية في :
– برهان غليون وآخرون – الديمقراطية والأحزاب – مصدر سابق – ص 72
40. محمد المجذوب – الوحدة والديمقراطية في الوطن العربي – منشورات عويدات – بيروت – باريس –ط1–1980–ص5–ص59
انظر ايضاً :
– ثناء – آليات التحول الديمقراطي – مصدر سابق – ص 67 .
41. علي محمد فخرو – حول الديمقراطية في البلدان العربية – مجلة المستقبل العربي –بيروت – عدد 236 – ت1 – 1998.
42. بلقزيز – نحن والديمقراطية – مصدر سابق
43. برهان غليون – حول الخيار الديمقراطي – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – ط1–1994 .
44. نعوم شومسكي – إعاقة الديمقراطية –مركز دراسات الوحدة العربية –بيروت– ط1 –1992 – ص ص 66– 67 – ص 288 .
وأيضا هنتنجتون – صدام الحضارات – مصدر سابق .

آفاق التكامل الاقتصادي بين تجمع دول الساحل والصحراء ودوره في دعم الاتحاد الأفريقي*

د. عيسى حمد الفارسي **
ا. فتحي عبدالحفيظ المجبري ***

مقدمة :

نتيجة للتغيرات التى حدثت في الاقتصاد العالمي خلال العقود القريبة الماضية أصبح هناك اهتمام واسع بموضوع التكامل الاقتصادى الإقليمي ، وقد شهد العالم انتشارا واسعاً لتجارب التكامل الاقتصادى ، ويعكس ذلك إدراكاً هاماً من قبل البلدان النامية لأهمية التكامل الاقتصادى حتى أن بعضها يعتبر عضواً في أكثر من تجمع إقليمى . ويبدو هذا واضحاً جداً في حالة البلدان الأفريقية ، حيث شهدت القارة الأفريقية العديد من تجارب التكامل الاقتصادى منذ أن حصلت البلدان الأفريقية على استقلالها السياسي ، إلى أن توج هذا الجهد بقيام الاتحاد الأفريقي الذي يشمل كل بلدان القارة . وهنا يتبادر الى الذهن تساؤل مهم عن الدور الذى يمكن أن تلعبه الاتفاقيات الإقليمية في القارة في دعم مسيرة الاتحاد الأفريقي ، ومن بين أهم هذه الاتفاقيات هو تجمع دول الساحل والصحراء (س ، ص) .

وتحاول هذه الورقة التعرف على الدور الذي يمكن أن يلعبه تجمع (س،ص) في دعم التكامل الاقتصادي بين البلدان الأفريقية . وتعتمد في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي لواقع التكامل الاقتصادي لتجمع (س، ص) ، وقد قسمت الورقة إلى خمسة أقسام كالتالي :

في القسم الأول تم تعريف التكامل وأشكاله المختلفة ومدى ملاءمتها لتجمع دول الساحل والصحراء (س، ص) ، حيث تحاول الورقة مناقشة النقاط التالية :

ا. مفهوم التكامل الاقتصادي .
ب. مراحل التكامل الاقتصادي .
ج. فوائد التكامل الاقتصادي .

---

* قدمت هذه الورقة إلى ندوة الاتحاد الأفريقي ، كلية القانون بالتعاون مع أمانة اللجنة الشعبية العامة للوحدة الأفريقية ، جامعة الفاتح ، 8 – 10 / 10 / 2001 ، طرابلس ــ ليبيا .

** قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد ، جامعة قاريونس ــ الجماهيرية الليبية .

*** قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد ، جامعة قاريونس ــ الجماهيرية الليبية

بينما يدرس القسم الثاني التجمع وهيكله ومؤسساته .
أما القسم الثالث فيتناول الخصائص الاقتصادية للبلدان الأعضاء في التجمع، حيث يلقي الضوء على مايلي :

ا. هيكل الانتاج .
ب. هيكل التجارة الخارجية .
ج. التجارة البينية .

القسم الرابع يناقش دور التجمع في تعزيز الاتحاد الأفريقي .
أما القسم الخامس والأخير فقد خصص للخاتمة .

أولاً : التكامل الاقتصادي

يتعرض هذا الجزء الى مفهوم التكامل الاقتصادي وأشكاله المختلفة، ومدى ملاءمتها لتجمع دول الساحل والصحراء (س ، ص) من أجل مواجهة أخطار التكتلات الاقتصادية الأخرى في عصر العولمة .

مفهوم التكامل الاقتصادي:

إن مفهوم التكامل الاقتصادي كما يعرفه ميردال (Myrdal) بأنه عبارة عن العملية الاجتماعية والاقتصادية التى تزال فيها جميع الحواجز مابين الوحدات المختلفة ، وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس فقط على مستوى دولي بل أيضاً على المستوى الإقليمي [1] .

وهناك من يرى بأنه ــ أى التكامل الاقتصادي ــ جمع ماليس موحداً في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي والإرادي بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها خصائص ومميزات محددة ، تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات الاقتصادية[2] .

فالتكامل الاقتصادي قد يتم بين مجموعة من الدول ذات المصالح الاقتصادية المشتركة ، بحيث تلغى كافة الصعوبات والعوائق أمام حركة تدفق السلع والخدمات ، والمواطنين ، ورؤوس الأموال ، وذلك من خلال وضع السياسات الاقتصادية المناسبة. وقيام التكتل الاقتصادي يلزم إجراءات معينة حتى يتشكل ويؤدي الغرض منه وهذه الإجراءات هي [3]

1ــ إلغاء القيود المتمثلة في الحواجز والرسوم الجمركية وإجراءات السياسة الجمركية التى تعترض سبيل السلع والخدمات وهي تنتقل بين الدول الأعضاء . عادة تتم عملية الإلغاء هذه تدريجياً خوفاً من حدوث هزات اقتصادية لظروف الدول المتكاملة.

بالإضـــافة إلـــى ذلـــك الاتفاق بين الدول الأعضاء على تعرفة جمركية موحدة لضبط واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي ، وكذلك ضبط عمليات إعادة التصدير .

2ـ حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء في التكتل دونما قيود أو حواجـــز ، وهذا يعني تسهيل انتقال الأيدي العاملة الفنية والمتخصصة وغيرها سعياً وراء الحصـــول على أجور أفضل في مستواها ، مما يساعد على إزالة مشكلة البطالة وانخفـــاض مســـتويات المعيشـــة فـــي هذه الدول الأعضاء ، وذلك بإزالة الإجراءات والصعوبات التى تحول دون خروج أو دخول هذه الأموال منها وإليها .

3ـ تنســـيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء في مختلف النواحي الاقتصادية المتمـــثلة فـــي الجوانب المالية والنقدية ، وهذا يعني توحيد أسعار الضرائب على السلع والخدمات ، وكذلك تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء وحرية التحويل بينها .

وعلـــيه فـــإن الـــتكامل الاقتصادي هو عملية موضوعية وعملية موجهة لتنظيم تبادل لاقتصاديات بلدين أو أكثر ذات أنظمة اقتصادية اجتماعية متماثلة لبلوغ هيكل اقتصادي أمـــثل ضـــمن اقتصـــاد دولي معقد ، تؤدي في النهاية إلى توفير الوقت وزيادة إنتاجية عنصر العمل [4].

ب . مراحل التكامل الاقتصادي ومزاياه :

يشـــير الفكـــر الاقتصـــادي المعاصر إلى أن عمليات تبادل السلع والخدمات وانـــتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء في التكامل هي العمليات التى يتحقق من خلالهـــا حـــدوث الـــتكامل بين تلك الدول . وبالتالى فإن وجود الحواجز والقيود على حـــركة إنـــتقال السلع وعناصر الإنتاج بين الدول والتميز فيها بين ماهو محلي وماهو أجنبـــي من الدول الأخرى، يؤدي إلى حدوث انفصال اقتصاديات تلك الدول والقضاء على المزايا التى تكمن وراء إقامة التكامل الاقتصادي .

وانطلاقـــا مـــن هـــذا التطور النظري ، يشير الفكر الاقتصادي المعاصر إلى أشـــكال عديـــدة يمكن أن يتخذها التكامل الاقتصادي ، وأصبح من المألوف في أدبيات الاقتصـــاد الإشـــارة إليها وتعدادها وهي : منطقة التجارة الحرة ، الاتحاد الجمركي ، الســـوق المشـــتركة، الاتحاد الاقتصادي ، الإنتاج الاقتصادي الكامل ، والذى يميز بين هـــذه الأشـــكال هو الدرجة التى يحققها كل منها في القضاء على الحواجز والقيود التى تعـــترض انتقال السلع وعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء ، والدرجة التى يحققها كل مـــنها فـــي تخفيف التمييز أو القضاء عليه فيما بين تلك الدول ، وأيضاً فيما بينها وبين الدول الأخرى خارج عملية التكامل ، وفيما يلي عرض لهذه المراحل الخمس [5] .

1. منطقة التجارة الحرة (Free Trade Area) :

وهـــي المنطقة التى تكون فيها الرسوم الجمركية والقيود على حركة السلع بين الأطـــراف الأعضـــاء ملغية ، ولكن كل عضو فيها يظل محتفظاً بتعرفته الجمركية في مواجهـــة الـــدول الأخـــرى خـــارج أطراف المنطقة . وينتج عن ذلك تعدد التعريفات الجمركـــية المطبقة بين الدول المعنية وبين العالم الخارجي واختلافها ، حسب عدد هذه الدول وحسب الخصائص المميزة لتعريفة كل دولة .

2ـ الاتحاد الجمركي (Customs Union) :

إضـــافة إلـــى مـــا تتضمنه منطقة التجارة الحرة من إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الأخرى على انتقال السلع بين الدول الأعضاء ، فإنه يتضمن أيضاً ما يلي:

ـ توحيد التعريفات الجمركية إزاء العالم الخارجي .

ـ تنســيق السياســات والأنظمة والإجراءات التجارية و الجمركية بين الدول الأعضاء ، وهذا الشكل من أشكال التكامل حسب نظرية بيلا بلاسا Bela Balassa) (هو أعلى درجة من الشكل الذي يسبقه .

3ـ إقامة سوق مشتركة (Common Market) :

يـــتطرق هـــذا الشـــكل مـــن أشكال التكامل ليس فقط إلى إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الأخرى بين الدول الأطراف فيها ، ولكن كذلك انتقال عناصر الإنتاج فـــيما بينها ، فهي تهدف إلى تحرير حركة الموارد الاقتصادية وأهمها رؤوس الأموال والاســـتثمارات والعمالـــة والخدمات وحرية النشاطات الاقتصادية والمهنية والحرفية ، وتنسيق الأنظمة والتشريعات السياسية الاقتصادية المطبقة في الدول الأعضاء .

4ـ الاتحاد الاقتصادي (Economic Union) :

وهـــذه الدرجـــة تعتـــبر أكـــثر تطوراً من السوق المشتركة ، حيث أنها تتمتع بخصائص السوق المشتركة نفسها في تحديد انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج ، وتهدف إلى الأتي :

- توحيد الأنظمة والتشريعات والسياسات الاقتصادية .

ـ منح سلطة فوق الحكومات للأجهزة التنفيذية المشتركة في مختلف المجالات الاقتصادية.

ـ إقامـــة ســـلطة قضـــائية عليا ذات اختصاصات محددة في كافة المجالات الاقتصـــادية ، تكـــون أحكامهـــا ملزمة وواجبة النفاذ تلقائياً لسرعة البت في المنازعات الاقتصادية .

5ـ التكامل أو الاندماج الاقتصادي (Total Economic Integration) :

هذا الشكل من أشكال التكامل يعتبر أعلى درجات التكامل على الإطلاق ، حيث تـتم فيه إزالة كافة القيود بين اقتصاديات الدول الأطراف بحيث تصبح وكأنها اقتصاد واحـد تـتولى تحديـد سياساته المختلفة سلطة عليا (Super National Authority) يكـون لقراراتها في الشؤون الاقتصادية سلطة إلزام جميع الدول الأعضاء ، ولكن لا يغيـب عـن الأذهان أن تحقيق هذه الدرجة من التكامل يتطلب بالضرورة تحقيق وحدة سياسية ، ويهدف إلى الأتى :

ـ توحيد العملة .
ـ توحيد البنوك المركزية للدول الأعضاء في بنك مركزي واحد .
ـ توحيد الاحتياطي النقدي .
ـ توحيد سعر الصرف .
ـ توحيد السياسة المالية والنقدية .

ويحظـى الـتكامل الاقتصـادي على اختلاف صوره ودرجاته بتأييد كل من أنصار حرية التجارة وحمايتها ، فأنصار حرية التجارة يؤيدون التكامل لأنه يؤدي إلى إزالـة العوائـق والقيود التى قد تحد من الحرية الكاملة للتجارة والمدفوعات بين الدول الأعضـاء ، أمـا أنصار الحماية فيرون في إقامة تعريفة موحدة خارجية ذات أسعار مـرتفعة ممـا يحمـي الصناعات الوطنية أو الإقليمية الناشئة التى لاتقوى عادة على المنافسة من الواردات المماثلة [6] .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك فارق ما بين التكامل الاقتصادي (Economic Integraation) وبيـن الـتعاون الاقتصادي (Economic Cooperation) فالثاني يعنـي إزالـة بعـض الصعوبات في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية ، بمعنى آخر يشـمل العمليات التى تتم في مجال الاقتصاد بين دولتين أو أكثر من أجل تحقيق هدف معين ولفترة زمنية على أن تحتفظ الدول المعنية بخصائصها المميزة لها ، اما التكامل الاقتصـادي فيعني رفع كافة العوائق والصعوبات بين الدول الداخلة فيه لتصبح وكأنها دولة واحدة .

ج. فوائد التكامل الاقتصادي :

هـناك فوائـد هامة يمكن تلخيصها للتكامل الاقتصادي لأية مجموعة تريد أن تـتكامل مع بعضها البعض ، وهذه الفوائد ستتحقق لكن ليس على المدى القصير وإنما يلزمها حقبة من الزمن ، ويمكن تعداد هذه الفوائد فيما يلي[7] .

1ـ يخلـق الـتكامل الاقتصـادي سوقاً أمام المنتجات نظراً لتعدد الأسواق ، وزيـادة عـدد المستهلكين أمام هذه المنتجات في داخل دول المجموعة . وتعد التجارة وتـبادل المنـتجات مدخـلاً طيـباً للبدء في تحقيق التكامل ، إذ أن السلع الزراعية أو الصـناعية والـتى لا تجد أمامها إلاّ أسواق البلد المنتجة فيه تجد أمامها مسالك أوسع للتوزيع في أسواق البلدان الأخرى من المجموعة .

2ـ يتـيح الـتكامل الاقتصـادي فرصاً أكبر للاستثمار أمام المستثمرين من أصحاب رؤوس الأموال وعوائدها دون قيد واستغلال الإمكانيات الاقتصادية ، ويحقق هـذا عائداً أكبر للدول المصدرة لرأس المال وإنتاجاً وتشغيلاً لعوامل الإنتاج في الدول المضـيفة لـرؤوس الأمـوال المستثمرة . وتنعكس آثار ذلك أيضاً علّى زيادة الانتاج والدخول ومستويات المعيشة داخل دول المجموعة فيزيد الطلب بزيادة الدخول وينتعش الاقتصاد في جميع الدول .

3ـ كمـا أنه من أهم فوائد التكامل الاقتصادي أنه يتيح للدول الأعضاء إقامة المشـروعات المشـتركة الضخمة ، والتى يصعب على دولة بمفردها إقامتها وتحمل مسؤوليتها خاصة تلك المشروعات التى تتطلب مبالغ ضخمة لتمويلها أو مستوى عالياً مـن الخبرات الفنية أو أسواقاً واسعة للاستفادة منها ، مما يجعل مثل هذه المشروعات تعمـل وفـق أفضـل الأسس الاقتصادية تشييداً وإنتاجاً وتوزيعاً والاستفادة من مز ايا الإنتاج الكبير وتحقيق الوفورات الداخلية والخارجية .

4ـ يـؤدي الـتكامل الاقتصـادي إلى التخصص بين الدول المنظمة للتكامل للاستفادة من الميزات النسبية التى تتمتع بها بعض دول المجموعة ، وبذلك يعمل على زيادة الإنتاج وتحسينه في داخل كل دولة وتنويعه فيما بينها .

ثانياً :التعريف بالتجمع وهيكله ومؤسساته

تـم إنشـاء دول الساحل والصحراء بمبادرة من الجماهيرية الليبية، حيـث تم التوقيع على معاهدة إنشاء التجمع في طرابلس في عام 1998 ف ، بعضوية كل من:

الجماهيرية ، السودان ، تشاد.

مالى ، النيجر، بوركينافاسر .

ثم انضمت في وقت لاحق كل من أفريقيا الوسطى وأريتريا والسنغال وجامبيا وجيبوتي ، ثم في قمة الخرطوم في عام 2001 انضمت كل من مصر وتونس ونيجريا والمغـرب وبذلك أصبح التجمع يضم خمسة عشر عضواً ، ويتضمن التجمع مجموعة من الهيئات والمؤسسات هي:

1. مجلس رؤساء الدول .
2. المجلس التنفيذي .
3. الأمانة العامة .
4. مصرف التنمية .
5. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي . .

ويتضـــح من خلال مؤسسات التجمع أنه يعطي أهمية كبيرة لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصـــادية من بينها زيادة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلدان الأعضاء بما يكفل تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي للبلدان الأعضاء .

ثالثاً : الخصائص الاقتصادية للبلدان الأعضاء

أ. هيكل الانتاج :

يوضـــح الجدول رقم (2) الذي يوضح المساهمة النسبية للقطاعات الأساسية في الناتج المحلي الإجمالي لبلدان التجمع ويمكن إبداء الملاحظات التالية :

1ـ إنخفـــاض مســـاهمة قطاع الصناعات التحويلية في سبع بلدان هي أفريقيا الوسطى وجامبـــيا وليبـــيا ومالي والنيجر ونيجيريا والسودان تقل فيها مساهمة هذا القطاع المهم عـــن 10% مـــن إجمالي الناتج المحلي ، إلاّ أن مساهمته تزداد في بعض البلدان حيث تفـــوق 15% فـــي ســـت دول هـــي بوركينافاسو ومصر وأريتريا والسنغال والمغرب وتونـــس، وبالـــرغم من ذلك فإن مساهمة قطاع الصناعات التحويلية تعتبر بشكل عام متواضعة فمتوسط مساهمة القطاع عبر كل البلدان يبلغ 13% .

2ـ هيمـــنة قطـــاع الخدمـــات ، فباستثناء أفريقيا الوسطى ونيجريا فإن مساهمة هذا القطـــاع تفـــوق (35%) من إجمالي الناتج المحلي ، بل انه يشكل أكثر من 50% من الـــناتج فـــي سبع بلدان هي مصر واريتريا وجامبيا وليبيا والمغرب والسنغال وتونس. ويـــبلغ متوســـط مســـاهمة قطاع الخدمات في بلدان التجمع (47%) من إجمالي الناتج المحلي .

3ـ إن ســـبع بلـــدان هي بوركينافاسو وأفريقيا الوسطى وتشاد ومالي والنيجر ونيجريا والســـودان تفـــوق مســـاهمة قطاع الزراعة فيها (30%) من الناتج الإجمالي . أما في الـــبلدان الباقـــية فـــإن مساهمة قطاع الزراعة تبدو أقل أهمية بكثير بحدود (15%)، والجديـــر بالملاحظـــة أن جانباً كبيراً من إنتاج قطاع الزراعة يأتي من إنتاج سلعة أو ســـلعتين مـــن المواد الخام الغذائية مثل القهوة والكاكاو أو السلعة الزراعية الخام مثل

القطـــن ولـــباب الخشـــب في معظم الدول التى تتميز بارتفاع مساهمة قطاع الزراعة الجدول رقم (1) الذي يوضح الحاصلات الرئيسية لكل بلد من بلدان التجمع .

4ـ إن قطاع التعدين يمثل أهمية خاصة في بعض البلدان ، ففي نيجريا يمثل (36%) وفي ليبيا (26%) والمغرب (15%) ، و(14%) في اريتريا ، إلا أنه قليل الأهمية في البلدان الأخرى.

جدول رقم (1)

بعض المؤشرات الاقتصادية 1998 - 1999

البلد	عدد السكان (ملايين)	الصادرات الرئيسية	نسبة الصادرات الى الناتج القومي الإجمالي %
بوركينافاسو	10.68	ب غ	ب غ
أفريقيا الوسطى	3.25	القطن والقهوة والماس	30.9
تشاد	6.7	القطن	43.9
جيبوتي	0.62	ب غ	—
مصر	62.01	النفط والقطن	23.3
اريتريا	2.75	ب غ	—
جامبيا	11.17	ب غ	82
ليبيا	5.78	النفط	
مالى	11.48	القطن	53.9
المغرب	27.78	الفوسفات والفواكه	49.2
النيجر	9.79	ب غ	40.1
نيجريا	118.4	النفط	34.4
السنغال	9.28	الفوسفات والفول السوداني	49.5
السودان	27.9	القطن والفول السوداني والسمسم	31.2
تونس	9.33	الفوسفات والنفط وزيت الزيتون	70.4

ب غ : بيانات غير موجودة .

المصدر : I . M . F , IFS , 2000 .

جدول رقم (2)
مساهمة القطاعات الإنتاجية في
الناتج المحلى الإجمالي 1998 ــ1999

(نسبة مئوية)

البلد / القطاع	الزراعة	التعدين	الصناعات التحويلية	الخدمات
بوركينا فاسو	33	7	21	39
افريقيا الوسط	53	9	9	29
تشاد	40	1	31	49
جيبوتي	ب غ	ب غ	ب غ	ب غ
مصر	17	7	26	50
اريتريا	9	14	16	61
جامبيا	27	8	6	59
ليبيا	11	26	7	56
مالي	47	13	4	36
المغرب	17	15	17	51
النيجر	41	11	6	42
نيجريا	32	36	5	27
السنغال	17	8	16	59
السودان	39	9	9	43
تونس	12	11	18	59
المتوسط	28	13	12	47

ب غ = بيانات غير موجودة .

المصدر: البنك الدولي ، مؤشرات التنمية في العالم ،2000.

ب . هيكل التجارة الخارجية :

1ـ التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات :

الجـدول رقـم (3) يوضح التركيب السلعي لصادرات بلدان التجمع ، ويتضح مـن خلال تحليل البيانات أن تركيبة الناتج المحلي والهيكل الإنتاجي في هذه البلدان قد انعكـس على تركيب صادراتها بل وتوزيعها الجغرافي أيضاً ، حيث توصف صادرات بلـدان التجمع بأنها ذات تركيز سلعي كبير جداً ، حيث تمثل صادرات السلع الزراعية أكثر من (80%) في خمس بلدان هي بوركينا فاسو وتشاد وجامبيا ومالي والسودان ، فـي حيـن أنها حوالى (75%) في أفريقيا الوسطى وتمثل هذه الصادرات في الغالب سـلعة أو سـلعتين زراعـية غذائية أو خام . كما يوضح الجدول رقم (1) الصادرات الرئيسـية لكل بلد من هذه البلدان ، ويرجع السبب في ذلك إلى هيمنة قطاع إنتاج هذه السـلع علـى الهيكل الإنتاجي في هذه البلدان وضعف الإنتاج في القطاعات الأخرى ، خاصـة قطـاع الصـناعة التحويلـية ، أما البلدان الأخرى التى لا تتميز بالصادرات الزراعية فيمكن تقسيمها إلى قسمين ، الأول هي البلدان المصدرة للنفط والمعادن وهي ليبـيا ونيجريا والنيجر وفيها يحل إنتاج النفط والمعادن محل أهمية قطاع الزراعة مع تواضع مساهمة قطاع الصناعة التحويلية ، القسم الثاني يشمل كل من مصر والمغرب وتونـس وهي بلدان لها قدر من التنوع في صادراتها كما أن صادرات السلع الصناعية تساهم بنسبة كبيرة من إجمالى الصادرات ، ويرجع ذلك إلى الأهمية الكبيرة نسبياً لهذا القطـاع فـي إجمالـي الـناتج المحلي . إن هيكل الإنتاج انعكس أيضاً على التوزيع الجغرافـي حيث تتجه معظم الصادرات من المواد الخام الزراعية والمعدنية إلى البلدان الصـناعية ففي ست بلدان هي أفريقيا الوسطى وتشاد وجامبيا وليبيا والمغرب وتونس تمـثل الصـادرات إلى البلدان الصناعية أكثر من (80%) وفي معظم البلدان الأخرى تفـوق هذه النسبة (40%) حيث تمثل هذه البلدان الأسواق الرئيسية لصادراتها ، وذلك بفعل التقسيم الدولي للعمل المفروض عليها ، في حين تبدو علاقتها محدودة بباقي بلدان العالم النامي ، جدول رقم (4) .

جدول رقم (3)

التركيب السلعي للصادرات 1998 – 1999

(نسبة مئوية)

البلد	الغذاء	المواد الخام الزراعية	الوقود	المعادن	الصناعات التحويلية
بوركينا فاسو	41	48	--	--	11
افريقيا الوسط	31	43	--	--	26
تشاد	4	81	--	--	15
جيبوتي	ب غ	ب غ	ب غ	ب غ	ب غ
مصر	12	6	30	8	44
اريتريا	ب غ	ب غ	ب غ	ب غ	ب غ
جامبيا	90	--	--	3	7
ليبيا	--	00	95	--	5
مالي	30	69	--	--	1
المغرب	31	3	2	15	49
النيجر	11	2	--	85	2
نيجيريا	2	--	97	--	1
السنغال	43	3	19	20	15
السودان	68	28	--	--	4
تونس	9	1	6	1	82
المتوسط	29	21.8	19.2	10	20

المصدر : البنك الدولي ، مؤشرات التنمية في العالم ، 2000

جدول رقم (4)

التوزيع الجغرافي للصادرات 1998 – 1999

(نسبة مئوية)

البلد	البلدان الصناعية	أفريقيا	أسيا	باقي أوربا	نصف الكرة الغربي
بوركينا فاسو	42.4	13.8	18.6	2	23.2
افريقيا الوسط	82.15	2.1	9.3	2.0	4.5
تشاد	77.3	5.1	12	4.5	1.1
جيبوتي	19	53.6	27	0.4	–
مصر	52.1	3.6	25	7	12.3
اريتريا	ب غ	ب غ	ب غ	ب غ	ب غ
جامبيا	81.9	10.9	3.3	3.6	0.3
ليبيا	ب غ	3.4	1.5	8.6	0.7
مالي	43.2	6.1	38	2	7.7
المغرب	83.9	2.8	8.5	2.9	1.9
النيجر	68	31.7	0.2	0.1	--
نييجريا	66.9	10.9	13.6	0.6	8.0
السنغال	46.2	27	18	0.5	8.3
السودان	39	3.7	46.1	4.5	6.7
تونس	83.1	3.5	3.4	0.5	9.5
المتوسط					

المصدر : I .M . F, DOTS,Year Book , 2000

2- التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للواردات :

يبين الجدول رقم (5) التركيب السلعي لواردات بلدان التجمع والجدول رقم (6) الذي يوضح التوزيع الجغرافي للواردات يتضح أن الهيكل الإنتاجي لبلدان التجمع قد انعكس أيضاً على الواردات ، فبالرغم من أن معظم بلدان التجمع توصف بأنها زراعية، فإن واردات الغذاء تمثل (20%) من اجمالي الواردات في كل البلدان تقريباً، ويرجع ذلك إلى أن هذه البلدان تنتج مواد زراعية خام لا تستعمل في الداخل وإنما للتصدير مثل القهوة والكاكاو والقطن...الخ، ونتيجة لتواضع أهمية قطاع الصناعات التحويلية في بلدان التجمع فإن واردات الصناعات التحويلية تفوق (70%) في أغلب بلدان التجمع من حيث أن الواردات من المواد الخام الزراعية والمعادن التى يستخدمها

قطـــاع الصـــناعات التحويلـــية تبدو منخفضة جداً حوالى (2.2%) و(1.6%) على التوالـــي، وذلـــك بفعل تواضع أهمية قطاع الصناعات التحويلية . هذا التركيب السلعي للـــواردات يـــنعكس علـــى التوزيع الجغرافي للواردات ، حيث يأتي الجزء الأكبر من واردات بلدان التجمع من البلدان الصناعية في حين يتوزع الباقى على باقي العالم .

جدول رقم (5)

التركيب السلعي للواردات 1998 – 1999

(نسبة مئوية)

البلد	الغذاء	المواد الخام الزراعية	الوقود	المعادن	الصناعات التحويلية
بوركينا فاسو	20	2	13	1	64
افريقيا الوسط	21	1	1	2	75
تشاد	23	2	2	1	72
جيبوتي	ب غ	ب غ	ب غ	ب غ	ب غ
مصر	25	6	6	3	69
اريتريا	ب غ	ب غ	ب غ	ب غ	ب غ
جامبيا	26	3	9	1	61
ليبيا	23	2	–	–	75
مالي	19	1	35	–	45
المغرب	17	4	17	4	58
النيجر	14	–	26	5	55
نيجيريا	15	–	7	2	776
السنغال	26	1	25	–	48
السودان	17	4	19	–	60
تونس	10	3	5	2	79
المتوسط	19.3	2.2	12.7	1.6	63.6

المصدر : البنك الدولي ، مؤشرات التنمية في العالم ، 2000 .

جدول رقم (6)
التوزيع الجغرافي للواردات 1998 – 1999
(نسبة مئوية)

البلد	البلدان الصناعية	أفريقيا	أسيا	باقي أوربا	نصف الكرة الغربي
بوركينا فاسو	43	27.9	5	2	22.1
افريقيا الوسط	63.2	18.1	2.5	1	15.2
تشاد	59.1	31.6	4.5	3.5	1
جيبوتي	42	9.6	45.6	1.5	1.3
مصر	59	3.4	16	10	11.5
اريتريا	ب غ	ب غ	ب غ	ب غ	ب غ
جامبيا	57.4	8.6	22	5	7
ليبيا	71.5	7	12	5.2	4.3
مالي	37	49	6.5	1.3	6.2
المغرب	86.5	3.5	5	3	2
النيجر	52.8	28	15	2	2
نيجيريا	63	4	22.5	4	5.6
السنغال	67	12	14	3	4
السودان	47	7	41	4	1
تونس	83	5	5	4.5	1
المتوسط	59.3	15.3	15.5	3.6	6.3

المصدر : I.M .F . DOTS , Year Book . 2000

ج .التجارة البينية :

تمثل التجارة الخارجية إحدى الدعامات الأساسية في بنيان التكامل الاقتصادي، حيث كلما زادت نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة كلما دل ذلك على درجة وعمق التكامل الاقتصادي ، ولذلك فإن التجارة البينية وسبل دعمها تعتبر من بين أول وأهم أهداف التجمعات الإقليمية ، وذلك لزيادة تشابك المصالح بين البلدان الأعضاء ، مما يعود عليها بالفائدة والنفع والنمو وتغيير هياكلها الإنتاجية لتحقيق التنوع اللازم لإحداث التنمية الاقتصادية .

ويوضح الجدول رقم (7) بعض المؤشرات عن التجارة البينية للتجمع . وقبل البدء في تحليل بيانات هذا الجدول يجب أن نلاحظ نقطتين أساسيتين ، الأولى هى أن

التجمع يعتبر في سنواته الأولى ، وبالتالى فإنه لم تظهر بعد آثار جهوده لتحقيق التعاون بين البلدان الأعضاء . والنقطة الثانية هي أن التجمع لم يعقد بعد أية اتفاقيات متعلقة بالتجارة، فالتجمع لم يشكل بعد حتى منطقة تجارة حرة وهى أول مراحل التكامل الاقتصادي ، وبالرغم من ذلك فإن دراسة اتجاهات التجارة القائمة فعلاً الآن تساعد على تكوين بعض الأفكار المهمة عن مستقبل التكامل في التجمع والدور الذى يمكن أن يلعبه في تعزيز التكامل على مستوى القارة بما يدعم مسيرة الاتحاد الأفريقي.

ونلاحظ من الجدول رقم (7) أن الصادرات البينية للتجمع تمثل فقط (7.3%) من إجمالي الصادرات ، والواردات البينية تمثل (2.56%) من إجمالى واردات التجمع، وبذلك تكون التجارة البينية تمثل (3.03%) من إجمالي تجارة التجمع ، وهذه الأرقام تبدو متواضعة بالمقارنة مع التكتلات الإقليمية الأخرى ، ويرجع ذلك بشكل أساسي **أولاً:** إلى جانب العرض أو الإنتاج فكما لاحظنا في السابق أن معظم بلدان التجمع هي منتج لمواد خام زراعية أو معدنية ، وبالتالى لا توجد فرصة جيدة للتبادل فيما بينها فمنتجات المواد الخام تبدو مناسبة لأسواق البلدان الصناعية كما أن احتياجاتها الأساسية تقع بين المنتجات الغذائية والسلع المصنعة والتى تتميز بانخفاض إنتاجها في بلدان التجمع ، وبالتالى فإن معظم وارداتها تأتى من البلدان الصناعية . إن ضعف القدرات الصناعية والتكنولوجية هي السبب الرئيسي الذي يعوق نمو التصنيع والخدمات المتقدمة ، وهو ما يؤثر على حجم التجارة البينية سلباً . وكذلك فإن ضيق السوق المحلية في بلدان التجمع يجعل المنشآت الصناعية فيها صغيرة الحجم ، ويرفع تكاليفها، وبالتالى يعوق تقدمها وزيادة إنتاجها وتوسعها ، خاصة إذا لاحظنا أن كل بلد من بلدان التجمع لديها نفس هذه الوحدات الإنتاجية الصغيرة غير الكفؤة . إن توافر القدرات التصنيعية مهم جداً لعملية التكامل الاقتصادي فأكثر من (70%) من التجارة البينية لدول الأسيان أحد أهم التكتلات الإقليمية في البلدان النامية تأتي من السلع المصنعة، هذه الحقيقة تظهر أيضاً من خلال تتبع تدفقات الصادرات والواردات البينية بين بلدان التجمع فالدول النشطة في التجمع هي تونس ومصر والسنغال إذ تصدر (50%) إلى بلدان التجمع بإعتبارلها قاعدة صناعية جيدة كما هو واضح من مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في هيكلها الإنتاجى إجمالي الصادرات .

ثانياً يرجع السبب الذي يؤثر على حجم التجارة البينية إلى ضعف الهياكل الاقتصادية وعدم وجود سياسة واضحة لتنويع الصادرات ، لذلك فإن هذه الأوضاع تعتبر من العوامل المهمة المعيقة للتجارة البينية بين هذه الدول . وهذا يتضح من خلال تتبع تدفقات الصادرات في داخل التجمع ، حيث توضح البيانات بأن 60% من صادرات التجمع تكون بين بلدان الشمال المتجاورة جغرافياً ، حيث تتميز هذه البلدان بتطور البنية التحتية مقارنة ببقية بلدان التجمع .

جدول رقم (7)
بعض المؤشرات عن التجارة البينية للتجمع

(نسبة مئوية)

نسبة الصادرات البينية للتجمع إلى إجمالى صادراته	3.7
نسبة الواردات البينية للتجمع إلى إجمالي وارداته	2.56
نسبة التجارة البينية للتجمع إلى إجمالى تجارته	3.03
نسبة صادرات التجمع إلى صادرات القارة	34.0
نسبة واردات التجمع إلى واردات القارة	41.9
نسبة تجارة التجمع الى تجارة القارة	38.3
نسبة الصادرات البينية للتجمع الى إجمالي الصادرات البينية للقارة	13.41
نسبة الواردات البينية للتجمع إلى إجمالي الوردات البينية للقارة	13.7
نسبة التجارة البينية للتجمع إلى إجمالي التجارة البينية للقارة	13.14
نسبة الصادرات البينية للقارة إلى إجمالى صادراتها	9.73
نسبة الواردات البينية للقارة إلى إجمالى وارداته	8.46
نسبة التجارة البينية للقارة إلى إجمالى تجارتها	9.04

المصدر : I . M.F. DOTS , YEAR BOOK ,2000

رابعاً : دور التجمع في تعزيز الاتحاد الأفريقي

إن التجمع بشكل عام يمكن أن يلعب دوراً أساسياً في مسيرة الاتحاد الأفريقي، وذلك من خلال إحداث المزيد من التكامل الاقتصادي فيما بين بلدانه بما يعني في النهاية زيادة التكامل بين بلدان القارة ، والتكامل الاقتصادي بين بلدان القارة يبدو ذا أهمية خاصة جداً فالجهد السياسي المبذول في إنشاء الاتحاد ومؤسساته وصبغته القانونية لابد أن يصحبه جهد في مجال التكامل الاقتصادي ، حيث أن التكامل الاقتصادي مهم جداً لدعم الجهد السياسي ودعم الاتحاد وإحداث النمو والتنمية في البلدان الأفريقية، إذ أن مشاكل القارة تبدو بالأساس مشاكل اقتصادية ، غير أنه يمكن إبداء مجموعة من النقاط التى يمكن للتجمع من خلالها أن يدعم مسيرة الاتحاد والتكامل الاقتصادي في القارة وهذه النقاط هي :

1ـ كما لاحظنا في الجزء السابق فإن توافر قدرات تكنولوجية ضروري جداً لإحداث قاعدة صناعية تمكن من زيادة معدلات التبادل التجارى بين بلدان التجمع ، وفي هذا الإطار فإن إستخدام القدرات التكنولوجية المتوفرة في كل من مصر والمغرب وتونس والسنغال كقاعدة يستند عليها لتطوير قدرات تكنولوجية لكل بلدان التجمع والاهتمام والتنسيق في مجال السياسات العلمية والبحثية خاصة في مجال البحث والتطوير سوف

يسرع في نقل التكنولوجيا إلى البلدان الأقل تطوراً في التجمع . وهذا يؤدي إلى إحداث تنمية صناعية في بلدان التجمع ، ويؤدي إلى زيادة التبادل التجاري بين بلدان القارة وتزداد أهمية أحداث هذا التطوير إذا لاحظنا أن تجارة دول التجمع تمثل حوالى 38% من إجمالي تجارة القارة ، وهذه نسبة كبيرة جداً ، أى أن اية زيادة في تجارة التجمع تعني التأثير بشكل مباشر وقوى على تجارة القارة .

2ـ إن الاهتمام بالبنية التحتية في مجال المواصلات والاتصالات بين بلدان الاتحاد سوف يدعم ويعزز الترابط بين الأجزاء الشمالية من القارة والأجزاء الوسطى منها بما يؤدي إلى زيادة معدلات التبادل الاقتصادي بين بلدان التجمع، وبالتالي يؤدي إلى تنشيط جزء مهم من القارة الذي يبدو الآن أقل ترابطاً من الأجزاء الأخرى فيها ، ويمكننا ملاحظة ذلك من خلال مقارنة مساهمة تجارة التجمع في إجمالي تجارة القارة والتى تبلغ (38%) بمساهمة التجارة البينية للتجمع من إجمالي التجارة البينية للقارة والتى تبلغ (13%) فقط ، وهذا يدل على أن مساهمة التجمع في التجارة الخارجية للقارة أكبر بكثير من مساهمته في تجارة القارة البينية ، أى أن ارتباطات بلدان التجمع بالخارج أكثر من المتوسط من ارتباطات بلدان القارة ككل بالخارج ، وبالتالي فإن إحداث الترابط بين بلدان التجمع يعتبر من الوسائل الأساسية لدعم التجارة البينية في القارة . هذه الحقيقة يمكن أن توضح أيضاً من خلال مقارنة مساهمة التجارة البينية للتجمع في إجمالى تجارته التى تبلغ (3.03%) بمساهمة التجارة البينية للقارة في إجمالى تجارتها التى تبلغ (9.04%) وهذا يدل على أن هذا الجزء من القارة أقل ترابطاً، وبالتالى فإن تدعيم ترابطه يؤدي إلى تدعيم ترابط وتكامل القارة .

3ـ إن نفس التحليل السابق يمكن أن ينسحب أيضا على تنسيق الإجراءات واللوائح القانونية المتّعلقة بالتجارة والتبادل الاقتصادي ودورها في تدعيم الاتحاد .

4ـ إن التجمع يمكن أن يعمل مع التجمعات الرئيسية الأخرى في شرق القارة مثل إيك (لجنة تعاون شرق أفريقيا) وجنوب القارة مثل ساكو (الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي) و(لجنة المحيط الهادي) يوك واتحاد بلدان غرب أفريقيا ، على تعزيز التكامل الاقتصادي في القارة في المفاوضات التجارية بين عدد محدود من التجمعات الإقليمية في القارة سوف تعطي نتائج أفضل من المفاوضات متعددة الأطراف التى تشارك فيها كل البلدان الأفريقية بشكل منفرد .

خامساً : الخاتمة

رغـم تعدد المحاولات لتعريف التكامل الاقتصادي ، إلا أنها جميعاً تؤكد على العلاقـة القائمة بين التكامل والتنمية ، وفي هذا الجانب تتجلى أهمية التكامل في إطار اعـتماد الـدول الأعضاء في التجمع على الذات ، لما يوفره لها من فرص لاستغلال مواردهـا وإمكانياتها بصورة جماعية باتجاه إعادة بناء هياكلها الاقتصادية على نحو مناسب . وهذا يعني أن التكامل الاقتصادي يمثل الأسلوب الأمثل لمعالجة المشاكل التى تواجـه الدول الأعضاء في التجمع والمتمثلة بالتخلف ، لقدرته على تحديد نمط متناسب من التخصص وتقسيم العمل في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى .

إن نجاح عملية التكامل الاقتصادي بين تجمع دول الساحل والصحراء يتطلب توفـير الإرادة السياسـية للأطراف المشتركة لضرورتها في خلق القرارات المشتركة وتنفيذها .

إن العـالم اليوم يتجه بخطوات سريعة نحو التكتلات العملاقة ، كما أن هناك مسـتجدات أخرى برزت ضمن النظام العالمي الجديد ، والتى تتمثل في إنشاء منظمة الـتجارة العالمـية الـتى حلت محل اتفاقية الجات ، وأصبحت منذ عام 1995 في بت سـيطرتها علـى التـبادل الـتجارى . إن هـذه المستجدات تجعل دول تجمع الساحل والصـحراء الـيوم أكثر من أى وقت مضى بحاجة مصيرية إلى بذل الجهود الصادقة والجـادة نحـو الـتكامل الاقتصـادي في شتى المجالات الإنتاجية والتجارية والمالية والخدمية باستخدام كافة مواردها البشرية والطبيعية والمالية .

وأخـيراً فـإن التكامل الاقتصادي بين تجمع (س،ص) هو أمر يمكن تحقيقه، وأن أى تلكؤ لن يكون سببه اقتصادياً ، بل أن العامل السياسي هنا مهم جداً بحيث يمكن اعتـباره المرتكز الأساسي لعملية التكامل الاقتصادي ، فإذا ما توفرت الإرادة السياسية لدى التجمع ، فلن يكون هناك عائق اقتصادي تقريباً .

الهوامش

1ــ حربـــي محمـــد موســـى عـــريقات ، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد 20 ، صيف 2000 ، ض 60 .

2ــ عبدالغنـــي عمـــاد ، التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة: أسباب التغير وشـــروط الانطلاقـــة ، المســـتقبل العربـــي ، الســـنة الثانية والعشرون ، العدد مئتان وخمسون، ديسمبر 1999، ص 65.

3ــ د. محمد إبراهيم عبيدات ، وآخرون ، الاستيراد والتصدير بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 1989 ، ص 25 .

4ــ د. عـــبدالوهاب حمـــيد رشيد ، نظرية التكامل الاقتصادي والتجارب المعاصرة ، بحوث مختارة من ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض 17-20 ديسمبر 1983 ، ص 67.

5ــ يمكن الرجوع في ذلك إلى :

أ. د. عبدالرحمـــن صبري ، منطقة التجارة الحرة العربية بين الواقع والطموح، سلسلة رسائل البنك الصناعي ، العدد 66 ، بنك الكويت الصناعي ، سبتمبر 2001 ، ص16 .

ب. حربـــي محمـــد موســـى عريقات ، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة ، مصدر سبق ذكره ، ص 59.

6ــ د. عبدالمـــنعم علـــى عبدالرحمن ، مشاكل التكامل الاقتصادي في الدول النامية ، بحوث مختارة من ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مصدر سبق ذكره ، ص 241 .

7ــ حربـــي محمـــد موســـى عريقات ، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة ، مصدر سبق ذكره ، ص 65

المراجع

1ـ البنك الدولي ، مؤشرات التنمية في العالم 2000 .

2ـ حربـــي محمـــد موســـى عريقات ، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد 20 ، صيف 2000 .

3ـ د. محمد إبراهيم عبيدات ، وآخرون ، الأستيراد والتصدير بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 1989 .

4ـ د. عـــبدالوهاب حمـــيد رشـــيد ، نظرية التكامل الاقتصادي والتجارب المعاصرة بحوث مختارة من ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، الرياض 17ـ20 ديسمبر 1983 .

5ـ د. عبدالمـــنعم علـــى عبدالرحمن ، مشاكل التكامل الاقتصادي في الدول النامية ، بحوث مختارة من ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، الرياض 17ـ20 ديسمبر 1983 .

6ـ عبدالرحمـــن صبري ، منطقة التجارة الحرة العربية بين الواقع والطموح، سلسلة رسائل البنك الصناعي ، العدد 66 ، بنك الكويت الصناعي ، سبتمبر 2001.

7ـ عبدالغنـــي عمـــاد ، التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة : أسباب التغير وشـــروط الانطـــلاق ، المســـتقبل العربـــي ، الســـنة الثانية والعشرون ، العدد مئتان وخمسون، د يسمبر 1999.

8- I.M.F, IMS, Year Book , 2000

9- I.M.F , Dots , Year Book , 2000

الأمثال الشعبية والثقافة السياسية في ليبيا

ا. محمد سالم مامي*

المقدمة :

اجمع العديد من المهتمين بقضية الديمقراطية والممارسة الديمقراطية في النظم السياسية على العلاقة الوطيدة التي تربطها بالمشاركة السياسية ، والتي تتأسس على عدد من الأسس، من بينها الثقافة السياسية التي تسود المجتمع ، والتي تعتبر جزءاً من الثقافة العامة للمجتمع . حيث تلعب ما تحمله الثقافة العامة من قيم ومعتقدات ، أدب وفنون وتوجهات وأفكار وتصورات ، وسلوك ترسخت عبر تاريخ طويل من تطور المجتمع ، دوراً مؤثراً في تكوين الثقافة السياسية ، وبالتالي في عملية المشاركة السياسية .

هذه الورقة ما هي إلا محاولة للاقتراب من استكشاف نوع الثقافة السياسية في ليبيا ، من خلال دراسة بعض الأمثال الشعبية الليبية ، وتحليلها لمعرفة مضمونها السياسي ، حيث أن الأمثال الشعبية في ليبيا ترسخ العديد من قيم الثقافة السياسية التابعة أو الرعوية ، والتي تعكس قيماً وأنماط سلوك وتوجهات وأفكار تؤثر في عملية المشاركة السياسية ، وبالتالي تنعكس على الممارسة الديمقراطية وتنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن بعض الأمثال الشعبية في الثقافة الليبية تحمل مضامين سياسية تعكس إلى حد كبير نمط الثقافة السياسية الرعوية التابعة ، حيث أن تلك الأمثال الشعبية تمثل جزءاً من الثقافة العامة للمجتمع .

ستتم محاولة الاقتراب هذه من خلال التعرف على الثقافة السياسية وأنواعها بصورة عامة وعلاقتها بالثقافة العامة للمجتمع ، ثم تحليل مضمون مجموعة من الأمثال الشعبية الليبية ، للتعرف على المضمون السياسي لتلك الأمثال المختارة ، والى أي نوع من الثقافة السياسية تشير ؟ أو ما هي الدلالات والمضامين السياسية لتلك الأمثال ؟

---

* محاضر ، قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة قاريونس ، بنغازي — ليبيا

أولا : الثقافة السياسية وأنواعها

" تعتبر الثقافة عنصراً هاماً من عناصر التراث الاجتماعي ، وتشمل الثقافة فيما تشمله ما يتلقاه الفرد عن الجماعة من مظاهر الفنون والعلوم والمعارف والفلسفة والعقائد وما إليها ، ويرجع إلى هذا التراث الفضل فيما وصل إليه الأفراد من مستوى اجتماعي وحضاري." [1]

لكن ورغم اختلاف التراث الاجتماعي وتباينه بين بيئةٍ وأخرى تبعا لطبيعة البيئة ، من حيث الحجم والتركيب الطبقي والسكاني وما تعرضت له من تجارب ومراحل تطور [2] عبر تاريخها ، غير ان سلوك الفرد يبقى مرتبطا بثقافة المجتمع الذى يعيشه ، فذلك السلوك يتقرر بما تفرضه قواعد المجتمع ونظمه والتي يتعلمها الفرد منذ ولادته ، فتفرض عليه تصرفاتٍ وتوجهات تكون أسسها مستمدة من ثقافة المجتمع[3] بل يذهب جون دولارد إلى القول بأنه "بالإمكان عن طريق بضعة افتراضات معينة ، تحديد نوع الأفكار والآراء التي سيعتنقها شخصٌ ما ، تحديداً مسبقا قبل مولده ، إذا نحن درسنا تراثه الثقافي . والحجة التي يسوقها جون دولارد للبرهنة على ذلك ، هي أننا كلما ازددنا فهماً ومعرفة بالطبقة التي ينشأ في ظلالها الفرد وبطرز التراث الثقافي السائد ، ازددنا قدرة على تحديد خصائص هذا الفرد قبل مولده." [4]

تعتبر الثقافة العامة للمجتمع مصدراً ومنبعاً للثقافة السياسية ، حيث تشمل قيماً ومعتقدات تحتويها الثقافة العامة ، فهي تشكل فرعاً من تلك الثقافة بما تحتويه من عناصر مختلفة ومتعددة ، وقد تكون كذلك متناقضة ، ومن أبرزها التراث الشعبي، وهي حصيلة التفاعل بين عوامل عديدة من بينها الخبرة التاريخية والوضع الجغرافي والدين ، والظروف الاجتماعية والاقتصادية ، وهي تضم ثقافات سياسية فرعية أو ثانوية ، حيث تختلف الثقافة السياسية بين شريحةٍ أو فئةٍ أو طبقة وأخرى بالمجتمع ، فاختلاف الثقافة السياسية ، يظهر بين ما يحمله الحضر والبدو ، الشيوخ والشباب ، الصفوة والجماهير ، المدنيين والعسكريين ، وقد أشار الموند إلى أن كل نظام سياسي " يترسخ حول أنماط محددة من التوجهات التي تضبط التفاعلات التي يتضمنها النظام الاجتماعي ، وبالمثل تكون الثقافة السياسية بمثابة التنظيم غير المقنن للتفاعلات السياسية (التي) هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع وان كانت تتسم بشيءٍ من الاستقلالية داخلها" [5]

وقد أكد فيربا على علاقة الثقافة السياسية بالثقافة العامة بقوله " إن المعتقد الأساسي وأنماط القيم في الثقافة – وهي تلك القيم العامة التي لا تُشير أو تدل على أهداف سياسية محددة – تلعب عادة دوراً رئيسياً في بناء الثقافة السياسية . إن أبعاد المعتقد الأساسي مثل نظرة الإنسان لعلاقته مع الطبيعة أو منظورهِ للوقت وتصوره للطبيعة الإنسانية والطريقة السليمة للتكيف مع أخيه الإنسان ، إلى جانب التوجهات تجاه النشاط والحركية بصفة عامة لها علاقة متبادلة بشكل واضح مع الاتجاهات السياسية المحددة ." (6)

وقد ركزت دراسات عديدة للثقافة السياسية على القيم الاجتماعية ونظام المعتقدات ، وأشكال السلوك في بيئات ثقافية مختلفة على اعتبار أن ما يسود تلك المجتمعات أو البيئات الثقافية المختلفة من قيمٍ ومعتقدات يؤثر في أنماط سلوك وتوجهات الأفراد ، وفي رؤيتهم للنظام السياسي الذي يعيشون فيه.(7)

عُرِّفت الثقافة السياسية بأنها "مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي." (8)
وعُرِّفت أيضاً بأنها " منظومة القيم والأفكار والمعتقدات المرتبطة بظاهرة السلطة في المجتمع"(9)
وقد حدد الموند أربعة أبعاد تتكون منها الثقافة السياسية من بينها التوجهات الذاتية للأفراد تجاه العملية السياسية ، وما يحملونه من مشاعر وأحاسيس ، وتقييمات ، ومعتقدات وخبرات ومعلومات والتزامات بقيم سياسية ، كما أشار إلى أهمية عملية التنشئة السياسية للفرد منذ طفولته ، وما يتعرض له من وسائل تأثير عبر مراحل حياته المختلفة ، في تشكيل ثقافته ومعتقداته السياسية ، مما يعني أن الثقافة السياسية لأي مجتمع هي محصلة أو نتاج لعملية التنشئة السياسية ، رغم أن ما يتعرض له الفرد من قنواتٍ للتنشئة المختلفة ، قد لا يكون ذا أبعادٍ سياسية مباشرة ، ولكنه ذو اثرٍ في تحديدِ شخصيتهِ وسلوكهِ واتجاهاتهِ السياسية والمستقبلية، والتي تتحدد بثلاثة أبعادٍ هي إدراك الفرد للنظامِ السياسي و أدوارهِ المختلفة ، ثم مشاعرهِ تجاه النظام السياسي والسلطات والسياسات العامة، و أخيرا تقييمه و أراءه تجاه كل ذلك ، حيث يمكن ومن خلال ذلك قياس الثقافة السياسية في أيِ مجتمع بمعرفة الأبعاد الثلاثة تجاه النظام السياسي ، وجانب المُدخلات والمخرجات ودور الفرد في الحياة السياسية .(10)
حيث تم تقسيم الثقافة السياسية إلى ثقافة سياسية ضيقة أو محلية وهي تشير إلى أن أفراد أي مجتمع لا يحوزون على أي قدرٍ من المعرفة ، أو القدرة أو الرغبة في التقييم

أو الحكم تجاه النظام السياسي من مُدخلات ومخرجات ، أو في أدوارهم تجاه العملية السياسية كمشاركين ومؤثرين ، وينحصر دورهم في الانصياع إلى مخرجات النظام ، والالتزام بها ، نتيجة عجزهم أو عدم معرفتهم لأية بدائل أخرى أو لعدم رغبتهم في طرح آرائهم أو مساهمتهم . أما النوع الثاني من الثقافة السياسية فهي ما عُرف بالثقافة السياسية التابعة أو الرعوية والتي تشير إلى تدني مستوى المشاركة والمساهمة من قبل أفراد المجتمع في مدخلات النظام السياسي ، رغم معرفتهم بمخرجاته ،حيث يكون امتناعهم وعزوفهم نتيجة ليأسهم من جدوى المشاركة والمساهمة، أو لقناعتهم بعدم القُدرة على التأثير . بينما أطلق على النوع الثالث من الثقافة السياسية اسم الثقافة السياسية المشاركة ، وهي تُشير إلى إدراك ومعرفة أفراد المجتمع للنظام السياسي ومؤسساته مُدخلاته ومخرجاته ،وبأدوارهم كمشاركين ومساهمين في العملية السياسية ، وبقدرتهم على التأثير في العملية السياسية .(11)

إن محتوى الأنواع الثلاثة للثقافة السياسية تشير جميعها إلى ما يحملهُ الفرد من قيمٍ ومعتقداتٍ ومعلوماتٍ ومعارف وتجارب اكتسبها وتعلمها بطريق مباشر أو غير مباشر ، مخطط أو غير مخطط عبر مراحل عمرهِ المختلفة ، وعن طريق قنوات التنشئة المختلفة ، اجتماعية أو سياسية ، أثرت في سلوكه وتوجهاته وإدراكهِ وتصرفاتهِ في مختلف جوانب الحياة السياسية ،هذا المحتوى الذي تشير إليه الثقافة السياسية بأنماطها الثلاث ،لا يعدو عن كونهِ جزءا من الثقافة العامة للمجتمع، بما تحتويه من معتقداتٍ وقيمٍ وأفكار وأنماط سلوك ، تنتقل وتورث من جيلٍ لجيل ، فالثقافة السياسية "تبقى عاملاً مهماً في التفسير السياسي وذلك إلى جانب العوامل والمتغيرات الأخرى ، مثل العلاقات الطبقية والمؤسسات السياسية وتفاعل القوى الدولية .إن العديد من الظواهر السياسية لا يمكن تفسيرها بدون فهم المحيط الثقافي الذي تحدث فيه .. (و) دون فهم وإدراك المتغيرات الثقافية مثل دور الدين والإطار القانوني والأيديولوجيات والحالة النفسية للمواطنين"(12)

إن ارتباط الثقافة السياسية في أي مجتمع بالثقافة العامة يجعل من الضروري تحديد أبعاد الثقافة العامة وما تحتويه من عناصر ومكونات ، قيمٍ ومعتقداتٍ وأفكار تنقل إلى الأجيال التالية والمتعاقبه ، تؤثر بشكلٍ مباشر أو غير مباشر ، في مدارك ومشاعر ، وتصرفات الافراد اجتماعياً وسياسياً ، وتجعل من الضرورة تحديد ماهية تلك الدلالات التي تحملها مكونات الثقافة العامة لأي مجتمع ، والى أي نوع من الثقافة السياسية تشير ، وحيث أن من مكونات الثقافة العامة لأي مجتمع العرف والذي يتمثل في " الحكم والأمثال والأغاني الشعبية والقصص الأدبية ، التي تعتبر مظهراً من مظاهر التراث الثقافي ، والتي تصور لنا التاريخ الأدبي واللغوي وتلقي ضوءاً على

التاريخ القومي ... (كما أن) لهذه الحكم والأمثال نوعاً من السلطة الأدبية ، وهذه السلطة مستمدة من فكر الجماعة ومن منطق العمل الجماعي. ولذلك نرى أن الأفراد يستشهدون بها في كتاباتهم وأحاديثهم ، ويدعمون بها آراءهم وحُججهُم ، ويعتمدون عليها في تبرير كثيراً من أعمالهم، وترتبط هذهِ الألوان الأربعة بمختلف أوجه النشاط الاجتماعي فمنها : ما يتصل بالنواحي السياسية والاقتصادية ومنها ما يتصل بالنواحي الأخلاقية والإنسانية الأسرية .[13]

من هنا كان اختيار بعض الأمثال الشعبية وباعتبارها من مكونات التراث الثقافي لأي مجتمع ، لتحليل مضمونها والى أي نوع من الثقافة السياسية تشير .

ثانيا : المضامين السياسية للأمثال الشعبية :

تأتي أهمية تحليل مضمون الأمثال الشعبية من اعتبارها من مكونات الثقافة العامة للمجتمع ، التي تشكل الوعاء الذي تتشكل فيه الثقافة السياسية ، حيث تعتبر الأمثال الشعبية والتي تتميز ببساطة الأسلوب والإيجاز ، ووضوح المعاني ، وتصوير حقائق الحياة الاجتماعية والثقافية للمجتمعات " وتعكس الواقع الاجتماعي بأبعاده السياسية والاقتصادية والدينية "[14] كما تعتبر الأمثال الشعبية من وسائل التعبير الصادقة والدقيقة عن ثقافة المجتمع وشرح أساليب حياته فهي "الوسيلة التعبيرية التي يتخذها الإنسان في وصف تجربته الخاصة ، وفي تقديم تصرفات غيره ، وفي عرض وسائل حياته ،وطرق معيشته ، ونفسية وطبائع أفراد مجتمعه[15]

والأمثال الشعبية في ليبيا هي نتاج تراكمات تجارب وحضارات وثقافات متنوعة ومختلفة ، نتيجة ما تعرضت له ليبيا من هجرات وغزوات واتصالات بأمم وحضارات مختلفة ، حملت معها قيمها ومعتقداتها فاكتسبت منها ، وتأثرت بها ، ولكن "ما ينبغي التأكيد عليه ، هو أن جميع الأمثال المتداولة في ليبيا، تعبر عن وجهة نظر الليبيين حيال جميع القضايا ، وتحظى بألفتهم واستحسانهم ، وهذا يكفي ليجعلها تشكل مخزونا تراثيا واحداً بصرف النظر عن أصولها الأولى .....(فالمثل الشعبي) وان تعددت أصوله ، واختلفت مصادره يكون تراثا شعبياً واحداً ، لأنه يعبر بكامل ما جاء فيه تعبيراً صادقاً عن مشاعر الليبيين وأفكارهم ، وينقل الجوانب الرئيسية من تاريخهم وثقافتهم العملية والنظرية " [16]

وبربط هذه الأمثال الشعبية ومضمونها بعناصر ومكونات الثقافة السياسية بأنماطها الثلاث وما تحتويه من خصائص وسمات وقيم واتجاهات ، وأنماط سلوك

ومعـــتقدات ، يلاحـــظ أن العديد من هذه الأمثال الشعبية، ترمز وتشير إلى قيم وأفكار حـــول السلطة أو الحاكم أو السلطان تتمثل في عدم القدرة على مواجهة تلك الرموز أو ما يشير إليها سواء كانت قوة طبيعية كالكوارث أم قوة مادية أو اقتصادية أو اجتماعية، فالمـــثل الشعبي الذي يقول : " الايدْ ما تِعْانِدش المِشفة" والمشفة هنا هي المنجل و "مْن يقـــدر يقْـــول للصـــيد فمّكْ ابْخرْ " [17] تدل على عدم القدرة على المواجهة ، فالمشفة والصـــيد مفـــردات تشـــير وترمـــز إلى القوة والتي تشير أيضا إلى السلطة من الوجه السياســـي ، وهـــي إشـــارات تدل على ضعف الفرد أمام تلك القوة وعدم القدرة على المواجهـــة ، هـــذه المواجهة التي لا يمكن أن تحدث إلا في غياب تلك القوة أو السلطة (الســـلطات) حيث يعبر عن ذلك بمثل آخر يقول "يلْعنْ بُو السُّلطانْ في غيْبته"[18] يبرز الخـــوف وعدم القدرة على مواجهة السلطة أو النظام الحاكم بصورة اكثر وضوحاً في ذلك المثل الذي يقول "أليْ خافْ سِلِمْ " [19] وفي "الفم المسكّر ما يدخله ذبان" [20]

إن هـــــذه العلاقة ، علاقة الخوف ، وعدم القدرة على المجابهة، والتي تبدأ من "علاقة القهر والرضوخ تجاه الطبيعة ، علاقـــة العنف الكامـــن بينـــه وبينها، تضاف إلى قهر من نوع آخر ، قهر إنساني . الإنسان المتخلف ، هو في النهاية الإنسان المسحوق أمام القـــوة التـــي يفـــرض الســـيد عليه قهرها ، أو التسلط ، أو الحاكم المستبد ، أو رجل البوليس" [21] .تؤدي حتما إلي وضعية وعلاقة أخرى ، بل حالة تنتاب الفرد المواطن ، تتمـــثل في السلبية واللامبالاة وعدم الاكتراث بكل ما يدور حوله ، بل تشتد تلك الحالة الـــناتجة عن مرحلة الخوف وعدم القدرة على المواجهة إلى حد الرضوخ والاستسلام ، فالمـــثل الشعبي الذي يقول " اللي رافع قربة تقطر على سيقانه – اللي تلقاه راكب على خشبة قوله مبروك الحصان "[22]

"ألـــي ياخُـــدْ أمّنا هو أبُونا– العِيْشة ولـــو كانْ تحِـــتْ حافِر حْمارْ – حُطّ رأسك بين الـــــروس (وقُـــــول يا قطاع الرُوسْ) " [23] بـــل يتمثـــل الخضـــوع والاستكانة في أقصى معانيها في " اللي تخدمه طيعه واللي بْترهْنة بيعه –اللي خصيمه القاضي لشْكُون يشـــكي" [24] هـــــذه الرؤية والحالة التي يعيشها المواطن الفرد تجاه السلطة من سلبية وعجز وخضوع تتولد عنها حالة من الشعور اشد وطأة وهي " الوقوع في الدونية كقدر مفروض. " [25] والتي يعبـــر عنها في أمثال شعبيـــة كا " ميّة حبة كسكسو مايْجُو قنّانْ – الدّلّـــة ولا أخْـــلِ الـــدّار – مايْجِي مْـــن العْربْ باشا ولا مـــن الحطبّ ماشا – لا يلْحـــق العربـــي دولـــة إلا المسْـــحة والجدولة –العين ما تِعْلا (تِتْعلىّ) على الحاجبْ (حاجِبْها) " [26]

ويصاب المواطن الفرد تجاه السلطة والحاكم والسلطان وتجاه كل ما يرمز لها بحالة من الكراهية ، فيحاول الابتعاد عن رموزها ، وما يقربه لها ، بل يسعى إلى النفور وعدم الاقتراب منها ، لعدم قدرته على مواجهتها وعجزه عن الوقوف ضدها واتقاء لشرها ، ولشعوره بدونيته واستصغار شأنه أمامها، وهي حالة من عدم الثقة في النفس، فالمواطن يبتعد عن السلطة والنظام السياسي " ويقطع الصلة به . يغذي مشاعر عداء باطنية تجاهه تعزز ميله إلى تجنبه وتجنب رموزه و أدواته ، وتتضخم عنده مشاعر الفرقة والاختلاف اللذين يغذيهما الخوف بالإضافة إلى العدوانية الباطنية ، علاقة الخوف والعدوان ، لا تبعده عن المتسلط فحسب ، بل عن كل ما يمثله من نمط حياة وقيم وأدوات (الشرطة ، المحاكم ، القضاء ، الإدارة ، .. الخ) [27] ، ويعبر عن كل ذلك في أمثال شعبية تحمل وتمثل تلك المعاني وتشير إليها " الايدْ أليّ ما تقدر تْعضها بوسها – باشا ألي ماعرفش الباشا –عادِ باشا ولا تعادِ عسْكري –ثلاثة مالِيْهُمْ (لهم) أمانْ : الدّنيا والبحر والسلطان " [28] إن المواطن الفرد وبحكم علاقة العداء والنفور والابتعاد ومشاعر الكراهية تجاه السلطة والحاكم يعبر عن نوع من " الشك والحذر والحيطة من الأذى الذي قد يلحقه به المتسلط وأدواته ... (فهو) ... لا يتجنب العلاقة المباشرة فحسب ، بل يتهرب من المشاركة في كل ما هو عام . انه يقف موقف المتفرج العاجز أو الشامت ، لا يستجيب لنداء ، ولا ينخرط في نشاط ولا يساعد فيما يرتد على الجموع بشيء من الخير " [29]

ورغم تلك المشاعر والأحاسيس التي تنتاب الفرد تجاه السلطة والنظام السياسي وتجاه نفسه وذاته ، يلاحظ عليه محاولة التماهي بالسلطة والحاكم وتقليد تصرفاته ومحاكاته " مْطنْبر زيّ الباشا –قالّه له : يابُويْ امْتى ثولُوا شُرُفا قالْ لهْ : امْتى يْمُوتُو كْبار الحُومة-" [30]
كما يحاول المواطن الفرد أيضا أن يعبر عن كرهه للسلطة ورموزها رغم محاولته التماهي بها من خلال تعبيره عن كل ذلك بقوله " مشْية متصْرف (حصان) لْفزانْ(دليل البعد وتمني عدم العودة) – دِقْ رزق حكومة" [31] . كما يعبر عن إحساسه بفساد السلطة والحاكم ويحدد موقفه من ذلك من خلال تبنيه لأفكار ومشاعر تمثل كرهه لذلك في أمثال شعبية مثل " الحوته خامرة من رأسها –صلاة القياد جمعة وعياد" [32]

كل هذه الأمثال الشعبية وما تحمله من قيم ومعتقدات ومواقف ومشاعر تؤدي إلى نتائج أسوأ منها ، فهي تقود إلى السلبية والانكفاء على الذات ومحاولة الاحتماء بالجماعة (القبيلة والعشيرة) بل تقود أيضا إلى التملق والتزلف

والــرياء " والنفاق والخضوع الكلي للحاكم؛ مثل : طبس تخطاك ، المحتاج يقول للكلب : يا سيدي... امشي صحيــح لا تعثر ولا تطيح " [33] وتظهر السلبية في المثل الشعبي " اللي يعطيك حبل كتفه بيه- اخطى رأسي وقص - نلحس مسني ونبات متهنى- العب وحدك ما تشك" [34]

إن محاولة الفرد التعبير عن سلبيته والابتعاد عن السلطة أو المشاركة فيها ورفض الاقــتراب منها تصل " إلى حد التمسك الشديد بالجماعة وتراثها خصوصاً في مجابهة المتســلط الخارجي (المستعمر) وبذلــك تتدعم التقاليد وتقــوى شوكــة دعوة العودة إلــى الماضي العريق ، يضاف إلى هــذه الدعوة ميــل للذوبان في الجماعة المرجعية لدرجة تزول معها الفردية بشكل شبه كامــل " [35] ويظهــر التعبيــر عــن ذلــك في " ملـــس مــن طينــك ابقــى لــك -نقطة دم ولا ألف صاحب - النعجة الطياشة من سعد الذيب " [36] " اللي كيف الناس لا باس -اللي بيك بغيرك " [37]

أما التزلف والنفاق فلعل في المثل الشعبي الذي يقول " كان خشيت بلاد يعبدوا في العجــل عليك بحش الحشيش " [38] " أرخي روحك تعوم" [39] تدل دلالة واضحة على عــدم الاستقلالية في الرأي أو القدرة على إبدائه ومخالفة أو معارضة أي موقف حتى وإن كــان مــا يمارس غير صحيح ، بل تدعو هذه الأمثال إلى الرياء والتشبه بما هو موجود ، دون موضوعية أو مخالفة سواء لعدم قدرة أو لخوف .

إن اســتعــراض هـــذه الأمثال المختــارة ، كمحاولة لإبراز ما تحتويه من قيم وأفكار ومعتقدات ، وأنماط سلــوك ، ومشاعــر وأحاسيــس تجــاه السلطــة والحاكم والــنظام السياسي ، والذي تمثلــت في رمــوز مثل الباشا -السلطان -السيد - الصيد - الحاجب - المتصــرف ، إلى غيــر ذلــك من الرموز ؛ والتي تشير إلى القوة أو النخــبة أو المرتــبة العليا ، أبرزت و أوضحت العديد من القيم والمعتقدات والكثير من الــتوجهات التــي تشير إلى ذلك النمط من الثقافة السياسية التابعة أو الرعوية مع ميل أحــيانا وبصــورة قليلة إلى الثقافة السياسية الضيقة أو المحلية ، بما تحمله من صفات وخصائص وسمات وما تحتويه من قيم تتمثل في عدم المبالاة والسلبية والعجز ، وعدم المعرفة والإدراك ، أو لعدم الرغبة أو الإحساس بعدم الثقة في النفس ، يمكن القول أن الكثير من الأمثال الشعبية ترسخ وتؤكد مثل هذه السمات والصفات والخصائص والتي تعبر عنها الثقافة السياسية التابعة .

فالهــروب مــن مواجهة الواقع والتحديات والاستسلام أمام أية صعوبات مادية أو نفســية ، تــبرر بالعديد من القيم التراثية والرموز والحكم والأمثال ، التي تضفي على

تصـــرفات الفـــرد وســـلوكـــه المشروعية ، والامتثال والقبـــول ، بل الانكفاء على الـــذات والـــتقوقع والقدريـــة ، وهـــي سمات يتسم بها الإنسان المقهور الذي يحد " من طموحاتـــه ... بأن يتقبل مصيره ، أو يحاول إيهام ذاته بتقبل هذا المصير. ويغرق في بؤسه الذي يتخذ عندها طابع القدر والنصيب " [40]

ولكـــن مـــا يجـــب مراعاته أن هناك أمثالا مشتركة تصور " تقاليد غريبة عن التقاليد العربية الفضلى ، وتعكس قيماً أخلاقية مخالفة للقيم العربية التي نعهدها . ويبدو أن هذه الأمثال شاعت في عهود التخلف الحضاري والاستبداد السياسي والقهر الاجتماعي التي لم ينج بلد عربي من آثارها السيئة" [41]

كما يجب مراعاة ورغم ذلك أن تلك الأمثال الشعبية أصبحت جزءا لا ينفصم ولا يـــتجزأ مـــن التراث الشعبي " وتشكل مخزوناً تراثياً واحداً بصرف النظر عن أصولها الأولى" [42] وهي بذلك أصبحت تشكل جزءا من التقاليد التي تكون " أوآلية دفاعية ضد قلـــق مجابهـــة المســـؤولية الذاتية . فهي (التقاليد) بما يسبغ عليها من صفات القانون الطبيعـــي ، تتضـــمن تبريراً للعجز الذاتي عند الإنسان المقهور . فإذا كان راضخاً أو فاشـــلاً أو بائســـاً ، وإذا كان عاجزاً عن تحمل تبعية مصيره والنهوض للتحديات التي تطرحها عليه علاقة القهر وضرورة التحرر منها" [43] .

وأخـــيراً وفـــي نهاية محاولة الاقتراب هذه وكما يقول المثل الشعبي (الكلام بلا معنى سفاهة) إن خطورة وأهمية هذه الأمثال الشعبية وبما تحمله من قيم تكمن في أنها مـــن ضـــمن تـــراث المجتمع الذي هو جزء من عناصر الثقافة العامة ، وعاء الثقافة السياســـية التـــي تتأسس عليها عملية المشاركة السياسية من قبل أغلب المواطنين والى الشـــعور بالاقـــتدار السياســـي أي الشعور بالقدرة على التأثير في مجريات الأحداث ، والحـــياة السياســـية ، بوســـائل متعددة ، بداية من التعبير عن الآراء ، ووجهات النظر المعارضة أو المؤيدة ، تجاه قضايا المجتمع المختلفة ، والتسامح الفكري الذي لا يخرج عـــن كونـــه كفالة حرية التعبير وإبداء الرأي ، واحترام كل وجهات النظر ، والقبول بمبدأ المنافسة ، دون خوف أو كبت ، علاوة عن ضرورة توفر روح المبادرة والمبادأة فـــي جانـــبها السياسي ، والاقتصادي ، والاجتماعي ، مع توفر الثقة بين أفراد المجتمع ونظـــامهم السياسي ، وبين مؤسسات النظام السياسي [44] مما يسمح ذلك بترسيخ نمط مـــن العلاقات في المجتمع ، وقواعد وأسس وقيم تضمن مشاركة سياسية فعالة ، ترسخ وتؤكـــد الديموقراطية التي "لن يكون بالإمكان إرساء قواعد ممارسة ديمقراطية سليمة وتكريسها في إطار بنية سياسية ملائمة ، إلا عندما ترتقى بنية الثقافة السياسية .... إلى مســـتوى وقواعد وأسس العمل الديمقراطي بمبادئه ومضامينه التي ترتكز على الإيمان

بالمواطـــنة ومـــا يترتب عليها من حقوق وامتيازات واعتبارات إنسانية أهمها المساواة والمشاركة السياسية الحرة " [45] .

إن خطـــورة وأهمـــية هذه الأمثال ، وهذا التراث تكمن أيضاً في أنها تنتقل وتنقل عـــبر قـــنوات التنشئة السياسية ، عن طريق التعليم غير المباشر وغير الرسمي وغير المخطط في مراحل عمر الفرد المختلفة ، حاملة معها كل القيم وأنماط السلوك.[46]

وهـــــي تعتـــبر مـــن " أكثـــر مكونات الثقافـــة مقاومة للتغيير (باعتبارها من) الاتجاهات والانتماءات العرقية (الاثنيـــة) والدينيـــة والقومية . فهـــي ارتباطات أولية من الصعب تغييرها " [47]
لـــذا ســـيكون وإذا أريد الرقي بمستوى الممارسة الديمقراطية أن يصحب ذلك " توسع المشـــاركة الديمقراطية وشمولية مفهوم المواطنة عملية تنشئة سياسية تدريجية وعملية تعويد على احترام قواعد اللعبة الديمقراطية ومبدأ سيادة القانون" [48]

ورغـــم أن التراث الشعبي أو الثقافة الشعبية قد تكون غير واعية أو مدركة ، وقد تكون تحمل قيماً وأفكاراً غير ديمقراطية ، وترسخ توجهات وسلوكيات سلبية تنعدم فيها قواعـــد وأســـس وشـــروط المشاركة السياسية ، ولكنها لن تكون " معادية للديمقراطية عـــندما يـــتعلق الموضوع بتوسيع حقوق المواطن أمام السلطة أو استقلالية القضاء أو الحـــريات المدنية ... وقد أثبتت التجربة أن عملية دمقرطة الثقافة الشعبية لا يمكن أن تبدأ من دون إصلاحات ديمقراطية تدريجية تعمق الثقافة الديمقراطية " [49] .

الهوامش

(1) الخشـــاب ، مصطفى، علـــم الاجتمـــاع ومدارســـه ، الكتاب الثاني المدخل إلى علم الاجتماع ، القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، 1965- ص 189

(2) نفس المصدر، ص 179

(3) بـــدر ، احمـــد ، صوت الشعب ، دور الرأي العام في السياسة العامة ، الكويت : وكالة المطبوعات ، 1973، ص 125 .

(4) نفس المصدر، ص 126 .

(5) هـــلال ، علـــي الديـــن ونيفين مسعد ، النظم السياسية العربية ، قضايا الاستمرار والتغيير ، ط1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، أبريل 2000. ص 122 ، 123 ،

(6) داوســـن ، ريتشـــارد، و آخـــرون ، التنشـــئة السياسية ، دراسة تحليلية ، ترجمة مصـــطفى عـــبدالله ابو القاســـم خشيـــم و محمـــد زاهي المغير بي ، ط1 ، بنغازي : منشورات جامعـــة قار يونس، 1998 . ص 141 -142 .

(7) المغـــير بـــي، محمد زاهي بشير، قراءات في السياسة المقارنة ، قضايا منهاجية ومداخل نظرية ، ط1، بنغازي : منشورات جامعة قار يونس ، 1994. ص 218

(8) نفس المصدر، ص 219 .

(9) هلال، علي الدين ونيفين مسعد ، مصدر سابق ، ص123 .

(10) المغيربي، مصدر سابق ، ص 219-225 .

(11)هلال، علي الدين ونيفين مسعد ، مصدر سابق ، ص 124-125 .

(12) المغيربي، مصدر سابق ، ص 238 .

(13) الخشاب ، مصدر سابق ، ص168 .

(14) مغنية، مصدر سابق ، ص19 .

(15) حقيـــق، محمـــد (تجميع وتصنيف) ، كتاب الشعب سلسلة تحقق اشتراكية الثقافة 5 ،ط1، طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان،1978. ص 5،6

(16) مغنـــية ، حبيـــب يوســـف، معجـــم الأمـــثال الشعبية الليبية ، ط1، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ،النوار 1425 ميلادية .ص 20،37 .

(17) نفس المصدر.ص164،521 .

(18) نفس المصدر.ص 576 .

(19) نفس المصدر. ص 110 .

(20) Abdelkafi, Mohamed, One Hundred Arabic Proverbs from Libya, first Published, London: Veron & yats Ltd., 1968. P 71

(21) حجـــازي ،مصطفي، التخلـف الاجتماعي، مدخل إلي سيكولوجيـة الإنسـان المقهـور، ط1 ، بيروت : معهد الإنماء العربي ، 1976.ص 49 .

(22) حقيق ، محمد ، مصدر سابق، ص 22،24 .

(23) مغنية، مصدر سابق، ص.ص،135،236،380 .

(24) حقيق ،مصدر سابق ، ص 25،27 .

(25) حجازي، مصدر سابق، ص50 .

(26) مغنية ، مصدر سابق ، ص.ص ،273،384،467،494،525 .

(27) حجازي ، مصدر سابق ، ص 150 .

(28) مغنية، مصدر سابق، ص.ص، 164،179،211،359 .

(29) حجازي،مصدر سابق، ص150،151 .

(30) مغنية، مصدر سابق، ص 412،512 .

(31) نفس المصدر ، ص266،512 .

(32) نفس المصدر، ص 244،339 .

(33) نفس المصدر ، ص 214 .

(34) حقيق، مصدر سابق، ص.ص 8،17،21،94 .

(35) حجازي ، مصدر سابق ، ص 151 .

(36) مغنية، مصدر سابق ، ص 514، 531 .

(37) حقيق ، مصدر سابق ، ص 22،27 .

(38) مغنية، مصدر سابق ، ص 226 .

(39) حقيق ، مصدر سابق ، ص 9 .

(40) حجازي ، مصدر سابق ، ص 150 .

(41) مغنية، مصدر سابق ، ص 24 .

(42) مغنية ، مصدر سابق ، ص 21 .

(43) حجازي،مصدر سابق، ص 158 .

(44) المنوفـي ، كمـال ، " الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي" ، المستقبل العربي، السنة الثامنة، العدد 80، اكتوبر 1985، ص67،71 .

(45) البيـج،حسـن علـوان ، " الديمقراطيـة وإشكالية التعاقـب على السلطة"، المستقبل العربي، السنة الحادية والعشرون ، العدد 236،اكتوبر 1998، ص 102.

(46) المغيربي، مصدر سابق ، ص 222 .

(47) نفس المصدر ، ص232 .
(48) بشـــارة ، عزمـــي ،" الـــتحـــول الديمقراطـــي التديـــن الشـــعبي نمـــط التدين الجماهـــيري"،المستقبل العربي، السنة الحادية والعشرون ، العدد 236، اكتوبر 1998، ص 87 .
(49) نفس المصدر، ص88

المراجع

أولا : الكتب :

1-بـــدر، احمـــد ، صوت الشعب دور الرأي العام في السياسة العامة،الكويت : وكالة المطبوعات ، 1973.
2-داوســـن ، ريتشارد، و آخرون، التنشئة السياسية دراسة تحليلية ، ترجمة مصطفى عـــبد الله أبـــو القاسم خشيم ومحمد زاهي المغيربي، ط1 بنغازي:منشورات جامعة قار يونس ، 1988.
3-هـــلال ، علـــي الديـــن ونيفيـــن مســـعد ، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، ط1 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، أبريل 2000 .
4-حجـــازي مصطفى ، التخلف الاجتماعي ، مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور ، ط1 ، بيروت : معهد الاتحاد العربي، 1976 .
5-حقيـــق، محمـــد (تجميـــع وتصنيف) ، كتـــاب الشعب سلسلـــة تحقـــق اشتراكيـــة الثقافة 5 ،ط1 ، طرابلس :المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان،1978 .
6-المغيربي، محمد زاهي بشير، قراءات في السياسية المقارنة العامة، قضايا منهاجية ومداخل نظرية ، ط1 ، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس،1994 .
7-مغنـــية، حبيـــب يوسف ، معجم الأمثال الشعبية الليبية ،ط1 ، ليبيا:الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، النوار1425 ميلادية.
8-الخشـــــاب ، مصطفى ، علـــم الاجتماع ومدارســـه ، الكتاب الثاني ، المدخل إلى علم الاجتماع ، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر ،1965 .
9- Abdelkafi, Mohamed , One hundred Arabic Proverbs from Libya, 13 first Published ;London: Vernon & yates LTD , 1968.

ثانيا : الدوريات:

1-البـيـج، حسـن علوان، "الديمقراطيـة وإشكالية التعاقـب على السلطة"، المستقبل العربي، السنة21 ، العدد236، أكتوبر 1998، (95-107) .

2-بشـارة ، عزمـي ، التحول الديمقراطي التدين الشعبي نمط التدين الجماهيري " ، المستقبل العربي ، السنة 21، العدد 236 ، أكتوبر 1998 ، (86 -94) .

3-المنوفـي ، كمـال، " الـثقافة السياسـية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي " ، المستقبل العربي ، السنة 8، العدد 80 ، أكتوبر 1985، (65-78) .

النمو الاقتصادي بين التحليل والقياس

أ. د. يحيى غني النجار*

المقدمة :

ينتج الاقتصاد سلعاً استهلاكية وسلعاً رأسمالية . وبهذا نرى أن الاستهلاك الحقيقي يعكس الرفاهية الاقتصادية والطاقة الإنتاجية . هذا يعني أن الرفاهية هي دالة متزايدة للاستهلاك والذي بدوره يعتبر دالة متزايدة للدخل الحقيقي ، وبالتعويض ، تصبح الرفاهية دالة متزايدة للدخل القومي الحقيقي. فإذا ما علمنا أن التخطيط الاقتصادي يعني " عملية حل مشكلة تعظيم رفاهية اقتصادية مقيدة " ، فإن عملية تقويم التخطيط تنصب على دراسة الزيادة المتحققة في حجم الدخل القومي الحقيقي ، وعملية التخطيط تنصب على دراسة إمكانية تحقيق زيادة في حجم الدخل القومي الحقيقي في المستقبل . إن هذه الزيادات ، المتحققة منها (التأريخية) والمستهدفة منها يطلق عليها بالنمو الاقتصادي التاريخي والمستهدف ، ومن أجل توضيح آليات قياس النمو الاقتصادي ، تمت كتابة هذه الدراسة .

هدف الدراسة :

تهدف هذه الورقة إلى تحليل مقاييس النمو الاقتصادي المتعلقة منها بقياس النمو الاقتصادي التاريخي والمتعلقة منها بتحديد النمو الاقتصادي المستهدف ، مع محاولة تحديد ومعالجة إمكانية الإحلال بين المقاييس البدائل من أجل قياس النمو الاقتصادي بالدقة المرغوبة.

فرضية الدراسة :

تضم مقاييس النمو الاقتصادي وسائل كمية تستخدم لقياس النمو الاقتصادي المتحقق ، وتحديد النمو الاقتصادي المستقبلي ، وهناك إمكانية إحلال بين هذه الوسائل الكمية يعتمد قبولها أو رفضها على الحكم التقديري للمخطط الاقتصادي . بسبب سعة الموضوع وتقيد الباحث بعدد محدد من الصفحات في كتابة الدراسة ، فقد تناول جانب قياس مقدار الاستهلاك الحقيقي توصلاً لقياس الدخل القومي الحقيقي ، معتمداً في ذلك

---

* استاذ الاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة قاريونس

على حقيقة أن القيمة التقيمية للادخار والدخل في المعيار الحقيقي يمكن أن تكون بسلع استهلاكية ، وأن الدخل الحقيقي كقيمة للاستهلاك الحقيقي والادخار الحقيقي يمكن أن يعرض كاستهلاك حقيقي يرتقي للأعلى بالنسب بين القيمة النقدية للدخل والقيمة النقدية للاستهلاك . لقد اعتمد الباحث في التحليل الأسلوب الكمي مركزاً على مفردات الحسابات القومية والأرقام القياسية بعرض رياضي مبسط للغاية .

تسعى كافة النظم الاقتصادية ، بصرف النظر عن هويتها ، إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية أو على الأقل الحفاظ على المعدلات العالية التي حققتها سابقاً .

وعليه قد يثار من البعض السؤال التالي : ما هو النمو الاقتصادي ؟ وما هي مقاييسه؟

النمو الاقتصادي ظاهرة معقدة التكوين ، تتطلب تحليلاً وتصنيفاً دقيقاً لعواملها الأساسية بالشكل الذي يساعد على فهم واستيعاب أبعادها المتعددة ، فمن الصعب تعريفها بشكل شامل يتناول جميع تفاصيلها المختلفة . ولكن يبدو من خلال الاطلاع على العديد من الدراسات والبحوث النظرية أن المختصين اتفقوا على أن النمو الاقتصادي هو الزيادة الحقيقية في الدخل القومي للنظام السائد خلال فترة زمنية طويلة، وأن التنمية الاقتصادية هي العملية التي تهدف إلى تحقيق تلك الزيادة باعتبارها عملية تغييرات هيكلية في الاقتصاد القومي تؤدي إلى الانتقال من بنية اقتصادية متخلفة (البنية الاقتصادية – الاجتماعية السائدة) إلى بنية اقتصادية متقدمة (بنية اقتصادية – اجتماعية جديدة)[1] ، لأجل زيادة معدل نمو الدخل القومي إلى مستوى أعلى من مستواه السابق (للانتقال من الوضع القائم إلى الوضع المرغوب فيه) ينبغي وضع معدل نمو متوسط الدخل الفردي كهدف بمستوى أعلى من معدل نمو السكان وإلا فقد تكون هناك حالات يزداد فيها الدخل القومي دون أن يزداد مستوى المعيشة بسبب تزايد السكان بنسبة أعلى من نسبة زيادة الناتج القومي مما يؤدي إلى انخفاض الناتج الفردي بالتالي ، أو يبقى فيها الدخل الفردي الحقيقي على حاله بسبب زيادة الدخل القومي بنسبة تعادل نسبة تزايد السكان .

لذلك ، أكد البعض من الاقتصاديين على متوسط دخل الفرد وعرّفوا النمو الاقتصادي على أنه " الزيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد عبر فترة طويلة من الزمن ، والتنمية هي عملية دفع إيجابية للمتغيرات الاقتصادية وذات أبعاد متعددة ومترابطة ومتبادلة التأثير في البنى الاقتصادية والاجتماعية ، فهي تتضمن إجراءات عملية وإرادة واعية للتغير والتحول شكلاً وجوهراً عن طريق تعبئة الجهود والإمكانيات المتاحة للانتقال بالمجتمع من حالة إلى أخرى تعتبر أكثر تقدماً وتطوراً[2].

وهكذا نرى أن النمو يشمل زيادة مستمرة في الدخل القومي – كحجم وكمعدل – (إنتاج سلع وخدمات) وتغيرات بنيانيه تزيد في قدرة الاقتصاد على إنتاج هذه السلع

والخدمـــات ، وهـــذا ما يوضحه بيترسون بقوله " إن النمو هو توسيع قدرة الدولة على إنـــتاج البضـــائع والخدمات التي يرغب فيها سكانها ..."[3]. فإذا ما علمنا بأن مفردات الدخـــل الحقيقـــي (مـــن سلع وخدمات ومفردات أخرى) ما هي إلا متطلبات مختلف نواحـــي الحياة لأتضح لنا بأن هذا الدخل هو الرقم الذي يتم الحصول عليه عن طريق تنظـــيم كمـــية من البيانات الأولية طبقاً لقواعد مدروسة بشكل جيد . وإذا ما علمنا بأن معدل نمو هذا الدخل هو خلاصة لقياس التنمية المرغوب فيها للاقتصاد بأكمله لأتضح لـــنا بـــأن قياس النمو الاقتصادي ما هو إلا طريقة إحصائية ، ولكنها ليست مجردة بل طـــريقة تم تفسيرها بأسلوب معين ، أي الطريقة التي تهتم بتكييف البيانات المتاحة قدر الإمكـــان لاســـتخدام مصطلح النمو في التأريخ الاقتصادي والسياسة الاقتصادية ، فهي محاولـــة لـــتحديد نواحـــي الحياة التي تؤخذ بالحسبان في قياس الدخل الحقيقي والنمو الاقتصادي ، وذلك لتشخيص المقياس الأمثل للنمو الاقتصادي . وحيث أن ظاهرة النمو الاقتصادي تتضمن تغيرات كمية يمكن إخضاعها للقياس ، إضافة إلى تغيرات نوعية ، لذا لا يمكن اخضاع جميع جوانبها للقياس الكمي .

إذ يصـــبح من الصعوبة برقم واحد التعبير عن كل أبعادها ، ولابد إذا من التعرف على الوســـائل الرياضـــية المعبرة عن النمو (مقاييس النمو) نظراً إلى أن علم الرياضيات يضـــع أمـــام الباحث في ظاهرة نمو الدخل القومي عدداً من الدوال الرياضية أبسطها الـــدوال الخطية والدوال الآسية. ويمكن أن نتصور من الناحية الرياضية حصول النمو الاقتصـــادي في أساليب مختلفة ، فالنمو قد يحصل بمعدل ثابت من فترة زمنية لأخرى وهو ما يسمى (بالنمو الخطي) وقد يحصل النمو بمعدل متزايد، ونمو الدخل يكون دالة مـــتزايدة للزمن . وبالعكس يحصل النمو بمعدل متناقص فتكون ظاهرة نمو الدخل دالة متناقصة للزمن .

يســـتطيع الإحصائي أن يأخذ مؤشراً معيناً لظاهرة نمو الدخل القومي لسلاسل زمنـــية طويلـــة ، ويعبر عنه بطريقة من الطرق الإحصائية ، وقد شاع القانون الآتي للتعبير عن النمو:

$$P_t = P_0(1+r)^t \text{..... ....} (1)$$

حيث أن : P_t يشير للدخل القومي في سنة الهدف . P_0 يشير للدخل القومي في سنة الأساس ، r معدل النمو السنوي ، t الفترة الزمنية بين سنة الهدف والأساس .

أما إذا كان معدل النمو (r) مجهولاً فيمكن أن يصاغ القانون بالشكل الآتي :

$$r = (\frac{P_t}{P_0})^{1/t-1} - 1 \text{ ....} (2)$$

أما الدالة الأسية الطبيعية لمعدل النمو السنوي (r) فيمكن إيضاحها بالمعادلة التالية[4]:

$$V = Ae^{rt} \text{ ....} (3)$$

حيــث أن : V يشير إلى سنة الهدف ، A سنة الأساس ، r معدل النمو ، t ما سبق تعريفها " الفترة الزمنية بين سنة الهدف والأساس " ، e ثابت .

أما دالة معادلة التغير كمشتقة لـــ (V) فإننا نحصل عليها كالأتي [5] :

$$\frac{dv}{dt} = rAe^{rt} = rV \text{ ....} (4)$$

أن معدل النمو لـــ (V) يسّهل المعادلة الأولى ، ويعبر عن ذلك بتعبير نسبي (مئوي) يشكل نسبة للقيمة (V) نفسها . لذا فلكل نقطة من الزمن يمكن أن يكون معدل النمو كالأتي[6] :

$$V \equiv \frac{dv/dt}{V} = \frac{rV}{V} = r \text{.....} (5)$$

وهكــذا ، وعن طريق المعادلتين 4 ، 5 نقيس معدل النمو في الدخل القومي (r) .

لــو حاولنا إعادة النظر بالصيغ الرياضية التي تمت الإشارة إليها لاتضح لنا بأنها صيغ مبســطة للغايــة حيث أنها تستخدم لقياس (p_t) عندما يكون (r) من المعطيات أو لقــياس(r) عــندما يكون (p_t) من المعطيات ودون أن نأخذ في الاعتبار المتغيرات الأساسية التي يتوقف عليها معدل نمو الدخل القومي .

إن مــا ورد أعــلاه يكشــف لنا ضرورة التعامل مع عدد من المتغيرات عند استخدام مقاييس نمو الدخل القومي (النمو الاقتصادي) ، وهي :

- المتغــيرات التــي ستؤثر في تغيير حجم هذا الدخل . يتم التعامل مع هذه المتغيرات عندما تستخدم هذه المقاييس لتحديد النمو المستقبلي أو المحتمل للدخل القومي ، وهنا ستكون العملية وأدواتها بأكملها عملية تحديد النمو الاقتصادي .
- المتغيرات التي أثرت في تغيير حجم هذا الدخل . يتم التعامل مع هــذه المتغــيرات عــندما تســتخدم هــذه المقاييس لقياس النمو المتحقق (التأريخــي) . وهــنا ستكون العملية وأدواتها بأكملها عملية لقياس النمو الاقتصادي .

يــدل التحليل الاقتصادي على أن تحديد معدل نمو الدخل القومي بتوقف على متغيرات أساسية منها ، نسبة الاستثمار السنوي إلى الدخل القومي، وكفاية رأس المال المســتثمر فــي تحقيق زيادة في الدخل ، وتتوقف هذه الكفاية على عوامل تكنولوجية

واقتصـــادية واجتماعـــية مختلفة. للتعامل مع هذه المتغيرات القابلة للقياس بشكل كمي يمكن الاعتماد على مجموعة غير محددة من المعادلات الهيكلية (التعريفية والسلوكية) التـــي تتناســـب في عددها مع طبيعة مشكلة تحديد نمو الدخل القومي وعدد المتغيرات (المنـــتظمة بمـــا فيها الداخلية والخارجية والمتغيرات العشوائية) التي تتعامل معهاً . بعـــبارة أخـــرى ، يمكـــن الاعتماد على النماذج الرياضية لتحديد نمو الدخل القومي . فهـــناك نماذج عديدة يمكن استخدام صيغتها لتحديد نمو الدخل وذلك عن طريق التعبير عـــن العلاقة بين عدد من المتغيرات المستقلة ومتغير معدل نمو الدخل القومي كمتغير تابع ، ومنها نموذج هارود- دومار Harrod – Domar ، نموذج كالشكي Kalicki، نموذج كالدور Kaldor ، نماذج دوال الإنتاج التجميعية، نماذج الفجوتين .

إن اعـــتماد الـــنماذج الاقتصـــادية الرياضـــية بشكلها المبسط المشار إليه في الأدبيات الاقتصـــادية تفقدهـــا إمكانـــية إثبات صحة فرضياتها من خلال الحقائق الملاحظة في المجـــتمع ، وعليه فقد واجهت إزاء ذلك مجموعة من المشاكل ، منها : مشكلة القياس الكمي ، مشكلة عدم التأكد عند التنبؤ المستقبلي ، ومشكلة بحث المتغيرات العشوائية . تعمل هذه المشاكل بشكل مشترك على إعاقه تحديد النمو المستقبلي . إذ لابد أن يتعامل المخطـــط الاقتصـــادي مع الأرقام والبيانات الإحصائية أولاً ، كما أنه لابد أن يستخدم الوســـائل والمؤشـــرات التي تستطيع أن تحول تلك الأرقام والبيانات إلى أداة تنبؤ لما ســـيكون عليه النمو مستقبلاً في ضوء المتغيرات المختلفة ، والتي يمكن تحديدها ثانياً، إضـــافة إلـــى ذلك ، لابد للمخطط الاقتصادي أن يضع في دراسته العوامل الأخرى المؤثـــرة والتـــي لا يســـتطيع تحديد مدى تأثيرها . إن هذه المشكلة دفعت بالكثير من الاقتصـــاديين إلـــى البحث في كيفية تطوير النماذج الاقتصادية الرياضية وتحويلها من نمـــاذج نظرية مجردة إلى نماذج تتعامل مع الواقع من خلال سلوك المجتمع ونشاطه الاقتصادي المعبر عنهما بسلسلة من الأرقام والبيانات الإحصائية . وباتت هذه النماذج بعد ذلك تصور الحاضر لتنتقل بعد ذلك إلى تنبؤ المستقبل . إذ أنها تطورت إلى نماذج إحصـــائية ورياضية أكثر تعقيداً ثم أصبحت نماذج تنبؤ بفضل المرحلة الوسيطة التي مـــرت بهـــا ، وهي مرحلة النماذج الرياضية والإحصائية، فأخذت النماذج الإحصائية تعالج المتغيرات الاقتصادية وأثر هذه المتغيرات بعضها في البعض الآخر . أي أنها أخذت تعالج العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية بعضها مع البعض الآخر سواء كانت العلاقـــات سببية أم غير مباشرة، بذلك تم استخدام الانحدار كأسلوب مناسب في القياس الكمـــي للعلاقـــة بيـــن التغـــير الحاصل في الدخل القومي نتيجة للتغير في المتغيرات المســـتقلة . وعلـــيه أصبح التنبؤ الاقتصادي عملية معتمدة للوقوف بصورة دقيقة على الأســـس الـــنظرية التي تحكم العلاقة بين النمو الاقتصادي وبين المتغيرات الاقتصادية المسببة له .

وبعد تحديد نمو الدخل كهدف للخطة ، وبعد تنفيذ الخطة ، يتم تقييم أداء الخطة وذلك لتحديد عمق الانحرافات مقارنة بأرقام الخطة.

وتستعمل في قياس الانحرافات معاملات تقييم الأداء وفق الصيغة التالية :

معـــامل تقيـــيم الأداء = (معـــدل نمو الدخل الفعلي- معدل نمو الدخل المستهدف) ÷ (معدل نمو الدخل المستهدف) .

سنركز في الصفحات التالية على استخدام مقاييس النمو لقياس النمو المتحقق ، أي معدل نمو الدخل الفعلي ، والذي نطلق عليه بالتأريخي إذ أنه المتغير المجهول .

تعـــتمد عملـــية القـــياس على كيفية اختيار الفرد لتعريف مفهوم الدخل – وما يتضمنه وما لا يتضمنه – فإن أهمل ما يتضمنه من مفردات واكتفى بحجمه فقط فإن ، والحالة هذه ، أصبحت مقاييس الدخل والنمو الاقتصادي مجرد أرقام دون تأثير واضح على حياتنا، ودون التركيز المقبول باعتبارها مؤشراً للتقدم نحو أهداف قد يرغب الفرد بـــأن يحققهـــا الاقتصـــاد. وحيـــث أن التخطيط هو " عملية حل مشكلة تعظيم رفاهية اقتصـــادية مقـــيدة " [7] لذا فإن الرفاهية الاقتصادية وإشباعها أصبحت هدفاً للتخطيط . وحيـــث أن الرفاهـــية هي الاستهلاك الذي بدوره يمثل الدخل الحقيقي ، لذا فإن النمو الاقتصـــادي أصـــبح تـــرجمة للدخـــل الحقيقي وكليهما ترجمة إلى مقارنة مستويات الاســـتهلاك بين الأسر أو حتى بالنسبة للأسرة الواحدة خلال فترات زمنية مختلفة .إن اعـــتماد هـــذه الـــترجمة كمعـــيار لتصميم أو تفسير إحصاءات الدخل الحقيقي والنمو الاقتصـــادي تتطلـــب قـــبل كل شيء القيام بالدراسات التالية وأخذ نتائجها بالاعتبار ، وهي:

- دراسة التباين في الأسعار النسبية خلال فترة الدراسة .
- دراسة الإحلال بين السلع .
- دراســـة التغيـــيرات في طبيعة السلع والخدمات (المأكل ، الملبس ، المسكن، الخدمات الطبية ، الخدمات التعليمية وغيرها).
- دراسة أنماط الأنفاق .
- دراسة التغييرات في البيئة .

إن نتائج هذه الدراسات تساعد على إعطاء تعريف للاستهلاك الحقيقي والدخل الحقيقي بأفضل ما يمكن ضمن مضمون نموذج متكامل للاقتصاد الكلي فضلاً عن خلق الإمكانـــية لصـــياغة نموذج نموذجي يتعلق بتعظيم منفعة المستهلك يساعد على تعريف الاســـتهلاك الحقيقي. فالاستهلاك الحقيقي نفسه يعامل كمؤشر للمنفعة معبراً عنه بقيمة وحـــدة نقديـــة فـــي بعض سنوات الأساس المختارة . انطلاقاً من ذلك ، يمكن أن نقوم بـــتجربة مفاهيمة conceptual experiment [*] لقياس الدخل الحقيقي ،تستند التجربة على الفرضيات التالية :

- تثبيت سعر واحد لكل سلعة .
- تتباين الأسعار حسب تباين السلع .
- الأسعار المثبتة هي أسعار سنة معينة نطلق عليها سنة الأساس .
- تشابه السلع وتباين كمياتها .

تـبدأ الـتجربة باقتصاد خاض عملية التنمية والتخطيط بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة – وهي الفترة التي بدأ فيها تبني التنمية والتخطيط في الدول النامية – ولتكن فرضـاً عام 1946. إنها بداية السلسلة الزمنية التي سنستخدمها في محاولتنا التجريبية ، أمـا نهايـة السلسلة فستكون عام 1994 . سنأخذ وحدة أسرة كنموذج لغرض القياس ، كانـت هـذه الوحـدة تستهلك 0.684 كغم من الخبز و 0.602 كغم من اللحم في اليوم الواحد في عام 1946 . نفترض أن استهلاك العائلة ازداد إلى 0.821 كغم من الخبز و 0.794 كغـم من اللحم في عام 1994 . هناك تغير في الأسعار النسبية للخبز واللحم، ولكنـنا لا نفـترض قيام الأسرة باستهلاك سلعة أخرى . إن مشكلة التجربة الآن هي : أي رقـم ينبغـي أن ينسب للتغير الكلي في الكميات المستهلكة من عام1946 إلى عام 1994 . لمعالجـة هـذه الحالـة نضـفي على الأسرة دالة منفعة توضح أنواع السلع المـتوفرة في الاقتصاد ، ونحدد سنة من السنوات لتكون سنة أساس ولتكن سنة 1971 نقوم ألان باحتساب مبلغ النقود الذي تحتاجه الأسرة بأسعار سنة الأساس لتحقق نفس مسـتوى الرفاهـية التي كانت ستكون عليها بسلة من السلع المستهلكة في عام 1946 (0.684 من الخبز و 0.602 من اللحم). وكذلك المبلغ من النقود الذي تحتاجه الأسرة بأسـعار سـنة الأساس لتحقق نفس مستوى الرفاهية التي كانت ستكون عليها بسلة من السـلع المستهلكة في عام 1994 . بعدئذ نقوم بمقارنة بين سلات من السلع بنفس النوع الـذي نقـوم بـه في تجربة مفاهيمة conceptual experiment لاشتقاق منحنيات السواء في نظرية الطلب. بعدئذ نقارن منفعة سلة من السلع المستهلكة في عام 1946 . مع المنافع الممكنة في جميع السلع التي يمكن أن تشترى بالمبلغ المعطى من النقود في عام 1971 ، وهنا سنحصل على مبلغ النقود في عام 1971 لشراء سلة من السلع التي تحقـق نفس منفعة سلة من السلع المستهلكة في عام1946 ، نطبق نفس هذه التجربة معتبرين عام 1971 كسنة أساس وعام 1994 كسنة قياس . وبذلك نحصل على المبلغ الذي يمثل الاستهلاك الحقيقي في عام 1946 مع اعتبار 1971 سنة أساس،

يمكـن تمثيل هذه التجربة بثلاثة طرق ، هي : جدولياً بجدول الدخل ، وبيانياً بخريطة منحنيات السواء ، ورياضياً كخاصية لدالة المنفعة غير المباشرة .

وفق الطريقة الأولى : أن التجربة ستكون بشكل الجدول التالي :

البند	1946	1971	1994
سلة السلع المستهلكة من قبل وحدة الأسرة لسنة واحدة	250 كغم من الخبز 220 كغم من اللحم	270 كغم خبز 250 كغم لحم	300 كغم خبز 290 كغم لحم
الاستهلاك الحقيقي وفق التجربة المفاهيمية	(سلة السلع المستهلكة) × أسعارها لعام 1971 =1000دينار	(سلة السلع المستهلكة) × أسعارها لعام 1971 = 3000 دينار	(سلة السلع المستهلكة) × أسعارها لعام 1971 = 5000دينار
الدخل الحقيقي	1000 دينار	3000 دينار	5000 دينار
معدل النمو الاقتصادي لفترة 1946-1994	$r = (1 \div 48)\ \text{In}\ (5000 \div 1000) = \%3.35$		

نلاحظ أن هذه الطريقة تمثل النمو الاقتصادي بالزيادة في الدخول الشخصية . إن هذا التمثيل جاء نتيجة الاعتقاد بأن التطابق بين الدخل الشخصي والدخل القومي يساعد على تفسير إحصاءات الدخل ، ويستخدم كدليل لتصميم مقياس الدخل الحقيقي والنمو الاقتصادي في حالات أكثر صعوبة وواقعية .

وفق الطريقة الثانية : أن التجربة المفاهيمية توضح عن طريق الجمع بين منحنيات إمكانية الإنتاج ومنحنيات السواء في خريطة واحدة ، تعتمد هذه الطريقة على الفرضيات التالية :

- لا يتغير ذوق المستهلك (أي التحرك على نفس منحنى السواء) خلال فترة قياس النمو الاقتصادي (الدخل الحقيقي) .
- هناك مجموعة من منحنيات السواء لا تتغير وسيشار لها بالرموز

$$\mu^{e}, \mu^{d}, \mu^{c}, \mu^{b}, \mu^{a}$$

- إن المستهلك يستهلك سلعتين فقط هما الخبز واللحم .
- هناك مجموعة من منحنيات إمكانية الإنتاج تتخذ مساراً تصاعدياً عندما يتحقق النمو الاقتصادي ، وسيرمز لها بالرموز :

لعام 1946 - T^{46} ، لعام 1971- T^{71} ، ولعام 1994 - T^{94}

عـــند تحليل نظرية سلوك المستهلك نجد أنها تشير إلى أن النقطة التي يمـــس فـــيها منحنى إمكانية الإنتاج منحنى السواء فإن ذلك يعني أن المستهلك حقق أعظم منفعة . لو لاحظنا الشكل البياني رقم (1) نجد أن النقاط 46 ، 71 ، 94 ، هـــي التـــي تمـــثل نقـــاط التماس المشتركة بين μ^a, T^{46} ، وبين μ^c, T^{71} ، وبين μ^e, T^{94} . وأن هذه النقاط في نفس الوقت تؤشر كون الســـعر النســـبي للحـــم كل عام هو المعدل المشترك للإحلال في الإنتاج وفي الاســـتعمال بين الخبز واللحم ، بافتراض أننا لا نأخذ بالاعتبار الضرائب ولا يوجد تشويه في آلية السعر .

إن المحاور في الشكل البياني رقم (1) توضح كميات الخبز (المحور الرأســـي) ، وكميات اللحم (المحور الأفقي) مقدرة بوحدة القياس كحجم . إن خط الميزانية هو :

$$y = p_b.q_b + p_c q_c$$

ومنه

$$y - p_c.q_c = p_b q_b$$

ومنه

$$q_b = \frac{y}{p_b} - \frac{p_c}{p_b} q_c$$

ومنه يكون ميل الخط $\frac{\Delta q_b}{\Delta q_c} = -\frac{p_c}{p_b}$

شكل رقم (1)
توزيع الدخل النقدي بين سلعتين

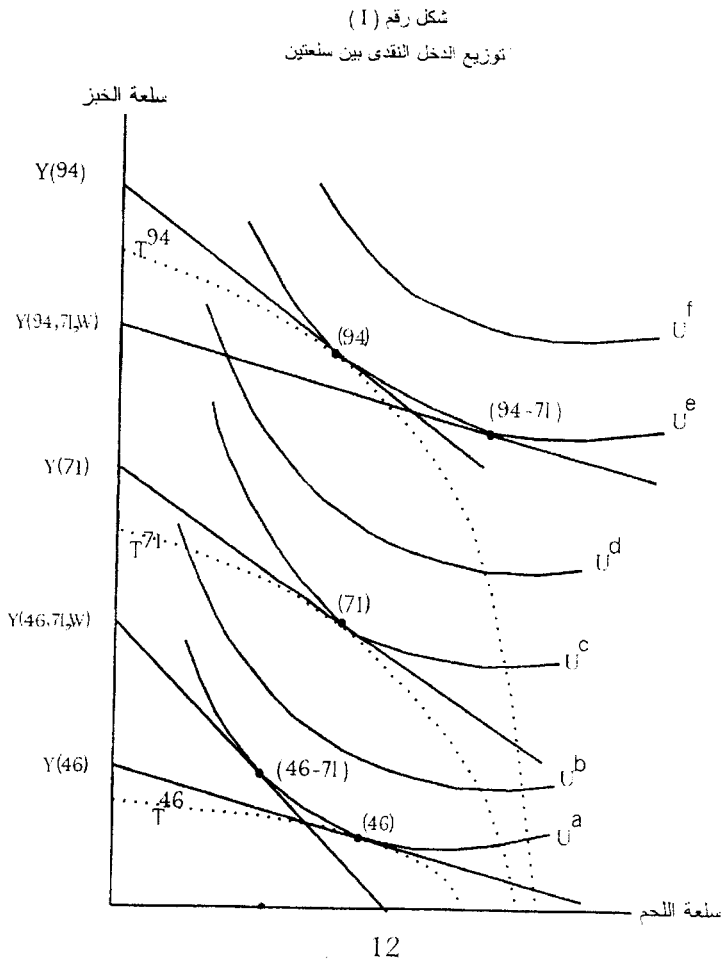

أي أن المحـــور الرأســـي يقيس كميات الخبز التي يمكن التعبير عنها بحاصل قســـمة الدخل (y) على سعر الخبز (p_b) كما أن المحور الأفقي يقيس كميات اللحم التـــي يمكن التعبير عنها أيضاً بالمقدار y/p_c . أن النقاط (46) y، (71) y، (94) y، على المحور الرأسي ناجمة عن الافتراض السابق ، ولكن يمكن تصميمها إلى أي سعر غير الدينار الواحد.

بقـــى علينـــا الآن قياس الدخل الحقيقي وذلك من أجل قياس النمو الاقتصادي، أي، أن علينـــا أن نقوم باحتساب مبلغ النقود الذي تحتاجه الأسرة بأسعار سنة الأساس (1971) لـــتحقق الرفاهـــية التـــي كانت ستحققها بسلة من السلع المستهلكة عام 1946 (250 كغـــم مـــن الخبز و220 كغم من اللحم) . بعبارة أخرى ، كم من النقود تحتاج هـــذه الأســـرة حتى تعود إلى موقعها على منحنى السواء μ^a . للحصول على ذلك نتـــناول الآن خط الميزانية لعام 1971 والذي يمتد من (71) y على المحور العمودي وإلـــى النقطة (71). ببساطة فإن تحرك خط الميزانية (71) y إلى أسفل موازيا لنفسه (مـــيله ثابت) ليمس μ^a عند النقطة (71 –46) ناجم عن افتراض تخفيض الدخل النقدي (y) مع افتراض ثبات الأسعار بشكل يؤدي إلى تحقيق نفس الإشباع الكلي الذي كان يتحقق عام 1946 . إن تقاطع هذا الخط مع المحور العمودي يشير إلى ما يلي :

الدخل الحقيقي لعام 1946 = (سلة السلع المستهلكة من قبل وحدة الأسرة في عـــام 1946 والتـــي تساوي 250 كغم من الخبز × دينار واحد للكيلو غرام الواحد + 220 كغم من اللحم × سعر الكيلوجرام الواحد من اللحم لعام 1971) ، ودرجة إشباع العائلة من هذه السلة والتي تؤشر بالرفاهية الاقتصادية (w) .

وحيث أن (w) يؤشر في الصيغة الرياضية (w،71، 46) y رفاهية الأسرة ، لذا فإنه مقياس للدخل الحقيقي . بهذا نجد أن مقياس الدخل الحقيقي يتمثل بارتفاع (w، 71 ، 46) y فـــوق المحـــور الأفقي ، فكلما ازداد الارتفاع كلما دلت المؤشرات على زيادة في الدخل الحقيقي.

نقـــوم الآن باحتســـاب مـــبلغ النقود الذي تحتاجه الأسرة بأسعار سنة الأساس لتحقق الرفاهية التي كانت ستحققها بسلة من السلع المستهلكة في عام 1994 (300 كغم خـــبز و 290 كغم لحم) . أي ، مبلغ النقود الذي تحتاجه حتى تحتل موقعاً على منحى الســـواء μ^e . لاحتساب ذلك ، نقوم برفع خط الميزانية لعام 1971 والذي يمتد من

على المحور العمودي وإلى النقطة (71) ، حتى يتماس مع منحنى السواء y(71)
μ^e عند النقطة المؤشرة بـ (71-94) .

بذلك نجد أن الدخل الحقيقي في عام 1994 مع الأخذ بالاعتبار سنة 1971 كسنة أساس ، يتمثل بارتفاع التقاطع مع المحور العمودي للتماس ، مع ميل مكافئ للسعر النسبي في عام 1971 لمنحنى السواء المتحقق في عام 1994 .

أن هذا التقاطع يشير إلى ما يلي :

الدخل الحقيقي لعام 1994 = (سلة السلع المستهلكة من قبل وحدة الأسرة في عام 1994 والتي تساوي 300 كغم من الخبز × دينار واحد الكيلوجرام + 290 كغم من اللحم × سعر الكليو جرام الواحد من اللحم لعام 1971) ، ودرجة إشباع الأسرة من هذه السلة والتي تؤشر بالرفاهية الاقتصادية (w) أي : (y (1994 ، 71 ،w .

نحاول الآن أن نجد التطابق بين طريقة جدول الدخل وطريقة خارطة السواء .

إذا كان سعر الكيلوجرام الواحد من الخبز دينارا واحدا (كما أفترضناه) ، وأن سعر كغم من اللحم هو سعر سنة 1971 ، فإن قيم (y (46 ، 71 ، w و y(71)و(w، 71، y(94 ينبغي أن تكون 1000 دينار ، 3000 دينار و 5000 دينار للسنوات 1946 و 1971 و1994 على التوالي .

وفق الطريقة الثالثة : يمكن أن نحصل على الدخل الحقيقي عن طريق اعتباره خاصية لدالة المنفعة غير المباشرة . وفق هذه الطريقة نفترض أن هناك عدداً كبيراً من السلع في الاقتصاد (n) وأن الأسرة تعظم منفعتها ، أي :

$$\mu = \mu(q_1, q_2, q_3, \ldots\ldots, q_n) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

$$y = \sum_{i=1}^{n} p_i q_i \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

حيث أن q_i يشير إلي كمية السلع (i) ، و p_i هو سعرها ، و y هو الدخل النقدي.

إن أسعار السلع في السوق وكذلك الدخل النقدي المحدود (y) يشكلان قيداً على استهلاك هذه العائلة ، لذا فإنها تختار الكميات إلى حد أن منافعها تناسب أسعار السوق ، أي :

$$p_i = \lambda \Big/ \frac{\partial \mu}{\partial q_i} \qquad i = 1, \ldots, n \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (8)$$

باستخدام مضاعف لاجرانج Lagrange تم اشتقاق المجموعة الكاملة لدوال الطلب من مجموعة (n+1) المعادلات 7 و 8 و 9 .

$$L = \mu(q_1, q_2, \ldots\ldots, q_n) + \lambda(y - \sum_{i=1}^{n} p_i q_i)$$

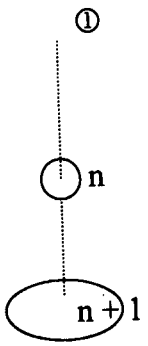

الشرط اللازم $\frac{\partial L}{\partial q_i} = \frac{\partial \mu}{\partial q_i} - \lambda p_i = 0 \Rightarrow \lambda = \frac{\partial \mu / \partial q_i}{p_i}$

$$\frac{\partial L}{\partial q_n} = \frac{\partial \mu}{\partial q_n} - \lambda p_n = 0 \Rightarrow \lambda = \frac{\partial \mu / \partial q_n}{p_n}$$

$$\frac{\partial L}{\partial \lambda} = y - \sum p_i q_i = 0 \Rightarrow y = \sum p_i q_i$$

$$q_i = D_i(p_i, y) \quad i = 1, \ldots\ldots, n \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (9)$$

$$q_i = D_i(p, y) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (10)$$

حيث أن p وبدون الرمز الهامش يشير إلى متجهة الأسعار لجميع السلع (n) . وبتعويض منحنيات الطلب بالعودة إلى دالة المنفعة ، فإننا نحصل على ما يسمى بدالة المنفعة غير المباشرة .

$$[D_i(p,y), \quad D_\mu(p,y)]\,\mu = \mu \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (11)$$

$$= (p,y)\,\mu \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (12)$$

نحاول الآن الحصول على دالة الكلفة وذلك عن طريق قلب دالة المنفعة غير المباشرة، أي

$$y = C(p, \mu) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (13)$$

يفسر (y) على أنه أدنى كلفة عند الأسعار السائدة وذلك بافتراض أن المستهلك ينفق كل دخله (y) على السلع المستهلكة .

وهكـذا نـرى أن الأسـلوبين يعطيان نفس النتيجة تماماً . الأسلوب الأول بالتحليل البيانـي عـند نقطـة الـتماس باسـتخدام خـريطة منحنـيات السواء وخط الميزانية (الشـكل رقم1) ، والأسلوب الثاني إيجاد النهاية العظمى لدالة المنفعة المقيدة وبتطبيق التحليل الرياضي نصل إلى نفس الطرّيقة (طريقة المنفعة غير المباشرة) .

نلاحـظ أنـنا لحـد الآن لم نحصل على نتيجة من الطريقة الثالثة تطابق لما توصلنا إليه من الطريقتين الأولى والثانية والمتمثلتين بالجدول والشكل البياني السابقين. مـن أجـل الحصـول على التطابق المطلوب نقوم بتحديد السنوات التي تعود لها دالة المـنفعة وأسعار العلاقة ، أي : أن سنة 1971 هي سنة الأساس ، وأن p في المعادلة (13) هـو مـتجهة أسـعار سنة الأساس ، وأن μ هو المنفعة التي تحققت في سنة القياس وهي 1994 ، عندئذ نحصل على ما يلي :

$$y = (94,71,w) = C(p^{71}, \mu^{94}) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (14)$$

لا نستطيع الآن أن نحدد ما حصلنا عليه قبل الرجوع قليلاً إلى نظرية الطلب. حسب هذه النظرية أن المنفعة الترتيبية يقصد بها : إذا كانت الدالة $\mu(q_1,\ldots,q_n)$ ممثلة للمـنفعة ، عـندئذ تكـون كذلك $f\,\mu$ (حيث أن f هو أية دالة زيادة رتيبة لـ μ وهـي، أن دالة $c(p^{71}, \mu)$ ، هي دالة زيادة رتيبة لـ μ وهي ، لذلك ، كمؤشر منفعة جيد مثل μ نفسها ، إذن : أن ما حصلنا عليه هو الدخل الحقيقي كطريقة من طرق قياس المـنفعة . وهذا يعني ، أننا نستطيع أن نستخدمه لتبيان النمو الاقتصادي بشكل ترتيبي ولـيس كمـي ، أي ، مثلاً : نقول أن الاقتصاد أو مستوى استهلاك المجتمع أفضل في عـام 1994 عمـا كان عليه في عام 1971 . إن كلمة أفضل يمكن أن تترجم إلي رقم وذلـك عن طرق تقييس المنفعة وذلك بربطها بالدخول النقدية في سنة الأساس، وبهذا نحصـل علـى معدل نمو الدخل الحقيقي خلال الفترة 1946 – 1971 وخلال الفترة 1971 –1994، ومن ثم نستخرج معدل النمو خلال الفترة بأكملها .

التقييم والبدائل :

هـل أن النـتائج التي توصلنا إليها عن طريق التجربة المفاهيمية دقيقة أم لا؟ وهـل هناك بدائل تخفف من حدة سلبياتها أو تلغيها ؟ لا يمكن الإجابة على هذه الأسئلة قبل القيام بتقويم التجربة.

لقـد استخدمنا سنة 1971 كسنة أساس . هل تم تحديد قيمتها بـ 100 ؟ وهل تم تعديل السلسلة الزمنية بعامل الوزن ؟ إن كل ما قمنا به هو مقارنة ارتفاع منحنيات السـواء بوسـائل الخطوط أو المستويات في حالة الإحداثيات المتعددة (عدد n) بميل يسـاوي الأسـعار النسـبية في تلك السنة التي تم اختيارها وهي 1971 . بذلك ، أننا اسـتخدمنا مقياسـاً أمـثلاً أكـثر منه كسنة أساس. أن هذا لا يعني صعوبة الجمع بين المقـياس الأمثل وسنة الأساس في وقت واحد ، فكل ما علينا هو القيام بتقييم السلاسل الزمنـية بأسـعار سنة معطاة وإن هذه الأسعار ترفع أو تخفض حسب قيمتها في تلك السنة والتي هي 100 .

لقـد كـان لمعالجتـنا سنة الأساس بالطريقة التي اعتمدناها ، سبباً في ظهور انحرافات في مقياس النمو بسبب أن الأسعار النسبية كانت متغيرة خلال الفترة الزمنية للسلسـلة الزمنـية وأن منحنـيات السواء كانت غير متجانسة (وهذا يتبع مباشرة من خاصـية بسـيطة للـدوال غير المتجانسة) . فعندما قمنا باختيار سنة 1971 وحددنا الدخـول الـنقدية وفقها فإننا بالغنا في الرفاهية الاقتصادية للسنوات التي تلتها وخفضنا الرفاهـية الاقتصادية للسنوات التي سبقتها ، إذ أن الأسعار في سنة 1994 كانت أعلى بكثير عن أسعار سنة 1971 ، وبذلك إن احتساب سلة السلع الاستهلاكية المستهلكة من قـبل الأسـرة بأسـعار سنة 1971 تؤدي إلى المبالغة في الدخل الحقيقي للأسرة لسنة 1994 ، وأن أسـعار سـنة 1946 أقـل بكثـير عن أسعار سنة 1971 ، وبذلك فإن احتساب سلة السلع الاستهلاكية المستهلكة من قبل الأسرة بأسعار سنة 1971 يؤدي إلى تخفيض الدخل الحقيقي للأسرة لعام 1946 . بالعودة إلى المعادلة (w، 71 ، 94) y نلاحـظ أن الدخـل الحقيقي لسنة 1994 يساوي سلة السلع المستهلكة في سنة 1994 بأسعار سنة 1971 ، والرفاهية الفعلية المتحققة للأسرة في سنة 1994 ، أي :

$$y = (94 , 71 , w) = c (p^{71} , \mu\mu^{94})$$

وبهـذا علينا أن نعيد النظر بالحد y = (94 , 71 , w) وذلك لارتفاع أسعار سنة 1994 عن سنة 1971 . فهنا نجد أن المتغير (w) يساوي :

w لسـنة 1994 = المـنفعة المـتحققة للأسـرة من استهلاك سلة من السلع بأسعار سنة 1994 – المنفعة المتحققة للأسرة من استهلاك سلة من السلع بأسعار سنة 1971.

w = الرفاهية الفعلية لسنة 1994 – الرفاهية المحتسبة على أساس أسعار سنة 1971

بهذا أصبح الدخل الحقيقي = سلة السلع المستهلكة في سنة 1994 × أسعار سنة 1971 (وهذا ما نطلق عليه بمقياس لاسبير) + الفرق بين الرفاهية الفعلية لسنة 1994 ورفاهية سنة 94 المحتسبة على أساس أسعار سنة الأساس 1971 (وهذا ما نطلق عليه بالفائض أو فائض المستهلك) [8] .

أي :

$$y=(94 \quad , \quad 71 \quad ,w) = \left[\sum_{i=1}^{n} p_i^{71} q_i^{94}\right] + \left[c(p^{71}, \mu(q^{94}) - \sum_{i=1}^{n} p_i q_i^{94}\right] \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (14)$$

نجد هنا أن الفائض يكون دائماً سالباً والسبب في ذلك هو أن من الصعوبة الاعتقاد بأن أسعار سنة 1994 تكون نفس أسعار سنة 1971 ، وبذلك فإن $c[p^{71}, \mu(q^{94})]$ تعرف على أنها أرخص سلة سلع يمكن أن تشتري بأسعار سنة 1971 لتحقق منفعة لا تقل عن سلع مستهلكة في عام 1994 ، وهذه بدورها تبين بأن مقياس لاسبير ما هو إلا زيادة في تقدير الدخل الحقيقي نفسه[9] .

وهكذا نرى أن المقياس الحقيقي للدخل الحقيقي يمكن أن يكون مقرباً بمقياس لاسبير ، حيث المقياس الحقيقي لأية سنة (t) هو أصغر مبلغ من النقود كاف لتمكين أسرة على تحقيقها رفاهية بأسعار سنة الأساس وكما لو أنها ستكون بسلة من السلع المستهلكة في السنة (t) ، ومقياس لاسبير هو القيمة بأسعار سنة الأساس ، لسلة من السلع المستهلكة في سنة 1946 وسنة 1994 .وحيث أن أسعار سنة1946 أدنى من أسعار سنة الأساس 1971 وأن أسعار سنة الهدف 1994 أعلى من أسعار سنة الأساس، لذا فإن مقياس لاسبير هو بالضرورة مغالاة في تقدير القيمة الحقيقية الفعلية للمقياس الحقيقي للدخل الحقيقي في سنة 1994، وتدنيه في تقدير القيمة الحقيقية الفعلية للمقياس الحقيقي للدخل الحقيقي في سنة القاعدة 1946. ويمكن توضيح ذلك بالمعادلات التالية :

$$y=(1946,1971,w) \equiv c\left[p^{71},\mu(q^{46})\right] \geq \sum_{i=1}^{n} p_i^{71} q_i^{46} \quad \text{.....(15)}$$

$$y=(1994,1971,w) \equiv c\left[p^{71},\mu(q^{94})\right] \leq \sum_{i=1}^{n} p_i^{71} q_i^{94} \quad \text{.....(16)}$$

إن المقـــدار الذي يسمح بنقل المعادلتين 15و16 من حالة اللامساواة إلى حالة المســـاواة يمـــثل انحـــراف أو تحـــيز مقياس لاسبير ، والذي تم التعبير عنه بفائض المستهلك. [10] إن هذا التحيز أكبر من الخطأ في مقياس النمو الاقتصادي الناجم عن مشاهدة الأسعار والقيم، أو عن عدم دقة حسابات تغير النوعية . إذن، ما هي البدائل ؟

طرق معالجة التحيز في تقريب مقياس لاسبير :

عند مراجعة أدبيات التخطيط الاقتصادي اتضح لنا بان مقياس لاسبير لا يمكن الاستغناء عنه كليا، لذلك سنحاول التخفيف من حدة انجراف تقريبيه .هناك أربع طرق لمعالجـــة التحيز في تقريب مقياس لاسبير ،هي: نظرية الحدود ، صيغة الرقم القياس الـــبديلة ، دالة منفعة STONE – GEARY ، واستخدام رقم ديفيزيا القياس ، نحاول الآن توضيح استخدامها .

آ-نظرية الحدود The Theory Of Limits(11)

حسب طريقة نظرية الحدود . يحدد حدان أعلى وأدنى للمقياس الصحيح للدخل الحقيقي وضمن إطار مقياس لاسبير . إن الحد الأعلى للمقياس الصحيح للدخل الحقيقي يؤخذ من مقياس لاسبير ،أما الحد الأدنى والذي يطلق عليه. بحد كونيس Konus فهو مجهـــول. لاســـتخراج هـــذا الحد المجهول نعتمد على بيانات المقطع العرض المتعلقة بأنمـــاط نفقات السكان بدخول مختلفة ولكن بنفس مجموعة الأسعار النسبية . أن زيادة الدخـــول ستخلق مسارا توسعيا يشير إلى زيادة استهلاك السلعتين قيد الدراسة (الخبز واللحـــم) ويقطع منحنيات السواء الدنيا التي يرمز لها (71)y والعليا (w،94,71)y فـــي النقطتيـــن71،*74 على التوالي . يخفض قيد الميزانية الذي يمس أعلى منحنى ســـواء عند النقطة 94 حتى يقطع مسار التوسع في النقطة 94** على المحور العمودي بـــالخط المـــوازى لقيد ميزانية سنة1971 . يتقاطع هذا الخط مع المحور العمودي في نقطـــة كونيس Konus والمؤشر ب(71،94) k .وبسبب تحدب منحنيات السواء فإن الـــنقطة 94** ستكون أدنى نقطة على مسار التوسع وهى تمثل الحد الأدنى (والذي

يطلــق علــيه بحــد كونيس) للمقياس الصحيح للدخل الحقيقي ،والموضح في الشكل البياني(2) .

شكل رقم (2)

الحدود العليا والدنيا للمقياس الصحيح للدخل الحقيقي الممثل للرفاهية .

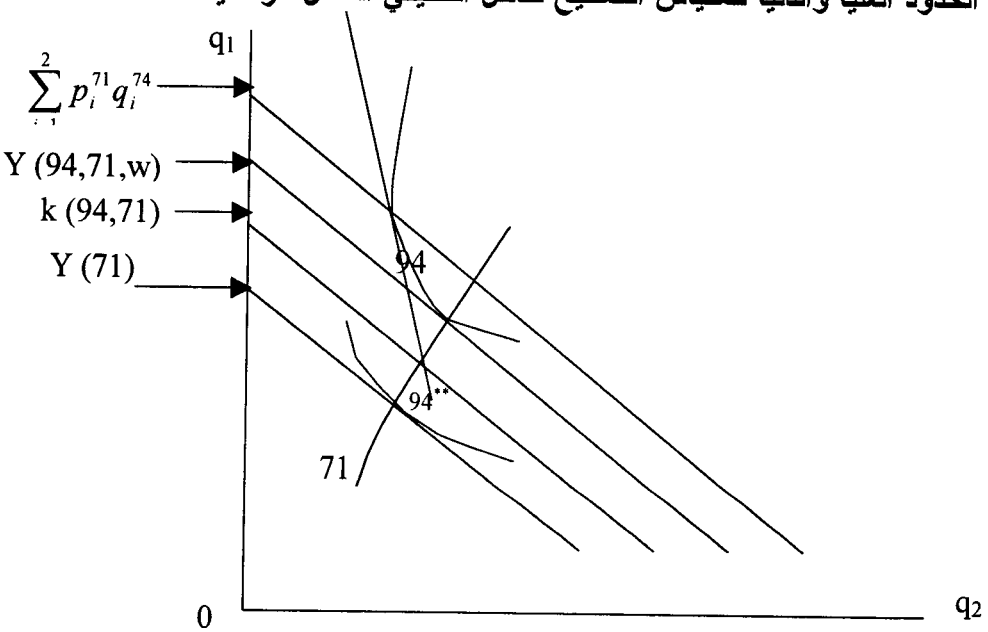

تجابه المخطط الاقتصادي بعض الصعوبات عند اعتماده هذه الطريقة ، منها :

1- مــن الصــعوبة احتســاب حدود عليا ودنيا للدخل الحقيقي في كل سنة من سنوات السلسة الزمنية المعتمدة ، سيما إذا كانت السنوات متقاربة. فقد يكون الفرق بين كمياتها من السلع المستهلكة طفيفا وبهذا لا تستحق العملية مثل هذا الجهد .

2- لا يســتطيع المخطط الاقتصادي التأكد من إن الحد الأدنى الذي أستخرجه صحيح وخاصة أن مسار التوسع يحتسب رياضياً على أنه المقدار المتضمن في هامش الخط.

3- قــد يستخدم المخطط تكنيكات قياسه لتقدير مسار التوسع ، وبهذا سيندفع إلى تقدير مجموعة كاملة لمنحنيات الطلب وبهذا يكون قد استخدم طريقة منحنيات السواء .

ب – طريقة صيغة الرقم القياسي البديلة Alternative Index Number Formula

عـــند تحليل رقم لاسبير القياسي يتضح لنا بأنه لا يطابق بدقة تحدب منحنيات السواء . في هذه الحالة يمكن الاعتماد على الجذر التربيعي لرقم لاسبير القياسي** من أجـــل الحصـــول على رقم فيشر FISHER القياسي الأمثل والذي يمكن استخدامه لاحتســـاب نlو الدخـــل الحقيقي لكل سنتين من سنوات السلسلة الزمنية قيد الدراسة . يمكن التعبير عن صيغة رقم فيشر للكمية كما يلي[12] :

$$F = \left(\frac{\sum_{i=1}^{n} p_i^0 q_i^t}{\sum_{i=1}^{n} p_i^0 q_i^0} \cdot \frac{\sum_{i=1}^{n} p_i^t q_i^t}{\sum_{i=1}^{n} p_i^t q_i^0} \right)^{1/2} \quad \text{..... ....} (17)$$

يمكـــن الاستفادة من رقم فيشر القياسي الأمثل (كبديل) لقياس الدخل الحقيقي لاتسامه بعدد من الخواص المتعارف عليها في أدبيات الأرقام القياسية هي:

- خاصـــة التناسب :يعنى أن الرقم القياسي يزداد وفقاً للزيادة التناسبية في جميع كميات السلعة قيد الدراسة ضمن السلسلة الزمنية قيد الدراسة أيضاً.
- عـــامل القلب : يعنى أن ناتج رقم فيشر القياسي للكمية وما يطابق رقم فيشر القياسي للأسعار يعادل قيمة الإنتاج في سنة 1994 لنفس كمية الإنتاج في سنة 1946 .
- عـــامل الدوريـــة: تعنى إن رقم فيشر القياسي لسنة 1994 حينما تكون سنة 1946 هـــي سنة الأساس هو معكوس الرقم القياسي لسنة 1946 حينما تكون 1994 هي سنة الأساس .
- خاصـــية الدقة : تعنى انه دقيق جداً كمؤشر لارتفاع دالة المنفعة حينما تكون لدينا دالة منفعة من الدرجة الثانية .أن هذا يعني :

إن كانت دالة المنفعة بصيغة

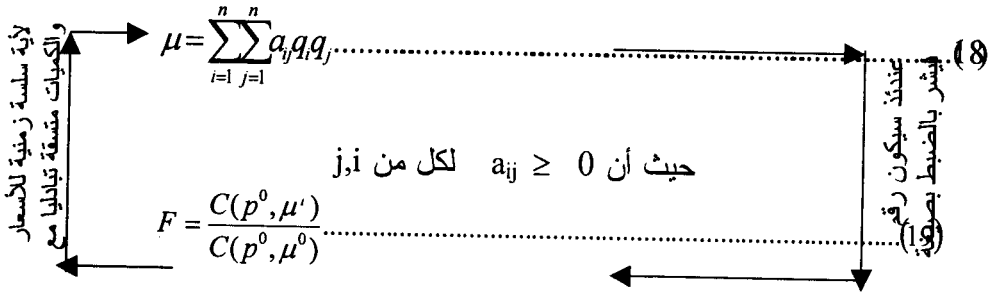

وهذا بدوره يعنى ، إن كانت دالة المنفعة بالصيغة رقم (18) فإن رقم فيشر سيكون الرقم القياسي التام لقياسنا . في هذه الحالة ينبغي أن يأخذ المخطط الاقتصادي جميع الاحتمالات ، أي ، هل سيعتمد على رقم فيشر القياسي الأمثل،إن كانت دالة المنفعة ليست من الدرجة الثانية؟ إن الجواب على هذا السؤال يمكن إيجاده بين نصوص الدراسات الاقتصادية المتعلقة بالطلب . تشير هذه الدارسات إلى أن المستهلك عندما يزداد دخله فإنه سيزيد استهلاكه من السلع ولكن بنسب مختلفة . إن هذا معناه أن المرونات الدخلية للطلب على السلع ليست جميعها متكافئة (مساوية إلى 1.0) . وهذا بدوره يشير إلى أن كون دالة المنفعة ليست من الدرجة الثانية بالإضافة إلى أنها غير متجانسة ، وبهذا فإن صيغتها لا يمكن أن تكون ممثلة لمنحنيات السواء . أذن ، إن الرقم فيشر القياس الأمثل للكمية هو مؤشر متحيز للدخل القومي .وهنا يطرح السؤال التالي نفسه ،هل يمكن أن يكون رقم فيشر القياس الأمثل بديل لرقم لاسبير القياسي؟

لا يمكن الإجابة على هذا السؤال بسبب عدم المعرفة التامة بدرجة الفرق بين تحيز رقم لاسبير وتحيز رقم فيشر، وهذا بدورة يعزى إلى صعوبة تقييم جسامة واتجاه تحيز رقم فيشر القياس الأمثل .

ج – طريقة دالة منفعة ستون جيرى Stone-Geary

يعتمد المخطط الاقتصادي الإجراءات التالية من أجل قياس الدخل الحقيقي باستخدام طريقة دالة منفعة جيرى Geary :

1-افتراض دالة منفعة ستون بمعالم مجهولة ، وتقدير معالم من السلاسل الزمنية المتاحة للأسعار والكميات .

2- الاعتماد على دالة منفعة جيرى Geary لكونها مقدّرة أصلا، وهذا يبسط الكثير من إجراءات التقدير . إن هذه الدالة هي :

$$\mu^t = \sum_{i=1}^{n} \beta_i In(q_i^t - \ ).....(20)$$

حيــث بالافتراض أن $\sum_{i=1}^{n} \beta_i = 1$ ، q_i للمتطلبات من السلع عند مستوى حد الكفاف، β_i ترمز للمرونات الداخلية للطلب عند مستوى طلب أعلى من مستوى الكفاف – على السـلع ،وان q_i^t يرمــز لكميات السلع المطلوبة خلال سلاسل زمنية قيد الدراسة وما يقابلها من سلاسل زمنية للأسعار .

3- تقديــر مجموعــة المعــالم β_i ، q_i مــن السلاسل الزمنية لكميات q_i^t والأسعار التي تقابلها

4- احتساب الدخل الحقيقي $C[p^o, \mu, \mu(q^t)]$

وكما يلى :

آ- الحصول على منحنيات الطلب من خلال استخدام دالة جبرى اى

$$q_i = q_i + \frac{\beta_i}{p_i}\left(y - \sum_{j=1}^{n} p_i \right).....(21)$$

حيــث ان $\left(y - \sum_{j=1}^{n} p_j \right)$ يمــثل الفــرق بين الدخل الفعلى وكلفة متطلبات الكفاف .

ب- إعــادة إحلال منحنيات الطلب في دالة المنفعة للحصول علي دالة المنفعة غير المباشرة وذلك باستخدام (μ) كدالة في y , p^t وليس كدالة في q^t .***

ج- إعادة صياغة دالة المنفعة غير المباشرة اعتمادا على حقيقة أن أي دالة تزايد برتابه لدالة منفعة هي نفسها دالة منفعة .

د-قلــب دالــة المنفعة غير المباشرة $\hat{\mu}^t$ للحصول على دالة الكلفة بالعلاقة مع تمثيل المنفعة بـــ $\hat{\mu}^t$ وليس بتمثيلها بـــ μ^t نفسها***

هـــ -بعد قياس الدخل الحقيقي في السنة (t) بالعلاقة مع أسعار سنة الأساس (o) ، يجــرى قــياس الدخــل الحقيقــي بأسعار سنة القاعدة لتحقيق رفاهية للأسرة بمستوى الرفاهية التي ستكون عليها فى سنة القياس (t) ***

وهكذا ، تقدم لنا طريقة دالة منفعة ستون جبري تكنيكاً لتقدير منحنيات الطلب قابلا للتحسن أكثر فأكثر بتطور القياس الاقتصادي ، ولكن هل هذا يعني إمكانية إحلاله كليا كبديل لمقياس لاسبير ؟ صحيح إن هذا المقياس دقيق للغاية ولكنه يتطلب مطابقة دقيقة لبيانات الأسعار والكميات قيد الدراسة لدالة المنفعة المسلّم بها .يعتقد أوشر Usher[15] بان هذا التطابق من الأمور المشكوك فيها.والسبب في ذلك أن دالة جبري بسيطة للغاية تتعامل مع مجموعات السلع على أنها بدائل إجمالية وليست هناك علاقة تكامل أو إحلال خاصة بين زوجيين أو مجموعتين من السلع . إن فشل دالة منفعة جبري في معالجة مسالة الإحلال والتكامل يعزى إلى كون استخدام الدالة مقتصراً فعلاً على تقدير مرونات الطلب على سلع ما بين أربع وعشر مجموعات حيث يقسم إجمالي الطلب عليها إلى أجزاء صغيرة قبل عملية التقدير. مثال على ذلك أن السلع قد تكون مأكل ، ملبس ، مسكن ، ومتنوعات ، حيث تكون فيها حالة $\beta_1, \beta_2, \beta_3$ و q_4 q_3 q_2 q_1 المعالم الوحيدة التي ينبغي أن تقدّر . وحتى لو كان تقدير هذه المعالم دقيقاً ، وحتى لو تم توليف أربع إلى عشر سلع كلية في مقياس للدخل الحقيقي (حيث يتم تجنب الانحرافات الحقيقية للطرق الأخرى التي تعتمد على البيانات الأولية لاستقصاء كميات السلع الكلية) ، فإن دالة جيري Geary لا يمكن أن تكون بديلا للطرق الأخرى لقياس الدخل الحقيقي ما لم تطابق تماماً أشكال سطوح السواء الصحيحة . في حالة صعوبة الحصول على ذلك فيمكن للمخطط الاقتصادي اعتماد طريقة رقم ديفيزيا القياس The Divisia Index كبديل لقياس لاسبير .

د- طريقة رقم ديفيزيا القياس[i] The Divisia Index :

يلجأ المخطط الاقتصادي أحياناً إلى رقم ديفيزيا القياس لتتبع دالة منفعة $(q_1, \ldots\ldots, q_n)$ × للحصول على قياس دقيق للدخل الحقيقي مستخدماً بذلك السلسلة الزمنية لـ q_I ولكل (I) والسلسة الزمنية المكملة لـ p_I التي تحدد بالخاصية التالية:

$$p_i = \lambda / \frac{\partial x}{\partial q_i} \ldots\ldots\ldots(22)$$

حيث أن λ متغير مستقل لـ I وأنه غير ثابت . ويفترض بـ q_i أن يتغير باستمرار وأن الكمية دالة للزمن ، أي $q_i = q_i$ (t) ، ولإحلال جميع q_i في الدالة (μ) و $\mu = \mu(t)$ كذلك .

يتطلـــب تحلـــيل رقم ديفيزيا القياسي معرفة ماهية هذا المقياس . والفرضيات التي يستند عليها ومدى إمكانية إحلاله كبديل لمقياس لاسبير .

يمكـــن الحصـــول على رقم ديفيزيا القياسي D(t) عن طريق جميع التأثيرات الصـــغيرة التـــي تطرأ على السلسة الزمنية q_i (t) .وأن معدل التغير في رقم ديفيزيا يحدد وفق العلاقة التالية :

$$\frac{d[InD(t)]}{dt}=\sum_{i=1}^{n}V_i\ \frac{d(Inq_i)}{dt} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (23)$$

حيث يرمز Vi إلى قيمة الحصة التي حددت $p_i(t)q_i(t)\Big/\sum_{j=1}^{n}p_j(t)q_j(t)$

عندئذ تحتسب قيمة (D) نفسها بالتكامل :

$$D(t) = D(o)\ \exp\ (\int_0\frac{d(InD(t)}{dt}dt) \ldots\ldots(24)$$

حيـــث يرمـــز D(o) إلـــى قيمة الرقم القياسي في السنة (o) والتي تحدد تحكمياً أو قد تحدد مساوية إلى $\sum_{i=1}^{n}p_i(o)q_i(0)$.

تستند دقة رقم ديفيزيا على عدد من الفرضيات التي يمكن النظر إليها كحالات هي :

أ- أن ثبات رقم ديفيزيا القياس مشروط بثبات دالة المنفعة المعتمدة ، وأن اتجاه تغير رقم ديفيزيا يأخذ نفس اتجاه تغير دالة المنفعة وفي أي وقت من الأوقات .

تشـــتق هـــذه الفرضية بالتعبير عن اشتقاق $In\mu$ كدالة لجميع مشتقات Inq_i .

وبالنسبة لأية دالة منفعة (μ) من الضروري أن تكون الحالة كالأتي :

$$\frac{d}{dt}(In\mu)=\sum_{i=1}^{n}(\frac{(\partial\mu/\partial q_i)q_i}{\mu})\frac{d}{dt}(Inq_i) \ldots\ldots (25)$$

وبإحلال المعادلتين (22) و (32) في المعادلة (52) ، نحصل على :

$$\frac{d}{dt}(In\mu)=\left(\frac{\sum_j p_j q_j}{\lambda\mu}\right)\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{p_i q_i}{\sum_j p_j q_j}\right)\frac{d}{dt}(Inq_i)$$

$$= \frac{\sum_j p_j q_j}{\lambda \mu} \cdot \frac{d}{dt}(InD) \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (26)$$

وهكـذا نحصـل علـى المعادلة (26) التي تثبت أن دالة المنفضة (μ) هـي دالة تزايد لرقم ديفيزيا القياس . وإذا حاولنا ربط ما توصلنا إليه بطريقة دالـة مـنفعة جبري لإتضح لنا بأن رقم ديفيزيا القياسي هو مقياس جيد لقياس الدخل الحقيقي (أي النمو الاقتصادي) .

ب- أن رقـم ديفـيزيا القياسي يساوي دالة المنفعة المعتمدة لكل الفترة الزمنية ولجميع الـدوال المسـتمرة ، إذا كانت دالة المنفعة متجانسة ومن الدرجة الأولى ، وكذلك إذا حددنا رقم ديفيزيا القياس لسنة الأساس مساوياً لدالة المنفعة لسنة الأساس .

إن هذا هو ما تمخضت عنه حقيقة أن :

$$\mu = \sum_{i-1}^{n} \frac{\partial \mu}{\partial q_i} q_i = \lambda \sum_{i=1}^{n} p_i q_i \ldots\ldots(27)$$

$$\mu = \sum M\mu_i . q_i$$

$$M\mu_i = \lambda p_i$$

$$\therefore \mu = \sum \lambda p_i q_i = \lambda \sum p_i q_i$$

لا يمكـن أن يـتحقق الطـرف الأيمن من المعادلة (27) ما لم يكن طرفها الأيسـر دالـة مـنفعة متجانسة في الدرجة الأولى . وإذا حاولنا دمج هذه المعادلة مع المعادلة (25) فإننا نحصل على :

$$I_n \mu(t) - I_n \mu(0) = \int_0^t \sum_{i=1}^{n} \frac{\partial (In\mu)}{\partial q_i} \bullet \frac{dq_i}{dt} dt$$

بإشتقاق هذه المعادلة نحصل على ما يلي :

$$In\mu(t) - In\mu(0) = InD(t) - InD(0) \ldots\ldots\ldots (28)$$

من أجل أن :

$$\frac{u(t)}{u(o)} = \frac{D(t)}{D(o)} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (29)$$

لكـــل الفـــترة الزمنية (t) ، حيث معدلات نمو (μ) و (D) متساوية تماماً .

وهكـــذا نـــرى ، لا يوجد تباين بين ما توصلنا إليه الآن وما توصلنا إليه عن طريق التجربة المفاهيمية بطريقتها الموسومة " طريقة دالة المنفعة غير المباشرة دالة منفعة ستون جبري " ، وهذا يوضح دقة رقم ديفيزيا . القياس في قياس الدخل الحقيقي.

ج – إذا كانـــت دالـــة المنفعة (μ) متجانسة ، فإن رقم ديفيزيا القياس يعتبر مؤشراً دقيقاً لدالة منفعة (μ) الترتيبية ordinal utility ، وأن قيمة رقم ديفيزيا خلال الفترة الزمنية D (t) تعتمد فقط على الكميات الأولية q_i (o) والنهائية q_i (t) ومستقلة عن الكميات التي تقع بينهما .

إن تحلـــيل مـــا ورد أعـــلاه يشير إلى كون رقم ديفيزيا القياس يمتلك خاصية التناســـب proportionality property فيما يتعلق بدوال التجانس . ومن التعريف الواضـــح لرقم ديفيزيا يتضح أن D (t) = a (t) D (o) متى ما سقطت التغييرات في q_i علـــى الخط الممتد من نقطة الأصل مثل q_i (t) = a (t) q_i (o) وهذه حقيقة لا يمكـــن نكـــرانها مهمـــا كـــان شكل دالة (μ) . فإذا كانت الدالة المجهولة (μ) متجانســـة عندئذ تعتمد نسبة D(t) / D (o) فقط على قيمة q_i الأولية والنهائية q_i (t) . وبذلـــك إذا كان q_i (t) = a q_i (o) ولكل (i) ، عندئذ يكون D (t) = a D (o) بصرف النظر عن مسار q (z) بين q (o) , q (t) وذلك يسبب أن توسع q_i على الخط المستقيم من q (o) إلى q (t) يشكل المسار الممكن للتكامل.

بذلـــك ، إذا فســـرنا(μ) علـــى أنـــه الدخـــل الحقيقـــي ، بحيـــث أن μ (t) = [p (o) , μ (q (t))] فـــإن ما ينجم عن ذلك مباشرة أن رقم ديفيزيا القياس هو الممثل الحقيقي للدخل الحقيقي ، ذلك أن :

$$D(t)=\frac{c[p(0),\mu(q(t))]}{c[p(0),\mu(q(0))]} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(30)$$

مـــتى ما كانت دالة المنفعة نقسمها متجانسة . وبالنسبة إلى دالة [C[p(0), μ p(o) فـــإن تحول u إلى حيث قيمة الدالة المحولة هي $\sum_{i=1}^{n} p_i^0 q_i^0$ في السنة وإن الزيادة التناسبية في جميع q_i تزيد من قياس المنفعة وفقاً لذلك .

الآن نطـــرح الســـؤال التالـــي : هل أن رقم ديفيزيا القياس هو ذلك المقياس المعّول عليه في التخفيف من حدة انحراف مقياس لاسبير؟ أو هل يمكن أن يكون بديلاً عـــنه ؟ لو طرحنا هذه الأسئلة على محاسبي الحسابات القومية أو الباحثين الذين قاموا بدراســـتها لحصـــلنا علـــى جواب مفاده أن : بالرغم من امتلاك مقياس ديفيزيا القياس بعـــض الخـــواص الممـــيزة ، إلا أنها ليست قوية ويمكن أن نجعل منه تكنيكا رديئاً لو انهـــارت الفرضـــيات التـــي يستند عليها . فهذه الخواص المتميزة تنهار إذا كانت دالة (μ) المجهولـــة ليست متجانسة ، وهذا بسبب أن رقم ديفيزيا القياس خطأ متكاملاً ، وكذلك بسبب اعتماد التغير في قيمة خط التكامل بين أي نقطتين – وهذه قاعدة – على مســـار الـــتكامل . لو افترضنا أن هناك خط تكامل ، فإن خط التكامل مثل رقم ديفيزنا القـــياس في المعادلة (24) الذي يبدأ من النقطة (0) q ويستمر حتى النقطة q(t) على امـــتداد أحد المسارين ليس من الضروري أن تكون قيمته نفس قيمة خط التكامل الذي يـــبدأ من النقطة q(0) ويستمر إلى النقطة q(t) وعلى امتداد المسار الثاني . فعلى كلا المسارين يرتفع رقم ديفيزيا القياسي وينخفض أينما ارتفعت أو انخفضت $\mu\ (q_1, q_2)$ إلا أن الارتفـــاع أو الانخفاض الكلي لرقم ديفيزيا القياس ليس من الضروري أن يكون واحداً .

بذلـــك لو تم تقدير الدخل الحقيقي بمقياس رقم ديفيزيا القياس لاقتصاد معين ، فإن هذا الاقتصـــاد الـــذي يـــبدأ في السنة (0) بسلة من السلع المستهلكة الممثلة بالنقطة q (0) وتتغـــير سنة بعد أخرى على امتداد المسار ، لنقول رقم (1) ، حتى آخر سلة من السلع الممـــثلة بالنقطة q (t)، فستكون له معدلات نمو اقتصادي للفترة التي تبدأ من سنة (0) إلـــى سنة (t) تختلف عن تلك المعدلات لاقتصاد آخر بدأ بنفس الاستهلاك الأولى q(0) فـــي السنة (0) وحتى نفس السلة الأخيرة q(t) في السنة (t) ولكنه سلك المسار ، لنقول الثاني ، بدل المسار رقم (1) .

تشـــير الكثـــير من الدراسات الاقتصادية إلى أن دوال المنفعة ليست متجانسة. وأن هـــذا معناه ، أن الفرضية (ج) التي يستند عليها رقم ديفيزيا القياسي غير مقبولة . بصـــيغة أخـــرى ، إن كانت دالة المنفعة ليست متجانسة ، فإن زقم ديفيزنا القياسي من الممكـــن أن يكـــون أسوأ رقم قياسي لقياس الدخل الحقيقي بسبب أن قيمة الرقم القياسي المشـــارك مع أي مجموعة محددة للأسعار والكميات للسنة (t) يمكن أن تتباين اعتماداً على تاريخ الاقتصاد في السنوات السابقة لـــ (t) .

لـــو حاولنا إعادة تحليل المعادلتين (23) و (24) نجد أن رقم ديفيزيا القياسي غـــير قـــابل للمشاهدة بسبب أن الزيادة الطفيفة في q_I غير قابلة للمشاهدة . في الحقيقة يمكـــن معالجـــة هـــذه المشكلة عن طريق بناء تقريب لرقم ديفيزيا القياسي عن طريق.

تولـيف أقل الزيادات الدقيقة المتاحة لـ q_i . فهنا نجد أن التكامل في المعادلة (24) قد يقرب بمجموع التغيرات السنوية أو ، التغيرات الفصلية إن كانت متاحة في قيمة . وأن التقريب لـرقم ديفـيزيا القياسي ليس من الضروري أن يكون ما يسمى " بحفظ القيمة" value preserving، بالرغم من أن التقريب على الأغلب قد يكون حافظاً للقيمة اعتماداً على دقته .

والآن مـاذا نسـتطيع أن نسـتنتج ، هل أن رقم لاسبير القياس أفضل من بقية الأرقام القياسية ، أم العكس هو الصحيح ؟ تضمنت سطور صفحة الخلاصة الأجوبة على هذه الأسئلة .

الخلاصة

تكشـف الورقـة عـن أن النتائج المتحققة من قياس وتحديد النمو الإقتصادي تتبايـن تـبعاً لتبايـن المقاييس المستخدمة في القياس من جهة ، وتبعاً لتباين مفردات الحسـابات القومـية التـي يـتم الاعتماد عليها من جهة أخرى . ورغم تعدد المعايير المسـتخدمة لقـياس الـنمو الاقتصـادي ، فقد تم الاعتماد على الدخل القومي الحقيقي كمؤشـر للرفاهـية الاقتصـادية للمجتمع معياراً لقياس هذا النمو وذلك لاقتران عملية وحصيلة قياس النمو الاقتصادي بمدى نجاح أو فشل التنمية الاقتصادية المعتمدة .

بالنسـبة لـتحديد النمو الاقتصادي فقد تم اعتماد عدد من البدائل وذلك بسبب تغـير المتغـيرات القابلة للتعبير عنها كمياً واللازمة للقياس . وقد تم استخدام النماذج الاقتصـادية كـنماذج مجـردة فـي تحديد النمو الاقتصادي وثم التوصل إلى أن هذا الاسـتخدام يفقد إمكانية إثبات صحة فرضيتها من خلال الحقائق الملاحظة في المجتمع مـن جهـة ، وصعوبة التغلب على مشكلة القياس الكمي ومشكلة عدم التأكد عند التنبؤ المسـتقبلي ومشكلة بحث المتغيرات العشوائية من جهة أخرى . وقد تم التوصل أيضاً إلـى أن نظـرية الحـدود كمقـياس لا يمكن أن يحل بدل مقياس لاسبير وذلك بسبب الصـعوبات التي تلازم هذه النظرية عند التطبيق . فانحراف أو تحيز مقياس لاسبير قد يكافئ انحراف هذه النظرية في حالة صعوبة إزالة صعوبات تطبيقها .

قمـنا بمحاولـة لإحـلال رقـم فيشر القياسي بدل رقم لاسبير القياسي إلا أن محاولتـنا باءت بالفشل وذلك بسبب صعوبة معرفة درجة الفرق بين تحيز رقم لاسبير وتحـيز رقـم فيشـر وهذا بدوره جاء بسبب عدم تمكننا تقييم جسامة واتجاه تحيز رقم فيشر القياس الأمثل .

قمـنا بمحاولـة أخرى وهي إحلال دالة منفعة جيري بدل رقم لاسبير القياسي وتوصـلنا إلىعـدم إمكانية الإحلال وذلك بسبب عدم إمكانيتنا لإيجاد تطابق دقيق بينها وبين بيانات الأسعار والكميات قيد الدراسة .

بعـــد تحلـــيل دقيق للمقاييس توصلنا إلى أن رقم ديفيزيا القياس يمتلك خواص مقـــياس ممتاز ، إلا أن هذه الخواص ليست قوية ويمكن أن تجعل منه تكنيكاً رديئاً لو انهارت الفرضيات التي يستند عليها .

بالـــرغم مـــن جهودنا المبذولة لإيجاد بدائل لرقم لاسبير القياس كمقياس للنمو الاقتصـــادي إلا أن النجاح لم يكتب لنا ، وقد تمكنا من تحديد أسباب ذلك والتي تمثلت فيما يلي :-

أ- إنه تكنيك بسيط للغاية .

ب- لا يتطلب بيانات كثيرة ، إذ أنه لا يحتاج إلى سلسلة زمنية للأسعار ولا سلسلة زمنية للكميات .

ج- إنه تكنيك فعال .

د- اتجاه تحيزه يعرف باليقين خلافاً لتحيز رقم فيشر القياسي إذ أنه في اتجاه غير قـــابل للتكهن وإلى مدى غير قابل للتكهن أيضا . ففي حالة عدم تناسب جميع الأسعار مـــع المشتقة الأولى لدالة (×) المستقرة المولدة لسلسلة زمنية للأسعار والكميات ، فإن رقم فيشر القياسي سيكون متحيزاً في اتجاه ومدى غير قابل للتكهن، وأن رقم ديفيزيا قد يولـــد نتائج شاذة ، أما رقم لاسبير فسيبقى بحالة مغالاة في التقدير لرقم الكمية القياسي الصحيح مقوماً وفق دالة المنفعة النافذة المفعول في سنة الأساس .

الهوامش

1- الـــنجار ، يحـــي غني ، د. " تخطيط وثائر النمو الاقتصادي " ، مجلة الاقتصادي العربي ، العدد الثاني ، السنة الرابعة، يوليو 1980 ، ص44 .

2- قفطان ، محمد فاضل ، د. " التنمية الاقتصادية * ، بغداد ، 1984 ص 21 .

3- بيترســـون ، ولاس ، " النمو الاقتصادي ، طبيعته ، وقضيته " ، : الدخل والعمالة والـــنمو الاقتصادي ، الجزء الثاني ، ترجمة صلاح دباغ ، بيروت ، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، 1968 ، ص ص 315 – 316 .

4- يمكن الرجوع إلى طبعة جديدة للكتاب أدناه :

Chiang, A.G., " Exponential and Logarithmic" , Fundamental Methods of Mathematical Economics , ch. 10, part IV (U. S. A., Mc Growhill book-company, 1967), p.272 .

5 - Ibid., p.277

6- Ibid. , p. 2777

7 Heal, G. M. , "The Theory . of Econmic Planning " , North – Holland Publishing Company , 1973, p. 5

(*) يقصـــد بالـــتجربة المفاهيمة ، هي محاولة لبناء صيغة لقياس الدخل الحقيقي (النمو) وقـــد تـــم استخدام مفاهيميه وذلك لتمييزها عن التجارب المعملية في حقل مثل الكيمياء والفيزياء وغيرها.

8- Hotelling , H. ,"The General Welfare in Relation to Problems of Rates" , Econometrica , 6 (1938), Taxation and Railway and Utility pp . 242-69

9 - . Harbrger ,A. C. , " Taxation and welfare" Little, Brown and company, 1974 chs 1,2 -9

10- Hicks , J .R. " Consumers Surplus and Index Numbers , Review of studies , 9 , (1941 – 42) , PP . 126- 37

11- KONUS , J.R., " The Problem of the True Index of the Cost Of Living " Ecnnometcica , 1939 , pp . 10- 29

(**) ينبغـــي عدم الخلط بين مقياس لاسبير ورقم لاسبير القياسي . يستخرج رقم لاسبير القياســـي عـــن طريق قسمة مقياس لاسبير لأي سنة من سنوات السلسلة الزمنية على المقياس للسنة القاعدية أي :

$$\left((\sum_{i=1}^{n} = p_i^0 q_i^t) \Big/ (\sum_{i=1}^{n} = p_i^0 q_i^0) \right)$$

12- Fisher, I., The Making of Index Number, A study of their Variation, Test and Reliability, Boston and new York; Houghton, Mifflin Co., 1972 pp. 37- 98.

*** لمعـــرفة المعالجـــات الرياضـــية لهـــذه الإجراءات ،يمكن للقارئ الكريم مراجعة المصادر 13، 14 .

13- Afriat,s., " The Price Index ", Prineeron University Press , 1978

14- Samuelson,p.A., and Swany,s. " Invariant Index Numbers and caronical Diality : Survey and Synthesis ", American Economic Review 1974, pp .Diality Survey 566-93.

15- Usher,s.,Hall,R.E." An Approximation Divisia Index of Total productivity Econometrica, 1976, pp. Factor Productivity factor 257- 63 .

16- Usher , D., "The Measurement of Economic Growth " Basi l- BLACKWELL Oxford, 1980,p , 176

المراجع

المصادر العربية:

1- النجار ، يحي غني ، د ، " تخطيط وتائر النمو اقتصادي " مجلة الاقتصاد العربي، العدد الثاني ، السنة الرابعة ، الصيف ، 1980 .

2- العلـــي ، احمـــد إبريهي ، " أساليب التخطيط " ، وزارة التخطيط ، المعهد القومي للتخطيط ، الحرث ، 1984 .

3- بنترســـون ، ولاراس، " الـــنمو الاقتصادي ، طبيعته ، وقضيته " : الدخل والعمالة والـــنمو الاقتصـــادي " ، الجزء 21 ، ترجمة صلاح دباغ (بيروت ، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر ، 1968) .

4- قفطان ، محمد فاضل ، د ، " التنمية الاقتصادية " ، بغداد ، 1984 .

المصادر الأجنبية :

1- Afriat, s., " The Price Index " , Princeton University Press, 1978 .

2- 6- Allen, R.G.D., " Index Numbers in Theory and Practice ", Macmillan, 1975.

3- Chiang, A.G., " Exponential and Logarithmic Function ", Fundamental Methods of Mathematical Ecnonics , ch.10, Part IV (U.S.A., Mc Grow-Hill Book-Company) .

4- Fisher, I., "The Making of Index Number, Astudy of their Varieties, Test and Reliability , (Boston and and New York, Houghton, Mifflin Co, 1927.

5- Frishch, R., "Annual Survey of Econoic Theory: The Problem of Index Numbers" , Econometrican , 1936.

6- Green, H.A.j., "Conssumer Theory (revised edition), Macmillan, 1976.

7- Heal, G. M. , "The Theory of Economic Planning ", North-Holland Publishing Company, 1973.

8- Hotelling, H., " the General Welfare in Relation to Problems of Taxation and Railway and Utility Rates" , Econometrics, 6(1938).

9- Harberger, A. C., "Taxation and Welfare, Little, Brown and Company Chapters 1& 2.
10- Hicks, J.R., "Consumers Surplus and Index Numbers", Revies of Studies 9. (1941-42).
11- Konus, A. A., " The Problem of The True Index of the Cost of Living" Econometrics, 1939.
12- Samuelson, P. A. and Swamy, S., " Invariant Index Numbers and Canonical Duality : Survey and Synthesis", American Economic Review, 1974.
13- Star S., & Hall, R.E., "An Approximation Divisia Index of Total Ractor Productivity" , Econometrica , 1976.
14- Usher, D., "The Measurement of Econcmic Growth", Basil Blaclkwell Oxford 1980.

الملخصات

سلوك المحفظة المالية للمصارف التجارية الباكستانية : 1974 – 1994 ف.

د. خالد علي كاجيجي*

يقـدم هـذا البحث محاولة لتفسير التغيرات نصف السنوية في المحفظة المالية للمصـارف التجارية في الباكستان للفترة ما بين 1974–1994 وذلك بإستخدام نموذج العـائد–المخاطرة (Mean-Variance Analysis) والذي قدمه Hicks (1935) وتم تطويـره فـي كـتابات Markowitz (1952) و Tobin (1958) وتبـناه Parkin (1970) فـي دراسته علي المصارف التجارية ببريطانيا. النتائج بصفة عامة تشير إلى عـدم تأثـير متغـيرات العـائد (أسعار الفائدة) على إختيار بنود المحفظة المالية لهذه المصـارف. بيـنما كـان هناك تأثير للبنود الأخرى كالودائع ورأس المال والتي تمثل مصـادر الأموال على عملية الإختيار. كما أظهر إختبار Chow (1960) عدم وجود إخـتلافات جوهرية بين الفترتين: ماقبل 1985 (بداية النظام اللاربوي) ومابعدها، أي لاتوجد إختلافات في عمليات المصارف خلال هاتين الفترتين.

* عضو هيئة تدريس ، قسم محاسبة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، ليبيا

القطاع العام والنمو الاقتصادي: مراجعة اولية

د. محمد خليل فياض*

تختبر اقتصاديات القطاع العام العلاقة بين النفقات العامة، وطريقة تمويلها، وسلوك مختلف القطاعات. و أن تأثير التدخل الحكومي في النمو الاقتصادي محل جدل ونقـــاش بيـــن الاقتصاديين منذ أدم سميث. وفي هذا السياق توجد وجهتي نظر، الأولى تـــرى ان توسع القطاع العام في النشاط الاقتصادي هو عائق للنمو الاقتصادي. ووجهة الـــنظر الثانـــية، تـــرى انه عامل إيجابي في التأثير على النمو الاقتصادي. وقد بينت الدراســـات التطبيقـــية للتأكد من مدى فعالية توسع القطاع العام في النشاط الاقتصادي نتائج متعارضة.

ويوجـــد فـــي الأدب الاقتصادي نموذجين للنفقات العامة. الأولى يمكن وصفها بالنماذج الكلية، والبيانات الخاصة بهذه النماذج بيانات لمتغيرات على المستوى الكلي، مـــثل البيانات الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم وغيرها. والنماذج الثانية يمكن وصفها بالنماذج الجزئية، أو نماذج تطور قرار الاختيار العام. هذه النماذج تحاول استخدام أسس الاقتصاد الجزئي لتفسير عملية اتخاذ القرار التي تؤدي في النهاية إلى التوسع في الأنفاق العام.

---

* عضو هيئة التدريس ، كلية الاقتصاد والمحاسبة ، جامعة التحدي والمحاسبة ، سرت ، ليبيا

DIRASAT
IN ECONOMICS AND BUSINESS

Vol. 21 **2002**

MAIN ARTICLES

- Portfolio Behavior of Scheduled Banks in Pakistan : 1974 1994
- Government Size and Economic Growth :An Introductory Survey .

ABSTRACT

- The Dialectics of Democracy and Development in Africa
- The Managerial Values, and Their Relationship with Some Factors That Concern The Managers and THEIR Performanc : A Field Study on The Banks branches' Managers (Benghazi)
- Series Studies in the International Relations The National Security.
- The Instability of the Administrative structures and its Effect on The Health Policy in Libya 1977-2000
- The Primary Market For Securities .
- The Primary Market For Securities
- The Civil Society & Democracy The comparative analysis of the western and Arabic Political experiments
- Horizons of the Integration among (SEN&SAD)Group of the Countries
- Popular Proverbs and Political Culture in Libya
- Economic Growth – Analysis- Measurement

Garyounis University
Faculty of Economics
Benghazi – Libya

DIRASAT
IN ECONOMICS AND BUSINESS

Editorial Staff

Editor
Ibrahim S. Elrifadi

Associate Editors
Ben Issa A. Hudanah — Saleh Alsnoussi
Kaled A. Kagigi — Naiat R. Kikhia

Editorial Assistants
Mariam M. Auhaida — Shafia S . Bouchuiguir

All Correspondences Should be Directed to
Editor in Chief , Dirasat in Economics and Business
Tel : 218 – 61- 2228825
Fax: 218 – 61- 2228825
E. mill Dirrasateb@yahoo.com.UK

Popular Proverbs and Political Culture in Libya

Mohamed S. Mami*

The literature on political culture shows that democratic practices and political participation depend Largely on the kind of political culture dominant in the society. It also shows that there is a correlation between democracy and participant political culture, while subject political culture and parochial political culture are associated with non –democratic practices and regimes.

This paper represents an attempt to explore political culture in Libya aiming at discovering the effect of popular proverbs on its content.

Through examining some of the popular proverbs dominant in the Libyan culture it is clear that these proverbs reflect the kind of attitudes associated with subject political culture, which is not conducive to political participation and democracy.

* Assistant lecturer, Political Science Department, Garyounis University, Benghazi- Libya.

Horizons of the Integration among (SEN&SAD) Group of the Countries

Essa .H . mohamed *
Fathi . A. Ahmed**

Economic integration may be considered as one of the most important conceptions of our time. The European, Latin American, Asian, African, are examples of that reality.

The (SEN&SAD) countries aimed to attain several economic and non-economic objectives. One of the most important of these is to increase interregional trade and foster economic development.

In order to show the importance of this step toward economic integration, this paper has defined the aims and concepts of economic integration of the (SEN&SDA) countries. The paper further explains the importance and necessary interaction between the (SEN&SDA) countries and African Union. To achieve this, the paper has been organized as follows. Section one provides some theoretical background for the economic integration. In section tow, definition of the (SEN&SDA) countries and its structural. Section three, characteristics of the (SEN&SDA) countries. Final section provides some conclusions, which should be taken into consideration in economic integration.

*Assistant Professor of Economics, College of Economics, Econoomics Department ., Garyounis Univerrsity

** Assistant Lecturer of Economics, College of Economics, Econoomics Department ., Garyounis Univerrsity

European imperialistic countries tried their best to preserve the social, economical and cultural situation in the Arabian societies. They only changed the political situations when they replaced the old forms of political institutions by the modern political institutions similar to those known in Europe.

Thus "The State" was created but locked the requirements for such a creation, which is the civil society due to the absence of the civil society, democracy could not exist.

Hence, the different forms of "State" all over the Arab world can only be called" States" merely by name, because they lack the requisites to because real states with the exception of the political authority. Therefore, they resemble an ancient form of political.

These regimes realize that democracy does not only threaten their interests and privileges, but their existence as well. Because of this they always try to detain any democratic project. Worse than that, they try to destroy any effort to create the civil society, which is the major issue in the process of the creation of democracy.

The western imperialist regimes are conscious of the fact that democracy in the Arab countries threatens their economical and strategic interests in this area.

To conclude, I would say that any honest intention to create the civil society in the Arab countries, and to make it lively and active would be an introduction and essential step to achieve democracy. The enemies of freedom and justice as well as the allies of the imperialist will only oppose such intention.

The Civil Society & Democracy
The comparative analysis of the western and Arabic Political experiments

Ali .A. Murad*

This study concentrate on the idea that "The State" is a modern form of political authority and that it is the outcome of interior factors that resulted from natural, unaffected and gradual coordination. This has happened in European countries ever since the Fifteenth Century.

The most distinctive difference between "The State" and the previous forms of political authorities is the fact that the modern form of political authority relies on three essential factors: -

1. Political institutions that are vocationally specialized, legal and enjoy full independence.
2. The government is chosen and sponsored by the civilian who have the right to replace it periodically and peacefully.
3. The responsibility of the government is to embody the will of the civilians, to secure their interests and fulfill their goals.

These three factors cooperate together to create the democratic regime. Since this has been accomplished through the sacrifices of the civil society, it is likely to say that "The State" is the product of the civil society.

Contrary to this, "The State" in the Arab countries is the product of exterior, artificial and inconsiderable factors. The

*Assitant Brofessor of Political Science, Garyounis University

The Primary Market For Securities

Ali A. Abdussalam*

Primary market is where newly issued securities take place. These Securities Such as shares as shares and bonds are instruments to finance newly established companies and to provide more capital for others. They make either a public offering or special offering of these securities .public offering allows prospective investors in general to buy the securities through certain designated channels . On the other, special offering takes place through investment banks, The underwriter could either buy the whole lot of shares and sells them on a piecemeal basis to investors for a profit, or it would sell such securities for a certain commission, the first arrangement would provide the company with immediate capital which would enable it to start working as soon as possible it is imperative for the issuing company to furnish the investors with the necessary and complete financial and administrative information required for the job, so that the investors could make the proper choice. Great care should be taken in evaluating newly issued securities so that a viable financial market could be established which will channel funds to investors and promote growth in the economy at large.

*Professor of Economics, College of Economics, Econoomics Department ., Garyounis Univerrsity

The Instability of the Administrative structures and its Effect on The Health Policy in Libya 1977-2000

Abeer I . Mniena *

Different studies of public policies showed that these policies are influenced by the degree of the instability of the administrative structures and institutions. Public Policies studies on Libya arrived to the same conclusion where it was observed that the Libyan political system was characterized by the instability of most of its administrative and political structures and institutions with an adverse effect on the economic , social , and educational policies of the regime .

This study represents another attempt to trace the effect of structural instability on the monitoring and execution of health policies in Libya. during the period 1977-2000.

The study shows that this instability had a negative effect on the health policy in Libya. Some indicators were used to test this proposion.

These indicators include: financial allocations to health sector and the actual expenditure , human resources in health sector , and the infrastructures of health sector .

The study proves that all these aspects of health policy in Libya were influenced adversely by these administrative and political changes.

*Lecturer at the Department of Political Science, Garyounis University

Series Studies in the International Relations The National Security

Dr.Abdalla . M.massoud *

The national security is an important factor in the international relationsnbjects, though it is the most significat target of the foreign policy for any state. This Concept has been known clearly after the national state- notion, when it became a field of study after ww II and used conclusively to contain various sides of local and abroud environments particulary when Robert Mecnamra put a new concept that goes beyond the military side to include many questions in the economic development and hence it corrolated with this development. The national Security is that a ction taken liy the stat within its own power to keep its unity and its benefits in the present and in the Future which takes the international changes into consideration.

Some states has exploited this concept in colonial and Sattelment claims such as isreal.

The United States, in pretending to ensure its national Security has gone for to interven in other States' affairs. The national Security has different various sides such as military politic, economic, social, coltural, medical, environmental and so no. There are specific factors that should be available for the state, in order to, ensure its minimum national Security like the relative absence of external threat and the ability to shield hostility either by using its own power or by the international ret treaties, in like mannar there must be a plan for the national Security which is able to corried out and thus laid clearly. This plan should follow rules that related to the national Security and to the institntions which help to make different policies and choose the best action for the state to accomplish its national Security.

The next articale of this series will talk about the Arab National Security and what related to it

---

*Assistance Prof. Of Political Science , Garyounis University.

The Managerial Values, and Their Relationship with Some Facrtors That Concern The Managers and Their Performanc : A Fileld Study on The Banks branches' Managers (Benghazi).

Dr. abdulrahman M. Al-Mula *
Mr. Adel .R. younis **

The present study tride to highlight the managerial values footwork and their relatioship with some factors that concern the managers and their performance. It stems from the fact that values reprent one of the most important cultural facts that direct the human behavior and, consequeutly, its results.

Data was collected through a questionnair distributed to 26 managers who run the banks acting in Benghazi.

The study has resulted into the fact that the five value groups (according to buchholz classification) are found characterizing the managers in rarious degrees of importance, Generally , they can be ranked as follows :

1. The human values ,
2. The organizational values,
3. The job ethical values,
4. The group cooperative values, and
5. Rest and leisure time values.

The framework of these values has varied according to soum characteristics of managers. In addition , the nature of the relationship of these values with the managers performance has varied .

* Assistant Prof ., Bus , Adm Dept, Garyonis University .
** Assistant Lecturer , Bus , Adm Dept, Garyonis University

The Dialectics of Democracy and Development in Africa

Dr. Mohamed Zahi Mogherbi *

The Literature on development and democracy was occupied in the last few decades by questions on the relationship between regime type and economic development. Is democratization conducive to economic development? Or could it be dysfunctional to development, at least in the short run? Are development countries in general, and Africa in particular, better off seeking development with authoritarian regimes? Or is the prospect of development indifferent to the authoritarian or democratic character of regimes?

This paper argues that the African situation is extremely complex because of the simultaneity of the issues of democratization and economic development. To solve this problem, it is necessary to view both values as dialectical moments amenable to a synthesis. This synthesis can be achieved through the democratization of development and the development of democracy. And that means that people become the agents of development and its goal and end at the same time. To achieve this people must have ultimate control of Public Policy.

* Professor of Political Science , Garyounis University , Benghazi , Libya .

25. **Mueller, Dennis. C and Peter Mueller, (1986)** "Interest Groups and the Size of Government" Public Choice. Vol. 48. No, 2. PP 125-145.

26. **Mueller, Peter (1984)** "An Examination of the Factors Affecting the formation of Interest Groups in OECD Countries" Public Choice. Vol. 43. No, 2. PP 151-171.

27. **Musgrave, R (1969)** "Fiscal System" New Haven and London: Yale University Press.

28. **Olson, Mancur (1982)** "The Rise and Decline of Nations: Economic Growth, Stagflation, and Social Rigidities (New Haven, Connecticut: Yale University Press.

29. **Peacock, A and Wiseman, J (1961)** "The Growth of Public Expenditure in the United Kingdom" Princeton University Presses. Princeton.

30. **Ram, R. (1986)** "Government Size and Economic Growth: A New Framework and Some Evidence from cross-section and Time-Series Data"._The American Review.Vol.76. No,1. pp 191-203.

31. **Rostow, W. W (1971)** "Politics and the Stage of Growth" Cambridige University Press. Cambridge.

32. **Tullock, Gordon (1959)** "Problems of Majority Voting" Journal of Polititcal Economy. Vol. 67. PP 571-579.

17. **Mann, A. J (1980)** "Wagner's Law: An Econometric Test for Mexico, 192 1976" National Tax Journal, Vol. XXXIII, PP. 198 - 201.

18. **Marlow, M. L (1986)** "Private Sector Shrinkage and Growth of Industrialised Economics". Public Choice. Vol. 49. PP. 143-154.

19. **Martin, R and Fardmanesh, M (1990)** "Fiscal Variables and Growth: A cross-sectional analysis". Public Choice Vol., 64 pp. 239-251.

20. **Meltzer, Allan H and Scott F. Richard (1978)** "Why Government Grows (and Grows) in a Democracy" Public Interest. Vol. 52 pp 111-118.

21. _____ **(1981)** "A Rational Theory of the Size of Government". Journal of Political Economy. Vol. 89, pp 914-927.

22. _____ **(1983)** "Tests of a Rational Theory of the Size of Government" Public Choice. Vol. 41. No. 3, pp 403-418.

23. **Mueller, Dennis. C (1987)** "The Growth of Government: A Public Choice Perspective" IMF Staff Papers. Vol. 34.No, 1 PP 115-149.

24. **Mueller, Dennis. C and Peter Mueller, (1985)** "Interest Groups and Political Economy of Government Size" in Public Expenditure and Government Growth, ed, by Francesco Forte and Alan Peacock (Oxford: Basil Blackwell). PP 13-36.

9. **Fayad, M. K (2000)** "Government Expenditure and Growth in Libya" Unpublished Ph.D. Thesis. Liverpool Business School. Liverpool John Moores University. U.K

10. **Gemmell, N (1993)**''Wagner's Law and Musgrave's Hypotheses". In N. Gemmell ''The Growth of the Public Sector'' Edward Elgar, England.

11. **Henrekson, M (1993)** "The Peacock-Wiseman Hypothesis". In N, Gemmell The Growth of the Public Sector'' Edward Elgar, England.

12. **Horwitz, D (1965)** "Government Expenditure in Countries of Accelerated Growth" In A. T. Peacock and G. Hauser (Eds), Government Finance and Economic Development, Paris, UECD.

13. **Katz. C, Mahlar. V, and Franz M (1983)** "The Impact of Taxes on Growth and Distribution in Developed Capitalist Countries: A Cross National Study" The American Political Science Review, Vol. 77, PP. 871-886.

14. **Landau, D (1983)** "Government Expenditure and Economic Growth: Cross - Country Study" Southern Economic Journal. Vol. 49. No, 3. PP. 783-792.

15. **Landau, D. L (1985)** "Government Expenditure and Economic Growth in the Developed Countries: 1952-76". Public Choice Vol. 47 (3), PP. 459-76.

16. **Lin, Steven. A. Y (1994)** "Government Spending and Economic Growth". Applied Economics, Vol. 26. PP. 83-94.

References

1. **Bairam, Erkin (1990)** "Government Size and Economic Growth: the African Experience, 1960-85''. Applied Economics. 1990. Vol. 22, No. 10, PP. 1427-1435.

2. **Barr, James. L, and Otto A. Davis (1966)** "An Elementary Political and Economic Theory of the Expenditures of Local Governments" Southern
   Economic Journal. Vol. 33. PP 149-165.

3. **Barro, R. J (1991)** "Economic Growth in a Cross Section of Countries'' Quarterly Journal of Economics, Vol. 106, PP 407-444.

4. **Barth, J and Bardy, M (1987)** "The Impact of Government Spending on Economic Activity, Manuscript. George Washington University. Washington, DC.

5. **Becker, Gary. C (1983)** "A Theory of Competition Among Pressure Groups for Political Influence". Quarterly Journal of Economics. Vol. 98. PP 371-400.

6. **Bhat, K. Nirmala. V and Kannabiram, G (1994)** "Fiscal Variables and Economic Growth in Indian States''. The Indian Journal of Economics. Vol. LXXV, No, 296. pp 397-405.

7. **Brown, C. V & Jackson, P. M (1994)** "Public Sector Economics" Fourth Edition, Blackwell. England.

8. **Downs, Anthony (1957)** "An Economic Theory of Democracy" New York: Harper and Row.

interrelationships of interest groups, government growth, and macroeconomic performance remain unexplored.

Public sector economics examines the relationships between public expenditure, the financial methods, and the behaviour of different sectors. However, the market system especially in developing economics does not bring high employment, price stability, and desired rate of economic growth. Public policy is needed to secure these goals.

growth and macroeconomic inefficiency would in turn be tied together.

4. Conclusions

The impact of government intervention in the economic activities on economic growth is the subject of controversy. Empirical studies (presented in section 2), have examined the impact of the fiscal policy variables such as the tax ratio, government expenditure, and the budget deficit on economic growth, with contradictory results. These different results may be due to (a) different measures of the size of the government, and/or (b) different degrees of economic growth of the countries under consideration. Consequently, the results suggest that the effects of fiscal policy variables on economic growth differ from one country to another and hence they cannot be generalised. It is clear from the above discussion that government expenditure is important especially for LDC's.

Macro-models of public expenditure are classified into (1) development model of public expenditure growth, (2) the model based on Wagner's law of expenditure for growth, and (3) Peacock and Wiseman's classic models of public expenditure growth. The conclusion is that public policy influences the economic activity. Median voter theorem models and interest (pressure) groups are used in the literature as micro-models or decision process models of public choice. However, the possible

gains from these activities exceed the transaction costs of bringing them about. Political policies that raise efficiency are more likely to be adopted than policies that lower efficiency (Becker;384,1983). This proposition has broad implications for types of activities that are subsidised and taxed and for the types of interest groups helped and harmed (see Mueller 1987). Becker (1983) illustrates how interest group and government activities to be linked, also demonstrates that the expenditures and taxes that interest groups bring about have more than merely redistributive characteristics. Groups whose interests have public good or externality attributes are more likely to be successful than those seeking pure redistribution. Groups whose productive activities have negative externalities are more likely to be taxed (Mueller;131-132,1987). However, Mueller and Mueller (1985, 1986) presented evidence that interest groups affect the size of government. Becker (1983) and Mueller and Mueller (1985, 1986) are essentially static, describing an equilibrium in which interest-group pressures are in balance, an equilibrium in which government is bigger than it would be in the absence of interest groups. However, Olson (1982) and Mueller (1984) have discussed the conditions favouring the growth of interest groups. If the number of effective interest groups in developed countries has grown since World War II, then, their growth could help to explain the relative growth of government. Hence, government

concerned with analysis of the revealing majorities associated with the operation of pressure groups.

3.2.2-Interest Groups

Tullock (1959) illustrates how government may become too large under majority rule. Becker (1983) has developed a model of the influence of interest groups (pressure groups) that is relevant to the level of the government expenditure. Becker is analysing the purely redistributive gains of interest groups. The basic assumption of the analysis is that taxes, subsidies, regulations, and other political instruments are used to raise the welfare of more influential pressure groups (Becker; 373-374,1983).

Each group applies pressure to increase (reduce) its subsidies (taxes). The marginal cost of each group applying additional pressure just equals the marginal gain from reduced taxes or increased subsidies. Competition among pressure groups favors efficient *methods of taxation (Becker;386,1983)*. Those groups that can be cheaply subsidised or are expensive to tax do better. In particular, politically successful groups tend to be small relative to the size of the groups taxed to pay their subsidies (Becker;386,1983). Becker's analysis is entirely couched in terms of taxes, subsidies, and regulations, as if all government activity were of a redistributive nature, one of the implications of the analysis is that the government provides public goods and alleviate externalities whenever the collective

income. If the median voter's income is greater or less than the mean income, the aggregate level of public expenditure under the median voter model will be greater or less than the welfare-maximising level.

In the case of redistributive public expenditure, Meltzer and Richard (1978, 1981, 1983) presented a model, which presumes that all government activity consists of redistribution. This redistribution consists of a per capita lump-sum grant and a proportional income tax. The government is required to balance its budget.

Individuals are assumed to differ only in their productivity (income). They assumed that income depends on a productivity factor and the tax rate is determined by the political process (Mueller, 1987). In this setting all individuals with income below the mean income will vote for higher taxes and more redistribution, so that when the mean income rises, taxes rise, and vice versa (Meltzer and Richard, 1981).

Finally, the median voter model concerning the relation between median and mean income, indicates that the public sector will be concerned with redistribution. The consequences do not provide the basis for a general theory of public expenditure determination. The median voter theorem postulates a one-dimensional space in which issues are decided by a direct vote of the citizen-voters (Mueller, 1987). The major public choice reaction to the failure of the simple median voter model is

1994: 124). In general social disasters are not completely financed by taxation because taxpayers cannot stand the strain of such large burdens. Governments therefore borrow.

3.2.Micro - Models of Public Expenditure

The standard micro-economic model of public expenditure is based on public choice analysis. The purpose of such a model is to provide an explanation of the level of public expenditure and the growth of public expenditure. The political process is the key point of any explanatory model (Barr & Davis, 1966). The median voter's theorem model and pressure (interest) groups are used in the literature. Both the median voter's theorem and pressure groups are presented briefly below.

3.2.1-The Median Voter Model

The starting point for public choice analysis is based on demand for public expenditure is the median voter model of Dawns (1957). The major determinant of the demand for public goods and services is the relative prices of public and private goods and services, as recognised by the voter, the income of the voter, and the underlying tastes of the median voter (Mueller,1987) (Barr & Davis,1966). The static comparison between the level of public expenditure on goods and services would rise under the median voter model and the optimal level of public expenditure depends upon the details of the case. If public goods are produced under constant returns to scale, and if consumers have similar preferences, and they differ in their

tend also to be fairly stable. (Peacock and Wiseman; 1961: xxiv). In their view, tax rates work as a constraint on government expenditure growth. As a consequence, the limited revenue capacity of the government in peacetime prevents major increases in expenditure. (Henrekson; 1993: 54). However, economic growth and thus income growth increases tax revenue at fixed tax rates, and therefore, public expenditure would grow in line with real output. In settled times, therefore, public expenditure would show a gradual upward trend, even though within the economy there might be a divergence between what people regarded as being a desirable level of public expenditure and a desirable level of taxation. (Brown and Jackson; 1994: 124). This divergence is likely to be narrowed by social upheaval, such as war, famine or some large-scale social disaster. Such disturbances create a need to expand public expenditure. In order to finance the expansion of public expenditure, governments would raise the taxation level. Therefore public revenue and expenditure would shift to new levels. The final result is that a new acceptable tax level emanates, and a new level of expenditure will continue even after the disturbance period. Peacock and Wiseman referred to this as the displacement effect. Public expenditure is displaced upwards and for the period of the crisis displaces private expenditure. The process represents an upward shift in the trend line of public expenditure. Following the period of crisis, however, public expenditure does not fall to its original level. (Brown and Jackson;

produced, the lower tax burdens can be for a given level of service.

Here Wagner also highlights the significance for government growth of supplying income - elastic services; if these services meet social demands beyond 'basic needs' they will be more highly valued by society. Lastly, Wagner envisaged public enterprises as being commercially profitable and therefore able to contribute to exchequer funds; a prediction which, though never rigorously tested in the literature, seems unlikely to be one with much empirical support. (Gemmell; 1993: 106).

3.1.3-The Time Pattern of Public Expenditure Approach

Peacock and Wiseman (1961) had adopted this approach. In the literature this analysis is known as a Supply Side Approach. The background of this analysis is the time pattern of public expenditure. The analysis basically depends upon a political theory of public expenditure determination. The three ''political '' propositions underlying Peacock and Wiseman's analysis are: *(a)* governments like to spend more money, (b) citizens do not like to pay more taxes, (c) governments need to pay some attention to the wishes of their citizens. (Peacock and Wiseman; 1961:xxiii). Therefore Peacock and Wiseman recognised that public expenditure can be influenced by the ballot box or reasonable burdens of taxation. They pointed that when societies are not being subject to unusual pressures, people's ideas about tolerable burdens of taxation, translated into ideas of reasonable tax rates,

progress. In other words social development would involve an increase in public goods, particularly for a more equitable distribution of resources. For Wagner public services such as education and other services presented above have high income-elasticity. Thus as real incomes in the economy increase public expenditure on these services would rise by more than unity, which would explain the expansion of the ratio of government spending to GNP. Thirdly, establishing new industries requires a large investment, which either is too much for the private sector to finance on an efficient scale or if it were it would result in private monopolies, which would not be socially acceptable. Wagner therefore, suggests (a) government intervention would be necessary to control such monopolies and (b) in some cases, growth of government intervention would not be in evidence of the growth public expenditure but in the establishment of public projects. (Brown & Jackson, 1994, Mann, 1980, and Gemmell, 1993).

Finally, Wagner noted some helpful elements for public sector growth. (1) Wagner seems to have in mind the notion that the more society values a given government activity the more willing it will be to bear the necessary tax burden. In modern terms this implies that the value of a society's willingness to pay for public services (as reflected, for example, in an implicit tax price) is relevant for government expansion. (2) For similar reasons, the more efficiently public services are

relative spheres of private and public economy, especially compulsory public economy. Financial stringency may hamper the expansion of state activities, causing their extent to be conditioned by revenue rather than the other way round, as is more usual. But in the long run the desire for development of a progressive people will always overcome these financial difficulties. (Gemmell; 1993: 104).

The foundation of Wagner's law was empirical observation. He had observed the growth of public activity in industrialising economics. This growth is associated with technological and institutional factors and political participation. According to Wagner, there are intrinsically three factors, which result in the growth in public activity. First, as the economy becomes more industrialised, the legal relationships and communications between the expanding markets and the agents in these markets become more complex. This complexity of the market interaction leads to a need for greater public regulative and protective functions of the government. Furthermore, the government needs to expand administration and law and order services and socio-economic regulation due to increased urbanisation and population densities and social conflicts, to allow the economy to continue to grow in an economically and socially efficient method. Secondly, in Wagner's view, public expenditure on education, relaxation, and culture and health and social welfare services would increase as a result of social

Rostow (1971) argues that when the economy reaches the maturity stage spending will transfer from expenditures on infrastructure to increasing expenditure on education, health, and welfare services.

3.1.2-Theory of Public Choice

This model is based on Wagner's law of expanding state activity (Brown & Jackson, 1994). In the literature this is defined as the Demand Side Approach. Following Musgrave's (1969) interpretation, and referring to Wagner's law as the hypothesis that deals with the growth of the relative size of government activity in the national economy, one can write Wagner's law as the following: as real per capita income increases in an economy, the public sector grows in relative proportion. (Brown & Jackson 1994 and Mann, 1980). In Wagner's own words the law of increasing expansion of public, and particularly state, activities becomes for the fiscal economy the law of the increasing expansion of fiscal requirements. Both the state's requirements grow and, often even more so, those of local authorities, when administration is decentralised and local government well organised. Recently there has been marked increase in Germany in the fiscal requirements of municipalities, especially urban ones. The law is the result of empirical observation in progressive countries, at least in our Western European civilisation; its explanation, justification and cause is the pressure for social progress and resulting changes in the

models of public expenditure growth; second, the model based on Wagner's law of expenditure for government activity; third, Peacock and Wiseman's classic models of public expenditure growth. (Brown & Jackson, 1994).

3.1.1-Development Models of Public Expenditure Growth

Musgrave (1969) and Rostow (1971) have adapted this approach. Musgrave distinguishes between three stages of economic growth and development: early stage, the middle stage, and the advanced stage of growth and development. Also he discriminates between government consumption and investment spending and transfers, and discusses how each expenditure may change at different stages of economic growth. He argues that in the early stages of economic growth, public sector investment forms a large share of total investment of the economy. Such investment covers social infrastructure, health, education, and other investment in human capital. This public sector investment is necessary to build up the economy to the following stage (middle stage). In the middle stage of economic growth and social development, subsequent rises in private investment serve to reduce the public share as incomes increase but a tendency for the share of total investment in GNP to rise helps to weaken the decline in the public investment/GNP ratio (Gemmell; 1993: 107).

two categories of public expenditure separate. (Brown & Jackson 1994).

The purpose of this section is to evince the theoretical analysis of public expenditure growth. Therefore, two types of model of public expenditure, which have been discussed in the literature, are considered. The first can be described as macro - models. These models begin with data on public expenditure in terms of broad aggregate variables such as GNP or the rate of inflation. The second class of models can be described as micro - models or decision process models of public choice. These micro-models attempt to explain the underlying micro - economic foundations of the decision processes that finally give rise to public expenditure. (Brown & Jackson, 1994). Therefore, the two models (macro and micro) of public expenditure are presented below.

3.1-Macro - Models of Public Expenditure

The purpose of the macro-models of public expenditure is to explain how the government has behaved over the long term. For example, they analyse the time pattern of public expenditure. In this regard they differ from short-run macro-economic forecasting models in their treatment of public expenditure, as the latter treat government expenditure as exogenously determined. Macro-models of public expenditure are classified into three groups: first, what can be described as development

3-The Theoretical Analysis of Public Expenditure Growth

Public expenditure reflects the policy choices of government and represents the costs of carrying out of these policies. (Brown & Jackson; 1994: 118). Public expenditure can be classified into two categories of government activity. First, exhaustive public expenditure which includes those expenditures corresponding to the government's purchases of current goods and services such as labour, and capital goods and services such as Public sector investment in roads, schools, hospitals etc. Second, transfer expenditures, which comprise for example, public expenditures on subsidies, debt interest, pensions etc. These expenditures do not represent a claim on the society's resources by the public sector as in the case of exhaustive public expenditure. Instead, transfers are a redistribution of resources between individuals in society (Brown & Jackson; 1994: 120). Factors that affect one of these categories may not have the same impact on the other. To examine the growth of public expenditure and to know which factors influence the growth of public expenditures; it is helpful to keep the above

Table (1)
Evidence on the links
Between size of government and growth

Study	Period Sample	Relationship Found
Horowitz (1965)	1952-60 (64) (14 DC & 50 LDC)	Positive
Ram (1986)	1960-80 (115) (21 DC & 94 LDC)	Positive
Bairam (1990)	1960-85 (20 LDC)	Negative and Positive
Lin (1994)	1960-85 (62) (20 DC & 42 LDC)	N & P for DC, N for LDC
Katz and et. al (1983)	1970-79 (22 DC)	No Relationship
Landau (1983)	1960-77 (104) (20DC &56 LDC)	Negative
Landau (1985)	1952-76 (16 DC)	Negative
Barth & Bardy (1987)	1971-83 (16 DC)	Negative
Marlow (1988)	1960-80 (19 DC)	Negative
Barro (1991)	1960-85 (98) (21 DC & 77 LDC)	Negative
Martin & Fardmanesh (1990)	1972-81 (76) (21 DC & 55 LDC)	Negative
Bhat et. al (1994)	1978-88 (22 Indian States)	Negative
Fayad (2000)	1962-1992. LDC	Positive

DC = Developed Countries.
LDC = Less Developed Countries.

The table and the previous discussion indicate that there is no simple relationship between the size of the government and the rate of economic growth, and that the evidence is contradictory. The various studies cover different periods, different groups of countries, different combinations of variables and used different techniques of analysis, and what is needed is a more general theoretical model showing the link between size of government and growth.

examined the impact of government expenditure, and public debt on the growth of the output of the non-oil sector for the Libyan economy during the period 1962-1992. The results indicate a positive relation between these variables and the growth of GDP of the non-oil sector. However, in Martin and Fardmanesh' work it seems obvious that the level of income should be included as a variable, rather than splitting the countries into low, medium and high-income groups. Bhat, Nirmala, and Kannabiran (1994) examined the influence of fiscal variables such as the ratio of government expenditure, taxes, and deficits in state domestic product on the growth of real state domestic product of 22 Indian states. They found that the ratio of public expenditure to state domestic product had a negative influence on the growth of Indian states. However, the real interest rate has competing impacts in relation to its effect on investment. Higher rates raise the cost of capital thus reducing the level of investment. Hence, at higher real interest rates, productive investment is crowded out. This does not apply for the Libyan case since the interest rate is being fixed by the government for long periods, and the private investment in the Libyan economy is negligible. Also, there is no Libyan private investment to be crowded out because of the interest rate. Table (1) shows a summary of the evidence on the links between size of government and growth.

expenditure. Barro (1991) opines that the influence of government debt on growth will be irrelevant. This may be because of the fact that the positive effect of the government debt on wealth should be exactly matched by the future tax liability necessary to service that debt (see, Martin and Fardmanesh, 1990 and Bhat et. al, 1994). Martin and Fardmanesh (1990) examined the impact of fiscal variables such as the ratio of taxes, government expenditure, and budget deficits to GDP on economic growth for 76 developed and developing countries for the period 1972-1981. They found a negative correlation between these fiscal variables and growth performance.

The level of development (measured by income per capita) seemed to influence the linkage between fiscal variables and GDP growth. Dividing the sample into low, middle, and high-income countries, higher GDP growth was observed to be associated with smaller shares of taxes and larger shares of government expenditure in GDP in low-income countries. The magnitude of the budget deficits was found to be not important for these countries growth. In middle-income countries, the budget deficit and taxes had negative effects on economic growth. On other hand government expenditure had a positive impact on economic growth. In high-income countries, the three fiscal variables had no significant association with the average rate of GDP growth during the sample period. Fayad (2000)

expenditure and annual growth rate of real per capita GDP. Lin (1994) used the rate of change in the share of government consumption in GDP as a proxy for government size, for a sample of 62 countries (20 were advanced developed countries ADCs, and 42 were LDCs). He found that non-productive government expenditure had a negative yet insignificant impact on ADCs economic growth in the short and intermediate run, while it had a positive but insignificant impact in the short run and negative insignificant impact in the intermediate run for LDC's. Bairam (1990) estimated the role of government expenditure on economic growth in twenty African countries. A framework based on conventional demand theory was tested using annual time -series data for the period 1960-1985. He found that in eleven African countries an increase in government expenditure had an adverse effect on economic growth. For the other nine countries under consideration an increase in government expenditure accelerates economic growth. Katz, Mahlar and Franz (1983) examined the impact of taxes on growth and distribution in 22 developed capitalist countries through the period 1970-1979. They observed no relation between these variables. While the size of the government is believed to be important in determining the rate of growth, the mixed empirical evidence suggests that other variables are relevant. The first of these that is considered is the government deficit, the difference between government revenue and

labour force productivity; (f) government expenditure on health and education can improve the quality of the labour force and productivity; (h) subsidies to targeted export industries can improve the trade balance and accelerate economic growth.

In this context, empirical investigations reveal conflicting results on this issue. Horowitz (1965) found a positive relation between the growth of gross domestic product (GDP) and the ratio of public expenditure to GDP for a sample of 64 developed (DCs) and less developed (LDC's) countries during the period 1952-1960. Ram (1986), using cross section and time series data on 115 countries, through the period 1960-1980 found a positive and significant effect of government expenditure on economic growth. This could well be stronger in lower income countries. Landau (1983), using cross section data for 104 countries observed that a larger government size, measured by the ratio of government consumption to GDP, depresses the rate of growth of per capita GDP. Barth and Bardy (1987), using time series data through the period 1971-1983 found a negative correlation between the growth rate of real GDP and the share of government consumption expenditure in GDP for 16 OECD countries. Landau (1985), and Marlow (1986), concluded that there was a negative correlation between the GDP growth rate and government expenditure. Barro (1991) analysed 98 countries for the time period 1960-1985. He found negative and significant relations between non-productive government service

be presented in section three. Section four is allocated for the conclusion.

2-The Impact of Government Expenditure on Economic Growth and Macro-Economic Performance

Two different views have been presented in this regard. The first (Ram, 1986, Bhat, Nirmala, and Kannabiran, 1994) is that large government size is likely to be an impediment to economic growth on account of (a) Government operations are often conducted inefficiently, (b) the regulatory process imposes excessive burdens and costs on an economic system, (c) fiscal and monetary policies tend to distort economic incentives and lower the productivity of the system, (d) government taxation may produce a misallocation of resources as well as disincentives.

The second view (Ram, 1986, Lin, 1994), is that large government size is more helpful for economic growth because (a) the government can play a role in harmonising the conflicts between private and social interests; (b) there is a prevention of exploitation of the country by foreigners; (c) productive investment will be high and will provide a socially optimal direction to growth and development; (d) the government can provide the economic infrastructure to facilitate economic growth and improve resource allocation; (e) government transfer payments can help to maintain social harmony and improve

Government Size and Economic Growth: An Introductory Survey

Mohamed, K. Fayad*

1- Introduction

The impact of government intervention on economic growth has been subject of controversy since the time of Adam Smith. In the literature there are many different approaches, which have been used to assess the government size and its effect on economic growth. Theoretically, one point of view suggests that large government size is likely to be detrimental to efficiency and economic growth. Another view argues that large government size is likely to be more powerful for economic development. Recently many empirical studies have attempted to test the impact of government fiscal policy on economic growth in both developed and less developed countrie .

This article reviews some of these theoretical and empirical contributions to the literature.

The rest of this paper is divided into three sections: The impact of government expenditure on economic growth and macro-economic performance will be reviewed in the second section. A theoretical analysis of public expenditure growth will

* Faculty of Economic and Accountancy , El-tahadi University. Sirt-Libya

54. Thistle, P.D.; McLead, R.W. and Conrad, B.L. (1989). Interest Rates and Bank Portfolio Adjustments, Journal of Banking and Finance, Vol. 13, March, 151-61.

55. Tobin, J. (1958). Liquidity Preference as Behaviour Towards Risk, Review of Economic Studies, Vol. 26, February, 65-86.

56. White, W. R. (1975). Some Econometric Models of Deposits bank Portfolio Behaviour in the UK: 1963- 1970, in Renton, G. A. (ed.), Modelling the Economy, Heinemann Educational Books: London.

57. Zellner, A. (1962). An Efficient Methods of Estimating Seemingly Unrelated Regressions and Test for Aggregation Bias, Journal of American Statistical Association, Vol. 57, no. 289, 348-68.

45. Santomero, A.M. (1984). Modelling the Banking Firm: A Survey, Journal of Money, Credit and Banking, Vol. 16, no 4, November, 576-602.

46. Sharp. I. (1974a). A Quarterly Econometric Model of Portfolio Choice : Part II: Portfolio Behaviour of Australian Savings Banks, Economic Record, Vol. 50, March, 21-38.

47. Sharp. I. (1974b). A Quarterly Econometric Model of Portfolio Choice: A Reply, Economic Record, Vol. 50, December, 627-28.

48. Sharp. I. (1973). A Quarterly Econometric Model of Portfolio Choice: Part I: Specification and Estimation Problems, Economic Record, Vol. 49, December, 518-33.

49. Spencer, P.D. (1989). Speculative and Precautionary balances as Complements in the Portfolio: The Case of the UK Banking Sector 1972-1980, Journal of Banking and Finance, 13, 811-30.

50. Spencer, P.D. (1984). Precautionary and Speculative Aspects of the Behaviour of Banks in the United Kingdom Under Competition and Credit Control 1972-1980, Economic Journal, Vol. 94, 554-68.

51. Spindt, D.A. and Tarhan, V. (1980). Liquidity Structure Adjustment Behaviour of Large Money Centre Banks, Journal of Money, Credit and Banking, Vol. 17, no. 2, May, 198-208.

52. Sprenkle, C.M. (1987). Liability and Asset Uncertainty for Banks, Journal of Banking and Finance, Vol. 11, 147-59.

53. Theil, H. (1971) Principles of Econometrics, North-Holland: Amsterdam.

37. McFadden, D. (1974) Conditional Logit Analysis of Qualitative Choice Behaviour, in Frontiers in Econometrics, P. Zarembka. (ed.), Academic Press: New York, 105-42.

38. McLaren, K and Upcher, M.R. (1986). Testing Further Restrictions on Portfolio Models, Australian Economic Papers, Vol. 25, no. 47, December, 193-205.

39. Monti, M. (1972) Deposit, Credit and Interest Rate Determination under Alternative Objective Functions, in Szego, G.P and Shell, K. (eds.), Mathematical Methods in Investment and Finance, North-Holland Publishing Company: Amsterdam, 430-54.

40. Parkin, J.M. (1970). Discount House Portfolio and Debt Selection, Review of Economic Studies, 37, 469-97.

41. Parkin, J.M.; Gray, M.R. and Barrett, R.J. (1970). The Portfolio Behaviour of Commercial Banks, in Hilton, K and Heatfield, D.F. (eds.), The Econometric Study of the United Kingdom, Macmillan: London, 229-51.

42. Perrin, J.R. (1980). A Note on the Zero Row Sum Property of Mean-Variance Portfolio Allocation Models, Economic Record, Vol. 56, March, 91-93.

43. Roley, V.V. (1983). Symmetry Restrictions in a System of Financial Assets Demand: Theoretical and Empirical Results, Review of Economics and Statistics, Vol. 65. no. 1, February, 124-30.

44. Samanta, S.K. and Mohamad-Zadeh, A.H. (1992). Bank's Portfolio Management Under Uncertainty, The American Economist, Vol. 36. no. 2, Fall, 30-38.

28. Jahera, Jr.S.J and Sinkey,Jr. J.F (1984). A Notes on the Inter-cyclical Balance-Sheet Behaviour of Large Commercial Banks, Journal of Banking and Finance, Vol. 8, 109-17.

29. Koch, J.V. (1971). The Homogeneity Assumption and Financial Asset Demand Functions, Quarterly Review of Economics and Business, Vol. 9, no. 4, 57-65.

30. Koutsoyiannis, A. (1977). Theory of Econometrics, 2nd ed, Macmillan Press Ltd: London.

31. Krehbiel, T.L and McCarthy, P. (1989). An analysis of the Determinants of Portfolio Selection, Quarterly Review of Economics and Business, Vol. 29, no. 3, 43-56.

32. Langohr, H. (1982). Alternative Approach to the Theory of the Banking Firm., Journal of Banking and Finance, Vol. 6, 297-304.

33. Latitinen, K. (1978). Why Is Demand Homogeneity So Often Rejected? Economics Letters, Vol. 1 187-91.

34. Markowitz. H.M. (1959). Portfolio Selection, Efficient Diversification of Investment, (Cowles Foundation for Research in Economics; Monograph no. 16.), John Wiley and Sons: New York.

35. Markowitz, H.M. (1952). Portfolio Selection, Journal of Finance, Vol. VII, March, 77-91.

36. Masih, A.M.M. (1979). An Econometric Model of the Role of Financial Institutions in Financing Private Investment in Pakistan, The Pakistan Development Review, Vol. XVIII, no. 3, Autumn, 191-241.

18. Courakis, A. S. (1974). Clearing Bank Asset Choice Behaviour: A Mean Variance Treatment, Oxford Bulletin of Economics and Statistics, Vol. 36, August, 173-201.

19. Davis, K. (1974). A Quarterly Econometric Model of Portfolio Choice: A Comment, The Economic Record. Vol. 50, December, 623-26.

20. Deaton, A.S. (1972). The Estimation and Testing of Systems of Demand Equations: A Note, European Economic Review, Vol. 3, 399-411.

21. Freund, R. J. (1956). The introduction of risk into a programming model, Econometrica, Vol. 24, no. 3, July, 253-63.

22. Goldberger, A.S. (1961). Econometric Theory, Wiley and Sons: New York.

23. Hart, O.D. and Jaffe, D.M. (1975). On the Application of Portfolio Theory to Depository Financial Intermediaries, The Review of Economic Studies, 41, 129-47.

24. Hester, D.D and Pierce.J.L. (1975). Bank Management and Portfolio Behaviour, Yale University Press: New Haven.

25. Hicks, J. R. (1935). A suggestion for simplifying the theory of money, Economica, February, 1-19.

26. Humphrey, D. B. (1981). Intermediation and Cost Determinants of Large Bank Liability Composition, Journal of Banking and Finance, Vol. 5, 167-85.

27. Hyman, D.N. (1972). A Behavioural Model for Financial Intermediaries, Economic and Business Bulletin, Spring, 9-17.

9. Berndt, E.R; McCurdy, T.H and Rose, D.E. (1980). On Testing Theories of Financial Intermediary Portfolio Selection, Review of Economic Studies, Vol. 47. October, 861-73.

10. Bewley, R.A. (1981). The Portfolio Behaviour of London Clearing Banks: 1963-1971, The Manchester School, Vol. 49, 191-210.

11. Bhattacharya, S. and A.V. Thakor. (1993). Contemporary Banking Theory, Journal of Financial Intermediation, Vol. 3. no. 2, 2-50.

12. Borio, C.E.V. (1984). A Test of the Mean-Variance Model of Bank Behaviour on Italian Data. Greek Economic Review, Vol. 6. no.1, April, 77-98.

13. Chow, G. (1960), Tests of Equality Between Sets of Coefficients in Two Linear Regressions, Econometrica, Vol. 28, 591-605.

14. Cuthbertson, K, et al (1992). Applied Econometric Techniques, Harvester Wheatsheaf: London.

15. Courakis, A.S. (1989). Does Constant Relative Risk Aversion Imply Asset Demands That Are Linear In Expected Returns?. Oxford Economic Papers. Vol. 41, 553-66.

16. Courakis, A. S. (1980). In Search for An Explanation of Commercial Banks Short Run Portfolio Selection, Oxford Bulletin of Economics and Statistics, Vol. 42, 325-335.

17. Courakis, A. S. (1975). Testing Theories of Discount House Portfolio Selection, Review of Economic Studies, Vol. XLII, 643-48.

References

1. Aigner, D.J. (1973). On Estimation of Econometric Model of Short-Run Bank Behaviour, Journal of Econometrics, Vol. 1, 201-228.

2. Aigner, D.J. and W.R. Bryan. (1971). A Model of Short-Run Bank Behaviour, Quarterly Journal of Economics, February, 97-118.

3. Arjoon, S. (1994). Portfolio Behaviour of Commercial Banks in the Commonwealth Caribbean, Applied Financial Economics, Vol. 4, 413-22.

4. Arrow, K.J. (1971). Essays in the Theory of Risk Bearing, North-Holland: Amsterdam.

5. Ayub, M. (1994). Review of Measures Taken So Far to Islamise the Financial System in Pakistan: (July 1993), Journal of Islamic Banking and Finance, Vol. 11, no 3, July-September, 32-56.

6. Baltensberger, E. (1980). Alternative Approach to the Theory of Banking Firm, Journal of Monetary Economics, Vol. 6, 1-37.

7. Barten, A.P. (1969). Maximum Likelihood Estimation of a Complete System of Demand Equations, European Economic Review, Vol.1, 7-73.

8. Bashir, B.A. (1983). Portfolio Management of Islamic Banks 'Certainty Model', Journal of Banking and Finance, Vol. 7, 339-54.

(8). McLaren and Upcher (1986) have tested the assumption of non-negativity definiteness of the matrix of rate of return responses and show, empirically, that such a restriction can be upheld.

(9). For discussion of the determination of choice set items on these kinds of grounds, see White (1975) and Parkin *et al* (1970). By contrast, Krehbiel and McCarthy (1989) and McFadden (1974) have proposed models wherein the distinction between choice and non-choice items is justified on empirical grounds.

(10). To deal with the singularity problem the *m*-equation system should be transformed to an *m*-1 system of equations in which the covariance matrix will be non-singular. The equation to be deleted is arbitrary (see Barten (1969)). Sharp (1973) challenged that view. However, Davis (1974) showed that his arguments were invalid.

(11). See Courakis (1974), 189-190.

(12). See Goldberger (1961) and Theil (1971).

(13). This test is called Chow test due to Chow (1960) and sometimes it is also regarded as a prediction test [see Cuthbertson *et al* (1992)] and see also Koutsoyiannis (1977)

(14). We are generally more interested in testing H_0^1 than H_0^2.

the assumption of quadratic or power utility functions. On the other hand Berndt *et al* (1980) suggest that the introduction of an intercept term is inconsistent with the theory, but they tested the no intercept assumption with both symmetry and homogeneity restrictions by means of a chi-square test on log-likelihood values and they rejected such an assumption.

(6). See Parkin (1970) and White (1975). Roley (1983) proposed that if the Jacobian matrix Γ is symmetric, then investors (banks) exhibit constant mean-variance risk aversion. Deaton (1972) argues that symmetry "is fundamentally a weak hypothesis" so that the rejection of these restrictions is "intuitively implausible".

(7). A rejection of homogeneity can be considered as a rejection of the mean-variance approach. Sharp (1973) argued that the zero row restriction in Parkin's model has been invalidated by the application of a more general utility maximising framework. However, Perrin (1980) showed that a mean-variance analysis of the portfolio allocation problem will always yield demand equations having interest rate coefficients which sums to zero in each equation. Perrin (1980) considered the allocation problem of an investor who is maximising a pseudo utility function where all yields have a similar scalar adjustment. The optimal portfolio mix is proved to be invariant to this arbitrary adjustment to all interest rates unless interest rate coefficients sum to zero in each equation. For more on the homogeneity restriction see Koch (1971) and Latitinen (1978).

al (1989), Samanta and Mohamad-Zadeh (1992), Arjoon (1994). For survey on bank modelling and theory see Baltensberger (1980), Langhor (1982), Santomero (1984), and more recently, Bhattacharya and Thakor (1993).

(4). The assumption that the objective of an Islamic bank is the maximisation of profits form its chosen portfolio; subject to any feasibility constraints, opportunity set and the requirements under Islamic law, follows Bashir (1983): though we assume that it is the utility of profits that is being maximised, and in a world of uncertainty. Although other objectives might exist, this is perhaps the most important and obvious objective to ascribe to all Islamic commercial institutions. Monti (1972) suggests several objective functions including deposits maximisation. Alternative models derived from different utility functions can be examined, for instance, Courakis (1974) found that a quadratic utility function, is empirically more appropriate and appealing in his examination of the London clearing banks assets' choice behaviour.

(5). See Parkin *et al* (1970) for the derivation. Aigner (1973) drawing heavily on consumer demand theory, developed a deterministic model of bank behaviour that is essentially identical to Parkin's except that Aigner argues for the inclusion of intercepts. However, Courakis (1989) indicates that introducing an intercept term is not theoretically consistent with the assumption of negative exponential utility functions or with

Endnotes:

(1). A scheduled bank is the legal title of commercial banks in Pakistan. A scheduled bank is a bank with paid-up capital and reserves of RS. 0.5 million or more and declared to be a scheduled bank under section 37(2) (a) of the State Bank of Pakistan Act, 1956.

(2) For more details see Ayub, M. (1994). Review of the Measures Taken so far to Islamise the Financial System in Pakistan (July 1993). *Journal of Islamic Banking and Finance*. Vol. 11. No. 3. July-September. PP 32-56.

(3). This approach to portfolio selection originated, of course, in the work of Hicks (1935), Markowitz (1952, 1959) and Tobin (1958). Under certain specifications of the utility function and concerning the probability density function of the portfolio returns, the notion that agents maximise the expected value of utility produce objective functions that depend upon only the mean and the variance of returns (profits). In that format the mean-variance approach has figured in numerous empirical studies of portfolio behaviour.

Amongst these we note those of: Parkin (1970), Parkin et al (1970), Aigner and Bryan (1971), Sharp (1973, 1974[a,b]), Courakis (1974, 1975, 1980), Hart and Jaffee (1974) and Hester and Pierce (1975), Berndt et al (1980), Spint and Tarhan (1980), Bewley (1981), Humphrey (1981), Jahera and Sinkey (1984), Borio (1984), Spencer (1984, 1989), Sprenkle (1987), Thistle et

as valid and provides valuable insights into the decision making process of these economic units. Though these results may seem disappointing, they are not disturbing; these phenomena are typical of reported econometric models of bank behaviour (see e.g. Aigner (1973), Humphery (1981), Spindt and Tarhan (1980) and Thistle *et al* (1989)).

Although greatly influenced, our model reflects the institutional framework of the banking sector of Pakistan. But what one can conclude form the results is that the assets within the portfolios of the banks in Pakistan are held independently of yield and risk considerations. Hyman (1969), for instance, concluded that the portfolio approach offers interesting insights into bank behaviour, it must be used with caution because it concentrates on only one aspect of bank decision making: the risk-yield trade-off. Its power to deal with the liquidity and customer relations' aspects of banking is limited

Islamisation programme to the banking system. This result is a major in refuting the alleged Islamisation of the banking system. The results also can be supported by the type of assets and liabilities that the scheduled banks in Pakistan hold in their portfolio and the structure of the interest rate (as they called it rate of return or PLS). Using an equation by equation F-test we conclude that there were no changes in the operations of the banking system that might have any effect on portfolio composition and asset structure in the system.

(5). Concluding Remarks

This paper investigates the portfolio behaviour of the Pakistani banks over the period 1974-1994. In search for explanation for such behaviour this paper adopted a portfolio model based on the mean-variance approach. The empirical results clearly do not render any support for the hypothesis that the interest rates structure is an important determinant of the composition and structure of the assets holdings of the scheduled banks in Pakistan and did not explain fully the behaviour of the portfolio of such units. However, it seems that funds availability is more important in determining the structure of these portfolios.

Despite the fact that the results indicate that a number of coefficients have inappropriate signs and in particular the assumption of non-negativity of the diagonal elements of the interest matrix has been violated, the model is still to be regarded

$$H^2_0: (\sigma_i^2)_1 = (\sigma_i^2)_2 \text{ Vs. } H^2_a: (\sigma_i^2)_1 \neq (\sigma_i^2)_2 \text{ for } i = 1,2$$

4.5

We reject H_0 if:

$$F_{c2} = \left[\frac{URSS_{N2}}{RSS_{N1}}\right]\left[\frac{N_1 - K}{N_2 - K}\right] \rangle F_\alpha(N_2 - K, N_1 - K)$$

4.6

The results of these two tests are shown in Table 4.3:

Table 4.3: Results of Tests for parameter Constancy

Variables	F_{c1}	F_{c2}
$\hat{GOVS}$	1.555	0.709
$\hat{SBPB}$	1.033	0.853
$\hat{TB}$	1.250	0.763
$\hat{PSL}$	1.348	0.519
$\hat{CASH}$	NA	NA
	$F_{(0.95)}(16,13) = 2.35$	$F_{(0.95)}(8,13) = 3.22$

As can be seen from Table 4.3 the results of the two tests for parameter stability on the model (both the analysis of covariance test for parameter stability due to Chow (1960), and tests for structural break) from the second half of 1985 onwards, are insignificant. And the null hypotheses were not rejected at the 5% level. Consequently, we can conclude that there has been no change in banking operations under both systems (interest-free and interest-based) and as a result, it is concluded that these regimes can be regarded as one homogenous period despite our fears. This is an indication that the basic structure of banking operations did not change despite the introduction of the

the context of Pakistan the introduction of Islamisation programme to the banking system in July 1985 is taken as a natural break for the adjacent periods. Therefore, two adjacent periods are considered; the first period started from June 1974 to June 1985 (N_1) and the second period follows directly form July 1985 to June 1994 (N_2).

In order to set up the null hypothesis of no structural changes over the adjacent periods under the first test[xiii], the null hypothesis is that the model is structurally stable is:

$H^1{}_0: \beta_1 = \beta_2$ Vs. $H^1{}_a: \beta_1 \neq \beta_2$.

4.3

Where β is the parameter vector.

The null should be rejected if and only if:

$$F_{c1} = \left[\frac{URSS_N - RSS_{N1}}{RSS_{N1}}\right]\left[\frac{N_1 - K}{N_2}\right] \rangle F_\alpha(N_2, N_1 - K)$$

4.4

Where $URSS_N$ is the unrestricted residual sum of squares for the whole period, RSS_{N1} is the residual sum of squares for the first period, α is the level of confidence, N, N_1 and N_2 are the number of observations for respective periods, K is the number of explanatory variables including the intercept term.

A second test, called the homoscedasticity test, is performed; that is a test for the constancy of the variance of the over the period[xiv]. In this case the hypotheses are:

which may be true since any increase in the government borrowing would lead to more issue of government securities to be placed at the doors of the scheduled banks.

(4.3). Testing for parameter constancy (stability)

Finally, it is desirable to know whether the relationships estimated in the previous sections have remained stable over the sample period. Two types of Chow test (denote F_{c1} and F_{c2} below) are used to test for statistical parameter constancy, that is whether parameter remains stable given that they are always estimated with error. The general idea of parameter stability (constancy) tests is that we have some known data N_1, after which we believe a structural break may have occurred in the model. So there is the possibility that the general model has the form:

$$Y_t = B_1' X_t + u_t, \quad u_t \sim N(0, \sigma_1^2): \quad t < N \qquad 4.1$$

And

$$Y_t = B_2' X_t + u_t, \quad u_t \sim N(0, \sigma_2^2): \quad t < N_1 \qquad 4.2$$

The total number of observations is $N = N_1 + N_2$. $N_1 = 1,.....N_1$ and $N_2 = 1,....N_2$.

As mentioned earlier the difficulties of the formal stability tests is that it is based on the assumption that a possible break point is known *a priori* and we simply want to test this known point. In

loans to changes in the deposits. It emerges that banks have been more willing to allocate funds within their disposal to more liquid portfolio items than the loan portfolio, this is further enhanced by comparing the response of treasury bills of 1.754 with those of the loan portfolio. This is a confirmation of the fact that the main concern of these banks was to manage their liquid portfolio items. One aspect that could have been useful is to make distinction between the response of the bank to the different types of deposits. But we can argue that the responsiveness or the willingness of the banks to utilise the non-interest bearing deposits for choice set portfolio operations is present. The greater willingness of the banks to apply more of their non-interest bearing funds to their portfolio may be a reflection of a higher preference for cost of funds minimisation in their liability management with respect to their choice items.

Another instrument is public and government sectors borrowing from the banking system represented by GPUSL in this study was also significant in affecting the allocations of funds to some of the portfolio but their influence was not as important as that of the sources of funds discussed earlier. The public sector borrowing had positive effects on the loans portfolio but had negative effects on the government securities. These results are reversed in the case of the restricted model which showed that the public and government borrowing had significant and positive effects on the government securities

demand) and the capital and reserves. Other factors such as the policy variable public sector borrowing from the banking system has its effects since most of the available funds to the banking system are allocated to both the private and public sectors as well.

Table 4.2: Main elasticities on unconstrained model

Equations	GOVS (1)	SBPB (2)	TB (3)	PSL (4)	CASH (5)
GTD	1.428[6.11][a]	-0.865[-4.76][a]	1.754[2.388][a]	0.934[9.35][a]	-4.981[NA]
CAP	0.237[2.00][b]	-0.035[-0.477]	-1.43[-4.77][a]	-0.314[-7.71][a]	0.14[NA]
GPUSL	-0.362[-2.49][a]	-0.092[-0.65]	0.081[0.142]	0.215[2.787][a]	1.472[NA]
AD	-0.0435[-0.99]	0.025[0.74]	0.331[2.42][a]	0.031[1.65][c]	-0.294[NA]

NA: Not available because it is not directly estimated. a: Significant at 1%. b: significant at 5%. c: Significant at 10%.

Various measures of the availability of funds, in particular the deposit sources of funds appeared more important than the interest rates across the portfolio choice items in explaining banks' allocation of funds. This, however, is true of non-deposits source of funds, in particular sources from capital and reserves accounts, which has been significant in two equations. It is clear that the item deposits were significant in explaining the allocation of funds to all of the choice portfolio items. One interesting thing to note is that of the response of government securities to changes in deposits which is equivalent to 1.43 compared for instance with 0.93 of the response of portfolio

equilibrium level. This is can be seen in financing what is regarded as priority sectors.

The limited variability of the interest rates may be they do not actually indicate or reflect the real opportunity the market offers. In fact, this is more likely to be so where the market rates are artificially held below the real value of returns they represent in the market, as is the case in Pakistan. Furthermore, other causes of non-responsiveness may be due to the self-imposed restrictions by the banks on holding some categories of instruments. For instance, as a result of risk and uncertainty associated with the holding of some category of portfolio items, the banks may not be induced to assume the high risk associated with the transactions with the expectations of higher returns. An obvious example is the holding of loans portfolio. In such cases the allocation of funds by the banks may be more defensive rather than speculative and thus their portfolio can be explained by their aversion to risk rather than by the expected return on the assets.

(4.2). Results on non-choice assets

The results on non-choice assets in Table 4.2 indicates that other variables (factors) apart from the interest rates are likely to be candidates for explaining the portfolio allocation of the banking system in Pakistan. Very important among these variables are those measuring the effects of the flow of funds to the banking system; these include the deposits (both time and

indication about the response of banks to rates and yields. For instance, the results indicate that this general view should be held with caution; to conclude that interest rates generally may have no role to play in explaining the portfolio holdings of commercial banks as indicated by our results may be an exaggeration.

The results, however, indicate that movements in interest rates were not the most important in explaining the allocation of funds by the banks to their choice portfolio during the period covered by the analysis. The majority of the elasticities of the interest rates variables neither have the expected signs nor they turned out to be insignificant effect on the portfolio items. There are several reasons that can be considered to account for the inability of the interest rates to explain the holdings of assets by the scheduled banks in Pakistan. The *first* is that other factors such as availability of funds may be more important in the explanation of portfolio assets of these banks. The *second* may be traced to the nature of the control exercised on the structure of interest rates in Pakistan. It is well known in Pakistan that, for the most of the period covered by this study, the interest rates are usually either held constant or held below their equilibrium level. For instant, the bank rate has been fixed for most of the period except for once or twice and even when it has gone up it did not bring the intended changes at all. With regard other rates especially the interest rates on loans which is held below their

rate elasticity in the case of borrowing from the SBP may be attributed to the pattern of ownership and control (influence) of the banks. Most of these banks, at least during most of the period studied, are closely held by the state (government or government agencies) and influenced by big industrialists customers, therefore banks could ill-afford to dishonour the wishes of those big regular customers. Hence the changes in the borrowings from the central bank were determined partially by the need to accommodate the existing customers' requests for more loans. Therefore, the cost of borrowing i.e. the bank rate, may not be significant since the increased cost could be easily passed on to the customers in the form of higher loans rates. Once again the argument that assets can be held independently of their risk-return characteristics is prevailing, and the model has not accounted for the customer relation.

(II). Results on the cross-rate effects

A *priori* one would expect that banks' demand for any asset would respond positively to own yield and negatively to the yield on the other assets. This proposition is known as gross substitutability and although reasonable, it is nonetheless possible that some assets may be complements. Results in Table 4.1 show that most of interest rate matrix' elasticities are insignificant, this appears consistent with the general notion that banks in Pakistan are not in general responsive to the movements in the interest rates. The evidence here, however, contains

had sought to avoid both from the point of view of controlling inflation as well as from the viewpoint of its intention to foster an active capital market. Ultimately, then the yields must be raised and SBP in its capacity as the financial advisor to the government must strongly urge increases to the government.

Another result that deserves attention is that of the bank rate and loan rate which come out (*unsurprisingly*) insignificant. It is clear that even if the SBP tries to restrain the banks from the intensive reliance on borrowing from it by raising the bank rate, this seems ineffective since the banks response to any change (*increase*) in the bank rate by increasing their borrowing. Such a phenomena can be attributed to two reasons. *First* reason is embodied in the fact that banks would easily pass on the increase to their customers by increasing the loans rate due to the high demand for loans by the private sector. In other words, loans are demand determined not supply determined, and therefore any quantity is supplied in the market would be easily absorbed at any cost. This is evident form the high correlation between the loans rate (PSRL) and the bank rate (BR) which was mentioned in the earlier sections. These findings of the term structure of interest rate being closely correlated to the bank rate corroborated similar results on Pakistan by Masih (1979). Such a result may also be used to confirm our early assumption of endogeneity of the variable, loans to the private sector since it is demand determined. *Secondly*, the insignificant of own interest

D")] would have the required effect of placing of Q_1 securities with the scheduled banks.

Figure 4.2: Demand function for Government Securities

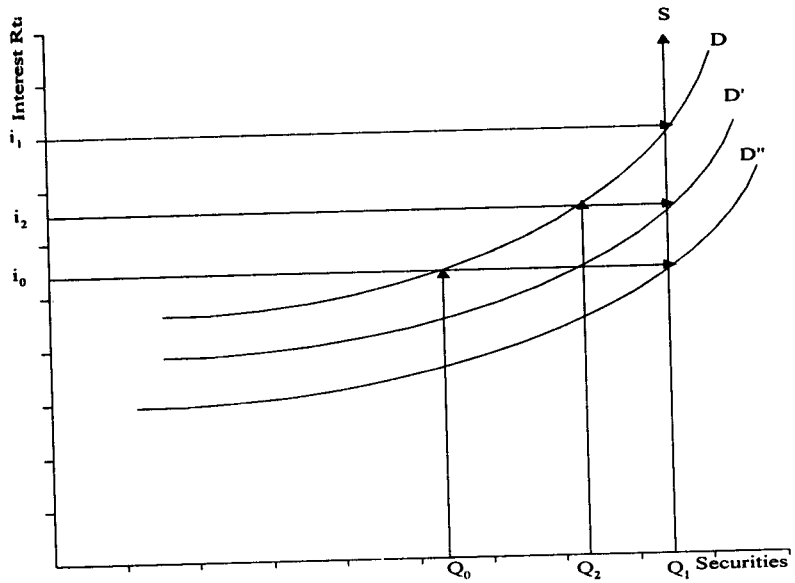

It is possible for SBP to exert such coercion because of its statutory powers of credit control. If the SBP cannot place all the securities with the scheduled banks that it wants to, it can then easily raise the liquidity ratio and the scheduled banks would be obliged to purchase an increased amount of securities at a given interest rate.

It is possible to detect a certain note of unorthodoxy in the above procedure for the placement of government securities with the scheduled banks and if the yield gap widens (and thus the Q_0 and Q_1 gap) then SBP may have to resort to its role as the residual holder of government securities still more. Thus SBP

scheduled banks to absorb the issues of securities. One needs to explain the term "coercion" in this particular context and the procedure through which this is achieved. Whenever government debt issues are offered SBP officials visit each scheduled bank and suggest a quota for it, bargaining ensures but the final figure is seldom much lower than the quota initially suggested. SBP is always rather well-informed about the position of each scheduled bank and thus suggests a quota with respect to the reserves held by the latter. These suggested quotas are based on some concept of normal complement of securities to be held by scheduled banks and they depend among other things, on the existing stock of government securities relative to the total reserves held. The result of such coercion can in fact be represented by a positive shift of the scheduled banks' demand for government securities. A shift from D to $D^{/}$ is what is necessary to place the required Q_1 amount of securities with the scheduled banks and the interest rate, i_0, as a consequence of such a shift in the scheduled banks' demand function for government securities becomes the equilibrium interest rate. Again it is possible to show a combination of upward adjustments of interest rate and coercion can have the required effect. As seen from figure 4.2 an upward adjustment of the interest rate and a lesser degree of coercion as embodied in a smaller positive shift in the scheduled banks' demand function for government securities [i.e. (D-$D^{'}$) > (D-

Figure 4.1: Demand function for the Government securities

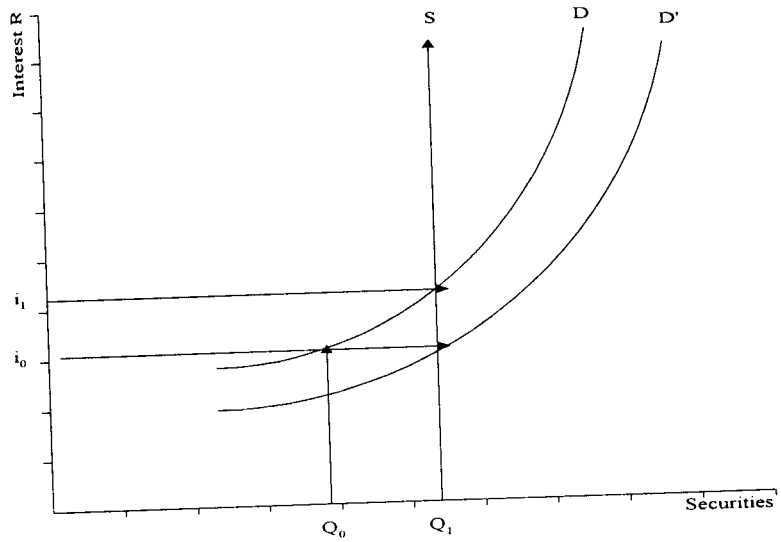

The implicit assumptions are the usual *ceteris paribus* condition, viz., the rates of return on alternative assets remain unaltered and subjective preferences remain the same. Alongside this is the supply of (S) government securities consistent with their reserves position and given the need for financing government debt operations and thus the debt-financed part of the government expenditure programme. The market clearing yield is i_1 but the yield as seldom up to this level; it is, say, usually at i_0 at which the demand is Q_0.

Unless the SBP wishes to hold more securities than it originally planned to, it has two options in such a situation. One is to permit the nominal issued-yield to rise towards i_1 by selling the securities below par, a practice that has occurred to a negligible extent in the past and the other is to "coerce" the

Pakistan the government securities are held not on the basis of their risk-return considerations, but may be on the basis of their liquidity, since these securities are highly liquid due to the institutional arrangements and most of these assets are used as collateral for borrowing from the central bank.

Because they are assured of the liquidity of government securities the scheduled banks are interested in them. However, the argument here is that actual stocks of government securities held have exceeded the amount that could be explained by their assets' preference given the returns on alternative assets and the fact that the SBP acts in a particular way to achieve this. This is explained as follows. Let us assume that at a given point of time the demand function (D) for government securities by scheduled banks is, as shown in figure 4.1, upward sloping function of the rate of interest rate on the government securities.

such unrestricted models. Borio (1984) attributed implicitly the negativity of the diagonal elements of interest rate matrix to the use of a negative exponential utility function and he reports that they became positive once a quadratic utility function was adopted. As is well known (Courakis (1974)), despite its being criticised on *priori* grounds (e.g. Arrow (1971)), the quadratic function is more general than the exponential in that it allows for wealth effects.

In commenting on the results presented in Table 4.1, two variables deserve attention, those of the own interest rates of government securities and borrowing from the central bank, considering both the sign and the magnitude of the elasticity on the own government securities interest rate. The empirical results shows a small elasticity which would underline that in Pakistan government securities are interest-inelastic. With regard to the wrong sign, it plausible that such a result is an indication of either the scarcity of investment opportunities in the country or of the fact that such an asset is held independently of the risk-return consideration. Such an argument is supported by Hyman (1969) who concluded that the application of the portfolio model offers interesting insights into bank behaviour, however, this model must be used with caution since it concentrates on only one aspect of bank decision making: the risk-return trade-off. The power of the model to deal with liquidity and customer relations aspects of banking is limited. Likewise in the context of

Table 4.1: Main elasticities on unconstrained model

Equations	GOVS (1)	SBPB (2)	TB (3)	PSL (4)	CASH (5)
GBY	-0.103[-1.33]	0.092[1.54]	0.403[1.66][c]	-0.05[-1.51]	-0.158[NA]
BR	0.0168[0.099]	0.152[1.144]	0.11[0.204]	0.029[0.441]	0.0952[NA]
CMR	0.081[1.58]	-0.051[-1.277]	-0.316[-1.97][b]	-0.008[-0.387]	-0.537[NA]
PSRL	0.0168[0.099]	0.152[1.144]	0.11[0.204]	0.029[0.441]	-0.0038[NA]
INF	0.0168[0.099]	0.152[1.144]	0.11[0.204]	0.029[0.441]	-0.0038[NA]

NA: Not available because it is not directly estimated. a: Significant at 1%. b: significant at 5%. c: Significant at 10%.

Based on the above table we discuss the effects of changes of interest rates on the choice set items of the portfolio as follows:

(I). Results on the own-rate effects

It is evident that three of the five own interest rates *elasticities* (since the estimation performed in variables of log-form) are directly estimated. All three come out as insignificant using the conventional *t*-test. More disappointedly, none of the three mentioned interest rates have the correct expected positive sign. The coefficients on these interest rates are negative and opposite to what expected by the theory. Therefore, this model is clearly violates *a priori* beliefs about the direction of own interest rates effects for all assets since all elasticities are insignificant on the basis of asymptotic *t*-ratios. This is a common feature as noted by Mclaren and Upcher (1986) for

restrictions stipulated in equations 3.5 and 3.6 being imposed separately and jointly for the Pakistani banks.

(4). Review of the empirical results

In this section the results of the unconstrained model are presented and discussed since this model is superior to all its nested (constrained) and myopic variants. Basically, four equations were directly estimated and one treated as the residual equation due to the balance sheet identity. The coefficient's matrices of equation 3.4 are given in Tables 4.1 and 4.2. In proceeding, we review first the findings for the coefficients in the matrix on the rates of return.

(4.1). Results on interest rates matrix

Five interest rates variables were employed in the estimation of the static analysis model: ***GBY***: represents the interest rates on government securities; ***BR***: represents the bank rate charged by the SBP on borrowing from it; ***CMR***: represents call money rate as a surrogates for the rate on short and medium term papers (treasury bills); ***PSRL***: represents the average interest rate charged on loans to private sector and ***INF***: represents the negative inflation rate as the return on the cash held by banks in their portfolio. Three of these rates are involved directly in the estimation process, these are ***GBY***, ***BR*** and ***CMR***. The estimated coefficients on these rates are shown in Table 4.1.

and, accordingly, the variance-covariance matrix is:

$$\text{var}(\vec{\beta}) = \Sigma \otimes (X'X)^{-1}$$

3.10

Where Σ is the n x n covariance matrix of the error vector across the n equations for any t.

In this case, therefore, least squares is the minimum variance, linear unbiased estimator. Accommodating the within and cross equation restrictions on the stacked $\tilde{\beta}$ vector in equation 3.8 produces this estimate of the vector when the sum of squared residuals is minimised:[xii]

$$\vec{\beta}_R = \vec{\beta} - [X'\Omega^{-1}X]^{-1}\Psi'[\Psi(X'\Omega^{-1}X)^{-1}\Psi']^{-1}(\Psi\vec{\beta} - r)$$

3.11

Here: $\Omega^{-1} = (\Sigma \otimes I)^{-1}$; $\vec{\beta}_R$ is the estimate of the vector of coefficients under the linear restrictions, $r = \Psi\vec{\beta}$; and $\vec{\beta}$ is the estimate of the vector in the unrestricted version of the system. Obviously, should the restrictions that are imposed on $\tilde{\beta}$ through the particular structure given to Λ hold completely then the ultimate term in equation 3.11 will be (effectively) zero and the two estimates of the vector will be identical, because the data themselves reveal a pattern that complies with the specific restrictions. System 3.4 is estimated by the multivariate regression technique, as suggested by Zellner (1962), with

the residuals' covariance matrix: and since the density of the resulting vector of residuals is independent of the index of the deleted component, the statistical properties of the model remain unaltered.

Writing the n equations in 3.4 for all k observations in stacked format we have:

$$\begin{bmatrix} y_1 \\ y_2 \\ . \\ y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} X_1 & 0 & \Lambda & 0 \\ 0 & X_2 & \Lambda & 0 \\ . & . & \Lambda & . \\ 0 & 0 & \Lambda & X_n \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \beta_1 \\ \beta_2 \\ . \\ \beta_n \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ . \\ \varepsilon_n \end{bmatrix}$$

3.8

Here: the y_i are the k observations on endogenous asset i; X_i are the observations on the m exogenous variables (stacked in order of their appearance on the right-hand side of equation 3.4) relevant to choice asset i; the β_i is the vector of coefficients on the exogenous variables in the equation for choice asset i, so that they are the ith row of Γ and B combined in that order; and, the ε_i are the vectors of errors over the sample period for equation i. In this portfolio framework the X_i are, of course, identical across the choice asset equations. Accordingly, the generalised least squares estimate of the vector of the stacked β_i coefficients, namely, $\hat{\beta}$, is:

$$\hat{\beta} = [I \otimes (X'X)^{-1} X']y$$

3.9

related to the behaviour of depositors (as a consequence perhaps of the banks' setting interest rates on deposits rather than the central bank) or to the behaviour of the central bank in imposing controls on interest rates or on 'quantities' or on both. In addition, those factors as well as past decisions are likely to inhibit the banks from adjusting their stocks of choice assets at will, thereby imparting a dynamic dimension to the portfolio selection problem.[ix] In the context of Pakistan, Table 2.1, Panel A, shows the composition of each set of assets, bearing in mind the above considerations. That table also indicates the status of the liabilities and provides details of the notation that we have adopted for the scalar variables and returns.However, before proceeding we note that because of multicollinearity between the interest rates, the results that we present here arise from deleting some of the interest rates -inflation rate (*INF*) and interest rate on loan to private sector (*PSRL)*- that have high correlation with each other and retain a representative variable, bank rate (*BR*), to count for their impact. We also aggregated demand and time deposits into general total deposits (*GTD*).

When applied to the Pakistani data, 3.4 will be a five-equation system. It is possible to delete one equation from system 3.4 without any loss of information as to the precise value of the coefficients of that equation.[x] This is due to the aggregation properties across the various coefficients.[xi] The omission of one equation removes the problem of singularity of

We note, for the sake of formal completeness, that a necessary (but not sufficient) condition for bank profit maximising behaviour to exist is that liabilities' supply (which we do not model) yield elasticities be non-positive and that assets' demands have yield elasticities that are non-negative[viii], that is:

$$\Gamma_{ii} \leq 0, \forall \quad A_2$$

3.7a

$$\Gamma_{ii} \geq 0, \forall \quad A_1$$

3.7b

The system defined by equation 3.4 defines a *static* system which is estimated for the Pakistani banks.

(3.2). Empirical specifications: choice vs. non-choice items and estimation procedures

To determine the banks' optimal portfolio and, therefore, its asset demand and liabilities supply equations, the balance sheet items have to be separated out into choice and non-choice items. In our case, given the system of controls imposed by the State Bank of Pakistan, the banks will be selecting only assets, so that the distinction amounts to one between choice and non-choice assets (that is, with liabilities entered as negative assets). The banks have to take whatever deposits they can at the interest rates that are pre-determined by the central bank. In general, assets can become outside the control of the banks for reasons

Cournot Aggregation condition. As a consequence of the latter and the symmetry of Γ it also has rows that sum to zero.[v] We note in addition that there are no intercepts in equation 3.1. In respect of B we observe that it has column sums of 1. This is the Engel Aggregation condition.

The conditions and restrictions on the elements (coefficients) of Γ and B are:

$$i'\Gamma = \tilde{0} \qquad 3.5a$$

$$\Gamma_{ij} = \Gamma_{ji} \qquad 3.5b$$

$$i'\mathrm{B} = -i \qquad 3.5c$$

Equations 3.5a and 3.5b are, respectively, the Cournot condition and symmetry. Imposing symmetry is likely to increase estimation efficiency especially in circumstances where multicollinearity may be present.[vi] Equation 3.5c states the Engel condition, which has the negative sign on the right-hand side because we have entered liabilities as negative assets.

The condition that the row sums of Γ are zero, that is the system of demand equations is homogenous of degree zero in the vector of asset returns (prices)[vii]; is:

$$i'\Gamma' = \tilde{0} \qquad 3.6$$

Where, for an n dimensional choice set and an m dimensional set of non-choice (exogenous) variables, A_{1t} is a n-column vector of choice assets at time t and A_{2t} is an m-column vector of exogenous variables; and the transpose of i_j are unit row vectors.

When equation 3.2, taken for the banking system as such, is maximised subject to equation 3.3 it is a straightforward matter to deduce that the demand equation system in the *static version* of the model can be written as variants of those in Parkin *et al* (1970), namely as:

$$A_{1t} = \Gamma R + BA_{2t} + \varepsilon_t \qquad 3.4$$

R is an n component vector of expected decision period returns on choice set items; Γ and B are respectively $n \times n$ and $n \times m$ matrices of parameters on interest rates and exogenous variables; ε_t is an n component vector of disturbance terms assumed to possess a normal distribution with mean of zero and an unknown variance covariance matrix, Ω, that is $\varepsilon \sim N(0, \Omega)$ and $\Omega = \Omega(\varepsilon) = \Sigma \otimes I$; where Σ is the covariance matrix of the errors across the n equations for any given point in time, t.

A number of restrictions on the coefficients' matrices Γ and B are implied. The matrix Γ is symmetric and semi-definite with strictly positive diagonal elements, since it is the variance-covariance matrix of asset returns multiplied by the scalar $b/2$. This matrix also has zero row column sums; which is the

equivalent (*CE*). That is to say, the objective function amounts to one that equals the mean of profit discounted by the product of its variance and (half of) the bank's risk-aversion parameter. Thus let:

$$E(U) = E(a - ce^{-b\pi})$$

3.1

Where: E is the expectation operator; U is utility per decision period; a, b, c are positive parameters; e is the Naperian e; and, π is the level of real profit. If profit is normally distributed then the expected value of the exponential term in equation (3.1) is immediate since it is, effectively, the moment generating function of a normal variable, with constant term of - b. Hence to maximise $E(U)$ the bank (banks) should maximise:

$$CE = \mu - (0.5b)\sigma^2$$

3.2

Here, μ and σ^2 are, respectively, the mean and the variance of profit. The parameter b, of course, is the degree of risk-aversion (of constant absolute risk-aversion in the sense of Pratt (1964) and Arrow (1965)). The balance sheet is viewed as a portfolio of assets (*liabilities* are treated as negative assets: hence the plus sign in the following equation) and this must balance so that:

$$i_{1t}' A_{1t} + i_{2t}' A_{2t} \equiv 0$$

3.3

Table 2.4 shows that the variable capital and reserves (*CAP)* is the most volatile with a 0.999 measure of dispersion. Figure 2.1c shows a plot of the exogenous variables.

(3.1). Model and Assumptions

We draw on the traditional mean-variance approach to bank portfolio modelling[iii], doing so by assuming that all banks behave in identical fashion (so that we can aggregate over banks and refer to banks collectively) by maximising the expected value of a concave (exponential) Von-Neumann-Morgenstern utility function of profit (π). Profit is normally distributed, since we assume that the returns on assets and costs of liabilities are themselves normally distributed[iv]. A bank is assumed to be a price taker in the asset markets and therefore to maximise the expected utility of profit from its portfolio, subject to the balance sheet constraint (which must hold always) and to any other constraints such as, say, that on the proportion of liquid assets, which the central bank imposes on its portfolio.

The exponential utility function has proved to be a popular function ever since it was first introduced into this type of literature by Freund (1956). This is attributable to the fact that when the argument in the utility function is assumed to be stochastic and to possess a normal p.d.f, the optimal composition of the portfolio is derived from the maximisation of its certainty

Figure 2.1: Plot of endogenous variables, interest rates and exogenous variables

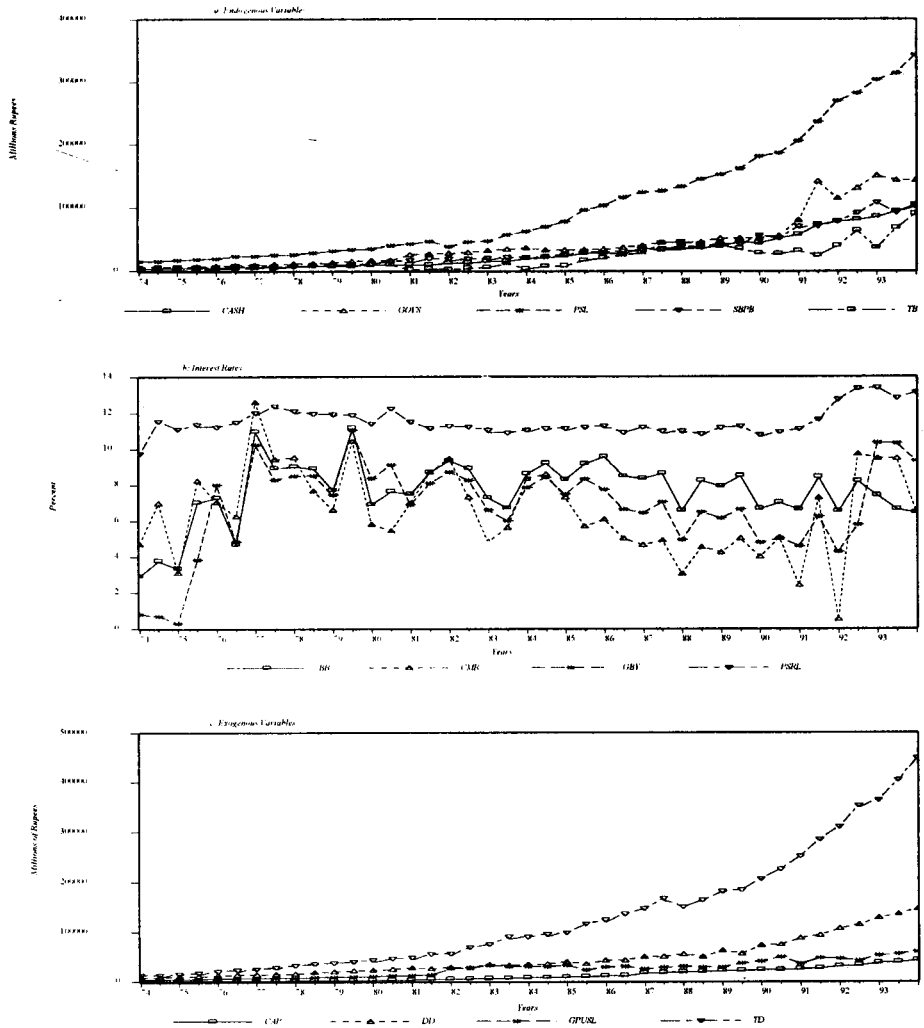

Table 2.4: Descriptive Statistics on the Exogenous Variables (million/rupees)

Variables*	Mean	Maximum	Minimum	SD	SD/Mean**
TD	128709.7	447347.5	13100.40	117481.80	0.913
DD	46102.09	145774.2	9042.200	36959.51	0.802
GPUSL	24539.78	59210.00	4040.539	15906.26	0.648
CAP	11910.09	42136.00	899.4000	11908.56	0.999

* Variables ad defined in Table 2.1. **SD/Mean measures relative dispersion.

Tables 2.2 to 2.4 contain such statistics for each class of variables.

Table 2.2: Descriptive Statistics for the Endogenous Variables (million/rupees)

Variables*	Mean	Maximum	Minimum	SD	SD/Mean**
GOVS	43862.17	150097.5	5709.400	42602.35	0.971
SBPB	32381.77	107172.5	5762.000	28776.67	0.889
TB	19386.63	89443.00	442.2000	21052.79	1.086
PSL	104973.4	343116.9	14938.58	95100.51	0.906
CASH	28743.33	103578.6	3418.900	27824.41	0.968

* Variables as defined in Table 2.1. **SD/Mean measures relative dispersion.

Table 2.2 shows that the most active variable of the dependent (endogenous) variables is treasury bills (*TB*), which has a relative measure of dispersion of 1.086. Figure 2.1a shows a plot of the endogenous variables over the sample period.

Table 2.3: Descriptive Statistics on the Main Interest Rates (%)

Variables*	Mean	Maximum	Minimum	SD	SD/Mean**
GBY	8.964	13.77	5.77	0.599	0.067
BR	9.829	10.00	8.00	0.442	0.045
CMR	8.705	12.92	3.79	2.057	0.236
PSRL	11.517	13.40	9.73	0.759	0.066

* Variables ad defined in Table 2.1. **SD/Mean measures relative dispersion.

In general, the interest rates are relatively stable, the highest is *CMR* with a measure of dispersion of 0.236. The time-profile of the interest rates are depicted in Figure 2.1b. Also, it is important to mention that the nominal value of *BR* (bank rate) has not changed very frequently and it is expected, therefore, that there is a little information that it can convey in the estimation of the banks' demand equations.

insignificant when compared to other factors such as the availability of funds. The model suggests that, amongst other things, some interest rates have a significant role to play in the formulation of policies designed to influence portfolios and, thereby, the monetary conditions in the economy.

(2). Descriptive Statistics of the Variables

A list of the balance sheet items is given in Table 2.1: the notation and the definition of the status of an item relate to the econometric studies of section 3.

Table 2.1: Choice and Non-choice Assets of the Pakistani banks

Notation	Status	Description
Panel-A: Balance Sheet of Pakistani Banks		
Assets		
GOVS	Endogenous	Government Securities (Bonds)
TB	Endogenous	Treasury Bills
SBPB	Endogenous	Borrowing from the State Bank of Pakistan
PSL	Endogenous	Private Sector Loans
CASH	Endogenous	Cash holdings
Liabilities		
DD	Exogenous	Demand Deposits
TD	Exogenous	Time Deposits
GPUSL	Exogenous	Government and Public Sector Borrowing
CAP	Exogenous	Capital and Reserves
ADJ	Exogenous	Adjustment Item (residual assets-residual liabilities)
Panel-B: Rates of Return on the Assets		
Interest Rates		
GBY	Exogenous	Government Bond Yield (interest rates on GOVS)
BR	Exogenous	Bank Rate
CMR	Exogenous	Call Money Rate
PSLR	Exogenous	Interest rate on loans to private sector
INF	Exogenous	Inflation rate

loans continue as before and are governed by the terms of the loans. In addition, all finance provided by banks to the government, public or private sectors, joint stock companies is to be only on basis of the specified Islamic modes of financing.

Over two decades have now elapsed since the introduction of the Islamic system in Pakistan, yet research into banks' portfolio behaviour is largely uncharted territory. The aim of this paper is to begin the process of filling that void by an investigation into the behaviour of the Pakistani banks over the period 1974-1994, by means of formal modelling and econometric analysis. In addition, the paper aims to test if there has been any change in the behaviour pre- and post-Islamisation. The model used is based on the portfolio choice theory originated by Hicks (1935) and developed by Markowitz (1952) and Tobin (1958) and tested by Parkin *et al* (1970) for commercial banks.

The remainder of this paper is organised as follows. As a backcloth to our formal modelling and econometric analysis, section two presents some descriptive statistics on banks' portfolios. The third section presents the model, gives details of the estimation procedures employed and defines the set of choice and non-choice items. The statistical results are presented and evaluated in the fourth section. Section five summarises our findings and conclusions. The results, in general, show that some interest rates are important but they appear relatively

Portfolio Behaviour of Scheduled Banks[i] in Pakistan: 1974-1994

K.A. Kagigi*

(1). Introduction

The Islamisation process[ii] of the financial system in Pakistan was initiated in 1979 when the specialised credit institutions in the public sector reoriented their financial activities towards non-interest bearing operations. In January 1st 1981, all domestic commercial banks were permitted to accept deposits on the basis of profit and loss sharing (*PLS*), during this phase most banks were allowed to practice traditional banking alongside the Islamic system. Therefore, separate interest-free counters started operating in all domestic commercial banks, and one foreign bank (Bank of Oman) began to mobilise deposits on a profit and loss sharing basis. By July 1st 1985, all commercial banking transactions in rupees (local currency) were made interest-free and since then no bank in Pakistan, *including foreign banks*, has been allowed to accept any interest bearing deposits and all existing deposits in a bank have been treated on the basis of PLS. Deposits in current accounts continue to be accepted but no interest or share in profit or loss is allowed. However, foreign currency deposits in Pakistan and foreign

* Department of Accounting, Garyounis University, Benghazi-Libya.

MINE ARTICALES

MAIN ARTICLES P

❑Portfolio Behavior of Scheduled Banks in Pakistan : 1974 –1994.....1
Dr. khaled A .kagigi

❑Government Size and Economic Growth :An Introductory Survey 43
Dr. Mohamed K. Fayad

⋖ Abstract

• The Dialectics of Democracy and Development in Africa.....68
Dr. Mohamed Zahi Mogherbi

• The Managerial Values, and Their Relationship with Some Factors That Concern The Managers and THEIR Performanc : A Field Study on The Banks branches' Managers (Benghazi) 69
Dr . Abdulrahman M. Al-Mula Mr. Adel R.Younis

• Series Studies in the International Relations The National Security..... 70
Dr.Abdalla M. Massoud

• The Instability of the Administrative structures and its Effect on The Health Policy in Libya 1977-2000 71
Ms. Abeer I. Mniena

• The Primary Market For Securities 72
Dr. Ali .A. Abdussalam

• The Civil Society & Democracy The comparative analysis of the western and Arabic Political experiments.....73
Dr. Ali .A. Murad

• Horizons of the Integration among (SEN&SAD)Group of the Countries.....75
Dr. Essa .H. Mohamed Mr. Fathi A. Ahmed

• Popular Proverbs and Political Culture in Libya.....76
Mr. Mohamed S. Mami

• Economic Growth – Analysis- Measurement.....77
Dr . Yahya Ghani AL- Nagar

DIRASAT

IN ECONOMICS

DIRASAT
IN ECONOMICS AND BUSINESS

Editorial Staff

Editor
Ibrahim S. Elrifadi

Associate Editors
Ben Issa A. Hudanah — **Saleh Alsnoussi**
Kaled A. Kagigi — **Naiat R. Kikhia**

Editorial Assistants
Mariam M. Auhaida — **Shafia S . Bouchuiguir**

All Correspondences Should be Directed to
Editor in Chief , Dirasat in Economics and Business
Tel : 218 – 61- 2228825
Fax: 218 – 61- 2228825
E. mill Dirrasateb@yahoo.com.UK